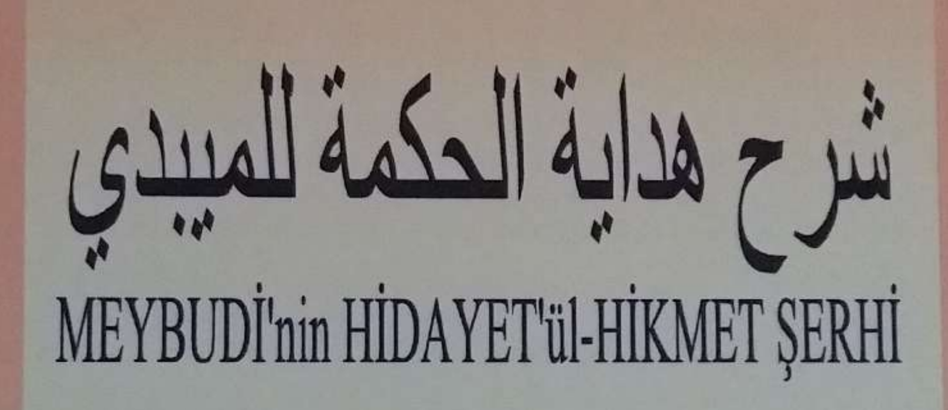


شرح هداية الحكمة للميبدي

MEYBUDİ'nin HİDAYET'ül-HİKMET ŞERHİ

تحقيق ودراسة

Dr. Kerim FARUK
BOZOK ÜNİVERSİTESİ
İLAHİYAT FAKÜLTESİ



شرح هداية الحكمة للميبدي

MEYBUDİ'nin HİDAYET'ül-HİKMET ŞERHİ

تحقيق ودراسة

د. كريم فاروق الخولي

Dr. Kerim FARUK
BOZOK ÜNİVERSİTESİ
İLAHİYAT FAKÜLTESİ



شرح هداية الحكمة للميبدي

MEYBUDİ'nin HİDAYET'ül-HİKMET ŞERHİ

ISBN: 978-605-2130-61-2

Mart 2018 - Ankara

YRD.DOÇ.DR.
KARIM FAROUK AHMED ABDELDAIM

KAPAK TASARIMI
SONER ÖZKAYA

BASKI
SON ÇAĞ YAYINCILIK MATBAACILIK

İstanbul Cad. İstanbul Çarşısı No.: 48/48-49
İskitler 06070 ANKARA T: (312) 341 36 67
www.soncagyayincilik.com.tr · soncagyayincilik@yandex.com



İstanbul Cad. İstanbul Çarşısı No.: 48/48-49
İskitler 06070 ANKARA T: (312) 341 36 67
www.soncagyayincilik.com.tr · soncagyayincilik@yandex.com

شرح هداية الحكمة للميبدي

تحقيق ودراسة

د. كريم فاروق الخولي

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه الطيبين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد،،،

لما كان ما خلفه لنا السلف من تراث ثري في مختلف العلوم يقبع في خزائن مكتبات العالم ومتاحفه تحت الغبار منتظرا من ينفضه عنه واصل المحقق السير في ركب الباحثين الذين جعلوا جل همهم تحقيق ذلك التراث الضخم لتنتفع به أجيال أخرى مضافة إلى الأجيال السابقة، ولإظهار عمق الحضارة الإسلامية التي أثْرت الحضارة الإنسانية وأثّرت فيها لتخرج من الظلمات إلى النور.

ولما كان من أغراض الحكمة وقوف الإنسان على حقائق الأشياء وفهم كنهها عمد المحقق إلى اختيار واحد من أهم ما صدر عن قريحة الإنسان في شرح رافد من روافد علم الحكمة ألا وهو شرح هداية الحكمة للميبدي.

ويتوجه المحقق بالشكر للأستاذ الدكتور/ يشار تركبان، والأستاذ الدكتور/ عرفان جوركاش، على دعمهما للتحقيق.

المحقق

دكتور/ كريم فاروق الخولي

قسم التحقيق والدراسة

عمل المحقق:

اعتمد المحقق على ست نسخ من شرح الميبدي، ونسخة مطبوعة من كتاب هداية الحكمة للأبهري، أطلق على كل نسخة حرفا من حروف المعجم، وذلك حسب الأهمية والاعتماد عليها في التحقيق.

- تم النسخ من النسخة المطبوعة (أ) –الترقيم المثبت في المتن حسب تلك النسخة– ثم معارضة المنسوخ ببقية النسخ. وتمت الإشارة إلى جميع النسخ في الهوامش. وتم معارضة نص الأبهري على كتابه هداية الحكمة.

- ميز بين نص الأبهري وشرح الميبدي.

- وردت في الأصل بعض الكلمات المختصرة وقد أوردها المحقق كاملة، ومنها: (المص): المصنف. (ظ): ظاهر. (فظ): فظاهر. (الظ): الظاهر. (مح): محال. (المح): المحالة أو الاستحالة. (حيذ، ح): حينئذ. (فح)، (حيذ): فحينئذ، حينئذ. (هف): هذا خلف. (لا نم): لا نسلم. (لو تم): لو تسلم. (فم): فمسلم. (لا يخ): لا يخلو. (تع): تعالى. (مم): ممنوع أو ممتنع. (ممة): ممنوعة. (يق): يقال. (المط): المطلوب. (بط): باطل. (كك): كذلك. (المق): المقصود. (التس): التسلسل. ووردت بعض الكلمات متصلة في الرسم بغيرها، ومنها: (كلواحد): كل واحد. (وإنكان): وإن كان.

(كلشـي): كـل شـيء. "كلمنهمـا": كـل منهمـا. (فانقلـت): فـإن قلـت. (وانلم): وإن لم.

تم الكشف عن الكلمات المختصرة أثناء معارضة جميع النسخ فقد وردت في بعضها كاملة، وتم الكشف عن بعضها من الحواشي وتعليقات النساخ.

وهو ما يعد إسهاما من المحقق في الكشف عن أسلوب الميبدي وربما من كان على شاكلته من الفلاسفة في الاعتماد على الكلمات المختصرة، وهو ما يسهم في التسهيل على الباحثين والمحققين في قراءة المتون الفلسفية.

- قـام المحقـق بتشـكيل الـنص إعرابيـا لرفـع اللـبس عـن عباراتـه وفهمهمـا، وتسهيل ترجمة الكتاب إلى لغة أخرى. كما قام بإصلاح أخطاء النص اللغوية والإشارة إليها.

- قـام بوضـع العنـاوين الكليـة والفرعيـة وإظهـار مـا كـان موجـودا منهـا في الأصول.

- قام بتحقيق الآيات والأحاديث.

- أشار المحقق إلى ما في الحواشي من تعليقات النساخ المهمة، مثل تعريف بعض المصطلحات.

- دراسة أسلوب الشارح الميبدي ورصد ظواهر اللغة والشرح.

النسخ المعتمد عليها:

(1): النسخة (د):

نسخة مصورة من نسخة خطية موجودة في جامعة الملك سعود، بعنوان: "شرح هداية الحكمة للميبدي حسين بن معين الدين (870هـ)"، نسخت سنة (1128هـ) ثمان وعشرين ومائة وألف بخط يوسف بن مصطفى الحامدي، وهي موجودة بقسم المخطوطات تحت رقم: 189 ش.م 6984، 3/1416. عدد أوراقها إحدى وثمانون ورقة (81) مفقود منها الأوراق: (68، 69، 70). في الصفحة (21) أحد وعشرون سطرا تقريبا، ويحوي السطر من إحدى عشرة كلمة إلى أربع عشرة كلمة تقريبا.

جاء في الورقة الأخيرة: "تم هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب وإليه المرجع والمآب على يد أضعف الطلاب يوسف بن مصطفى الحامدي غفر الله لهما الأحدي وأحسن إليهما الصمدي سنة ثمانية وعشرون ومائة وألف من الهجرة النبوية. 1128هـ".

(2): النسخة (ج):

نسخة مصورة من نسخة خطية موجودة في جامعة الملك سعود، بعنوان: "شرح هداية الحكمة تأليف حسين بن معين الدين الميبدي 870 هـ"، تحت رقم: 189 ش.م 250، ممهورة بمكتبة جامعة الرياض 189/72، 184/91. نسخت سنة (1202هـ) اثنتين ومائتين وألف بخط حافظ صالح محمد هيكل، عدد أوراقها (114) أربع عشرة ومائة ورقة، مفقود بعض أوراقها، في الصفحة (17) سبعة عشر سطرا تقريبا، يحوي السطر من

ثمان إلى عشر كلمات، كتبت بالمداد الأسود وميز متن الأبهري بخط أحمر تحته.

جاء في الورقة الأخيرة: "بيد فقير أضعف عباد الله القوي حافظ صالح محمد جكل عفا الله عنه، لنفسه ولأخلافه 21 شهر رجب المرجب سنة 1202"، ثم شعر بالعثمانية.

(3): النسخة (ب):

نسخة مصورة من نسخة خطية موجودة في جامعة الملك سعود، بعنوان: "شرح هداية الحكمة، تأليف حسين بن معين الدين الميبدي (870 هـ)"، ومهورة بـ: مخطوطات جامعة الرياض، تحت رقم: 189 ش. م 723. نسخت سنة (1219هـ) تسع عشرة ومائتين وألف والناسخ غير معروف، عدد أوراقها (104) أربع ومائة ورقة، مفقود بعض أوراقها، في الصفحة سبعة عشر سطرا تقريبا، في كل سطر من ثمان إلى عشر كلمات. كتبت الكلمات بالمداد الأسود ورسم إطار كل ورقة بالمداد الأحمر.

(4): النسخة (هـ):

نسخة مصورة من نسخة خطية موجودة بموقع شبكة الألوكة على الشبكة الدولية www.alukai.net ومهورة بـ: كتري محمد كبير، الكبير أكاديمي بباكستان، بعنوان: "ميبذي شرح هداية الحكمت، سنة **770**". عدد أوراقها (152) اثنتان وخمسون ومائة ورقة، في الصفحة ثلاثة عشر سطرا، وفي السطر من ثمان إلى عشر كلمات. نسخت سنة (1237هـ) سبع وثلاثين ومائتين

وألف، والناسخ غير معروف، كتب متن الأبهري بالمداد الأحمر، والميبدي بالمداد الأسود. وجاء في الورقة الأخيرة: "قد فرغ من كتابة هذا الكتاب المسمى ... عليم الله بتوفيق الله وعونه في يوم الجمعة من تاريخ ثلاثة عشر من شهر ذي القعدة، وقد مضى من الهجرة النبوية ألف ومائتان وسبعة وثلاثون، والمرجو من القارئين في هذا الكتاب أن لا ينسوني من دعائهم المستجاب".

وترجع أهمية تلك النسخة إلى ذكر تاريخ فراغ الميبدي من تأليف الكتاب سنة (880هـ) ثمانين وثمانمائة: "فرغْتُ مِن تأليفِه في شوال سنةَ ثمانينَ وثمانمائةٍ مِن الهجرةِ".

(5): النسخة (و):

نسخة مصورة من نسخة مطبوعة طبع حجري في بلدة كانفور بالهند سنة (1297هـ، 1880م) سبع وتسعين ومائتين وألف، بعنوان: "شرح الهداية في الحكمة"، عدد صفحاتها (190) تسعون ومائة صفحة. وضع متن الأبهري فوق خط، ومع هذا يوجد خلط كبير بين متنه ومتن الميبدي. جاء في آخر ورقة: "تم هذا الكتاب بعون الملك الوهاب وهو العلي الأكبر والحمد لله رب العالمين صلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين وسلم تسليما". ثم أعقبتها وريقات بعنوان: رسالة قوس قزح، باسم أبي محمد المدعو بمحمد سعد الله.

ثم خاتمة الطبع: "سبحان من لا تدركه الأبصار الذي لا يرى بالأشعة من النظار وأصلي على من بعث إلى الأسود والأحمر الذي أشار بإصبعيه فشق القمر وعلى آله محاور العلوم وأصحابه مراكز السمو، وبعد،،، فقد استتب طبع مرة بعد أخرى شرح الهداية في الحكمة من المحقق البارع اللوذعي الفاضل المتبحر حسين بن معين الدين الميبذي مع الرسالة النافعة المسماة بالمقالة العجالة في القوس والهالة للشيخ المحقق والحبر المدقق ذي الباع الوسيع صاحب الشأن الرفيع ما من علم إلا وقد بلغ أقصاه مولانا ومكرمنا المفتي محمد سعد الله أدام الله فيوض تصانيفه قد صنفها في حبستين من يومين فأدركها أيها اليلمعي اللبيب وأتقنها فإنك لا تجد بيانا أوضح منها وذلك بالاهتمام التام من المنتظم الجليل المنشي بشيشر ديال في مطبعة من هو صاحب المجد الموفور أعني منشي نول كشور صانه الله عن آفات الأمور الواقعة في بلدة كانفور في شهر ذي الحجة سنة 1297 سبع وتسعين بعد الألف ومائتين من هجرة النبي الأمين على صاحبها ألف ألف صلاة وتحية إلى يوم الدين يوافقها شهر نوفمبر سنة 1880 ثمانين بعد الألف وثمانمائة من السنين المسيحية فالحمد لله أولا وآخرا والصلاة على رسوله محمد وآله وأصحابه ظاهرا وباطنا".

(6): النسخة (أ):

نسخة مصورة من نسخة مطبوعة طبع حجري في تركيا سنة (1311هـ) إحدى عشرة وثلاثمائة وألف، بترخيص من نظارة المعارف، بعنوان: "القاضي

مير"، عدد صفحاتها (128) ثمان وعشرون ومائة صفحة. وضع متن الأبهري بين قوسين، ومع هذا يوجد خلط كبير بين متنه ومتن الميبدي. جاء في الورقة الأخيرة: "قد كمل بهداية ربنا الحكيم الوهاب طبع هذا الكتاب المسمى بالقاضي مير في ظل حضرة السلطان الأعظم الخاقان المعظم السلطان ابن السلطان، السلطان الغازي عبد الحميد خان خلد الله خلافته إلى آخر الدوران في مطبعة الحاج حسين أفندي في أواخر ذي الحجة الشريفة لسنة ثلاث عشر وثلاثمائة وألف".

وللخلط بين المتن المشروح للأبهري ومتن الشارح الميبدي وعدم التمييز بينهما في كثير من المواطن في النسخ المطبوعة والمخطوطة عموما؛ فقد آثر المحقق للفصل بين المتنين لتحقق الفائدة الرجوع إلى الكتاب المشروح هداية الحكمة للأبهري الصادر عن مكتبة البشرى في كراتشي بباكستان سنة (1432هـ/2011م)، فضلا عن تحقيق بعض ما عمي في نسخ الشرح.



بسم الله الرحمن الرحيم

الهداية امر من لديه وكل شئ يعود اليه له الحمد على ما انعم علينا من سوابغ
النعم ولواحقها والهم الينا حقائق الحكم ودقائقها والصلوة
على جميع الانبياء والاولياء خصوصا على نبينا محمد صلى الله عليه
وآله محمد درجات العدالة وختام فص الرسالة وعلى آله الواصلين
واصحابه الكاملين اما بعد فيقول الفقير المعتصم بلطفه الابدي
حسين بن معين الدين الميبذي اصلح الله حالهما ونور بالهما
رايت كمال حيثية الاعيان وهو نوع الانسان بالارتقاء الى
اعلام الفطنة والاهتداء الى اقسام الحكمة اذ بها يصير الناظر في
حقائق الاشياء بصيرا ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا

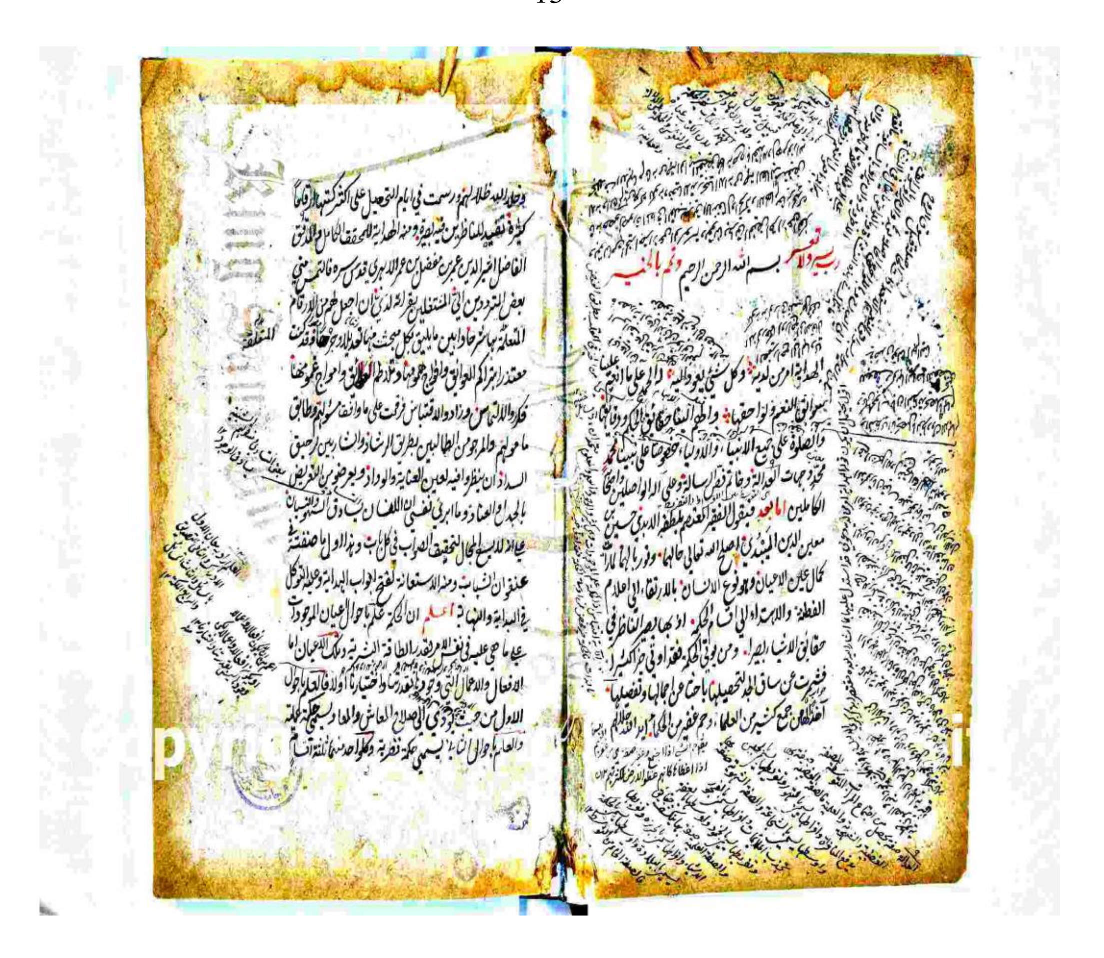
مطبوع (و)



مخطوط (هـ)



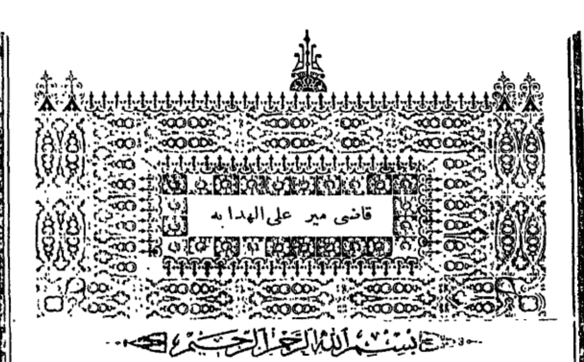
مخطوط (د)



مخطوط (ج)



مخطوط (ب)



الهداية امر من لديه وكل شئ يعود اليه وله الحمد على ما انعم علينا سوابق النعم ولو احقها والهم الينا حقايق الحكم ودقايقها والصلوة على جميع الانبياء والاولياء خصوصا على نبينا محمد محدد جهات العدالة وخاتم فص الرسالة وعلى آله الواصلين واصحابه الكاملين • وبعد • فيقول المعتصم بلطفه الابدى حسين بن معين الدين الميبدى اصلح الله حالهما ونور بالهما لما رأيت كان عين الاعيان وهو نوع الانسان بالارتقاء الى اعلام الفطنة والاهتداء الى اقسام الحكمة اذ بها يصير الناظر فى حقايق الاشياء بصيرا ومن يؤت الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا فشمرت عن ساق الجد لتحصيلها باحثا عن اجمالها وتفصيلها آخذا لها عن جمع كثير من العلماء وجم غفير من الحكماء ابد الله جلالهم وخلد ظلالهم ورسمت فى ايام التحصيل على اكثر كتبها ارقاما كثيرة تعد للناظرين فيها بصيرة ومنه الهداية للمحقق الكامل والمدقق الفاضل اثير الدين مفضل بن عمر الابهرى قدس سره فالتمس منى بعض المترددين الى المشتغلين بقراءته لدى ان اجمل لها من الارقام المتعلقة بها شرحا وابين مايليق بكل بحث منها تعديلا وجرحا وقد كنت معتذرا بتراكم العوايق وافواج همومها وتلاطم العلايق وامواج غمومها فكرروا الالتماس وازدادوا فى الاقتبار

(فرقند)

مطبوع (أ)

الأبهريّ:

هُوَ أَثِيرُ الدِّينِ المُفَضَّلُ بْنُ عُمَرَ بْنِ المُفَضَّلِ الأَبْهَرِيّ (1264م)، تَعَدَّدَتِ الأَقْوَالُ فِي مَكَانِ مَوْلِدِهِ؛ فَهُنَاكَ قَوْلٌ بِمَوْلِدِهِ فِي المَوْصِلِ، وقَوْلٌ بِمَوْلِدِهِ بِسَمَرْقَنْدَ، وقَوْلٌ بِمَوْلِدِهِ فِي زِنْجَانَ أَو أَصْفَهَانَ بِإِيرَانَ، وقَوْلٌ رَاجِحٌ بِمَوْلِدِهِ بِالْقُرْبِ مِنْ بُولْوَادِينَ فِي بَلْدَةْ أَبْهَرَ بِمَدِينَةِ أَفْيُون قَرَه حِصَار بِتُرْكِيَا اِسْتِنَادًا عَلَى نِسْبَةِ الْبَلْدَةِ إِلَى قَبِيلَةِ الأَبْهَرِيّ[1].

كَمَا اُخْتُلِفَ فِي مَكَانِ وَفَاتِهِ، وتَارِيخِ الوَفَاةِ؛ لَكِنَّ الأُسْتَاذَ جُورْكَاشَ رَجَّحَ وَفَاتَهُ فِي بَلْدَةِ أَبْهَرَ المُشَارِ إِلَيْهَا آنِفًا سَنَةَ (1300م): "وَنَقُولُ أَنَّهُ تُوُفِّيَ فِي بَلْدَةِ أَبْهَرَ". (جوركاش، (2016)، 69).

وَبِمُطَالَعَةِ مَا كُتِبَ عَنِ الأَبْهَرِيّ يَتَّضِحُ أَنَّهُ كَانَ كَثِيرَ الانْتِقَالِ بَيْنَ البِلَادِ لِلاِشْتِغَالِ فِي العِلْمِ وَالتَّدْرِيسِ مِمَّا سَيَأْتِي ذِكْرُهُ لَاحِقًا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَثْرَةِ تَنَقُّلِهِ مُرْتَبِطًا بِتِلْكَ البَلْدَةِ؛ إِذْ آثَرَ الابْتِعَادَ عَنِ السِّيَاسَةِ، وَالرَّاحَةَ مِنَ التِّرْحَالِ؛ لِيَسْكُنَ فِي بُولْوَادِينَ، ودَرَّسَ بِهَا عُلُومَهُ لِطُلَّابِهِ: "لِيَبْتَعِدَ الأَبْهَرِيُّ عَنِ السِّيَاسَةِ وَيَشْتَغِلَ بِالتَّعْلِيمِ ذَهَبَ إِلَى بُولْوَادِينَ– تِشَاي- وسَكَنَ فِيهَا، وَاهْتَمَّ بِعِلْمِ الفَلَكِ، وعَلَّمَهُ لِطُلَّابِهِ". (جوركاش، (2016)، 68).

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ شُهْرَةِ الأَبْهَرِيّ الَّتِي طَبَقَتِ الآفَاقَ إِلَّا أَنَّ المَصَادِرَ والمَرَاجِعَ العَرَبِيَّةَ الَّتِي تَرْجَمَتْ لَهُ أَقَلُّ مِنْ تِلْكَ الشُّهْرَةِ، فَضْلًا عَنْ الإِيجَازِ فِي بَعْضِ تِلْكَ

[1] انظر تلك الأقوال: جوركاش، (2016)، 68.

الَّتِي تَنَاوَلَتْهُ بِالتَّرْجَمَةِ؛ فَهَذَا كُلُّ مَا ذُكِرَ عَنْهُ فِي أَحَدِ المَرَاجِعِ الحَدِيثَةِ المُهْتَمَّةِ بِعُلَمَاءِ المُسْلِمِينَ: "الأَبْهَرِيُّ أَثِيرُ الدِّينِ المُفَضَّلُ بْنُ عُمَرَ: فَيْلَسُوفٌ وفَلَكِيٌّ إِسْلَامِيٌّ تُوُفِّيَ عَامَ 1264م. يَشْتَهِرُ الأَبْهَرِيُّ مِنْ خِلَالِ مُؤَلَّفَاتِهِ فِي الفَلْسَفَةِ والمَنْطِقِ والكَلَامِ" (فارس، (1993)، 63).

وفِي بَعْضِهَا تَمَّتِ الإشَارَةُ إِلَى مَا بَرَعَ فِيهِ الأَبْهَرِيُّ وبَعْضِ كُتُبِهِ، فَهْوَ: "مَنْطِقِيٌّ، لَهُ اشْتِغَالٌ بِالحِكْمَةِ والطَّبِيعِيَّاتِ والفَلَكِ" (الزركلي، (2002)، 278/7).

وهُنَاكَ مَنْ ذَكَرَهُ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنْ غَيْرِهِ، وهُوَ المَلِكُ المُؤَيَّدُ مَلِكُ حَمَاةَ مُشِيرًا إِلَى انْتِقَالِهِ إِلَيْهِ, وإِقَامَتِهِ عِنْدَهُ فِي حَمَاةَ: "والمَلِكُ المُؤَيَّدُ إِسْمَاعِيلُ أَبُو الفِدَاءِ، وكَانَ عَالِمًا فَقِيهًا مُؤَرِّخًا جُغْرَافِيًّا فَلَكِيًّا، مِنْهَا تَارِيخُهُ وكِتَابُهُ تَقْوِيمُ البُلْدَانِ وهُمَا مَطْبُوعَانِ، وكَانَ يَفْضُلُ عَلَى العُلَمَاءِ كَثِيرًا، أَوَى إِلَيْهِ أَثِيرُ الدِّينِ الأَبْهَرِيُّ؛ فَرَتَّبَ لَهُ مَا يَكْفِيه" (كرد علي، (1983)، 45/4).

أَمَّا فِي كُتُبِ التُّرَاثِ فَقَدْ تَرْجَمَ لَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ المُؤَرِّخِينَ، وعَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَقْدِيرِهِم لِلأَبْهَرِيِّ، وَالاعْتِرَافِ بِفَضْلِهِ فِي العِلْمِ؛ إِلَّا أَنَّ مَا ذُكِرَ عَنْهُ لَا يَتَنَاسَبُ مَعْ شُهْرَتِهِ وعِلْمِهِ؛ فَقَدْ تَرْجَمَ لَهُ ابْنُ خِلِّكَان– ذَاكِرًا تَلَقِّيهِ العِلْمَ عَلَى يَدَيهِ– أَثْنَاءَ حَدِيثِهِ عَنِ الشَّيخِ كَمَالِ الدِّينِ بْنِ يُونُسَ مُشِيرًا إِلَى انْتِقَالِ الأَبْهَرِيِّ مِنَ المَوْصِلِ إِلَى إِرْبِلَ وَاشْتِغَالِهِ بِهَا: "وَلَقَدْ جَاءَنَا الشَّيْخُ أَثِيرُ الدِّينِ المُفَضَّلُ بْنُ عُمَرَ بْنِ المُفَضَّلِ الأَبْهَرِيُّ، صَاحِبُ التَّعْلِيقَةِ فِي الخِلَافِ والزِّيجِ والتَّصَانِيفِ المَشْهُورَةِ، مِنَ المَوْصِلِ إِلَى إِرْبِلَ فِي سَنَةِ سِتٍّ وعِشْرِينَ وسِتِّمِائَةٍ وقَبْلَهَا فِي

خَمْسٍ وعِشْرِينَ وسِتِّمِائَةٍ، ونَزَلَ بِدَارِ الحَدِيثِ، وكُنْتُ أَشْتَغِلُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ مِنَ الخِلَافِ" (ابن خلكان، (1994)، 313/5).

كَمَا ذَكَرَ تَوَاضُعَهُ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ عِلْمِهِ الَّذِي طَبَقَ الآفَاقَ، وعَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ التَّوَاضُعَ بِتَلَقِّيهِ العِلْمَ عَلَى يَدِ الشَّيْخِ كَمَالِ الدِّينِ بْنِ يُونُسَ: "وكَانَ الأَثِيرُ عَلَى جَلَالَةِ قَدْرِهِ فِي العُلُومِ يَأْخُذُ الكِتَابَ ويَجْلِسُ بَيْنَ يَدَيْهِ يَقْرَأُ عَلَيْهِ، وَالنَّاسُ يَوْمَ ذَاكَ يَشْتَغِلُونَ فِي تَصَانِيفِ الأَثِيرِ، ولَقَدْ شَاهَدْتُ هَذَا بِعَينِي، وَهُوَ يَقْرَأُ عَلَيْهِ كِتَابَ: المجسطي". (ابن خلكان، (1994)، 313/5).

كَمَا ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ ذَلِكَ التَّوَاضُعَ لِلأَبْهَرِيِّ مَعَ شُهْرَتِهِ وتَعَلُّمِ الدَّارِسِينَ مِنْ كُتُبِهِ، وذَلِكَ أَثْنَاءَ تَرْجَمَتِهِ لِكَمَالِ الدِّينِ بْنِ يُونُسَ أَيْضًا: "وبِالجُمْلَةِ فَأَخْبَارُ فَضْلِهِ فِي جَمِيعِ العُلُومِ مَشْهُورَةٌ حَتَّى إِنَّ الأَثِيرَ مُفَضَّلَ بْنَ عُمَرَ الأَبْهَرِيَّ عَلَى جَلَالَةِ قَدْرِهِ فِي العِلْمِ ومَا لَهُ مِنَ التَّصَانِيفِ كَالتَّعْلِيقَةِ فِي الخِلَافِ والزِّيجِ؛ يَجْلِسُ بَيْنَ يَدَيْهِ، ويَقْرَأُ عَلَيْهِ وَالنَّاسُ يَوْمَ ذَاكَ يَشْتَغِلُونَ فِي تَصَانِيفِ الأَثِيرِ" (الذهبي، (1993)، 418/46).

كَمَا أَشَارَ ابْنُ خِلِّكَانَ إِلَى انْتِقَالِهِ إِلَى المَوْصِلِ وَاشْتِغَالِهِ بِهَا، وأَوْرَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى احْتِرَامِهِ وإِجْلَالِهِ لِلعُلَمَاءِ، وذَلِكَ بِتَلَقِّي العِلْمِ دُونَ الاعْتِرَاضِ أَوِ المُجَادَلَةِ: "ولَقَدْ حَكَى لِي بَعْضُ الفُقَهَاءِ أَنَّهُ سَأَلَ الشَّيْخَ كَمَالَ الدِّينِ عَنِ الأَثِيرِ ومَنْزِلَتِهِ فِي العُلُومِ فَقَالَ: مَا أَعْلَمُ، فَقَالَ: وَكَيْفَ هَذَا يَا مَوْلَانَا وهُوَ فِي خِدْمَتِكَ مُنْذُ سِنِينَ عَدِيدَةٍ ويَشْتَغِلُ عَلَيْكَ؟ فَقَالَ: لِأَنِّي مَهْمَا قُلْتُ لَهُ تَلَقَّاهُ بِالقَبُولِ وقَالَ: نَعَمْ يَا مَوْلَانَا، فَمَا جَاذَبَنِي فِي مَبْحَثٍ قَطُّ حَتَّى أَعْلَمَ حَقِيقَةَ

فَضْلِهِ. ولَا شَكَّ أَنَّهُ كَانَ يَعْتَمِدُ هَذَا القَدْرَ مَعَ الشَّيْخِ تَأَدُّبًا، وكَانَ مُعِيدًا عِنْدَهُ فِي المَدْرَسَةِ البَدْرِيَّةِ، وكَانَ يَقُولُ: مَا تَرَكْتُ بِلَادِي وقَصَدْتُ المَوْصِلَ إِلَّا لِلاشْتِغَالِ عَلَى الشَّيْخِ" (ابن خلكان، (1994)، 313/5).

وَاعْتَبَرَهُ ابْنُ العِبْرِيِّ مِنْ سَادَاتِ العُلَمَاءِ فِي عَصْرِهِ، وذَلِكَ أَثْنَاءَ تَرْجَمَتِهِ لِفَخْرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ الَّذِي كَانَ الأَبْهَرِيُّ أَحَدَ تَلَامِذَتِهِ، مُشِيرًا إِلَى اشْتِغَالِهِ بِالتَّدْرِيسِ فِي الرُّومِ: "وفِي هَذَا الزَّمَانِ كَانَ جَمَاعَةٌ مِنْ تَلَامِذَةِ الإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ سَادَاتٍ فُضَلَاءَ أَصْحَابَ تَصَانِيفَ جَلِيلَةٍ فِي المَنْطِقِ والحِكْمَةِ، كَزَيْنِ الدِّينِ الكَشِّيِّ وقُطْبِ الدِّينِ المِصْرِيِّ بِخُرَاسَانَ، وأَفْضَلِ الدِّينِ الخُونْجِيِّ بِمِصْرَ، وشَمْسِ الدِّينِ الخِسْرُوشَاهِيِّ بِدِمَشْقَ، وأَثِيرِ الدِّينِ الأَبْهَرِيِّ بِالرُّومِ، وتَاجِ الدِّينِ الأَرْمَوِيِّ وسِرَاجِ الدِّينِ الأَرْمَوِيِّ بِقُونِيَةَ." (ابن العبري، (1992)، 245).

كَمَا أَشَارَ الصَّفَدِيُّ إِلَى انْتِقَالِهِ إِلَى الجَزِيرَةِ وعَمَلِهِ لَدَى الصَّاحِبِ مُحْيِي الدِّينِ: "اِسْتَقَلَّ الصَّاحِبُ مُحْيِي الدِّينِ بِتَدْبِيرِ المُلْكِ بِالجَزِيرَةِ بَعْدَ وَفَاةِ وَالِدِهِ شَمْسِ الدِّينِ وكَانَ فَاضِلًا مُحِبًّا لِلفُضَلَاءِ مُقَرِّبًا مُكْرِمًا لَهُمْ يُلَازِمُهُمْ أَبَدًا، ويُتْحِفُونَهُ بِالفَوَائِدِ، ويُؤَلِّفُونَ لَهُ التَّصَانِيفَ الحَسَنَةَ؛ فمِمَّنْ كَانَ عِنْدَهُ الإِمَامُ رَشِيدُ الدِّينِ الفِرْغَانِيّ، والشَّيْخُ أَثِيرُ الدِّينِ الأَبْهَرِيُّ" (الصفدي، (2000)، 143/1).

الميبدي:

هو حسين بن معين الدين الميبدي (910هـ-1504م) نسبة إلى بلدة ميبد القريبة من إصبهان، و"كان من أعاظم متأخري فضلاء العامة ومتكلميهم البارعين وصوفتهم المتشرعين، صاحب مصنفات كثيرة في فنون شتى" (سركيس، (1928)، 1486/2).

تنوعت تلك التصانيف بحيث شملت الطبيعيات والحكمة والعقيدة والتصوف واللغة والأدب، فبجانب شرحه هداية الحكمة له مجموعة من الرسائل في الطبيعيات والحكمة، وله رسالة في العقائد، وله في اللغة شرح كافية ابن الحاجب، وله في الأدب شرح لديوان شعر منسوب لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه. واشتهر بقاضي مير: "ووفاته في هراة". (الزركلي، (2002)، 260/2).

هداية الحكمة وشرح الميبدي:

أما هداية الحكمة للأبهري فمرتب على: "ثلاثة أقسام، الأول: في المنطق، الثاني: في الطبيعي، الثالث: في الإلهي" (كاتب جلبي، (1941)، 2029/2).

وتظهر أهمية هداية الحكمة من عدد العلماء الذين تناولوه بالشرح، والعلماء الذين وضعوا الحواشي على شروحه، فممن تناوله بالشرح: ملا زاده الخزرباني،

وابن شريف الحسيني، وابن مبارك شاه الجنكي، وقطب الدين الجيلي، ومعين الدين السالمي، وقاضي زاده، وخواجه صائن الدين، وسعد الدين القزويني، وصدر الدين الشيرازي.

وممن تناول الشروح بالتعليقات والحواشي: ابن صلاح اللاري، والخلخالي، وابن إلياس الرومي، وعلي الفناري، وفخر الدين الأستراباذي، وابن محمود المغلوي، وفصيح الدين النظامي، وخواجه زاده، وحسين السمناني، وخضر شاه المنتشوي.

كما تظهر تلك الأهمية من سبب شرح الميبدي هداية الحكمة؛ إذ طلب منه طلاب العلم ذلك فاستجاب لطلبهم، مشيرا إلى احترامه وتقديره للأبهري وكتابه: "لـمَّا رأيتُ كمال عين الأعيان، وهو نوع الإنسان بالارتقاء إلى أعلام الفطنة، والاهتداء إلى أقسام الحكمة؛ إذ بها يصير الناظر في حقائق الأشياء بصيرا، {ومَن يُؤْتَ الحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا}[1]؛ فشمرت عن ساق الجد لتحصيلها باحثا عن إجمالها وتفصيلها، آخذا لها عن جمع كثير من العلماء، وجم غفير من الحكماء- أيد الله جلالهم وخلد ظلالهم- ورسمت في أيام التحصيل على أكثر كتبها أرقاما كثيرة، تعد للناظرين فيها بصيرة، ومنها الهداية للمحقق الكامل، والمدقق الفاضل أثير الدين مفضل بن عمر الأبهري- قدسَ سرُه- فالتمس مني بعض الـمترددين إليَّ الـمشتغلين بقراءته

[1] البقرة/269.

لدي أن أجعل لهم من الأرقام المتعلقة بها شرحا، وأبين ما يليق بكل مبحث منها تعديلا وجرحا" (الميبدي، (1311هـ)، 2).

أما شرح الميبدي فله أهمية كبيرة في الوسط العلمي؛ إذ عد من الكتب التي اهتم العلماء بتناولها بالتعليقات والحواشي، كما اهتم الدراسون به على مدى قرون في أرجاء العالم الإسلامي، وخير ما ندلل به على ذلك ما أروده الشوكاني (1250هـ) في عصره من حضور أعيان العلماء لدراسته، مشيرا إلى تميز أحد تلامذته لفهمه الكتاب، وهو محمد عابد بن علي الأنصاري: "وكان وصوله إلى صنعاء سنة (1213هـ) وتردد إليَّ وقرأ عليَّ في هداية الأبهري وشرحِها الميبدي في علم الحكمة الآلهية وكان يفهم ذلك فهما جيدا مع كون الكتاب وشرحه في غاية الدقة والخفاء بحيث كان يحضر جماعة من أعيان العلماء العارفين بعدة فنون فلا يفهمون غالب ذلك" (الشوكاني، (2006)، 780).

ظواهر الشرح واللغة:

(أ): المعارضات:

تخلل شرح الميبدي هداية الحكمة كثير من المعارضات، ومنها معارضته للأبهري فيما ذهب إليه، ومعارضته لأقوال على ما كتبه الأبهري، وفي تلك المعارضات اعتمد الميبدي على الإسهاب في الشرح مع تدعيمه بالشرح الرياضي والتمثيل الهندسي، وغالبا ما يبدأ بقوله: وفيه بحث، وفيه نظر، وفيما يلي الإشارة إلى بعضها للدلالة على الكل.

(1): معارضة الميبدي سبب إعراض الأبهري عن الحكمة الرياضية:

بدأ الميبدي تلك المعارضة بإيراد القول في سبب إعراض الأبهري عن الحكمة الرياضية: "وقيل: أعرض عن الحكمةِ الرياضيَّةِ؛ لابتنائِها في الأكثرِ على الأمورِ الموهومةِ كالدوائرِ الموهومةِ في المبحوثِ عنها في الهيئةِ" (الميبدي، (1311هـ)، 4).

ثم أوضح معارضته للسبب المذكور وهو استناد الحكمة الرياضية على الأمور الموهومة، معتمدا على الحكمة الرياضية نفسها وذلك بتدعيم معارضته بالشرح الهندسي ليثبت صحة ما ذهب إليه: "وفيه بحثٌ؛ لأنَّه إنْ أرادَ بالأُمورِ الموهومةِ؛ ما لا يكونُ موجودًا في نفسِ الأمرِ ويخترعُه الوهمُ؛ فلا نُسَلِّمُ ابتناءَ الرياضيِّ عليها إذ لا شكَّ أنَّ الكرةَ إذا تحرَّكت على مركزِها فلابُدَّ أن يُفرَضَ فيها نقطتانِ لا حركةَ لهما أصلًا وهما القطبانِ، وأن يُفرَضَ بينهما

دائرةٌ عظيمةٌ في حاقِ الوسطِ وتكونُ الحركةُ عليها سريعةً وهي المنطقةُ، وأن يفرضَ عن جنبَيْها دوائرُ صغارٌ موازيةٌ لها فتكونُ الحركةُ عليها بطيئةً بالقياسِ إليها بطؤًا متفاوتًا جدًّا فما هو أقربُ إلى القطبِ يكونُ أبطأَ ممَّا هو أقربُ إلى المنطقةِ، فهذه وأمثالُها وإنْ لم تكنْ موجودةً في الخارجِ لكنَّها أمورٌ موهومةٌ متخيَّلةٌ تخيُّلًا صحيحًا مطابقًا لِما في نفسِ الأمرِ كما تشهدُ به الفطرةُ السليمةُ وليست ممَّا يخترعُه الوهمُ كأنيابِ الأغوالِ.

وإنْ أرادَ بها ما لا يكونُ موجودًا في الخارجِ- وإنْ كانَ موجودًا في نفسِ الأمرِ- فلا نسلمُ أنَّ الابتناءَ الرياضيَّ عليها يصلحُ علَّةً للإعراضِ، كيفَ! وتنضبطُ بها أحوالُ الحركاتِ مِن السرعةِ والبُطْءِ والجهةِ على الوجهِ المحسوسِ والمرصودِ بالآلاتِ الرصديةِ، وتنكشفُ بها أحوالُ الأفلاكِ والأرضِ وما فيها مِن دقائقِ الحكمةِ وعجائبِ الفطرةِ بحيث يتحيَّرُ الواقفُ عليها في عظمةِ مُبدِعِها قائلًا: {رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً}[1]" (الميبدي، (1311هـ)، 4).

(2): معارضة الميبدي الأبهري في عدم اقتضاء الطبيعة الفلكية أثرين متنافيين:

بدأ الميبدي هذه المعارضة بإيراد قول الأبهري نفي الميل المستقيم عن الطبيعة الفلكية الواحدة استنادا إلى اقتضاء الميل المستقيم أثرين متنافيين: "**ونقولُ أيضًا: إنَّ الفلكَ لا يكونُ في طبعِه مبدأُ ميلٍ مستقيمٍ وإلَّا لَكانَت**

[1] آل عمران/191.

الطبيعةُ، الفلكيةُ، **الواحدةُ تقتضي الأثرَينِ المُتنافيَينِ، هذا خلفٌ**." (الميبدي، (1311)، 51).

ثم عبر عن معارضته بـ: فيه نظر، موردا سبب ذلك بعدم المنافاة بين الميلين المستقيم والمستدير، مدعما معارضته باجتماع الميلين المذكورين في الكرة المدحرجة: "وفيه نظرٌ؛ لأنَّا لا نسلمُ المنافاةَ بينَ الميلِ المستقيمِ والمستديرِ؛ لاجتماعِهما في الكرةِ المُدحرَجةِ وما قيلَ: مِن أنَّ الميلَ المستقيمَ يقتضي توجُّهَ الجسمِ إلى جهةٍ، والمستديرَ يقتضي صرفَه عنها؛ ممنوعٌ؛ إذ المستديرُ لا يقتضي التوجُّهَ لا إنَّه يقتضي الصرفَ، ولَئِن سلَّم المنافاةَ فيجوزُ أن تقتضي الطبيعةُ الواحدةُ أثرَينِ متنافيَينِ باعتبارَينِ متقابلَينِ." (الميبدي، (1311)، 51).

(3): معارضة الميبدي الأبهري في شأن تلاقي حبة صاعدة بجبل هابط:

"**هداية**: تُرفَعُ بها شبهةٌ تمسَّكَ بها بعضُ الحكماءِ على أنَّه لا يجبُ تخلُّلُ السكونِ بينَ الحركتَينِ. قالوا: لو وجبَ ذلك فإذا فُرِضَ أنَّه رُمِيَت حبَّةٌ إلى فوق وتُلاقي في الجوِّ جبلًا ساقطًا بحيثُ يماسُّ سطحُها سطحَه وترجعُ حينئذٍ لا محالةَ؛ فيجبُ توسُّطُ السكونِ بينَ حركتَيْها الصاعدةِ والهابطةِ وذلك يوجبُ سكونَ الجبلِ، واللازمُ باطلٌ؛ إذ كلُّ عاقلٍ يعلمُ أنَّ الجبلَ لا يقفُ في الجوِّ بمصادمةِ الحبةِ. فأجابَ بـ: إنَّ، الحبَّة المرميَّة إلى فوقِ عندِ نزولِ الجبلِ تنتهي حركتُها إلى السكونِ، ولكنَّه غيرُ مانعٍ لحركةِ الجبلِ؛ لأنَّ سكونَها آنيٌّ، وحركةَ الجبلِ زمانيةٌ، وليسَ بينَهما، ممانعةٌ". (الأبهري، (2011)، 50).

عارض الميبدي سكون الحبة الصاعدة لتماس بين سطحها وسطح الجبل الهابط، وعلل ذلك بعدم التماس بينهما؛ إذ سكون الحبة عند وصول ريح الجبل إليها وليس وصول الجبل نفسه، ثم عارض انتفاء سكون الجبل الهابط بسبب ملاقاة الحبة الصاعدة؛ معللا ذلك باقتضاء الضرورة الطبيعية أمورا يستبعدها العقل: "وقد يجابُ أيضًا بـ: إنَّ الحبَّةَ لا تماسُّ الجبلَ بل إذا وصلَت ريحُه إليها وقفَت ثمَّ رجعَت قبلَ الوصولِ إلى الجبلِ، فذلك الذي ذكرْتم مِن تلاقيهما فرضٌ محالٌ، ويجوزُ استلزامُه للمحالِ الذي هو وقوفُ الجبلِ في الجوِّ وبأنَّ وقوفَ الجبلِ في الجوِّ غيرُ مستحيلٍ بل هو مستبعَدٌ عندَ العقلِ لكنَّ الضروراتِ الطبيعيةَ تقتضي أمورًا يستبعدُها العقلُ كما في الخلاءِ." (الميبدي، (1311)، 56).

(ب): ظواهر اللغة:

(1): إيراد نص الأبهري وتمييزه عن الشرح:

اعتمد الميبدي في شرح الهداية على إيراد النص الأصلي، وذلك ليتبين للقارئ الأصل المشروح لعله يعترض على شرح الشارح فضلا عن الفائدة من قراءة النص المشروح وشرحه معا. وميز الميبدي بين نص الهداية وشرحه بفاصل يبدأ أحيانا بـ: "أي" التي للتفسير: **"الفَنُّ الأَوَّلُ فِيمَا يَعُمُّ الأَجسامَ**، أي الطبيعيَّةَ؛ وهي المتبادرةُ عندَ الإطلاقِ إلى الفهمِ، وأكثرُهم على أنَّ إطلاقَ الجسمِ على الطبيعي والتعليمي بالاشتراكِ اللفظي، وقد يُقالُ: إنَّ الجسمَ هو

القابِلُ للأبعادِ الثلاثةِ، فإنْ كانَ جوهرًا فطبيعيٌّ، وإنْ كان عَرَضًا فتعليميٌّ". (الميبدي، (1311هـ)، 6).

واللافت أن النساخ ميزوا بين متن هداية الحكمة للأبهري وشرح الميبدي، والظن أن ذلك التمييز مستمد من النسخة الأصلية التي نقلوا منها، ففي النسخة الخطية الأقدم: "د" المنسوخة سنة (1128هـ): ومكانها قسم المخطوطات جامعة الملك سعود، ميز الناسخ بين المتنين بوضع خط أحمر تحت أول كلمة من شرح الميبدي وقريب من ذلك في النسخة: "ب" المنسوخة سنة (1219هـ)، ومكانها مكتبة جامعة الرياض. وفي النسخة الخطية: "ج" المنسوخة سنة (1202هـ)، ومكانها مكتبة جامعة الرياض، ميز بين المتنين بوضع خط أسود تحت أول كلمة لمتن الهداية وخط أحمر تحت أول كلمة لشرح الميبدي. وفي النسخة الخطية: "هـ" المنسوخة سنة (1237هـ)، الممهورة بـ: كتري محمد كبير، الكبير أكاديمي، ومكانها باكستان؛ كتب متن الهداية بالمداد الأحمر وكتب شرح الميبدي بالمداد الأسود.

(2): الأسلوب العلمي المباشر:

وهو ما يقتضيه العلم المشروح؛ إذ لا يحتمل التصنيف في الفلسفة والطبيعة والمنطق الاعتماد على الأسلوب الأدبي الهادف إلى التأثير في المتلقي، بل يعتمد على توصيل المعلومات وإيراد الحجج والبراهين والمعارضات للمتعلم بأسلوب مباشر. وعلى الرغم من تصنيف الميبدي في اللغة والأدب كشرحه كافية ابن الحاجب، وشرحه لديوان شعر وكتاب في الأمثال منسوبين لعلي

بن أبي طالب رضي الله عنه؛ إلا أن شرحه هداية الحكمة يكاد يخلو من التعبيرات الأدبية، وذلك باستثناء بعض المواضع:

ففي موضع أراد الميبدي التعبير عن انتفاء الوهم بمثال لموهوم، فذكر أنياب الأغوال: "كما تشهدُ به الفطرةُ السليمةُ وليست ممَّا يخترعُه الوهمُ كأنيابِ الأغوالِ" (الميبدي، (1311هـ)، 4).

وذلك مأخوذ من بيت مشهور للشاعر الجاهلي امرئ القيس:

أيقتلني والمشرفي مضاجعي * ومسنونة زرق كأنياب أغوال.

واعتمد علماء الأدب والبلاغة على ذلك البيت للتمثيل به للتشبيه الوهمي: "وهو ما ليس مدركا بشيء من الحواس الخمس الظاهرة مع أنه لو أدرك لم يدرك إلا بها كما في قول امرئ القيس" (القزويني، (2003)، 169).

وفي موضع آخر أراد الميبدي التعبير عن الاستحالة بالاعتماد على المثل العربي القديم، ودونه خرط القتاد[1]: "وقد قال ديمقراطيس: إنَّ مبادئَ الأجسامِ أجسامٌ صِغارٌ صلبةٌ لا تقبلُ الانفكاكَ. وإنْ كانت قابلةً للقسمةِ الوهميةِ فلابدَّ لإثباتِ المَرامِ من نفي هذا الكلامِ ودونَه خرطُ القتادِ" (الميبدي، (1311هـ)، 12).

وهو مثل جاهلي مشهور ورد في قصة حرب البسوس، يستعمل للتعبير عن الاستحالة أو الحصول على الشيء بمشقة بالغة على سبيل الكناية: "فقال

[1] القتاد : نوع من الأشجار له أشواك كالإبر. والخرط : أن تزيل ورق الشجر بكفيك. فالمعنى: إزالة هذه الأشواك التي تشبه الإبر باستعمال الأكف وهو عمل مؤلم. ومعنى المثل: أن خرط القتاد أقل من ذلك العمل في الصعوبة.

كليب: دون عليان خرط القتاد؛ فصارت مثلا يضرب للشيء لا يستطيع أحد أن يصل إليه" (الجنكي، (1999)، 93).

(3): اختصار الجمل والكلمات:

لطبيعة العلم المتناول بالشرح واقتضائه توصيل المعلومات للدارس دون إخلال وازن الميبدي بين الإيجاز والإسهاب وذلك حسب ما تقتضيه الضرورة العلمية؛ فالكلمات والجمل التي تكررت كثيرا في الشرح وغدت كالمصطلحات اختصرت على هيئة حروف تعبر عن الكلمات التي اختصرت منها؛ إذ لا حاجة- على ما يبدو في نظر الميبدي- لتكرارها كاملة، ولولا ورود تلك الكلمات المختصرة كاملة لمرة أو مرتين في بعض النسخ الخطية لعثر على محقق شرح الميبدي التوصل إليها.

أما الاختصار فله عدة أشكال منها:

القص من الآخر:

وذلك بالاكتفاء بالحروف الأولى للدلالة على المختصَر، وفيما يلي بعض الاختصارات متبوعة بتمامها: (المص): المصنف. (ظ): ظاهر. (فظ): فظاهر. (الظ): الظاهر. (مح): محال. (المح): المحالة أو الاستحالة. (ح): حينئذ.

(فح): فحينئذ. (فم): فمسلم. (لا يخ): لا يخلو. (تع): تعالى. (مم): ممنوع أو ممتنع. (يق): يقال. (المط): المطلوب. (المق): المقصود. (التس): التسلسل.

القص من الوسط:

بإسقاط بعض الحروف من وسط الكلمة أو الجملة، ومنها: (حيذ): حينئذ. (فحيذ): فحينئذ. (ممة): ممنوعة. (كك): كذلك. (لو تم): لو تُسلِّم. (لا نم): لا نُسلِّم.

القص من الوسط والآخر:

ومنها: (بط): باطل.

قص الحرف الأول من كل كلمة ثم الجمع بين الحروف المقصوصة:

ومنها: (هف): هذا خلف. وذلك الأقرب إلى الاختصارات الحديثة في أسماء الدول والهيئات والمؤسسات وغيرها.

الاتصال في رسم الحروف:

ومنها: (كلواحد): كل واحد. (وإنكان): وإن كان. (كلشي): كل شيء. "كلمنهما": كل منهما. (فانقلت): فإن قلت. (وانلم): وإن لم.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن القاموس المحيط للفيروزابادي (817هـ) أول معجم عربي وردت فيه الكلمات والجمل مختصرة: "رمز للألفاظ كثيرة الدوران بالأحرف وهي ما يلي: م: معروف. ع: موضع. ة: قرية. د: بلد. ج: الجمع. جج: جمع الجمع. ججج: جمع جمع الجمع". (الفيروزأبادي، (2005). 19).

(4): الإسهاب والتفصيل:

كثيرا ما اعتمد الميبدي في شرح الهداية على الإسهاب وذكر التفاصيل المتعلقة بالمتن المشروح مع ضرب الأمثلة للتوضيح، وهو ما يشير إلى طول باعه في العلوم الفلسفية، ورغبته في إفادة الدارس بعلمه، ونورد من ذلك: "**فصلٌ في أنَّ وجودَ واجبِ الوجودِ نفسُ حقيقتِه،** مراتبُ الموجوداتِ في الموجوديةِ بحسبِ التقسيمِ العقليِّ؛ ثلاثٌ، أدناها: الموجودُ بالغيرِ أي الذي يُوجِدُه غيرُه؛ فهذا الموجودُ لَه ذاتٌ ووجودٌ يغايِرُ ذاتَه، وموجدٌ يغايرُهما؛ فإذا نُظِرَ إلى ذاتِه مع قطعِ النظرِ عن موجِدِه؛ أمكنَ في نفسِ الأمرِ انفكاكُ الوجودِ عنه، ولا شبهةَ في أنَّه يمكنُ أيضًا تصوُّرُ انفكاكِه عنه؛ فالتصوُّرُ والـمُتَصَوَّرُ كلاهُما ممكنٌ، وهذه حالُ الماهياتِ الممكنةِ كما هو المشهورُ. وأوسطُها: الموجودُ بالذاتِ بوجودٍ هو غيرُه أي الذي تقتضي ذاتُه وجودَه اقتضاءً تامًّا يستحيلُ معه انفكاكُ الوجودِ عنه؛ فهذا الموجودُ لَه ذاتٌ ووجودٌ يغايرُ ذاتَه؛ فيمتنعُ انفكاكُ الوجودِ عنه بالنظرِ إلى ذاتِه؛ لكن يمكنُ تصوُّرُ هذا الانفكاكِ؛ فالمتصوَّرُ محالٌ والتصورُ ممكنٌ، وهذه حالُ واجبِ الوجودِ تعالى على مذهبِ جمهورِ المتكلِّمينَ. وأعلاها: الموجودُ بالذاتِ بوجودِ عينِه أي الذي وجودُه عينُ ذاتِه، فهذا الموجودُ ليسَ لَه وجودٌ يغايرُ ذاتَه؛ فلا يمكنُ تصوُّرُ انفكاكِ الوجودِ عنه، بل الانفكاكُ وتصورُه حينئذٍ كلاهُما محالٌ، وهذه حالُ واجبِ الوجودِ على مذهبِ الحكماءِ. وإن أردْتَ مزيدَ توضيحٍ لما

صوَّرْناه؛ فاستوضِحِ الحال مِمَّا نوردُه في هذا المثالِ وهو: إنَّ مراتبَ المضيءِ في كونِه مضيئًا؛ ثلاثٌ أيضًا، الأُولى: المضيءُ بالغيرِ أي الذي استفادَ ضوءَه مِن غيرِه كوجهِ الأرضِ الذي استضاءَ بمقابلةِ الشمسِ؛ فهُنا مضيءٌ وضوءٌ يغايرُه وشيءٌ ثالثٌ أفادَ الضوءَ. الثانيةُ: المضيءُ بالذاتِ بضوءٍ هو غيرُه أي الذي تقتضي ذاتُه ضوءَه اقتضاءً بحيثُ يمتنعُ تخلُّفُه عنه كجرمِ الشمسِ إذا فُرِضَ اقتضاؤُه بضوئِه؛ فهذا المضيءُ لَه ذاتٌ وضوءٌ يغايرُ ذاتَه. الثالثةُ: المضيءُ بالذاتِ بضوءٍ هو عينُه كضوءِ الشمسِ؛ فإنَّها مضيئةٌ بذاتِها لا بضوءٍ زائدٍ على ذاتِها؛ فهذا أعلى وأقوى مِمَّا يُتَصَوَّرُ في كونِ الشيءِ مضيئًا. فإن قيلَ: كيفَ يُوصَفُ الضوءُ بأنَّه مضيءٌ مع أنَّ معنى المضيءِ كما تتبادرُ إليه الأوهامُ؛ ما قامَ به الضوءُ؟ قلْنا: ذلك المعنى هو الذي يتعارفُه العامَّةُ؛ وقد وُضِعَ لفظُ المضيءِ لَه في اللغةِ، وليسَ كلامُنا فيه؛ فإنَّا إذا قلْنا: الضوءُ مضيءٌ بذاتِه؛ لم نُرِدْ به أنَّه قامَ به ضوءٌ آخرُ وصارَ مضيئًا بذلك الضوءِ، بل أردْنا به أنَّ ما كانَ حاصلًا لكلِّ واحدٍ مِن المضيءِ بغيرِه والمضيءِ بذاتِه بضوءٍ هو غيرُه، أعني الظهورَ على الأبصارِ بسببِ الضوءِ؛ فهو حاصلٌ للضوءِ في نفسِه بحسبِ ذاتِه لا بأمرٍ زائدٍ على ذاتِه، بل الظهورُ في الضوءِ أقوى وأكملُ؛ فإنَّه: ظاهرٌ بذاتِه ظهورًا لا خفاءَ فيه أصلًا، ومظهِرٌ لغيرِه على حسبِ قابليتِه" (الميبدي، (1311هـ)، 102).

(5): تعزيز الشرح بالمثال الهندسي:

اعتمد الميبدي في عديد من المواضع في شرح الهداية على التمثيل الهندسي الدقيق للتوضيح للدارس، وفيما يلي جزء من شرح مسهب ومدعم بالتمثيل الهندسي: "إنَّ الخطَّينِ المُمتدَّينِ مِن مبدإٍ واحدٍ إلى غيرِ النهايةِ؛ يمكنُ أن تُفرَضَ بينَهما أبعادٌ غيرُ متناهيةٍ بحسبِ العددِ متزايدةٌ بقدرٍ واحدٍ، مثلًا: لو امتدَّ مِن مبدإٍ واحدٍ مثلِ نقطةِ "أ" خطَّانِ مستقيمانِ غيرُ متناهيَينِ لَأمكنَ أن نفرضَ على الخطَّينِ نقطتَينِ متساويتَي البُعدِ عن نقطةِ "أ" كنقطتَي "ب"، و"ج" بحيثُ لو وصلْنا بينَهما بخطِّ "ب ج" لَكانَ مساويًا لكلٍّ مِن خطَّي "أ ب"، و"أ ج" حتَّى يكونَ "أ ب ج" مُثلَّثًا متساويَ الأضلاعِ، ولنفرضَ أنَّ كلًّا مِن الأضلاعِ الثلاثةِ ذِراعٌ. وأن نفرضَ عليهما[1] نقطتَينِ أُخريَينِ متساويتَي البُعدِ عن نقطتَي "ب"، و"ج" كنقطتَي "د"، و"هـ" بحيثُ يكونُ بُعْداهُما عن "ب"، و"ج" كبُعدَي "ب"، و"ج" عن "أ"، ويكونُ كلٌّ مِن ضلعي "أ د"، و"أ هـ" ذراعَينِ حتَّى لو وصلْنا بينَ نقطتَي "د"، و"هـ" بخطِّ "د هـ" لَكانَ كلُّ ضِلعٍ مِن مثلَّثِ "أ د هـ" ذراعَينِ. وأن نفرضَ عليهما نقطتَينِ أُخريَينِ على الوجهِ المذكورِ كنقطتَي "و"، و"ز" ونصلُ بينهما بخطِّ "و ز" حتى يكونَ كلُّ ضلعٍ مِن أضلاعِ المثلَّثِ "أ و ز" ثلاثةَ أذرعٍ. ثُمَّ نفرضَ "ح"، و"ط"، ثم "ي"، و"ك"، ثم "ل"، و"م"، ثم "ن"، و"س" ونصل بينهما بخطوطِ "ح ط"، و"ي ك"، و"ل م"، و"ن س" على الوجهِ المذكورِ، وهكذا إلى غيرِ النهايةِ، ولِنُسَمِّ خطَّ "ب ج" البُعدَ الأصلَ، والذي

[1] أي على الخطين الخارجين من النقطة "أ".

بَعْدَه أعني "د هـ" البُعدَ الأوَّلَ، و"و ز" البُعدَ الثاني، و"ح ط" البُعدَ الثالثَ، وعلى هذا الترتيبِ .." (الميبدي، (1311هـ)، 16).

(6): التعقيد اللغوي:

تميز شرح الميبدي بالتعقيد اللغوي في عديد من المواضع، ولعل ذلك راجع إلى طبيعة العلم المشروح، أو إلى تميز دارس تلك العلوم وقدرته على فهم العلاقات اللغوية بين الكلمات والجمل، لكن من غير اليسير فهم الدارس المبتدئ تلك المواضع؛ وهو ما دعانا إلى ضبط الشرح إعرابيا للتسهيل عليه، فضلا عن تمييز بعض العلاقات بوضع علامات الترقيم.

وللتعقيد عدة مظاهر منها طول الفاصل بين الكلمات وأجزاء الجملة الواحدة، كطول الفاصل بين اسم الفعل الناسخ وخبره: "ويجوزُ أنْ تكونَ هذه الأجسامُ المتَّصلةُ التي تنتهي إليها الأجسامُ القابلةُ للانفكاكِ؛ غيرَ قابلةٍ للانفكاكِ" (الميبدي، (1311هـ)، 11).

وطول الفاصل بين اسم الحرف الناسخ وخبره: "أقولُ: قد ظهرَ مِمَّا ذكرَ أنَّ العدولَ عن الحجَّةِ المشهورةِ مع الذهابِ إلى أنَّ اللاوصولَ آنيٌّ كما فعلَه المصنفُ؛ بعيدٌ جدًّا". (الميبدي، (1311هـ)، 55).

ويزداد التعقيد مع تضمن الفاصل ما يؤدي إلى اللبس في فهم العلاقات بين الكلمات والجمل، ومن ذلك الفصل بين الشرط والجواب في: "لأنَّا نقولُ: إنْ كانتِ النهايتانِ حالَّتَينِ في محلٍّ واحدٍ بحسبِ الإشارةِ فتكونُ الإشارةُ إلى

أحـدِهما عـينَ الإشـارةِ إلى الأخـرى؛ فيلـزم تلاقـي الطـرفَينِ" (الميبـدي، (1311هـ)، 7).

فتضـمن الفاصـل جملـة فعليـة: "فتكـون الإشـارة" قبـل الجـواب قـد يـؤدي إلى اللبس بين تلك الجملة والجواب: "فيلزم"، وهو ما يحتاج إلى دارس اعتاد قراءة تلك المتون.

ومن ذلك أيضا: "فإنَّ كلَّ آنٍ يُفرَضُ في زمانٍ تقعُ فيه حركةُ الرجوعِ؛ يكونُ بينَه وبينَ آنِ ابتداءِ الرجوعِ بعضُ حركةِ الرجوعِ". (الميبدي، (1311هـ)، 54).

فالفصـل بـين اسـم إن وخبرهـا: "فـإن كـل آن يكـون" بفاصـل طويـل تضـمن فعلين يشتبه القارئ في أن كل منهما الخبر؛ لكن كل منهما وقع صفة وليس خبرا.

ومن مظاهر التعقيد عدم اتباع قواعد اللغة المعمول بها في عديد من المواضع، فقد انتشر في الشرح إسناد الفعل الذي يسند للمذكر إلى المؤنث: "فيكونُ الحركةُ عليها بطيئةً بالقياسِ إليها بطؤًا متفاوتًا جدًّا فما هو أقربُ إلى القطبِ يكونُ أبطأَ ممَّا هو أقربُ إلى المنطقةِ، فهذه وأمثالُها وإنْ لم تكنْ موجودةً في الخارجِ لكنَّها أمورٌ موهومةٌ متخيَّلةٌ تخيُّلًا صحيحًا مطابقًا لِما في نفسِ الأمرِ كما يشهدُ به الفطرةُ السليمةُ وليست ممَّا يخترعُه الوهمُ كأنيابِ الأغوالِ. وإن أراد بها ما لا يكون موجودة في الخارج." (الميبدي، (1311هـ)، 4).

خلاصة:

– تظهر أهمية هداية الحكمة من عدد العلماء الذين تناولوه بالشرح، كما تظهر أهمية شرح الميبدي من عدد العلماء الذين وضعوا الحواشي عليه، فضلا عن اهتمام الدارسين بدراسته على مدى قرون.

– اعتمد الميبدي في شرحه على ما حصله من علوم ويظهر ذلك من معارضاته للأبهري على الرغم من شهرته وطول باعه في العلم.

– تميز شرح المبيدي بعدة خصائص تدل على دقته في الشرح، مثل: تمييز متن الهداية عن شرحه، والإيجاز في موضع الإيجاز وذلك بالاعتماد على اختصار الكلمات والجمل، والإسهاب في موضع الإسهاب لتوضيح المشكل وتعزيز الشرح بالتمثيل الهندسي.

– تميزت لغة الشرح في بعض المواضع بالتعقيد اللغوي وذلك تأثرا بالأسلوب العلمي المباشر، وعلى الرغم من ذلك تخلل قليل من المواضع بعض التراكيب المجازية.

[مقدمة المؤلف][1]

الهدايةُ أمرٌ مِن لديه[2]، وكلُّ شيءٍ يعودُ إليه، وله الحمدُ على ما أنعمَ علينا سوابقَ النِّعَمِ ولواحقَها، وألهمَ إلينا حقائقَ الحِكَمِ ودقائقَها، والصلاةُ على جميعِ الأنبياءِ والأولياءِ خصوصًا على نبيِّنا محمدٍ مُحَدِّدِ جهاتِ العدالةِ، وخاتَمِ فصِّ الرسالةِ، وعلى آله الواصلينَ، وأصحابِه الكاملينَ. وأمَّا بعدُ،،،

فيقولُ المعتصمُ بلطفِه الأبديّ حسينُ بنُ معينِ الدينِ الـمَيْبُدِيُّ- أصلحَ اللهُ تعالى[3] حالَهما ونوَّرَ بالَهما: لمَّا رأيتُ كمالَ عينِ الأعيانِ، وهو نوعُ الإنسانِ بالارتقاءِ إلى أعلامِ[4] الفِطنةِ، والاهتداءِ إلى أقسامِ الحكمةِ؛ إذ بِها يصيرُ الناظرُ في حقائقِ الأشياءِ بصيرًا، {ومَن يُؤْتَ الحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا}[5]؛ فشمَّرتُ عن ساقِ الجِدِّ لتحصيلِها باحثًا عن إجمالِها وتفصيلِها، آخذًا لها عن جمعٍ كثيرٍ من العُلماءِ، وجمٍّ غفيرٍ مِن الحُكماءِ- أيَّدَ[6] اللهُ جلالَهم[7] وخلَّدَ

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] وردت في الأصل بعض الكلمات المختصرة وقد أوردها التحقيق كاملة، ومنها: (المص): المصنف. (ظ): ظاهر. (فظ): فظاهر. (الظ): الظاهر. (مح): محال. (المح): المحالة أو الاستحالة. (حيذ، ح): حينئذ. (فح)، (حيذ): فحينئذ، حينئذ. (هف): هذا خلف. (لا نم): لا نسلم. (لو تم): لو تسلم. (فم): فمسلم. (لا يخ): لا يخلو. (تع): تعالى. (مم): ممنوع أو ممتنع. (ممة): ممنوعة. (يق): يقال. (المط): المطلوب. (بط): باطل. (كك): كذلك. (المق): المقصود. (التس): التسلسل. ووردت بعض الكلمات متصلة في الرسم بغيرها، ومنها: (كلواحد): كل واحد. (وإنكان): وإن كان. (كلشي): كل شيء. "كلمنهما": كل منهما. (فانقلت): فإن قلت. (وانلم): وإن لم.

[3] الكلمة لم ترد في (أ)، (ه)، (و).

[4] ه: 3أ.

[5] البقرة/ 269. د: 2أ. و: 2. وكلمة "يؤت" وردت في (ب)، (ج)، (ه): يؤتى.

[6] وردت في (أ)، (و): أبد.

[7] ج: 2أ.

ظِلالَهم- ورسمتُ في أيَّامِ التحصيلِ على أكثرِ كُتبِها أرقامًا كثيرةً[1]، تُعَدُّ للناظرينَ فيها[2] بصيرةً، ومنها الهدايةُ للمحقِّقِ الكاملِ[3]، والمدقِّقِ الفاضلِ أثيرِ الدينِ مفضلِ بنِ عمرَ الأبهريِّ[4]- قدسَ سرُّه[5]- فالتمسَ مِني بعضُ المُتردِّدينَ إليَّ المُشتغلينَ بقراءتِه[6] لديَّ أنْ أجعلَ لهم[7] مِن الأرقامِ المُتعلِّقةِ بها شرحًا، وأُبيِّنَ ما يليقُ بكُلِّ مبحثٍ منها تعديلًا وجرحًا، وقد كنتُ مُعتذرًا بتراكُمِ العوائقِ وأفواجِ هُمومِها، وتلاطُمِ العلائقِ وأمواجِ غُمومِها؛ فكرَّروا الالتماسَ، وازدادوا[8] في الاقتباسِ [2]؛ فرقَّمتُه[9] على ما وافقَ مسئولَهم، وطابقَ مأمولَهم، والمرجوُّ مِن الطالبينَ بطريقِ الرشادِ، والشاربينَ لرحيقِ السدادِ أن ينظروا فيه بعينِ العنايةِ والودادِ[10]، ويُعرضوا عن التعرُّضِ للاعتراضِ[11] بالجدلِ والعِنادِ، {وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ}[12]، والإنسانُ يُساوقُه[13] السهوُ والنسيانُ على أنَّه لا يسعُ المجالُ لتحقيقِ الصوابِ في كلِّ بابٍ، وهذا أوَّلُ ما

---

[1] وردت في (د): كثيرا.

[2] وردت الجملة في (ج): تفيد للناظرين فيه بصيرة. ووردت كلمة "فيها" في (هـ)، (و): فيه.

[3] الكلمة لم ترد في (د).

[4] ب: 1أ.

[5] وردت الجملة في (و): قدس الله سره.

[6] وردت في (ب)، (د)، (و): بقراءتها.

[7] وردت في (أ)، (ب): لها.

[8] وردت في (ج)، (هـ)، (و): زادوا.

[9] وردت في (ج): فرقمت.

[10] هـ: 3ب.

[11] وردت الجملة في (ج): ويعرضوا من التعريض. في (د): والاعتراض. ولم ترد "الاعتراض" في (و).

[12] يوسف/53.

[13] وردت في (ب): يساوق.

صنَّفتُه في عُنفوانِ الشبابِ، ومِنه الاستعانةُ بفتحِ أبوابِ الهدايةِ، وعليه التوكُّلُ في البدايةِ والنهايةِ.

[تمهيد][1]

اِعْلَمْ أنَّ الحكمةَ[2] علمٌ بأحوالِ أعيانِ الموجوداتِ على ما هي عليه في نفسِ الأمرِ بقدرِ الطاقةِ البشريةِ[3]، وتلك الأعيانُ إمَّا الأفعالُ والأعمالُ التي وجودُها بقدرتِنا واختيارِنا أو لا. فالعلمُ بأحوالِ الأوَّلِ مِن حيثُ إنَّه[4] يؤدِّي إلى صلاحِ المعاشِ والمعادِ؛ يُسمَّى حكمةً عمليَّةً، والعلمُ بأحوالِ الثاني يُسمَّى حكمةً نظريَّةً.

وكُلٌّ منهما على[5] ثلاثةِ أقسامٍ[6]: أمَّا العمليَّةُ؛ فلأنَّها: إمَّا علمٌ بمصالحِ شخصٍ معينٍ[7] بانفرادِه[8] ليتحلَّى بالفضائلِ ويتخلَّى عن الرذائلِ ويُسمَّى تهذيبَ الأخلاقِ، وإمَّا علمٌ بمصالحِ جماعةٍ متشاركةٍ في المنزلِ كالوالدِ والمولودِ والمالكِ

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.
[2] د: 2ب.
[3] و: 3.
[4] الكلمة لم ترد في (أ)، (د).
[5] لم ترد في (أ)، (د)، (و). وفي (ج): وكل حد منهما ثلاثة أقسام.
[6] ج: 2ب.
[7] لم ترد في (ج)، (هـ)، (و).
[8] ب: اب.

والمملوكِ ويُسمَّى تدبيرَ المنزلِ، وإمَّا علمٌ[1] بمصالحِ جماعةٍ متشاركةٍ في المدنيةِ ويُسمَّى السياسةَ المدنيةَ[2].

وأمَّا النظريَّةُ؛ فلأنَّها: إمَّا علمٌ بأحوالِ ما لا يَفْتَقِرُ في الوجودِ الخارجيّ والتعقُّلِ إلى المادةِ[3] كالإلهِ وهو العلمُ الأعلى[4] ويُسمَّى بالإلهي والفلسفةِ الأُولى والعلمِ الكُلِّيِّ وما بعدَ الطبيعةِ[5] وقد يُطلَقُ عليه ما قبلَ الطبيعةِ أيضا لكنَّه نادرٌ جدًّا، وإمَّا علمٌ بأحوالِ ما يفتقرُ إليها في الوجودِ الخارجيّ دونَ التعقُّلِ كالكُرةِ وهو العلمُ[6] الأوسطُ ويسمَّى بالرياضيّ والتعليميّ، وإمَّا علمٌ بأحوالِ ما يفتقرُ إليها[7] في الوجودِ الخارجيّ والتعقُّلِ كالإنسانِ[8] وهو[9] العلمُ الأدنى ويسمَّى بالطبيعي[10]. وجعلَ[11] بعضُهم ما لا يفتقرُ إلى المادَّةِ أصلًا؛ قسمَينِ: ما لا يُقارِنُها مُطلَقًا كالإلهِ والعقولِ، وما يقارنُها لكن لا على وجهِ الافتقارِ[12] كالوحدةِ والكثرةِ وسائرِ الأمورِ العامَّةِ فيسمَّى العلمُ بأحوالِ الأوَّلِ إلهيًّا،

---

[1] هـ: 4أ.

[2] وردت في (أ)، (ب): سياسة المدينة.

[3] وردت في (ب): مادة.

[4] لم ترد الجملة: وهو العلم الأعلى، في (ج).

[5] وردت في (ج): الطبعية.

[6] وردت في (ب): علم.

[7] لم ترد في (ب).

[8] لم ترد في (ج).

[9] د: 3أ.

[10] وردت في (ب)، (و): بالطبعي.

[11] وردت الجملة في (ب): وقد جعل.

[12] و: 4.

والعلمُ بأحوالِ الثاني علمًا كُلِّيًّا وفلسفةً أولى. واختلفوا في أنَّ المنطقَ مِن[1] الحكمةِ أَمْ لا، فمَن فسَّرَها بخروجِ النفسِ إلى كمالِها الممكنِ في جانبي العلمِ والعملِ؛ جعلَه منها بل جعلَ [3] العملَ أيضًا منها. وكذا مَن[2] تركَ الأعيانَ في تعريفِها؛ جعلَه مِن أقسامِ الحكمةِ النظريَّةِ[3]؛ إذ لا يُبحَثُ فيه إلَّا عن المعقولاتِ الثانيةِ التي ليسَ وجودُها بقدرتِنا واختيارِنا. وأمَّا مَن فسَّرَها بما ذكرناه– وهو المشهور بينهم– فلم يُعدَّه منها؛ لأنَّ موضوعَه وهو المعقولاتُ الثانيةُ ليسَ مِن أعيانِ الموجوداتِ الخارجيَّةِ[4] المأخوذةِ في تعريفِها. وقد يُقالُ: فعَلَى هذا لا يكونُ العلمُ بأحوالِ الأمورِ العامَّةِ منها؛ لأنَّها غيرُ موجودةٍ في الخارجِ على ما بيَّنَه المحقِّقونَ، وأُجِيبَ بـ: إنَّ الأُمورَ العامَّةَ هناك ليست موضوعاتٍ بل محمولاتٍ تثبتُ للأعيانِ؛ فإنَّ قولَنا: الوجودُ زائدٌ[5] في الممكنِ في قُوَّةِ قولِنا: الممكنُ موجودٌ بوجودٍ زائدٍ. والمصنفُ[6] رتَّبَ كتابَه على ثلاثةِ أقسامٍ: الأوَّلُ في المَنطِقِ؛ لأنَّه آلةٌ لتحصيلِ[7] العلومِ[8]، والثاني في الطبيعي، والثالثُ في الإلهي بالمعنى الأعمِّ وقدَّمَ الطبيعيَّ على الإلهي مع أنَّ المجرَّداتِ

---

[1] هـ: 4ب.

[2] ج: 3أ.

[3] ب: 2أ.

[4] لم ترد في (ب)، (ج)، (هـ)، (و).

[5] وردت في (أ): زائدة.

[6] وردت في النسخ ما عدا (و): والمص. والغالب أنها وردت هكذا في الأصل المنسوخ منه.

[7] د: 3ب.

[8] ورد في (هـ): آلة قانونية لتحصيل العلوم. وفي (ب): جميع العلوم.

مقدَّمةٌ على المادِّيَّاتِ؛ لأنَّ مباحثَه كالمبادئِ للإلهي[1] وله شِدَّةُ احتياجٍ إلى[2] الطبيعي؛ فلِذا أخَّرَه عنه. وقيل: أعرض عن الحكمةِ الرياضيَّةِ؛ لابتنائِها في الأكثرِ على الأمورِ الموهومةِ كالدوائرِ الموهومةِ في المبحوثِ[3] عنها في الهيئةِ، وعن أقسامِ الحكمةِ[4] العمليَّةِ بأسرِها؛ لأنَّ الشريعةَ المصطفويَّةَ قد قضَت[5] الوطرَ عنها على أكملِ وجهٍ وأتمِّ تفصيلٍ، وفيه بحثٌ؛ لأنَّه إنْ أرادَ بالأُمورِ الموهومةِ؛ ما لا يكونُ موجودًا في نفسِ الأمرِ ويخترعُه الوهمُ؛ فلا نُسَلِّمُ[6] ابتناءَ الرياضيِّ عليها[7] إذ لا شكَّ أنَّ الكرةَ إذا تحرَّكت على مركزِها فلابُدَّ أن يُفرَضَ[8] فيها نقطتانِ لا حركةَ[9] لهما أصلًا وهما القطبانِ، وأن يُفرَضَ بينهما دائرةٌ عظيمةٌ في حاقِ الوسطِ وتكونُ الحركةُ عليها سريعةً وهي المنطقةُ، وأن يفرضَ عن جنبَيْها دوائرُ صغارٌ موازيةٌ[10] لها فتكونُ[11] الحركةُ عليها بطيئةً بالقياسِ إليها بطؤًا متفاوتًا جدًّا فما هو أقربُ إلى القطبِ يكونُ أبطأَ ممَّا هو أقربُ إلى المنطقةِ، فهذه وأمثالُها وإنْ لم تكنْ موجودةً في الخارجِ لكنَّها أمورٌ

---

[1] الجملة: "وقدم الطبيعي" إلى "للإلهي" لم ترد في (أ)، (ب)، (و).

[2] هـ: 5أ.

[3] وردت في (ب)، (و): المبحوثة. ولم ترد "في".

[4] و: 5.

[5] وردت في (و): قظت. ولم ترد "عنها".

[6] وردت في (أ)، (ب)، (ج)، (د) مختصرة: لا نم.

[7] ج: 3ب.

[8] وردت في (د): ينفرض.

[9] ب: 2ب.

[10] وردت في (أ): صغائر. وورد في (ب)، (و): متوازية.

[11] في الأصل: فيكون.

موهومةٌ متخيَّلةٌ تخيُّلًا صحيحًا مطابقًا لِما في نفسِ الأمرِ[1] كما تشهدُ[2] به الفطرةُ السليمةُ وليست ممَّا يخترعُه الوهمُ كأنيابِ[3] الأغوالِ. وإنْ أرادَ بها ما لا يكونُ موجودًا في الخارجِ- وإنْ كانَ موجودًا في نفسِ الأمرِ- فلا نسلمُ أنَّ الابتناءَ الرياضيَّ[4] عليها يصلحُ علَّةً للأعراضِ كيفَ! وتنضبطُ بها أحوالُ الحركاتِ [4] مِن السرعةِ والبُطْءِ والجهةِ على الوجهِ[5] المحسوسِ والمرصودِ بالآلاتِ الرصديةِ[6]، وتنكشفُ بها أحوالُ[7] الأفلاكِ والأرضِ وما فيها مِن دقائقِ الحكمةِ وعجائبِ الفطرةِ[8] بحيث[9] يتحيَّرُ الواقفُ عليها في عظمةِ مُبدِعِها قائلًا: {رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً}[10].

ومعنى كَونِ الشيءِ موجودًا في نفسِ الأمرِ أنَّه موجودٌ في نفسِه؛ فالأمرُ هو الشيءُ، ومحصِّلُه أنَّ وجودَه ليسَ متعلِّقًا بفرضِ فارضٍ واعتبارِ معتبرٍ، مثلًا: الملازمةُ بينَ طلوعِ الشمسِ ووجودِ النهارِ؛ متحقَّقةٌ في حدِّ ذاتِها سواءٌ وُجِدَ فارضٌ أو لم[11] يُوجَدْ أصلًا، وسواءٌ فرضَها أو لم يفرضْها[12] قطعًا. ونفسُ

---

[1] هـ: 5ب.

[2] وردت في (أ)، (ج)، (د)، (هـ)، (و): يشهد.

[3] د: 4أ.

[4] وردت في (أ)، (ج)، (د)، (و): الابتناء ولم ترد كلمة "الرياضي".

[5] وردت في (ب): الوجوه.

[6] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ).

[7] وردت في (أ)، (ج)، (و): أحكام.

[8] و: 6.

[9] لم ترد في (أ).

[10] آل عمران/191.

[11] ب: 3أ.

[12] وردت في (ب): يفرض.

الأمرِ أعمُّ مِن الخارجِ مطلقًا؛ فكُلُّ موجودٍ في الخارجِ؛ موجودٌ[1] في نفسِ الأمرِ بلا عكسٍ كُلِّيٍّ، ومِن الذهنِ[2] مِن وجهٍ لإمكانِ مُلاحظةِ[3] الكواذبِ، كزوجيَّةِ الخمسةِ فتكونُ موجودةً[4] في الذهنِ لا في نفسِ الأمرِ، ومثلُها يسمَّى ذهنيًّا فرضيًّا، وزوجيَّةُ الأربعةِ موجودةٌ فيهما، ومثلُها يسمَّى ذِهنيًّا حقيقيًّا. ولـمَّا نَسَجَت عناكبُ النسيانِ على القسمِ الأوَّلِ[5] ما كانَ مشهورًا وصارَ كأن لم يكنْ شيئًا مذكورًا؛ فاقتصرتُ على شرحِ القسمَينِ الأخيرَينِ مُعرِضًا في أكثرِ المباحثِ عمَّا يَرِدُ على الشارحِينَ. {رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ}[6].

---

[1] ج: 4أ.

[2] هـ: 6أ.

[3] وردت في (أ)، (ب): تصور.

[4] وردت في (ب): فيكون موجودا.

[5] د: 4ب.

[6] الأعراف/89.

[قسم الطبيعيات][1]

قال[2]: **القِسْمُ الثَّانِي فِي الطَّبِيعِيَّاتِ**، قِيلَ: أي في مباحثِ الأجسامِ الطبيعيَّةِ، أقولُ: الأَولى أن يُفَسَّرَ بمباحثِ الحكمةِ الطبيعيَّةِ ولعلَّكَ[3] تقولُ: إنَّ مباحثَ الأجسامِ الطبيعيَّةِ هي بعَينِها مباحثُ الحكمةِ الطبيعيَّةِ؛ لأنَّ الجسمَ الطبيعيَّ موضوعُها[4]؛ فالمَآلُ واحدٌ فما وجهُ أَولويَّةِ[5] ما ذكرتَ؟ فأقولُ: لا نُسَلِّمُ[6] أنَّ المآلَ واحدٌ فإنَّ موضوعَ الحكمةِ الطبيعيَّةِ هو الجسمُ الطبيعيُّ مِن حيثُ[7] يستعِدُّ للحركةِ والسكونِ لا مطلقًا فليست مباحثُ الأجسامِ الطبيعيَّةِ مطلقًا هي مباحثُ الحكمةِ الطبيعيَّةِ بل مِن الحَيْثيَّةِ[8] المذكورةِ ولا دلالةَ للفظِ الطبيعيَّاتِ على تلك الحيثيَّةِ. وإنْ[9] سلَّمناه فلا شكَّ في[10] أنَّ مقصودَ المصنِّفِ بيانُ أنَّ القسمَ الثاني في الحكمةِ الطبيعيَّةِ. وإذا أمكنَ حملُ كلامِه[11] على مقصودِه مِن غيرِ تكلُّفٍ فحملُه عليه أَولَى [5] مِن حملِه على ما يؤولُ

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (و).

[3] ورد في (أ)، (هـ): لعلك أن.

[4] و: 7.

[5] ورد في (أ): تخصيص أولوية.

[6] وردت في (د) مختصرة: لا نم.

[7] وردت في (ج): من حيث إن.

[8] هـ: 6ب.

[9] ب: 3ب.

[10] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ).

[11] وردت في (أ): كلام المص.

إليـه، وأيضًـا يجـبُ حمـلُ الإلهيـاتِ[1] فيمـا يأتي مِـن قولِـه: القسـمُ الثالـثُ في الإلهياتِ؛ على مباحثِ الحكمةِ الإلهيةِ قطعًا؛ فحملُ الطبيعيَّاتِ التي هي نظيرُها– على ما[2] ذكرناه– أَوْلى؛ ليطَّابقَ النظيرانِ. وذكروا أنَّ الجسمَ الطبيعيَّ جوهرٌ قابلٌ للانقسامِ في الجهاتِ الثلاثِ، وأقولُ: فيه نظرٌ؛ لأنَّهم إنْ أرادوا بالقابلِ[3] القابلَ بالذاتِ؛ فلا يَصدُق هذا التعريفُ أصلا[4] على شيءٍ مِن أفرادِ الـمُعرَّفِ في الجسـمِ التعليمـي[5]؛ لأنَّ القابـلَ بالـذاتِ للانقسـامِ في الجهـاتِ الـثلاثِ منحصـرٌ في الجسـمِ التعليمـيّ[6]، أي الكـمِّ القـائمِ[7] بالجسـمِ الطبيعـي السـاري فيـه في الجهـاتِ الـثلاثِ، وقـد صـرَّحوا بـذلك. وإنْ أرادوا القابـلَ في الجملةِ يَصدُقْ التعريفُ على كلٍّ مِن الهيولى والصورةِ أيضًا.

وهُـوَ مُرَتَّـبٌ عَلَـى ثَلاثَـةِ فُنُـونٍ[8]، لأنَّ[9] الأجسامَ منحصِرةٌ في الفلكيَّاتِ[10] والعُنصريَّاتِ[11]، والبحثُ: إمَّا عن: أحوالٍ عامَّةٍ لهما، أو خاصَّةٍ بأحدِهما.

---

[1] ج: 4ب.

[2] د: 5أ.

[3] لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (هـ)، (و).

[4] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (هـ)، (و).

[5] الجملة من: "من أفراد" إلى هنا لم ترد في (أ)، (ب)، (د). "في الجسم التعليمي" لم ترد في (هـ)، (و).

[6] لم ترد الجملة من "لأن القابل بالذات" إلى هنا في (ج).

[7] وردت في (أ): القائل.

[8] هداية/5.

[9] وردت في (أ)، (ب): فإن.

[10] هـ: 7أ.

[11] و: 8.

[الباب الأول: ما يعم الأجسام][1]

الفَنُّ الأَوَّلُ فِيمَا يَعُمُّ الأَجسامَ، أي الطبيعيَّةَ؛ وهي[2] المتبادرةُ عندَ الإطلاقِ إلى الفهمِ، وأكثرُهم على أنَّ[3] إطلاقَ الجسمِ على الطبيعي والتعليمي بالاشتراكِ اللفظي، وقد يُقالُ: إنَّ الجسمَ هو القابِلُ للأبعادِ الثلاثةِ، فإنْ كانَ جوهرًا[4] فطبيعيٌّ، وإنْ كان عَرَضًا فتعليميٌّ. **وهوَ مُشتَمِلٌ عَلَى عَشرَةِ فُصُولٍ،**

[الفصل الأول:
إبطال الجزء الذي لا يتجزأ][5]

فَصلٌ في إبطالِ الجُزءِ الذي لا يَتَجَزَّأُ[6]، وقد[7] يقالُ له: الجوهرُ الفردُ أيضًا، وهو جوهرٌ ذو وضعٍ لا يقبلُ القِسمةَ أصلًا[8] لا قطعًا ولا كسرًا ولا وهمًا ولا فرضًا، والقسمةُ[9] الوهميَّةُ ما[10] هو بحسبِ التوَهُّمِ جُزئيًّا، والفَرَضِيَّةُ ما هو

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.
[2] وردت في (أ): إذ هي.
[3] لم ترد في (أ).
[4] ب: 4أ.
[5] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.
[6] وردت في النسخ والأصل المشروح: يتجزى.
[7] لم ترد في (أ)، (ج)، (ه)، (و).
[8] لم ترد في (ب)، ووردت في (ج)، (د)، (ه): قطعا. وفي (و): مطلقا.
[9] ج: 5أ.
[10] د: 5ب.

بحسبِ فرضِ العقلِ كلِّيًّا، فإن قُلتَ: لا حاجةَ إلى إقامةِ الدليلِ على بُطلانِ هذا الأمرِ؛ إذ لا يُتصوَّرُ شيءٌ لا يمكنُ للعقلِ فرضُ قسمتِه، غايةُ ما في البابِ أنْ يكونَ المفروضُ مُحالًا[1]. قلتُ[2]: المرادُ مِن أنَّه: لا يقبلُ القسمةَ الفرضيةَ؛ أنَّ العقلَ لا يُجَوِّزُ القسمةَ فيه؛ لأنَّه لا يقدرُ على تقديرِ قسمتِه، ولا شكَّ أنَّه صالحٌ للنزاعِ.

لِأَنَّا لَوْ فَرَضْنا[3] جُزْءًا بَينَ جُزئَينِ، فإمَّا: أَنْ يَكُونَ الوَسَطُ مانِعًا مِن تَلاقي الطَّرَفَينِ، أَوْ لا يَكُونَ، لا سَبِيلَ إِلَى الثَّاني؛ لِأَنَّه لَو لَم يَكُنْ مانِعًا لَكانَتِ الأَجزاءُ مُتَداخِلَةً، وتداخُلُ الجواهرِ، أَي دخولُ بعضِها في حَيِّزِ بعضٍ آخرَ بحيثُ يتَّحدانِ في الوضعِ والحجمِ؛ مُحالٌ[4] بالبديهةِ. وأيضًا، **فلا يَكُونُ وَسَطًا وطَرَفًا[5] وقَد فَرَضْنا الوَسَطَ والطَّرَفَ، وهَذا[6] خُلفٌ**[7] [6]، **فثَبَتَ كَوْنُه مانِعًا مِن تَلاقِيهما، فما بِه يُلاقي الوَسَطُ أَحَدَ الطَّرَفَينِ غَيرُ ما بِه يُلاقي الطَّرَفَ[8] الآخَرَ فيَنْقَسِمُ**، لا يُقالُ: هذا يستلزِمُ أنْ يكونَ له نهايتانِ، ويجوزُ أنْ يكونَ لشيءٍ واحدٍ غيرِ منقسمٍ في حدِّ[9] ذاتِه؛ نهايتانِ، هما عرضانِ[10]

---

[1] وردت في (ب): محلا. وفي (د): مح.

[2] وردت في (أ): قلنا.

[3] هـ: 7ب.

[4] وردت في (أ)، (د): مح.

[5] وردت في (ب): وسط ولا طرف.

[6] و: 9.

[7] وردت الجملة: "وهذا خلف" في (أ)، (ج)، (د): هف.

[8] وردت في (أ): يلاقي في الطرف.

[9] لم ترد في (ب)، (ج)، (د)، (و).

[10] وردت في (ب): عرضيان.

حالَّانِ فيه؛ لأنَّا نقولُ: إنْ كانتِ النهايتانِ[1] حالَّتَينِ في محلٍّ واحدٍ بحسبِ الإشارةِ فتكونُ الإشارةُ إلى أحدِهما عينَ الإشارةِ إلى الأخرى؛ فيلزمُ تلاقي الطرفَينِ. وإنْ كانتا حالَّتَينِ في محلَّينِ[2] متمايزَينِ بحسبِ الإشارةِ؛ فيلزمُ الانقسامُ ولو وهمًا؛ إذ يمكنُ حينئذٍ[3] أنْ يُتَوَهَّمَ فيه شيءٌ دونَ شيءٍ[4] كما تشهدُ به البديهةُ[5].

ولِأَنَّا لَو فَرَضْنا جُزْءًا عَلى مُلتَقَى جُزئَينِ[6]، فإمَّا أَنْ يُلاقِيَ: واحِدًا مِنهُما فَقَط[7]، **أَوْ مَجْمُوعَهُما، أَو مِن كُلِّ واحِدٍ مِنهُما شَيئًا**، أَو واحدًا منهما، وبعضًا مِن الآخرِ. **الأَوَّلُ مُحالٌ[8] وإلَّا لَمْ يَكُنْ عَلَى المُلتَقَى، فتَعَيَّنَ أَحَدُ القِسمَينِ الأَخِيرَينِ**، بل أحدُ الأقسامِ الأُخَر. **فيَلزَمُ الانقِسامُ**، أي انقسامُ ما على الملتقى[9]، أو الكلِّ، أو ما على الملتقى وأحدِ الجزئَينِ، **لا مَحالَةَ**[10].

وينبغي أنْ يُعلَمَ أنَّ هذَينِ الدليلَينِ إنَّما[11] يدلَّانِ على بُطلانِ تركُّبِ الجسمِ مِن الأجزاءِ التي لا تتجزَّأُ، وتحريرُهما بأنْ يقالَ: لو أمكنَ تركُّبُ الجسمِ منها؛

---

[1] ب: 4ب.

[2] د: 6أ.

[3] وردت في (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، (و) مختصرة: ح. وصحفت في (أ): في.

[4] ج: 5ب.

[5] وردت في (أ)، (هـ): البداهة.

[6] وردت في (ب)، (ج): الجزئين.

[7] هـ: 8أ.

[8] وردت في (أ)، (ب)، (د) مختصرة: مح. انظر: هداية الحكمة للأبهري/8، مكتبة البشرى، كراتشي، باكستان.

[9] وردت في (د): المتلقى.

[10] هداية/8.

[11] لم ترد في (أ)، (ج)، (د)، (هـ)، (و).

لَأمكنَ وقوعُ جزءٍ بينَ جزئَينِ أَو[1] على ملتقاهما والتالي باطلٌ[2] لِما فُصِّلَ[3] وكذا المقدمُ، ولا دلالةَ لهما[4] على بطلانِ وجودِ الجزءِ في نفسِه؛ إذ ليسَ[5] لنا أنْ نقولَ: لو أمكنَ وجودُ الجزءِ في نفسِه لَأمكنَ وقوعُ الجزءِ بينَ جزئَينِ أو[6] على ملتقاهما؛ لاحتمالِ أنْ يقتضيَ نوعُه الانحصارَ في فردٍ واحدٍ[7]، فعَلى هذا ناسبَ أنْ يقالَ في صدرِ البحثِ: فصلٌ في إبطالِ تركُّبِ الجسمِ مِن الأجزاءِ التي لا تتجزَّأُ[8]. وأقولُ: يمكنُ إقامةُ الدليلَينِ على بطلانِ وجودِ الجزءِ في نفسِه؛ بأنْ نفرضَ[9] الجزءَ بينَ جسمَينِ أو[10] على[11] ملتقاهما كما لا يخفَى على ذَوي[12] الأفهامِ.

---

[1] وردت في (ب)، (د): و.

[2] وردت في (أ)، (ب)، (ج)، (د) مختصرة: بط.

[3] "لما فصل" لم ترد في (د).

[4] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج).

[5] و: 10.

[6] وردت في (ب)، (د): و.

[7] لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (هـ)، (و).

[8] ب: 5أ.

[9] وردت في (أ)، (هـ): يفرض.

[10] وردت في (ب)، (د): و.

[11] د: 6ب.

[12] هـ: 8ب.

[الفصل الثاني: إثبات الهيولى][1]

فصلٌ في إثباتِ الهيُولَى، ولا حاجةَ إلى إثباتِ الصورةِ الجسميَّةِ؛ لأنَّها هي الجوهرُ الممتدُّ في الجهاتِ الثلاثِ[2]، ووجودُها معلومٌ بالضرورةِ. **كُلُّ جِسمٍ**، مِن حيثُ هو[3] جسمٌ فهو، **مُرَكَّبٌ مِن جُزئَينِ**، أي جوهرَينِ **يَحِلُّ أَحَدُهُما في الآخَرِ**، وإنَّما قُلنا: مِن حيثُ هو جسمٌ؛ لأنَّهُم يُثبِتونَ له مِن حيثُ هو نوعٌ مِن أنواعِ الجسمِ؛ جزءًا آخرَ حالًّا مع الصورةِ الجسميةِ في الهيولى [7] ويُسمَّى صورةً نوعيَّةً وسيجيءُ بيانُها إن شاء الله تعالى[4]. وقد يُقالُ: الحلولُ اختصاصُ شيءٍ بشيءٍ بحيثُ تكونُ الإشارةُ إلى أحدِهما عينَ الإشارةِ إلى[5] الآخرِ، واعتُرِضَ عليه بثلاثةِ وجوهٍ: الأوَّل: إنَّه لا يصدُقُ على حلولِ أعراضِ المُجرَّداتِ فيها؛ لأنَّها لا يُشارُ إليها إشارةٌ حِسِّيَّةٌ، والإشارةُ العقليةُ إلى ذاتِ المجرَّدِ غيرُ الإشارةِ العقليَّةِ إلى أعراضِه؛ فإنَّ العقلَ يميِّزُ كلًّا مِنهما عن صاحبِه بل لا اتِّحادَ في الإشارةِ العقليةِ[6] أصلًا[7] بخلافِ الإشارةِ الحسيةِ؛ فإنَّها تنتهي إلى الحالِّ والمحلِّ الحِسِّيَّينِ معًا[8]. الثاني: إنَّه لا يصدُقُ على حلولِ الأطرافِ في

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] لم ترد في (ج).

[3] ج: 6أ.

[4] لم ترد جملة المشيئة في (أ)، (ب)،(ج)، (د)، (و).

[5] لم ترد الجملة من "أحدهما" إلى هنا في (هـ).

[6] لم ترد الجملة من "ذات المجرد" إلى هنا في (د).

[7] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د).

[8] و: 11.

محالّها كحلولِ النقطةِ في الخطِّ، والخطِّ في السطحِ، والسطحِ في الجسمِ التعليمي[1]؛ لأنَّ[2] الإشارةَ إلى الطرفِ غيرُ الإشارةِ إلى ذي الطرفِ. الثالث[3]: إنَّه يلزمُ مِنه أنْ تكونَ الأطرافُ المتداخلةُ عند تلاقيها[4] حالًّا بعضُها في بعضٍ، وليسَ كذلك، ويمكنُ أنْ[5] يُجابَ عن الثاني بما ذكرَه بعضُ المحقِّقِينَ مِن أنَّ الإشارةَ إلى النقطةِ إشارةٌ إلى الخطِّ الذي هي طرفُه؛ فإنَّ الإشارةَ إلى الخطِّ لا يجِبُ أن تكونَ مُنطبِقةً عليه، بل الإشارةَ إليه قد تكونُ امتدادًا خطِّيًّا موهومًا آخذًا من المُشِيرِ منتهيًا إلى نقطةٍ[6] مِنه فكَأَنَّ نقطةً خرجَتْ مِن المشيرِ وتحرَّكتْ نحوَ المُشارِ إليه[7]؛ فرَسَمَتْ خطًّا انطبقَ طرفُه على تلك النقطةِ مِن الخطِّ[8] المشارِ إليه. وقد تكونُ امتدادًا سطحيًّا ينطبقُ الخطُّ[9] الذي هو طرفُه؛ على ذلك الخطِّ المشارِ إليه؛ فكأنَّ خطًّا خرجَ مِن المشيرِ؛ فرَسَمَ سطحًا[10] انطبقَ طرفُه؛ على المشارِ إليه. والفرقُ بينَ الإشارتَينِ أنَّ الأُولى إشارةٌ إلى النقطةِ قصدًا وإلى الخطِّ تبعًا، والثانيةَ بالعكسِ، وكذا الإشارةُ إلى السطحِ قد تكونُ امتدادًا خطيًّا منتهيًا إلى نقطةٍ مِنه فتكونُ الإشارةُ إلى تلك

[1] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (و).
[2] هـ: 9أ.
[3] ب: 5ب.
[4] "عند تلاقيها" لم ترد في (أ)، (ب)، (د).
[5] د: 7أ.
[6] وردت في (أ): النقطة.
[7] ج: 6ب.
[8] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (هـ)، (و).
[9] وردت في (أ): الخصم.
[10] وردت في (أ): خطا.

النقطةِ قصدًا وإلى الخطِّ والسطحِ تبعًا، وقد[1] تكونُ امتدادًا سطحيًّا ينطبقُ منه[2] طرفُه؛ على خطٍّ مِن المشارِ إليه؛ فيكونُ ذلك الخطُّ مشارًا إليه قصدًا وبالذاتِ والنقطةِ والسطحِ تبعًا وبالعرضِ[3]، وقد تكونُ امتدادًا جسميًّا ينطبقُ السطحُ الذي[4] هو طرفُه؛ على السطحِ[5] المشارِ إليه؛ فيكونُ السطحُ مشارًا إليه قصدًا والخطُّ والنقطةُ تبعًا[6]. وكذا الإشارةُ إلى الجسمِ[7] إمّا: امتدادٌ خطيٌّ منتهٍ إلى نقطةٍ مِنه، أو امتدادٌ سطحيٌّ ينطبقُ [8] الخطُّ الذي هو طرفُه؛ على خطِّ سطحٍ[8] مِن ذلك الجسمِ، أو امتدادٌ جسميٌّ ينطبقُ السطحُ الذي هو طرفُه؛ على السطحِ من الجسمِ المشارِ إليه[9]، أو ينفُذُ في أقطارِ المشارِ إليه بحيث تنطبقُ قطعةٌ مِنه على قطعةٍ[10] من الجسمِ المشارِ إليه انطباقًا وهميًّا. والحالُّ في تعلُّقِ الإشارةِ إلى الجسمِ[11] قصدًا وتبعًا؛ على قياسِ ما عرفْتَ، ثمَّ إنَّكَ إذا فتَّشْتَ حالَّكَ في الإشارةِ إلى المحسوساتِ؛ ظهرَ لكَ أنَّ الأغلبَ في

---

[1] هـ: 9ب.

[2] لم ترد في (أ)، (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[3] و: 12.

[4] ب: 6أ.

[5] لم ترد في (ب).

[6] وردت الجملة في (ج): على السطح المشار إليه قصدا وبالذات والخط والنقطة تبعا.

[7] د: 7ب.

[8] وردت في (أ): الخط. ولم ترد كلمة "سطح" في (أ)، (ب)، (د)، (و). ووردت الجملة في (هـ): على سطح من الجسم المشار إليه.

[9] الجملة من "أو امتداد" إلى هنا لم ترد في (هـ).

[10] وردت في (ج)، (و): ينطبق كل قطعة منه على كل قطعة من الجسم المشار إليه. وفي (أ)، (ب)، (د): ينطبق قطعة منه على الجسم.

[11] "إلى الجسم" لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (هـ)، (و).

الإشارةِ إليها هو الامتدادُ الخطِّيُّ؛ ولذلك قِيلَ: الإشارةُ الحسيةُ امتدادٌ خطيٌّ موهومٌ آخذٌ مِن المشيرِ منتهٍ إلى[1] المشارِ إليه. وأقولُ: يمكنُ أنْ يُتَكَلَّفَ ويُجابَ عن الثالثِ بأنَّ مجرَّدَ الاتِّحادِ في الإشارةِ لا يكفي لحصولِ الحلولِ، بل لابدَّ مِن الاختصاصِ، وهذا مُنتَفٍ في الأطرافِ[2] المتداخلةِ؛ إذ المرادُ بالاختصاصِ المذكورِ ههنا أنْ لا يمكنَ تحقُّقُ هذا الشخصِ بعينِه[3] نظرًا إلى ذاتِه بدونِ ذلك كما في العَرَضِ بالنسبةِ إلى موضوعِه. وقيلَ: معنى حلولِ الشيءِ في الشيءِ أنْ يكونَ حاصلًا فيه بحيث تتَّحدُ الإشارةُ إليهما تحقيقًا كما في حلولِ الأعراضِ في الأجسامِ، أو تقديرًا كما في حلولِ العلومِ في المجرَّداتِ، وأقولُ[4]: فيه نظرٌ؛ لأنَّهم[5] صرَّحوا بـ: إنَّ الحالَّ منحصرٌ في الصورةِ والعرضِ، والمحلَّ في المادَّةِ والموضوعِ؛ فلا يكونُ حصولُ[6] الجسمِ في المكانِ حلولًا عندَهم، بل صرَّح بعضُهم به، وهذا التعريفُ صادقٌ عليه، أمَّا إذا كانَ المكانُ هو البُعْدُ المجرَّدُ عن المادَّةِ فظاهرٌ[7]، وأمَّا إذا كانَ المكانُ[8] السطحَ الباطنَ للجسمِ الحاوي المماسِّ للسطحِ الظاهرِ[9] مِن الجسمِ المَحوِيِّ؛ فلأنَّ الإشارةَ إلى الجسمِ المحوِيِّ

---

[1] ج: 7أ.

[2] هـ: 10أ.

[3] لم ترد في (ج). وورد في (و): الشيء بعينه.

[4] د: 8أ.

[5] ب: 6ب.

[6] و: 13.

[7] وردت في (أ)، (ب)، (ج)، (د): فظ.

[8] لم ترد في (أ)، (ج)، (د).

[9] وردت في (أ)، (د): الظ.

إشارةٌ إلى سطحِه وبالعكسِ، والإشارةَ[1] إلى سطحِه إشارةٌ إلى السطحِ الذي هـو مكانُـه لانطباقِه عليه وبالعكسِ فتكونُ الإشارةُ إلى كلٍّ مِن المتمكِّنِ والمكانِ إشارةً إلى الآخرِ، وقد يُفهَمُ من ظاهرِ كلامِ المصنفِ في الإلهياتِ: إنَّ حلولَ الشيءِ في الشيءِ أن يكونَ مُختَصًّا به ساريًا فيه، ويُرَدُّ عليه: إنَّه لا يصدقُ على حلولِ الأطرافِ في محالِّها؛ فإنَّ النقطةَ مثلًا غيرُ ساريةٍ في الخطِّ[2] وأيضًا الإضافاتُ مثلُ: الأبوَّةُ والبنوَّةُ حالَّةٌ في محالِّها وليست ساريةً فيها؛ إذ لا يمكنُ أن يقالَ: في كلِّ جزءٍ من الأبِ جزءٌ مِن الأبوَّةِ، وقد يقالُ: الحلولُ هو الاختصاصُ الناعِتُ، أي التعلُّقُ الخاصُّ الذي يصيرُ به أحدُ المتعلِّقَينِ نعتًا للآخرِ والآخرُ منعوتًا به[3] والأولُ أعني النعتَ [9] حالٌّ والثاني أعني المنعوتَ محلٌّ كالتعلُّقِ بينَ البياضِ[4] والجسمِ المقتضي لكونِ البياضِ نعتًا وكونِ الجسمِ منعوتًا به[5] بأنْ يقالَ[6]: جسمٌ[7] أبيضُ ويرجعُ إلى هذا ما قيلَ: مِن أنَّ الحلولَ اختصاصُ أحدِ الشيئَينِ بالآخرِ[8] بحيث يكونُ الأوَّلُ نعتًا[9] والثاني منعوتًا به[10] وإنْ لم تكنْ ماهيةُ ذلك الاختصاصِ معلومةً لنا

---

[1] هـ: 10ب.

[2] ج: 7ب.

[3] لم ترد في (ب).

[4] د: 8ب.

[5] لم ترد في (ب).

[6] هـ: 11أ.

[7] وردت في (ب): الجسم.

[8] ب: 7أ.

[9] وردت في (أ)، (ج): ناعتا.

[10] لم ترد في (ب)، (ج)، (هـ)، (و).

كاختصاصِ البياضِ بالجسمِ لا الجسمِ بالمكانِ، وأقولُ: ههنا بحثٌ؛ لأنَّ بينَ الفلكِ وكوكبِه[1] والجسمِ ومكانِه تعلُّقًا خاصًّا مُصحَّحًا لأن يقالَ: فلكٌ مُكَوْكَبٌ وجسمٌ متمكنٌ كما أنَّ بينَ البياضِ والجسمِ تعلُّقًا خاصًّا مصحَّحًا لأن يقالَ: جسمٌ أبيضُ مع أنَّ الكوكبَ غيرُ حالٍّ في الفلكِ والمكانَ في الجسمِ[2] قطعًا، وأنتَ تعلمُ أنَّه إذا حُمِلَ الاختصاصُ على ما بيَّنَّاه لا يُرَدُّ عليه ذلك لكنَّهم يكتفون لإثباتِ حلولِ شيءٍ في شيءٍ آخرَ بمجرَّدِ التعلُّقِ الناعتِ كما سيجيءُ. **يُسَمَّى الـمَحَلُّ الهيُولَى**، الأُولَى والمادَّةَ وإنَّما قيَّدنا الهيولى بالأُولَى؛ لأنَّها قد[3] تُطلَقُ على الجسمِ الذي يتركَّبُ مِنه جسمٌ آخرُ كقِطَعِ الخشبِ التي تركَّبَ مِنها السريرُ ويسمَّى هيولَى ثانيةً. **والحالُّ الصُّورَةَ الجِسمِيَّةَ**[4]، فإنْ قلْتَ: إنَّهم عدُّوا مباحثَ الهيولى والصورةِ مِن الإلهي فلِمَ ذكرها المصنفُ ههنا؟، قلْتُ: لأنَّه سلكَ في التعليمِ مسلكَ المعلِّمِ الأوَّلِ فقدَّمَ الطبيعيَّ على الإلهي لِمَا مرَّ، ولـمَّا كانَ موضوعُ الطبيعي[5] الجسمَ الطبيعيَّ المتألِّفَ مِن الهيولى والصورةِ؛ فأوردَ تلك المباحثَ ههنا؛ لتحقيقِ ماهيةِ الموضوعِ- أعني الجسمَ الطبيعيَّ[6]- وتوضيحِها، وإنَّما قدَّمَ إبطالَ الجزءِ الذي لا يتجزَّأ[7] عليها؛ لتوقُّفِها[1] عليه، وذكرَ صاحبُ الـمُحاكَماتِ لتوجيه أنَّ تلك

---

[1] و: 14.

[2] وردت الجملة في (د): والجسم في المكان.

[3] هـ: 11ب.

[4] ج: 8أ.

[5] د: 9أ.

[6] لم ترد "أعني الجسم الطبيعي" في (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[7] لم ترد "الذي لا يتجزأ" في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ).

المباحثَ مِن الإلهي[2]؛ أنَّ الأحوالَ المذكورةَ فيها لا تحتاجُ إلى المادَّةِ في التعقلِ[3] والوجودِ؛ فإنَّ البحثَ هناك إمَّا: عن وجودِ المادةِ والصورةِ، أو عن تلازُمِهما وتشخُّصِهما، ولكلٍّ من ذلك غِنًى عن المادةِ، وأقولُ: هذا الكلامُ مبنيٌّ[4] على أنَّ الإلهي علمٌ بأحوالِ[5] أشياءَ لا تفتقرُ تلك الأحوالُ في الوجودِ الخارجي[6] إلى المادةِ، والظاهرُ[7] من عبارةِ أكثرِهم أنَّه علمٌ بأحوالِ أشياءَ لا تفتقرُ[8] تلك الأشياءُ في الوجودِ الخارجي والتعقُّلِ إلى المادةِ فتوجيهُه حينئذٍ[9] أن يقالَ: لا شبهةَ في أنَّ الهيولى لا تفتقرُ فيهما إليها ولا شكَّ[10] في أنَّ الصورةَ لا تفتقرُ إليها [10] في التعقُّلِ وأمَّا[11] إنَّ الصورةَ لا تفتقرُ إليها في الوجودِ الخارجي؛ فلِمَا بيَّنوه من أنَّ الهيولى مفتقرةٌ إلى الصورةِ في الوجودِ والبقاءِ، والصورةَ مفتقرةٌ إلى الهيولى في التشكُّلِ دونَ الوجودِ لِئَلَّا يلزمُ الدورُ. **وبُرهانُه، أنَّ بعضَ الأجسامِ القابلةِ للانفكاكِ، مثلُ الماءِ والنارِ يجبُ أنْ يكونَ في نفسِه[12] متَّصلًا واحدًا،**

---

[1] ب: 7ب.

[2] وردت في (ب): الإلهيات.

[3] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ).

[4] و: 15.

[5] هـ: 12أ.

[6] "في الوجود الخارجي" لم ترد في (أ)، (د). و"الخارجي" لم ترد في (ج)، (هـ)، (و). وردت في (و): الوجودين.

[7] وردت في (أ)، (ج)، (د)، (هـ): والظ.

[8] وردت في (ج): تحتاج.

[9] وردت في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ): ح.

[10] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د).

[11] وردت في (د) بعدها: في.

[12] "في نفسه" لم ترد في (و).

كما[1] هوَ[2] عندَ الحسِّ، **وإلَّا**، فإنْ لم تكنْ أجزاؤُها أجسامًا، **لزِمَ الجزءُ الذي لا يتجـزَّأُ**، أو الخـطُّ الجـوهريُّ، وهـو جـوهرٌ[3] لا يقبـلُ[4] القسـمةَ إلَّا في جهـةٍ واحـدةٍ، أو السـطحُ الجـوهريُّ وهـو الجـوهرُ[5] الـذي[6] لا يقبـلُ القسـمةَ إلَّا في جهتَينِ واستحالَ[7] وجودُهما بمثلِ ما مرَّ في[8] نفي الجزءِ وسيوردُه المصنفُ. وإنْ كانت أجزاؤُها[9] أجسامًا ينتقلُ الكلامُ إليها ولابُدَّ مِن أنْ ينتهي إلى جسمٍ لا مَفْصلَ فيه بالفعلِ وإلَّا لزمَ تركبُّه[10] مِن أجزاءٍ غيرِ متناهيَةٍ بالفعلِ، وهو محالٌ؛ لأنَّه يستلزمُ أنْ يكونَ الجسمُ الـمُركَّبُ مِنها غيرَ متناهي الـمِقدارِ، ولا يُتَوَهَّم أنَّ هـذا القـولَ مُنـافٍ لما صرَّحوا بـه مِـن أنَّ الجسـمَ قابـلٌ للانقسـامِ إلى غـيرِ النهايةِ[11]؛ إذ ليسَ معنى كلامِهم أنَّه يمكنُ أنْ تخرجَ تلك الانقساماتُ غيرُ[12] المتناهيةِ مِن القوَّةِ إلى الفعلِ، بل المرادُ منه إنَّه لا ينتهي في الانقسامِ[13] إلى حـدٍّ يقـفُ عنـدَه ولا يقبـلُ الانقسـامَ بعـدَه، وذلـك علـى قيـاسِ مـا قالَـه

---

[1] د: 9ب.

[2] ج: 8ب.

[3] وردت في (أ)، (د): الذي. وفي (و): جوهري.

[4] وردت في (أ): يحبل.

[5] لم ترد في (ب)، (ج)، (د). وردت في (و): جوهر.

[6] لم ترد في (ج)، (و).

[7] وردت في (أ): واستحالة.

[8] هـ: 12ب.

[9] ب: 8أ.

[10] وردت في (د): تركب الجسم.

[11] و: 16.

[12] وردت في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، (و): الغير.

[13] وردت في (د): الانقسامات.

المتكلِّمونُ: مِن أنَّ مقدوراتِ اللهِ تعالى[1] غيرُ متناهيةٍ مع أنَّ وجودَ ما لا يتناهى في الخارجِ محالٌ مطلقًا عندَهم فليسَ معناه[2]، إلَّا أنَّ تأثيرَ القدرةِ لا يصِلُ إلى حدٍّ[3] لا يمكنُ أنْ يتجاوزَه[4] بل كلَّ مَرتَبَةٍ يصلُ إليها تأثيرُ القدرةِ يمكنُ وصولُه إلى مرتبةٍ أخرى فوقَها[5] كما في: لا تناهي الأعدادِ؛ فإنَّها لا تصلُ إلى حدٍّ لا يمكنُ الزيادةُ عليه، وههنا بحثٌ؛ إذ لا يلزمُ مِن هذا الدليلِ أنَّ شيئًا مِن الأجسامِ القابلةِ للانفكاكِ يجبُ أنْ يكونَ متَّصلًا واحدًا[6] في نفسِه بل غايةَ ما يلزمُ مِنه أنَّه يجبُ انتهاؤُها إلى أجسامٍ لا مفصلَ فيها بالفعلِ، ويجوزُ[7] أنْ تكونَ هذه الأجسامُ المتَّصلةُ التي تنتهي إليها الأجسامُ القابلةُ للانفكاكِ؛ غيرَ قابلةٍ للانفكاكِ، وكيفَ لا! وقد قال ديمقراطيس: إنَّ مبادئَ[8] الأجسامِ أجسامٌ صِغارٌ صلبةٌ لا تقبلُ الانفكاكَ. وإنْ كانت قابلةً للقسمةِ الوهميةِ فلابدَّ لإثباتِ المَرامِ من نفي هذا [11] الكلامِ ودونَه خرطُ القتادِ[9]. وقيلَ: الظاهرُ إسقاطُ لفظِ: بعضٍ، مِن المتنِ[10]، أقولُ: ليسَ له وجهٌ

---

[1] وردت في (ب) مختصرة: تع.

[2] الجملة من قوله: "غير متناهية" إلى هنا وردت مضطربة في (د).

[3] لم ترد في (د).

[4] هـ: 13أ.

[5] د: 10أ.

[6] لم ترد في (ج)، (هـ). ووردت الجملة في (و): أن يكون في نفسه متصلا.

[7] ج: 9أ.

[8] ب: 8ب.

[9] مثل يقصد به: لا يُنالُ إلا بمشقة عظيمة.

[10] المقصود إسقاط كلمة "بعض" من المتن المشروح أي هداية الحكمة للأبهري والجملة هي: "أنَّ بعضَ الأجسامِ القابلةِ للانفكاكِ".

ظاهرٌ؛ لأنَّكَ[1] تعلمُ أنَّ اللازمَ مِن الدليلِ المذكورِ هو وجوبُ انتهاءِ الأجسامِ القابلةِ[2] للانفكاكِ إلى أجسامٍ متَّصِلةٍ؛ فإنْ تسلِّمْ[3] أنَّ هذه الأجسامَ المتصلةَ قابلةٌ للانفكاكِ؛ ثبتَ أنَّ بعضَ الأجسامِ القابلةِ للانفكاكِ لا كلَّها مُتَّصلٌ واحدٌ[4]، **ويلزمُ مِن هذا إثباتُ الهيولى في الأجسامِ كلِّها؛ لأنَّ ذلك المُتَّصِلَ**، المُناسِبُ الاقتصارُ على قولِه: فذلك الجسمُ المتصلُ، **قابلٌ للانفصالِ**، أي يَطرَأُ عليه الانفصالُ، **فالقابِلُ للانفصالِ في الحقيقةِ إمَّا أنْ[5] يكونَ هو: المقدارَ**، أي الجسمَ التعليميَّ، **أو الصورةَ المُستلزِمةَ للمقدارِ، أو معنًى آخرَ، لا سبيلَ إلى الأوَّلِ والثاني، وإلَّا لزمَ اجتماعُ الاتِّصالِ والانفصالِ**، في حالةٍ واحدةٍ، وهو محالٌ[6]؛ لأنَّ الاتِّصالَ لازمٌ للمقدارِ والصورةِ؛ فإنَّه إذا أُورِدَ الانفصالُ؛ انعدمَتْ هُوِيَّتُهما، وحدثَتْ هويَّتانِ أُخريانِ[7]، **والقابلُ**، وما يلزمُه، **يجبُ وجودُه مع المَقبُولِ**، إذا كان المقبولُ[8] وجوديًّا أو عدمَ ملكةٍ، والانفصالُ[9] كذلك؛ لأنَّ المرادَ مِنه إمَّا: حدوثُ هويَّتَينِ، أو عدمُ الاتصالِ[10] عمَّا مِن شأنِه هو، **فتَعيَّنَ أنْ يكونَ**

---

[1] هـ: 13ب.

[2] و: 17.

[3] وردت في الأصل مختصرة: تم.

[4] وردت الجملة في (أ): متصل واحد لا كلها.

[5] د: 10ب.

[6] "وهو محال": لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (و).

[7] هـ: 14أ.

[8] لم ترد في (ج).

[9] ج: 9ب.

[10] وردت في (ج): الانفصال.

القابلُ معنًى آخرَ، وهو المعنيُّ مِن الهيولى[1]، لا يخفى عليكَ أنَّه لا إشعارَ في هذا الكلام إلى أنَّ الهيولى جوهرٌ محلٌّ للصورةِ، والتقريرُ الجامعُ ما ذكرَه بعضُ المحقِّقينَ: مِن أنَّ الجوهرَ الوحدانيَّ المتصلَ في حدِّ ذاتِه؛ لو كانَ قائمًا بذاتِه؛ لَكانَ تفريقُ الجسمِ إلى قسمَينِ[2]؛ إعدامًا لجسميتِه[3] بالكُلِّيَّةِ، وإيجادًا لجسمَينِ آخرَينِ مِن كتمِ العدمِ[4]، وذلك[5] لأنَّ الجسمَ المتصلَ في[6] حدِّ ذاتِه إذا كانَ ذراعَينِ مثلًا فإذا طرأَ عليه الانفصالُ وحصلَ هناك جسمانِ كلُّ واحدٍ مِنهُما ذراعٌ فحينئذٍ لا يكونُ ذلك المتصلُ الوحدانيُّ الذي كان ذراعَينِ بلا مَفصِلٍ[7]؛ باقيًا بذاتِه ضرورةً ولم يكن هذانِ القسمانِ[8] موجودَينِ فيه وإلَّا لَكان ذا مفصلٍ فيه[9] بالفعلِ لا متصلًا في حدِّ ذاتِه؛ فقَدْ عُدِمَ[10] ذلك المتصلُ بالكليةِ ووُجِدَ متصلانِ آخرانِ مِن كتمِ العدمِ وأنَّه بديهيُّ البطلانِ[11] فلابُدَّ هناك مِن شيءٍ آخرَ مشتركٍ بينَ المتصلِ الأوَّلِ وهذَينِ المتصلَينِ، ولابدَّ أنْ يكونَ ذلك الشيءُ المشتركُ[12] باقيًا بعينِه في الحالتَينِ لِئلَّا يكونَ التفريقُ إعدامًا له[1]

---

[1] ب: 9أ.

[2] وردت في (و): جسمين.

[3] وردت في (ج): للجسم. وفي (هـ): للجسمية.

[4] "مِن كتمِ العدمِ": لم ترد في (ج).

[5] الجملة من "إلى قسمين" إلى هنا لم ترد في (د).

[6] و: 18.

[7] هـ: 14ب.

[8] وردت في (و): الجسمان.

[9] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (و).

[10] د: 11أ.

[11] "وأنه بديهي البطلان" لم ترد في (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[12] لم ترد في (أ)، (د)، (هـ)، (و).

بالكليةِ أيضًا فيكونَ [12] ذلك الباقي بعينِه[2] مُوجِبًا لارتباطِ القسمَينِ بذلك الجسمِ المقسومِ ويكونَ هو مع المتصلِ الواحدِ متصلًا واحدًا ومع المنفصلَينِ[3] منفصلًا متعدِّدًا، وكلٌّ مِن ذلك المتعدِّدِ متصلٌ واحدٌ فلا يكونُ ذلك الشيءُ المشتركُ[4] في نفسِه واحدًا ولا متعددًا ولا متصلًا ولا منفصلًا[5] واحدا[6] بل هو في[7] ذلك تابعٌ لذلك الجوهرِ[8] المتصلِ في ذاتِه فيكونُ واحدًا بوَحْدَتِه ومُتَعَدِّدًا بتعدُّدِه، ومتصِلًا مع كونِه متصلًا واحدًا ومتعدِّدًا[9] منفصلًا معَ تعدُّدِه وانفصالِ بعضِه عن بعضٍ. وإذا كانَ ذلك الشيءُ معَ المتصلِ الواحدِ متصلًا واحدًا[10] ومع المتعدِّدِ منفصلًا[11] متعدِّدًا؛ كانَ ذلك[12] المتصلُ الواحدُ والمتعدِّدُ مختصًّا به ناعتًا له فيكونُ محلًّا للمتصلِ الواحدِ حالَ الاتِّصالِ، وللمنفصلَينِ[13] حالَ[14] الانفصالِ، فيكونُ جوهرًا قطعًا، فهذا

---

[1] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (و).

[2] وردت في (أ): بنفسه.

[3] وردت في (ج)، (د)، (هـ)، (و): المتصلين.

[4] لم ترد في (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[5] ج: 10أ.

[6] لم ترد في (ب)، (د)، (هـ)، (و).

[7] ب: 9ب.

[8] هـ: 15أ.

[9] لم ترد في (ب)، (ج)، (هـ)، (و).

[10] "متصلا واحدا" لم ترد في (و).

[11] لم ترد في (ج).

[12] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (هـ)، (و).

[13] وردت في (ج): للمتصلين.

[14] و: 19.

الجوهرُ الذي هو محلٌّ للجوهرِ المتصلِ في حدِّ ذاتِه؛ هو المسمَّى بالهيولى الأُولَى، وذلك الجوهرُ المتصلُ يسمَّى صورةً جسميةً، والجسمُ المُطلَقُ مركَّبٌ مِنهُما. أقولُ: فيه بحثٌ؛ إذ لابدَّ لبيانِ حلولِ الصورةِ الجسميةِ في الهيولى مِن[1] إثباتِ أنَّ الصورةَ نفسَها[2] نعتٌ للهيولى كما أنَّ البياضَ نعتٌ للجسمِ ولا يُجدي ما ذكرَه: مِن أنَّ الصورةَ واسطةٌ لاتِّصافِ الهيولى بالوَحدةِ والكثرةِ والاتِّصالِ والانفصالِ وإلَّا لزمَ أنْ يكونَ الجسمُ[3] حالًّا في العرضِ[4] القائمِ به؛ لأنَّ الجسمَ واسطةٌ لاتِّصافِ ذلك العرضِ بالتحيُّزِ بالعرضِ، ويمكنُ أنْ يجابَ عنه بـ: إنَّ حلولَ العرضِ في شيءٍ يقتضي أنْ يكونَ الشيءُ[5] الأوَّلُ نفسُه[6] نعتًا للثاني، وحلولَ الجوهرِ في شيءٍ يقتضي أنْ تكونَ جميعُ النعوتِ الثابتةِ للأوَّلِ بالذاتِ نعوتًا للثاني بالعرضِ، والجسمُ ليس واسطةً لاتِّصافِ العرضِ بجميعِ نعوتِه، وقولُهم: الاختصاصُ الناعتُ يشملُ القسمَينِ. واعلمْ أنَّ ما ذكرناه[7] هو[8] مَذهَبُ المَشَّائِينَ كأرسطو والشيخَينِ أبي نصرٍ وأبي عليٍّ[9]، وأمَّا الإشراقِيُّونَ كأفلاطونَ والشيخِ المقتولِ فذهبوا إلى أنَّ الجوهرَ[10] الوحدانيَّ

---

[1] د: 11ب.

[2] هـ: 15ب.

[3] لم ترد في (د).

[4] لم ترد في (د).

[5] لم ترد في (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[6] وردت في (ج)، (هـ): بعينه.

[7] ج: 10ب. وردت في (أ): ما ذكرناه وهو. وفي (ب): ما ذكره هو.

[8] ب: 10أ.

[9] وردت في (ب): أبي علي سينا.

[10] هـ: 16أ.

المتصلَ[1] في حدِّ ذاتِه؛ قائمٌ بذاتِه غيرُ حالٍّ في شيءٍ آخرَ[2]؛ لكونِه متحيِّزًا بذاتِه، وهو الجسمُ المطلقُ، فهو[3] عندَهم جوهرٌ بسيطٌ لا تركيبَ فيه بحسبِ الخارجِ أصلًا، وقابلٌ لطريانِ الاتصالِ والانفصالِ مع بقائِه[4] في الحالتَينِ في ذاتِه، وهو مِن حيثُ جوهرِه وذاتِه يسمَّى جسمًا، ومِن حيثُ قبولِه للصورةِ[5] النوعيةِ التي هي لأنواعِ الجسمِ يسمَّى [13] هيولى. **وإذا ثبتَ أنَّ ذلك الجسمَ مركَّبٌ مِن الهيولى والصورةِ؛ وجبَ أنْ تكونَ الأجسامُ كلُّها مركَّبةً مِن الهيولى والصورةِ؛ لأنَّ الطبيعةَ المقداريةَ**، أي الصورةَ الجسميةَ، **إمَّا: أنْ تكونَ بذاتِها غنيَّةً عن المحلِّ، أو لَم تكنْ، والأوَّلُ محالٌ وإلَّا لَاستحالَ حلولُها في المحلِّ[6] المُستَلزِمِ لافتقارِها إليه[7]؛ لأنَّ الغنيَّ بذاتِه عن الشيءِ استحالَ حلولُه فيه، فتعيَّنَ افتقارُها بذاتِها إلى[8] المحلِّ**، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه لا يلزمُ- على تقديرِ عدمِ الغِنى الذاتي- الافتقارُ الذاتي[9] لاحتمالِ أنْ لا يكونَ الشيءُ غنيًّا بذاتِه عن المحلِّ ولا يكونَ محتاجًا بذاتِه إليه بل يعرضَ كلٌّ مِنهُما له عن عِلَّةٍ خارجيةٍ[10]. قالَ شارحُ المواقفِ: لا واسطةَ بينَ الحاجةِ والغِنى

---

[1] لم ترد في (د).
[2] لم ترد في (أ).
[3] لم ترد في (أ).
[4] و: 20.
[5] د: 12أ.
[6] وردت في (ج): "لاستحال حلول الحال في المحل".
[7] "المستلزم لافتقارها إليه": لم ترد في (أ)، (د) في هذا الموضع بل جاءت بعد قوله: استحال حلوله فيه.
[8] هـ: 16ب.
[9] لم ترد في (أ)، (ب).
[10] لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (هـ).

الذاتِيَّين؛ فإنَّ الشيءَ إمَّا: أنْ يكونَ لذاتِه محتاجًا[1] إلى المحلِّ، أو لا، وإذا لم يكنْ محتاجًا إليه لذاتِه لَكانَ مستغنيًا[2] عنه في حدِّ[3] ذاتِه؛ إذ لا معنى للغِنى الذاتي[4] سِوَى عدمِ الحاجةِ. أقولُ: فيه بحثٌ؛ لأنَّه إنْ أرادَ مِن المُستَغني عن المحلِّ في حدِّ ذاتِه؛ ما يكونُ ذاتُه علَّةً لعدمِ احتياجِه إلى المحلِّ؛ فالشرطيةُ ممنوعةٌ[5] لجوازِ أن لا يكونَ الشيءُ ذاتُه[6] علةً للاحتياجِ إلى المحلِّ[7] ولا لعدمِه. وإنْ أرادَ مِنه ما لا يكونُ ذاتُه علةً لاحتياجِه إلى المحلِّ، سواءٌ كانَ علةً لعدمِ احتياجِه[8] إليه أو لا، فلا نسلِّمُ استحالةَ حلولِ الصورةِ في المحلِّ على تقديرِ الغِنى[9] الذاتي لاحتمالِ أنْ يكونَ غيرُ الصورةِ علةً[10] للاحتياجِ. **فكلُّ جسمٍ مركَّبٍ مِن الهيولى والصورةِ**[11]، هذا الحكمُ موقوفٌ على إثباتِ أنَّ الصورةَ الجسميةَ ماهيةٌ[12] نوعيةٌ؛ إذ يُحتَمَلُ أنْ تكونَ جنسًا أو عرضًا عامًّا وحينئذٍ يجوزُ اختلافُ مُقتضاها في أفرادِها، واستدلَّ الشيخُ في الشفاءِ على ذلك بـ: إنَّ الجسميةَ إذا خالفَتْ جسميةً أُخرى؛ كانَ ذلك لأجلِ أنَّ هذه حارَّةٌ

---

[1] ج: 11أ.
[2] ب: 10ب.
[3] لم ترد في (د).
[4] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ).
[5] وردت في (أ) مختصرة: ممة.
[6] لم ترد في (أ)، (ب)، (هـ)، (و).
[7] "إلى المحل" لم ترد في (أ)، (ج)، (د)، (هـ)، (و).
[8] د: 12ب.
[9] هـ: 17أ.
[10] و: 21.
[11] هداية/13.
[12] وردت في (د): طبيعة.

وتلك باردةٌ، أو هذه لها طبيعةٌ فلكيةٌ وتلك لها طبيعةٌ عُنصُرِيَّةٌ إلى غيرِ ذلك مِن الأمورِ التي تلحقُ الجسمية مِن الخارجِ؛ فإنَّ الجسمية أمرٌ موجودٌ في الخارجِ، والطبيعةَ الفلكيةَ مثلًا أمرٌ[1] موجودٌ آخرُ؛ فقَد انضافَتْ[2] هذه الطبيعةُ في الخارجِ إلى الطبيعةِ الجسميةِ الـمُمْتازَةِ عنها في الوجودِ بخلافِ المقدارِ مثلًا فإنَّه أمرٌ مُبهَمٌ لا يوجدُ في الخارجِ ما لَم يتنوَّعْ بفصولٍ ذاتيةٍ بأنْ يكونَ خطًّا أو[3] سطحًا مثلًا، وكلما كانَ اختلافُه[4] بالخارجياتِ[5] دونَ الفصولِ؛ كانَ طبيعةً نوعيةً. وفيه[6] نظرٌ لجوازِ أنْ تكونَ [14] جسميةُ الفلكِ الـمُنضَمَّةُ[7] في الخارجِ إلى الطبيعةِ الفلكيةِ؛ مُخالِفَةً في الحقيقةِ لجسميةِ العناصرِ المنضمَّةِ في الخارجِ إلى الطبيعةِ العنصريةِ، ويكونَ مطلقُ الجسميةِ عرضًا عامًّا أو طبيعةً جنسيةً مشتركةً بينَ الجسميَّاتِ المتخالِفةِ الحقائقُ، وانحصارُ ما به التخالفُ بينَ الجسمياتِ[8] في تلك الأمورِ الخارجةِ عنها الـمُضافةِ إليها بحسبِ الخارجِ؛ ممنوعٌ[9] لابدَّ له مِن دليلٍ. وقد يقالُ: هَبْ أنَّ الصورةَ[10] الجسميةَ طبيعةٌ نوعيةٌ

---

[1] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (و).

[2] وردت في (أ): انضم.

[3] هـ: 17ب.

[4] ب: 11أ.

[5] ج: 11ب.

[6] د: 13أ.

[7] وردت في (ج): يكون الجسمية الفلكية المتضمن.

[8] "بين الجسميات" لم ترد في (ج).

[9] وردت في الأصل مختصرة: مم. وتعرف التحقيق على الكلمة من تعليق مدون بحاشية (هـ)، ووردوها في (و) مختصرة وغير مختصرة بعد سطرين. وسيرد في الفصل القادم ما يدل على المنع وذلك من قوله: "لا تتَّضِحُ هذه المقدِّمةُ حقَّ الاتِّضاحِ بحيثُ يندفِعُ عنها المنعُ المذكورُ"

[10] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (هـ)، (و).

لكن لا نسلِّمُ وجوبَ[1] تساوي أفرادِها في الحاجةِ إلى المادَّةِ وإنَّما يكونُ كذلك لو كانت محتاجةً إلى المادةِ لذاتِها، وهو ممنوعٌ لجوازِ أنْ يكونَ الاحتياجُ إليها لتشخُّصِها؛ فإنَّ الطبيعةَ النوعيةَ مختلفةٌ بالتشخُّصاتِ كما أنَّ الطبيعةَ الجنسيةَ مختلفةٌ بالفصولِ فكما جازَ اختلافُ[2] مقتضى الطبيعةِ الجنسيةِ[3] بحسبِ اختلافِ الفصولِ فلِمَ لا يجوزُ اختلافُ[4] مقتضى الطبيعةِ النوعيةِ بحسبِ اختلافِ التشخُّصاتِ؟ ويجابُ بـ: إنَّا نعلمُ بالضرورةِ أنَّ الحاجةَ إلى المادةِ[5] ليسَ من جهةِ هذه الجسميةِ وتلك الجسميةِ، وهذه الجسميةُ إنَّما هيَ الطبيعةُ الجسميةُ وهُوِيَّتُها[6] فلَمَّا لم يكنْ للهوِيَّةِ دخلٌ في الحاجةِ إلى المادةِ كانَت الحاجةُ إلى المادةِ لا تعرضُها إلَّا لذاتِها فتَأَمَّلْ.

---

[1] و: 22.

[2] هـ: 18أ.

[3] وردت في (و): الجسمية.

[4] لم ترد الجملة من "جاز اختلاف" إلى هنا في (ج).

[5] وردت في (ج): الطبيعة.

[6] وردت في (أ)، (ج)، (د)، (هـ): هذيتها.

[الفصل الثالث:
الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى][1]

فصلٌ في أنَّ الصورةَ الجسميةَ لا تتجرَّدُ[2] عن الهيولى، ولا يخفى[3] عليكَ أنَّ هذا المَقصدَ ومقصدَ الفصلِ السابقِ مُتَّحدانِ في المآلِ، **لأنَّها لو وُجِدَتْ بذاتِها بدون حلولِها في الهيولى، فإمَّا أنْ تكونَ: متناهيةً**، في المقدار[4]، **أو غيرَ متناهيةٍ، لا سبيلَ إلى الثاني؛ لأنَّ الأجسامَ**، أرادَ بها الأبعادَ ولا تخلو[5] عن بُعدٍ، **كلَّها متناهيةٌ[6] وإلَّا لَأمكنَ أنْ يخرجَ من مبدإٍ واحدٍ امتدادانِ على[7] نَسَقٍ واحدٍ كأنَّهُما ساقا مُثلَّثٍ، فكلُّما كانا أعظمَ كانَ البُعْدُ بينَهُما أَزْيَدَ، فلَو امتدَّا إلى غيرِ النهايةِ لَأمكنَ بينَهما بُعْدٌ غيرُ متناهٍ[8] معَ كونِه محصورًا بينَ حاصرَينِ، هذا خلفٌ**، اعترضَ عليه الشيخُ في الشفا بـ: إنَّا لا نسلمُ أنَّه يلزمُ وجودُ بُعدٍ بينَ الخطَّينِ[9] غيرِ مُتَناهٍ، غاية ما في البابِ أن يكونَ التزايُدُ[10] إلى غيرِ النهايةِ؛ لكن ليسَ يلزمُ مِنه أن يكونَ هناك بُعدٌ زائدٌ إلى

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.
[2] د: 13ب.
[3] ب: 11ب.
[4] "في المقدار" لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (هـ)، (و).
[5] وردت في (أ)، (ج)، (د): لا يخ. ووردت في (ب)، (هـ)، (و) كاملة.
[6] ج: 12أ.
[7] هـ: 18ب.
[8] وردت في (أ)، (ب)، (د): بعد غير متناهية. والتصحيح من هداية الحكمة/15. ومن (ج)، (هـ).
[9] و: 23.
[10] وردت في (أ): الزايد.

غيرِ النهايةِ بل كلُّ بُعدٍ يُفرَضُ فهو[1] لا يزيدُ على بُعدٍ تحتَه متناهٍ؛ إلَّا بقدرٍ متناهٍ، والزائدُ على المتناهي بقدرٍ متناهٍ لابدَّ أن يكونَ متناهيًا، وهذا كالعَدَدِ يقبلُ الزيادةَ إلى غيرِ النهايةِ [15]، مع أنَّ كلَّ مَرْتَبَةٍ مِن مراتبِه في النظامِ غيرِ[2] المتناهي؛ عددٌ متناهٍ لا يزيدُ على مرتبةٍ أُخرى تحتَها إلَّا بواحدٍ[3]. وقيلَ: إنْ شِئْتَ فرضْتَ الانفراجَ بقدرِ الامتدادِ، فيلزمُ انحصارُ ما لايتناهى بينَ حاصرَينِ لزومًا لا سُترةَ فيه[4]، وفيه نظرٌ؛ إذ الاستحالةُ[5] إنَّما نشأَتْ مِن فرضِ أمرَينِ مُتناقِضَينِ كفرضِ وجودِ زيدٍ وعدمِه؛ فإنَّ وجودَ خطٍّ واصلٍ بينَ الضلعَينِ يستحيلُ مع عدمِ تناهيهما؛ فإنَّ الخطَّ الواصلَ بينَهما[6] إنَّما يصلُ بينَ نقطتَينِ مِنهما فهُما[7] يتناهيانِ بتَيْنِكَ النقطتَينِ، كيفَ لا!، ويكونُ كلٌّ مِنهما محصورًا بينَ الآخرِ وذلك الخطِّ الواصلِ بينهما[8]. وقيل: لا تتَّضِحُ هذه المقدِّمةُ حقَّ الاتِّضاحِ بحيثُ يندفِعُ عنها المنعُ المذكورُ إلَّا بتمهيدِ مُقدِّماتٍ ثلاثٍ[9]، الأُولى: إنَّ الخطَّينِ المُمتدَّينِ مِن مبدإٍ واحدٍ إلى غيرِ النهايةِ؛ يمكنُ أن تُفرَضَ[10] بينَهما أبعادٌ غيرُ متناهيةٍ بحسبِ العددِ متزايدةٌ بقدرٍ واحدٍ، مثلًا: لو امتدَّ مِن مبدإٍ واحدٍ مثلِ

---

[1] لم ترد في (أ).

[2] وردت في الأصول: الغير.

[3] وردت في (ب): بواحدة.

[4] د: 14 أ. هـ: 19 أ.

[5] وردت في (ج) مختصرة: المح. ووردت في (هـ) مختصرة أيضا: المح، وكتب تحتها: المحال. ووردت في (و): المحال.

[6] ب: 12أ.

[7] لم ترد في (أ).

[8] لم ترد في (ج)، (هـ).

[9] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (هـ)، (و).

[10] ج: 12 ب.

نقطـةِ "أ" خطَّـانِ مسـتقيمانِ[1] غـيرُ متنـاهييَنِ لَأمكـنَ أن نفـرضَ علـى الخطَّـينِ نقطتَـينِ[2] متسـاويتَي البُعـدِ عـن نقطـةِ "أ" كنقطـتَي "ب"، و"ج" بحيـثُ لـو وصـلْنا بينَهما بخطٍّ "ب ج"[3] لَكانَ مساويًا لكلٍّ مِن خطَّي "أ ب"، و"أ ج" حتَّى يكونَ "أ ب ج" مُثلَّثًا متساويَ الأضلاعِ، ولنفرضَ أنَّ كلًّا مِن الأضلاعِ الثلاثةِ[4] ذِراعٌ. وأن نفـرضَ عليهمـا[5] نقطتَـينِ أُخـريَينِ متسـاويتَي البُعـدِ عـن نقطـتَي "ب"، و"ج" كنقطتَي "د"، و"ه" بحيثُ يكونُ بُعْداهُما عن "ب"، و"ج" كبُعدَي "ب"، و"ج" عـن "أ"، ويكـونُ كـلٌّ مِـن ضـلعي[6] "أ د"، و"أ هـ" ذراعَـينِ حـتَّى لـو وصـلْنا بـينَ نقطتَي "د"، و"ه" بخطٍّ "د هـ" لَكانَ كلُّ ضِلعٍ مِن مثلَّثِ "أ د ه" ذراعَينِ. وأن نفرضَ عليهما نقطتَينِ أُخريَينِ على الوجهِ المذكورِ[7] كنقطتَي "و"، و"ز" ونصلُ بينهمـا بخـطٍّ "و ز" حتى يكـونَ كـلُّ ضـلعٍ[8] مِـن أضـلاعِ المثلَّـثِ[9] "أ و ز" ثلاثـةَ أذرعٍ. ثُمَّ نفــــرضَ "ح"، و"ط"، ثم "ي"، و"ك"، ثم "ل"، و"م"، ثم "ن"، و"س"[10] ونصل بينهما بخطوطِ "ح ط"، و"ي ك"، و"ل م"، و"ن س" على الوجهِ المذكورِ[11]، وهكذا إلى غيرِ النهايةِ، ولِنُسَمِّ خطَّ "ب ج" البُعدَ الأصلَ،

---

[1] لم ترد في (أ)، (ب)، (د).

[2] و: 24.

[3] هـ: 19 ب.

[4] لم ترد في (أ)، (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[5] أي على الخطين الخارجين من النقطة "أ".

[6] لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (هـ)، (و).

[7] د: 14 ب.

[8] لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (و).

[9] لم ترد في (أ)، (ب)، (د).

[10] لم ترد في (د).

[11] ب: 12ب.

والذي بَعْدَه أعني "د هـ" البُعدَ الأوَّلَ، و"و ز" البُعدَ الثاني، و"ح ط" البُعدَ الثالثَ، وعلى[1] هذا الترتيبِ.

الثانية: أنَّ كلًّا مِن تلك الأبعادِ مُشتَمِلٌ على البُعدِ[2] الذي قبلَه وعلى زيادةِ ذراعٍ[3]، مثلًا: البُعدُ الأوَّلُ أعني "د ه" مشتملٌ على [16] البُعدِ الأصلِ أعني "ب ج" وزيادةِ ذراعٍ، والبُعدُ الثاني أعني "و ز" مشتملٌ على "د هـ" وزيادةِ ذراعٍ، وهكذا إلى غيرِ النهايةِ؛ فكلُّ بُعدٍ مِن الأبعادِ المفروضةِ فوقَ البُعدِ الأصلِ مشتملٌ عليه وعلى زيادةٍ، فهَهُنا[4] زياداتٌ غيرُ متناهيةٍ بعددِ[5] الأبعادِ غيرِ المتناهيةِ التي فوقَ البُعدِ الأصلِ.

الثالثة: أنَّ كلَّ جملةٍ متناهيةٍ[6] مِن تلك[7] الزياداتِ غيرِ المتناهيةِ فإنَّها موجودةٌ في بُعدٍ واحدٍ فوقَ الأبعادِ المشتملةِ على تلك الجملةِ؛ وإلَّا لم يوجدْ فوقَ تلك الأبعادِ بُعدٌ فيلزمُ أن يوجدَ في تلك الأبعادِ بُعدٌ هو آخرُ الأبعادِ، ويلزمُ مِن هذا تناهي الخطَّينِ على تقديرِ عدمِ تناهيهما، وأنَّه محالٌ، مثلًا: الزيادتانِ الموجودتانِ في البُعدَينِ[8] الأوَّلِ والثاني؛ موجودتانِ في[9] البُعدِ الثالثِ؛ لأنَّ

---

[1] هـ: 20 أ.

[2] ج: 13 أ.

[3] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ).

[4] "زيادة فههنا" لم ترد في (ب).

[5] و: 25.

[6] لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (هـ)، (و).

[7] لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (هـ).

[8] وردت في الأصول: البعد.

[9] هـ: 20 ب.

البُعدَ الثالثَ مشتملٌ على البُعدِ الثاني المشتملِ على البُعدِ الأوَّلِ فيشتملُ عليهما وعلى زيادتَيْهما بالضرورةِ[1]. وكذا الزياداتُ الثلاثُ المشتملُ عليها الأبعادُ الثلاثةُ؛ موجودةٌ في البُعدِ الرابعِ[2]، وهكذا إلى ما لانهاية له[3]. وإذا تمهَّدَت المقدِّماتُ الثلاثُ، فنقولُ: إنْ امتدَّ[4] الخطَّانِ الخارجانِ مِن مبدإٍ واحدٍ إلى غيرِ النهايةِ؛ لزمَ أن[5] توجدَ بينَهما أبعادٌ غيرُ متناهيةٍ متزايدةٌ بقدرٍ واحدٍ وهذا بحكمِ المقدِّمةِ الأُولى، وتوجدَ بينَهما زياداتٌ غيرُ متناهيةٍ بحكمِ المقدِّمةِ الثانيةِ[6]، وبحكمِ المقدمةِ[7] الثالثةِ توجد تلك الزياداتُ غيرُ[8] المتناهيةِ في بُعدٍ واحدٍ، والبُعدُ المشتملُ على الزياداتِ غيرِ المتناهيةِ؛ غيرُ متناهٍ؛ فيوجدُ بينَ الخطَّينِ بُعدٌ واحدٌ غيرُ متناهٍ مع كونِه[9] محصورًا بينَ حاصرَينِ؛ فثبتَ ما ادَّعيناه مِن الملازمةِ واندفعَ المنعُ المذكورُ. وفيه نظرٌ مِن وجهَينِ، الأول: أنَّه[10] لا يلزمُ مِن[11] المقدِّمةِ الثالثةِ وجودُ بُعدٍ واحدٍ مشتملٍ على تلك الزياداتِ غيرِ المتناهيةِ؛ لأنَّا لا نسلمُ أنَّه إذا كانَ كُلُّ جملةٍ مِن الزياداتِ غيرِ المتناهيةِ[12] في

---

[1] د: 15 أ.

[2] الجملة من "وكذا" إلى هنا لم ترد في (د).

[3] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د).

[4] وردت في (أ): إنَّ امتداد.

[5] ب: 13 أ.

[6] "بحكم المقدمة الثانية" لم ترد في (د).

[7] لم ترد في (أ).

[8] ج: 13 ب.

[9] "مع كونه" لم ترد في (أ)، (د)، (ه)، (و).

[10] ه: 21 أ.

[11] و: 26.

[12] "غير المتناهية" لم ترد في (ج).

بُعدٍ؛ يجبُ أن تكونَ جميعُ تلك الزياداتِ في بُعدٍ واحدٍ[1]؛ لجوازِ أن لا يكونَ الحكمُ على كلِّ واحدٍ حكمًا على الكلِّ المجموعي؛ فإنَّ كلَّ فردٍ[2] مِن أفرادِ[3] الإنسانِ يُشبِعُه هذا الرغيفُ ويَسَعُه هذا الدارُ، والمجموعَ ليسَ كذلك[4].

وقد يقالُ: إذا ثبتَ حصولُ كلِّ مجموعٍ موجودٍ في بُعدٍ واحدٍ[5]، وكان مجموعُ الزياداتِ غيرِ المتناهيةِ مجموعًا موجودًا؛ وجبَ حصولُه أيضًا في بُعدٍ واحدٍ[6]. وفيه بحثٌ؛ لأنَّه إنْ أرادَ [17] بالمجموعِ المجموعَ المتناهيَ؛ فمُسَلَّمٌ[7] أنَّ كلَّ مجموعٍ متناهٍ فهو في بُعدٍ واحدٍ[8]؛ لكن لا يلزمُ مِنه[9] أن يكونَ مجموعُ الزياداتِ غيرِ المتناهيةِ في بُعدٍ واحدٍ. وإنْ أرادَ به مُطلَقَ المجموعِ، سواءٌ كانَ متناهيًا أو غيرَ متناهٍ؛ فلا نسلمُ أنَّ كلَّ[10] مجموعٍ[11] في بُعدٍ. الثاني: أنَّه لا فائدةَ في فرضِ تساوي[12] الزياداتِ[13]؛ لأنَّ البُعدَ المشتملَ على الزياداتِ غيرِ المتناهيةِ غيرُ متناهٍ، سواءٌ كانت تلك الزياداتُ متساويةً أو متناقصةً أو متزايدةً؛ لأنَّها

---

[1] لم ترد في (ب)، (د)، (و).
[2] وردت في (أ)، (ب)، (د)، (هـ): واحد.
[3] لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (هـ).
[4] وردت في (و) مختصرة: كك.
[5] لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (و).
[6] لم ترد في (أ)، (د)، (هـ)، (و).
[7] وردت في (هـ) مختصرة: فم، وتعليق في الحاشية: فمسلم.
[8] لم ترد في (أ)، (ب)، (هـ)، (و).
[9] لم ترد في (أ)، (ج)، (هـ)، (و).
[10] هـ: 21 ب.
[11] الجملة من "فمسلم أن كل مجموع" إلى هنا لم ترد في (د).
[12] د: 15 ب.
[13] ب: 13 ب.

زياداتٌ مقداريةٌ وكلَّما تزدادُ يزيدُ المقدارُ، فلمَّا ازدادتْ إلى غيرِ النهايةِ يكونُ البُعدُ المشتملُ عليها غيرَ[1] متناهٍ بالضرورةِ. وقد يقال: التزايُدُ على سبيلِ التناقُصِ لا يفيدُ المطلوبَ[2]؛ إذ لا يجبُ أن يكونَ البُعدُ المشتملُ على الزياداتِ المتناقِصةِ غيرِ المتناهيةِ غيرَ متناهٍ؛ لأنَّا لو فرضْنا خطًّا بقدرِ شِبْرٍ ونجعلُ البُعدَ الأصلَ[3] نِصْفَه ثمَّ نُنَصِّفُ النصفَ[4] الباقيَ ونزيدُ على البُعدِ الأصلِ حتَّى يكونَ بُعدًا أوَّلًا، ثمَّ ننصِّفُ نصفَ النصفِ ونزيدُ على البُعدِ الأوَّلِ ويصيرُ بُعدًا ثانيًا، وهكذا يمكنُ تنصيفُ الباقي إلى غيرِ النهايةِ؛ لأنَّ الخطَّ قابلٌ للقسمةِ العقليةِ[5] إلى ما لايتناهى، ومع ذلك لا يكونُ البُعدُ المشتملُ على[6] جميعِ تلك الزياداتِ شبرًا واحدًا بل أنقصَ مِنه. وأمَّا إذا كانَ التزايدُ على سبيلِ التساوي أو التزايدِ[7] فهو يفيدُ المطلوبَ[8]، وإنَّما اقتصرَ على الأوَّلِ؛ لأنَّ المثلَ موجودٌ في التزايدِ، فإذا عُلِمَ حصولُ المطلوبِ مِن اعتبارِ المثلِ؛ عُلِمَ حصولُه مِن التزايدِ بالطريقِ الأولى بدون العكسِ[9]. وفيه بحثٌ؛ لأنَّ الخطَّ وإنْ كانَ[10] قابلًا للقسمةِ العقليةِ[1] إلى غيرِ النهايةِ؛ لكنَّ خروجَ جميعِ

---

[1] ج: 14 أ.

[2] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (ه)، (و). ووردت في (د) مختصرة: المط.

[3] و: 27.

[4] لم ترد في (و).

[5] لم ترد في (أ)، (ج)، (د)، (ه)، (و).

[6] ه: 22 أ.

[7] وردت الجملة في (ب): إذا كان الزائد على سبيل التساوي والتزايد.

[8] وردت في (أ)، (ب)، (د)، (ه) مختصرة: المط. ووردت تامة في (ج)، (و).

[9] وردت الجملة في (أ). "بطريق خروجِ جميعها إلى الفصلِ كأنَّ البُعدَ المشتملَ على تلك الزياداتِ الأولى بدون العكس".

[10] وردت في (ج)، (ه) متصلة الرسم: وإنكان.

الأقسامِ إلى الفعلِ محالٌ[2]. ولو فُرِضَ خروجُ جميعِها[3] إلى الفعلِ؛ كانَ البُعدُ المشتملُ على تلك الزياداتِ غيرِ المتناهيةِ غيرَ متناهٍ ضرورةَ أنَّ المقدارَ يزدادُ بحسبِ ازديادِ الأجزاءِ، فإذا كانت[4] الأجزاءُ غيرَ متناهيةٍ؛ يكونُ البُعدُ غيرَ متناهٍ ضرورةً[5] فيكونُ ما لايتناهى محصورًا بينَ حاصرَينِ.

وأمَّا بيانُ أنَّه لا سبيلَ إلى القسمِ الأوَّلِ؛ فلأنَّها لو كانت متناهيةً لَأحاطَ بها حدٌّ واحدٌ أو حدودٌ، فتكونُ[6] مُتَشَكِّلَةً؛ لأنَّ الشكلَ هو الهيئةُ الحاصلةُ مِن[7] إحاطةِ الحدِّ الواحدِ أو الحدودِ، أي حدَّينِ أو أكثر، **بالمقدارِ،** أي الجسمِ التعليمي والسطحِ؛ فإنَّ أطرافَ الخطوطِ أي النُّقَطَ لا يُتَصَوَّرُ إحاطتُها بها [18] أصلًا، والمرادُ بالإحاطةِ ههنا هو[8] الإحاطةُ التامَّةُ لتخرُجَ الزاويةُ؛ لأنَّها- على الأصحّ- هيئةٌ وكيفيةٌ عارضةٌ للمقدارِ مِن حيث إنَّه محاطٌ بحدٍّ واحدٍ[9] أو أكثر إحاطةً غيرَ تامَّةٍ، مثلًا: إذا فرضْنا سطحًا مستويًا مُحاطًا بخطوطٍ ثلاثةٍ مستقيمةٍ؛ فإنَّه إذا اعتُبِرَ كونُه محاطًا بالخطوطِ الثلاثةِ المذكورةِ[10]؛ كانت الهيئةُ العارضةُ له بهذا الاعتبارِ؛ هي الشكلَ. وإذا

---

[1] لم ترد في (أ)، (ج)، (هـ)، (و).

[2] "إلى الفعل محال" لم ترد في (ج).

[3] د: 16 أ.

[4] ب: 14 أ.

[5] لم ترد في (ج)، (د)، (و). ولم ترد الجملة: "غير متناه ضرورة فيكون" في (هـ).

[6] هـ: 22 ب.

[7] ج: 14 ب.

[8] و: 28.

[9] لم ترد في (أ)، (ج)، (د).

[10] لم ترد في (أ)، (ج)، (د)، (هـ)، (و).

اعتُبِرَ مِنها خطَّانِ متلاقيانِ على نقطةٍ مِنه؛ كانت الهيئةُ العارضةُ له بهذا الاعتبارِ؛ هي الزاويةَ. هذا[1] ما اشتهرَ بينَهم ويلزمُ مِنه أن لا يكونَ لمحيطِ الكرةِ وأمثالِه؛ شكلٌ. والأنسبُ أن يقالَ: الشكلُ هو الهيئةُ[2] الحاصلةُ للمقدارِ مِن جهةِ[3] الإحاطةِ، سواءٌ كانت مِن إحاطةِ المقدارِ به أو إحاطتِه بالمقدارِ ليشملَ ذلك بل لمحيطِ الدائرةِ وأمثالِه أيضًا، فلا وجهَ لتخصيصِ الشكلِ بالسطحِ والجسمِ التعليمي[4]. وقد يقال: إنَّما يلزمُ تشكُّلُ الصورةِ إذا كانت متناهيةً[5] في جميعِ الجهاتِ. ولم يثبتْ ذلك بما ذكرَه مِن الدليلِ؛ لأنَّه لو فُرِضَ اللاتناهي مِن جهةِ الطولِ فقط لم يمكنْ وجودُ خطَّينِ يخرجانِ مِن نقطةٍ واحدةٍ وينفرجانِ متزايدَينِ إلى غيرِ النهايةِ[6] ضرورةَ توقُّفِ إمكانِ[7] انفراجهما، كذلك على اللاتناهي في العَرضِ. وأقولُ: لا حاجةَ لنا إلى إثباتِ تشكُّلِها؛ فإنَّها إذا كانت متناهيةً ولو في جهةٍ واحدةٍ لكانت[8] لها[9] هيئةٌ مخصوصةٌ مِن جهةِ ذلك التناهي فينقلُ الكلام إلى تلك الهيئةِ. **فذلك الشكلُ**، أو الهيئةُ[10]، **إمَّا**

---

[1] د: 16 ب.

[2] هـ: 23 أ.

[3] لم ترد في (ج).

[4] الجملة من "فلا وجه" إلى هنا لم ترد في (و).

[5] ب: 14 ب.

[6] وردت الجملة في (هـ): منفرجين بقدر الامتداد إلى غير النهاية. وفي الحاشية: أي متزايدين إلى غير النهاية.

[7] لم ترد في (هـ)، (و).

[8] ج: 15 أ.

[9] لم ترد في (أ).

[10] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)،(د)، (و).

أن يكونَ: **للجسميةِ**، أي للصورةِ الجسميةِ، **لذاتِها**[1]، مِن حيثُ هيَ، **وهو محالٌ، وإلَّا لَكانَت الأجسامُ كلُّها مُتَشَكِّلَةً بشكلٍ واحدٍ**[2]، **أو بسببٍ لازمٍ للجسميةِ، وهو أيضًا محالٌ لِمَا مَرَّ، أو بسببٍ عارضٍ لها، وهو أيضًا**[3] **محالٌ وإلَّا لَأمكنَ زوالُه**، أي العارضِ أو الشكلِ، **فأمكنَ أن تتشكَّلَ الصورةُ بشكلٍ آخرَ فتكون قابلةً للانفصالِ**. وقد يقال: لا نسلمُ أنَّ تبدُّلَ الشكلِ إنَّما يكونُ بالانفصالِ؛ فإنَّ الأمرَ المتَّصلَ المُدَوَّرَ إذا كُعِّبَ يتغيَّرُ شكلُه مِن غيرِ فصلٍ. وأجيب بـ: إنَّه إنْ لم يكنْ هناك انفصالٌ فلابدَّ مِن انفعالٍ، وهو مِن لواحقِ المادةِ. وتوضيحُه على ما قرَّروه: أنَّ في الجسمِ فعلًا وانفعالًا ولا يجوزُ أن يكونَ أمرٌ واحدٌ فاعلًا ومُنفَعِلًا؛ ففي الجسمِ أمرانِ يفعلُ بأحدِهما وينفعلُ بالآخرِ؛ فالأعراضُ الانفعاليةُ تابعةٌ للمادةِ [19] والفعليةُ للصورةِ، وهذا منقوضٌ: أمَّا إجمالًا فبأَنَّ النفسَ تفعلُ[4] فيما تحتَها مِن الأبدانِ وتنفعلُ عمَّا فوقَها مِن المبادئِ[5] العاليةِ[6] مع أنَّها غيرُ ماديةٍ، وأمَّا تفصيلًا فلجوازِ أن يكونَ الفاعلُ والمنفعلُ واحدًا مِن جهتَينِ. **وكلُّ ما يقبلُ الانفصالَ فهو مركَّبٌ مِن الهيولى والصورةِ لِما مرَّ**[7]، المناسبُ أن يقال: فهو مُقارِنٌ

---

[1] هـ: 23 ب.

[2] و: 29.

[3] د: 17 أ.

[4] لم ترد في (و).

[5] هـ: 24 أ.

[6] ب: 15 أ. وردت في (أ): الفاعلية.

[7] "لما مر" لم ترد في (ب)، (ج)، (د)، (و).

للهيولى بدليلِ ما سيأتي[1]، **فتكونُ الصورةُ العارِيَةُ**، الـمُفارِقَةُ[2]، **عن الهيولى مقارِنَةً لها، هذا خلفٌ**[3]. لعلَّكَ تقولُ: الحصرُ ممنوعٌ؛ لاحتمالِ أن يكونَ ذلك الشكلُ للجسميةِ مع لازِمِها، أو مع عارِضِها[4]، أو للازِمِها مع عارِضِها، أو لمجموعِ الثلاثةِ، أو للمُبايِنِ وحدَه، أو مع غيرِه، فأقولُ: لو كانَ للأوَّلِ لَكانت الأجسامُ كلُّها[5] متشكلةً بشكلٍ واحدٍ، ولو كانَ لأحدٍ مِن الثلاثةِ التاليةِ[6] له لَأمكنَ أن تتشكَّلَ الصورةُ بشكلٍ آخرَ، وأمَّا المباينُ فمعلومٌ بالضرورةِ أنَّه لا يكونُ عِلَّةً لشكلٍ معيَّنٍ للصورةِ إلَّا لرابطةٍ خاصَّةٍ هناك، فإمَّا: أن يكونَ مع الرابطةِ[7] كافيًا في تحقُّقِ ذلك الشكلِ أو لا، وعلى الأوَّلِ إنْ كانَ المباينُ[8] ممتنعَ الزوالِ؛ يُنقَلْ[9] الترديدُ بينَ الأمورِ المذكورةِ إلى الرابطةِ وإلَّا فيلزمُ المحذورُ الثاني قطعًا، وعلى الثاني إنْ كانَ كلٌّ مِن المباينِ والمقارِنِ ممتنعَ الزوالِ رُدِّدَت الرابطةُ بينَ تلك الأمورِ وإلَّا فيلزمُ المحذورُ[10] الثاني، ولَـمَّا كانَ نفيُ هذه الاحتمالاتِ ظاهرًا مِـمَّا ذكرَه المصنفُ بأدنى تأمُّلٍ لم يتعرَّضْ له. فإنْ قلْتَ: يجوزُ أن يكونَ المباينُ الممكنُ الزوالِ علةً للشكلِ والصورةِ معا

---

[1] "بدليل ما سيأتي" لم ترد في (ب)، (ج)، (هـ)، (و).

[2] لم ترد في (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[3] هداية/17.

[4] ج: 15 ب.

[5] د: 17 ب.

[6] و: 30.

[7] وردت في (هـ): الرابط.

[8] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (هـ)، (و).

[9] هـ: 24 ب.

[10] وردت في (ج): المحظور.

فبزوالِه تزولُ الصورةُ أيضًا ولا تبقى متشكّلِةً بشكلٍ آخرَ؛ قلْتُ: المبايِنُ إنْ كانَ مجرَّدًا؛ فأبديٌّ، وإلَّا[1] لَاستحالَ أن يكونَ علةً للصورةِ على ما قرَّروه في بحثِ إثباتِ العقلِ، نَعَمْ يمكنُ المناقشةُ هَهُنا باحتمالِ أن يكونَ الشكلُ لتشخُّصِ الصورةِ اللهُمَّ إلَّا أن يقالَ: الشكلُ علةٌ للتشخُّصِ، كما ذهبَ إليه بعضُهم، وسيأتي الكلامُ فيه. وقد يقالُ لتوجيهِ هذا المقامِ[2]: إنَّ الشكلَ المعيَّنَ الحاصلَ للصورةِ لابدَّ له مِن[3] أمرٍ[4] مُخَصِّصٍ فيها؛ إذ نسبةُ الفاعلِ إلى جميعِ الأشكالِ على السَّوِيَّةِ[5]؛ فذلك المخصِّصُ إمَّا أن يكونَ[6] هو: الجسميةَ، أو لازمَها، أو عارضَها، وكأنَّه مبنيٌّ على ما ذهبوا إليه مِن[7] أنَّ الهيولى العنصريةَ والصورةَ [20] والأعراضَ والنفوسَ فائِضَةٌ عن العقلِ الفعَّالِ، وإنَّما عدلْنا عنه؛ لأنَّه لا ينفي جميعَ الاحتمالاتِ[8]؛ لأنَّهم ما أقاموا دليلًا على القاعدةِ المذكورةِ، على أنَّهم مُتَزَلْزِلُونَ في تلك القاعدةِ؛ فيُسنِدونَ الأفعالَ إلى غيرِ العقلِ الفعَّالِ أيضًا كما يظهرُ بالرجوعِ إلى مباحثِ الصورةِ النوعيةِ والمزاجِ والميلِ.

---

[1] ب: 15 ب.

[2] د: 18 أ.

[3] هـ: 25 أ.

[4] لم ترد في (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[5] ج: 16 أ.

[6] "أن يكون" لم ترد في (ب)، (ج)، (و). ووردت في (د)، (هـ): أما نفس الجسمية.

[7] و: 31.

[8] "لأنه لا ينفي جميع الاحتمالات" لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (هـ)، (و).

[الفصل الرابع:
الهيولى لا تتجرد عن الصورة][1]

فصلٌ في أنَّ الهيولى لا تتجرَّدُ عن الصورةِ؛ لأنَّها لو تجرَّدَت عن الصورةِ، فإمَّا: أنْ تكونَ ذاتَ وضعٍ، أي قابلةً للإشارةِ الحسيةِ، **أو لا تكونَ، لا سبيلَ إلى كلِّ واحدٍ مِن القسمَينِ، فلا سبيلَ إلى تجرُّدِها عن الصورةِ، أمَّا أنَّه لا سبيلَ إلى الأوَّلِ؛ فلأنَّها حينئذٍ[2] إمَّا: أنْ تنقسمَ أو لا، لا سبيلَ إلى الثاني؛ لأنَّ كلَّ ما لَهُ وضعٌ فهو مُنقَسِمٌ**، أي قابلٌ للانقسامِ، **على ما مرَّ في نفي الجزءِ الذي لا يتجزَّأُ**، لا يخفى عليكَ أنَّه لم يَرِدْ ما هو[3] المتبادرُ مِن عبارتِه وهو أنَّ كلَّ شيءٍ[4] له[5] وضعٌ فهو قابلٌ للانقسامِ، سواءٌ كانَ جوهرًا أو عرضًا؛ لأنَّهم قائلونَ بوجودِ النقطةِ، وما مرَّ في نفي الجزءِ الذي لا يتجزَّأُ[6] يدلُّ على أنَّ كلَّ جوهرٍ ذي وضعٍ فهو[7] قابلٌ للانقسامِ ولا دلالةَ له على أنَّ كلَّ عرضٍ ذي وضعٍ فهو أيضًا كذلك؛ إذ لا امتناعَ في تداخُلِ النقاطِ

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] هـ: 25 ب.

[3] "ما هو" لم ترد في (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[4] وردت في (ج) موصولة رسما: كلشي.

[5] ب: 16 أ.

[6] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (هـ)، (و).

[7] د: 18 ب.

قطعًا[1]، فمرادُه أنَّ كلَّ جوهرٍ له وضعٌ فهو قابلٌ للانقسامِ[2] وحينئذٍ لا يتمُّ الكلامُ إلَّا إذا ثبتَ أنَّ الهيولى جوهرٌ. وقد يُستَدَلُّ عليه تارةً بـ: إنَّها محلٌّ للصورةِ الجسميةِ، وقد أشرْنا إليه مع ما عليه. وتارةً بـ: إنَّها جزءٌ للجسمِ الذي هو جوهرٌ ممتدٌّ[3]، وهذا مَردودٌ؛ لأنَّ الهيئةَ المخصوصةَ جزءٌ[4] للسريرِ مع أنَّها عرضٌ، **ولا سبيلَ[5] إلى الأوَّلِ؛ لأنَّها حينئذٍ إمَّا أنْ تنقسمَ: في جهةٍ واحدةٍ**[6]، فقَطْ[7]، **فتكونُ خطًّا**، جوهريًّا، **أو في جهتَينِ**، فقطْ، **فتكونُ سطحًا جوهريًّا، أو في ثلاثِ جهاتٍ فتكونُ جسمًا**، طبيعيًّا[8]، أقولُ: لا يخلو الكلامُ في هذا المقامِ عن اضطرابٍ؛ إذ لا شُبهةَ في أنَّ الشّقَّ الثانيَ مِن الترديدِ الأوَّلِ؛ هو[9] عديمُ الوضعِ مطلقًا، فإنْ أرادَ بالشقِّ الأوَّلِ ذاتَ الوضعِ في الجملةِ؛ فلا نسلمُ أنَّ ما لَه وضعٌ في الجملةِ[10] ومنقسمٌ في الجهاتِ الثلاثِ؛ منحصرٌ في الجسمِ. وإنْ أرادَ ذاتَ الوضعِ بالذاتِ فمَع عدمِ مساعدةِ اللفظِ؛ لم يكنْ ذلك الترديدُ حاصرًا ووجبَ أيضًا حملُ الجسمِ ههنا على الصورةِ الجسميةِ بناءً على أنَّها الجسمُ في باديءِ [21] النظرِ كما حملَه

---

[1] "قطعا" لم ترد في (أ). وورد "النقاط": النقطة.

[2] الجملة من "ولا دلالة له" إلى هنا وردت في هامش (ج). والجملة التي قبلها لم ترد فيها.

[3] لم ترد في (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[4] و: 32.

[5] هـ: 26 أ.

[6] ج: 16 ب.

[7] لم ترد في (د).

[8] لم ترد في (ب)، (د)، (هـ)، (و).

[9] وردت في (ج): هو أنه.

[10] الجملة من "فلا نسلم" إلى هنا وردت مستدركة في حاشية (ب).

شارحُ المواقفِ[1] في[2] هذا المقامِ؛ عليها[3]، وهو غيرُ ملائمٍ لما سيجيءُ مِن أنَّها لو كانَت جسمًا[4] لَكانَت مركَّبةً مِن الهيولى والصورةِ، **وكلُّ واحدٍ مِنها باطلٌ**[5]. **أمَّا أنَّه لا يجوزُ[6] أنْ تكونَ خطًّا؛ فلأنَّ وجودَ الخطِّ على سبيلِ الاستقلالِ**، أي الجوهري، **محالٌ؛ لأنَّه إذا انتهى إليه طرفا السطحَينِ**، قيَّدَهما[7] بعضُهم بالمستقيمَي الأضلاعِ. أقولُ: هذا القَيْدُ مُضِرٌّ لنا؛ لأنَّه لا يتمُّ المطلوبُ إلَّا بإبطالِ الخطِّ الجوهري مطلقًا، سواءٌ كانَ مستقيمًا أو غيرَه. وهذا مخصوصٌ بإبطالِ الخطِّ الجوهريِّ[8] المستقيمِ مِنه على أنَّه يكفي في ذلك استقامةُ ضلعٍ مِن كلِّ واحدٍ مِنهما[9] ولا حاجةَ إلى استقامةِ جميعِ أضلاعِهما حينئذ[10]، **فإمَّا: أنْ يحجبَ تلاقيهما أو لا يحجبَ، لا جائز أنْ لا يحجبَ، وإلَّا لزمَ تداخُلُ الخطوطِ**[11]، **وهو محالٌ؛ لأنَّ كلَّ خطَّينِ مجموعُهما أعظمُ مِن الواحدِ، والتداخُلَ يوجبُ خلافَه، هذا خلفٌ[12]**. قيل: إنْ[13] أرادَ أنَّ

---

[1] وردت في (ج): الشارح في المواقف.

[2] د: 19 أ.

[3] لم ترد في (ج).

[4] ب: 16 ب.

[5] وردت في (أ)، (ب)، (ج)، (د) مختصرة: بط. وتمام اللفظ من (هـ)، و(و) وهداية الحكمة/18.

[6] هـ: 26 ب.

[7] وردت في (ج): فسرهما.

[8] "الخط الجوهري" لم تردا في (أ)، (ب)، (ج)، (هـ)، (و).

[9] لم ترد "واحد" في (ج)، (د)، (و). ووردت "كل منهما" موصولة رسما في (ج): كلمنهما.

[10] لم ترد في (أ)، (ب)، (د) ووردت في (ج)، (هـ) مختصرة. ووردت في (هـ)، (و) في غير موضعها.

[11] و: 33.

[12] "هذا خلف" لم ترد في (أ). انظر هداية الحكمة/19.

[13] ج: 17 أ.

كلَّ خطٍّ مِن مجموعِهما أعظمُ[1] مِن أحدِهما في جهةِ الطولِ؛ فمسلَّمٌ، لكنَّ الكلامَ ليسَ في اجتماعِهما في الطولِ بل في العرضِ. وإنْ أرادَ في جهةِ العرضِ؛ فممنوعٌ؛ إذ لا عِظَمَ للخطِّ في تلك الجهةِ. وتوضيحُه أنَّ امتناعَ التداخلِ إنَّما هو في المقاديرِ مِن حيثُ هيَ مقاديرُ[2]؛ فما لا مقدارَ له أصلًا؛ لا يمتنعُ[3] التداخلُ فيه بوجهٍ مِن الوجوهِ. وما له مقدارٌ في جهةٍ واحدةٍ فقطْ؛ امتنعَ التداخلُ فيه مِن تلك الجهةِ فقطْ. وما لَه مقدارٌ في جهتَينِ فقطْ؛ امتنعَ التداخلُ فيه مِن تَينِكَ[4] الجهتَينِ فقطْ دونَ الجهةِ الثالثةِ. وما له مقدارٌ في الجهاتِ الثلاثِ؛ امتنعَ التداخلُ فيه بالكُلِّيَّةِ. فإنْ قلْتَ[5]: فعلى ما ذكرْتَ لا يمتنعُ[6] التداخلُ في الأجزاءِ التي لا تتجزَّأُ؛ إذ لا مقدارَ لها أصلًا، فكيفَ حكمْتَ بامتناعِ التداخلِ فيها[7]؟؛ قلْتُ: الحكمُ بامتناعِ التداخلِ فيها[8] إنَّما هو على تقديرِ تركُّبِ الجسمِ مِنها؛ إذ على هذا التقديرِ لو تداخلَتْ لم يحصلْ مِن مجموعٍ[9] انضمامِ بعضِها إلى بعضٍ؛ ما له مقدارٌ في جهةٍ فضلًا عمَّا له مقدارٌ في الجهاتِ الثلاثِ، انتهى كلامُه. أقولُ: إذا فُرِضَ الخطُّ الجوهريُّ بينَ

---

[1] وردت في (أ)، (ب)، (د)، (هـ): كل خطين فهما أعظم. وفي (و): كل خطين أعظم.

[2] هـ: 27 أ.

[3] د: 19 ب.

[4] وردت في (ب): تلك.

[5] وردت في (هـ) موصولة رسما: فانقلت.

[6] ب: 17 أ.

[7] الجملة من "فكيف" إلى هنا لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (هـ)، (و).

[8] وردت في (ج): بينهما.

[9] لم ترد في (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، (و).

الخطَّينِ الجوهريَّينِ بل بينَ الجسمَينِ؛ فالتداخلُ هناك محالٌ قطعًا، كما صرَّحَ به شارحُ المواقفِ- قدَّسَ اللهُ سرَه[1]- حيثُ قالَ لبيانِ استحالةِ التداخلِ بينَ الأجزاءِ التي لا تتجزَّأُ: إنَّ بداهةَ العقلِ شاهدةٌ بأنَّ[2] المتحيّزَ بذاتِه يمتنعُ أنْ يتداخِلَ في مثلِه بحيثُ يصيرُ [22]، حجمُهما معًا كحجمِ واحدٍ مِنهما، وقد ظهرَ مِنه أنَّ قولَه[3]: الحكمُ[4] بامتناعِ التداخلِ إنَّما هو على تقديرِ[5] تركُّبِ الجسمِ مِنها؛ مردودٌ؛ لأنَّ تداخلَ تلك[6] الأجزاءِ محالٌ في نفسِها، سواءٌ تركَّبَ الجسمُ مِنها أو لا. والتفصيلُ أن يقالَ: البديهةُ تحكمُ بأنَّ تداخلَ الجواهرِ محالٌ مطلقًا، وأمَّا تداخلُ غيرِها فعلى ما فصَّلَه المعترضُ؛ فلا يَحْسُنُ قولُه: امتناعُ التداخلِ إنَّما هو في المقاديرِ مِن حيثُ هيَ مقاديرُ، نَعَمْ، امتناعُ التداخلِ في المقاديرِ إنَّما هو مِن حيثُ هيَ مقاديرُ. وقد يُجابُ عن أصلِ هذا[7] الاعتراضِ بـ: إنَّ هذا الناظرَ مُعترِفٌ بأنَّ مجموعَ الخطَّينِ أعظمُ مِن أحدِهما[8] في الطولِ فلو تداخلَ الخطُّ المستقِلُّ المتوَسّطُ بينَ الخطَّينِ العرضيَّينِ في أحدِهما؛ لم يكن المتداخلانِ معًا أطولَ مِن أحدِهما وإلَّا[9] لم يكنْ الخطُّ

---

[1] لم ترد في (د)، (و).

[2] هـ: 27 ب.

[3] و: 34.

[4] ج: 17 ب.

[5] د: 20 أ.

[6] لم ترد في (ب)، (هـ).

[7] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (هـ)، (و).

[8] "من أحدهما" لم ترد في (هـ).

[9] ب: 17 ب.

المستقلُّ متوسِّطًا بينَهُما، بل يقعُ خارجًا عنهما لكنَّ المفروضَ أنَّه متوسِّطٌ، هذا خلفٌ. أقولُ: فسادُه ظاهرٌ[1]؛ لأنَّ الناظرَ[2] معترِفٌ بأنَّ كلَّ خطَّينِ مجموعُهما أعظمُ مِن الواحدِ إذا كانا متلاقيَينِ[3] في الطولِ، وأمَّا إذا كانا متلاقيَينِ في العرضِ فلا. **ولا جائز أنْ يحجبَ وإلَّا لَانقسمَ الخطُّ في جهتَينِ؛ لأنَّ ما يُلاقي مِنه أحدَهما غيرُ ما يلاقي الآخرَ، وهو محالٌ، وأمَّا أنَّه لا يجوزُ أنْ تكونَ سطحًا؛ فلأنَّها لو كانَت سطحًا، فإذا انتهى إليه طرفا الجسمَينِ، فإمَّا: أنْ يحجبَ تلاقيهما أو لا يحجبَ، وكلُّ واحدٍ مِنهما باطلٌ، على ما مرَّ في الخطِّ، وأمَّا أنَّه لا يجوزُ أنْ تكونَ جسمًا؛ فلأنَّها لو كانَت جسمًا لَكانَت[4] مُرَكَّبَةً مِن الهيولى[5] والصورةِ؛ لِما مرَّ. وأمَّا أنَّه لا سبيلَ إلى الثاني؛ فلأنَّها إذا كانَت غيرَ ذاتِ وضعٍ فإذا اقترنَتْ بها الصورةُ الجسميةُ[6]**، فصارَتْ حينَئذٍ ذاتَ وضعٍ بالضرورةِ، **فإمَّا: أن لا تحصلَ في حَيِّزٍ أصلًا، أو تحصلَ في جميعِ الأَحْيَازِ، أو تحصلَ في بعضِ الأحيازِ دونَ بعضٍ.** قيلَ عليه: يجوزُ[7] أن لا تقترنَ بها الصورةُ أبدًا، وأجيب بـ: إنَّها بالنظرِ إلى ذاتِها إنْ لم تقبلْ الصورةَ؛ لم تكنْ هيولى[8] بل مِن المُفارِقاتِ. وإنْ قَبِلَتْها؛

---

[1] وردت في (ب)، (د) مختصرة: ظ.

[2] هـ: 28 أ.

[3] وردت في (د): متساويين.

[4] ج: 18 أ.

[5] د: 20 ب.

[6] و: 35.

[7] وردت في (أ): لجواز.

[8] هـ: 28 ب.

فلُحُوقُ الصورةِ ممكنٌ لها بحسبِ ذاتِها، والممكنُ ما لا يلزمُ مِنه المحالُ لكنَّ عروضَ الصورةِ لها مستلزمٌ للمحالِ[1]، لا يقالُ: الـمُمْتَنِعُ بالغيرِ يمكنُ أن يستلزمَ ممتنِعًا بالذاتِ كما أنَّ عدمَ العقلِ الأوَّلِ يستلزمُ عدمَ الواجبِ وهو ممتنع لذاتِه[2]؛ لأنَّا لا نقولُ: الممتنعُ بالغيرِ إنَّما يستلزمُ ممتنعًا بالذاتِ مِن حيثُ إنَّه ممتنعٌ به [23]، فإنَّ استلزامَ عدمِ العقلِ الأوَّلِ عدمَ الواجبِ مِن حيثُ إنَّه ممتنعٌ لوجودِ الواجبِ، وأمَّا بالنظرِ إلى ذاتِه مع قَطعِ النظرِ عن الأمورِ الخارجيةِ؛ فلا يستلزمُ المحالُ وإلَّا لم يكنْ ممكنًا بالذاتِ وههنا كذلك؛ لأنَّ الهيولى المجرَّدةَ إذا نُظِرَ إليها في حدِّ ذاتِها مِن غيرِ نظرٍ إلى المانعِ وفُرِضَ لحوقُ الصورةِ إيَّاها؛ يلزمُ مِنه المحالُ. وقد يجابُ[3] عنه أيضًا بـ: إنَّ الكلامَ في هيولى الأجسامِ: هل كانَت مُقْتَرِنَةً بالصورةِ في أصلِ الفِطْرَةِ[4] غيرَ مُنْفَكَّةٍ عنها كما هيَ الآنَ أو كانَت في أصلِ الفطرةِ مجرَّدةً ثُمَّ اقترنَت[5] بالصورةِ[6]؟، **والأوَّلُ والثاني محالانِ**[7] **بالبداهةِ، والثالثُ أيضًا محالٌ؛ لأنَّ حصولَها في كلِّ واحدٍ مِن الأحيازِ مُمْكِنٌ**؛ لأنَّ الهيولى على ذلك التقديرِ نسبتُها إلى جميعِ الأحيازِ على السويَّةِ وكذلك نسبةُ الصورةِ الجسميةِ؛ فإنَّها تقتضي حيِّزًا مطلقًا لا معيَّنًا، **فلو حصلَتْ في بعضِ الأحيازِ دونَ البعضِ؛ يلزمُ الترجيحُ بلا**

---

[1] وردت في (أ)، (ب)، (ج) مختصرة: للمحال. والجملة من "لكن" إلى هنا لم ترد في (و).

[2] ب: 18 أ.

[3] وردت في (أ): وقد يقال يجاب.

[4] ج: 18 ب.

[5] وردت في (أ): افترقت.

[6] لم ترد في (ج). د: 21 أ.

[7] هـ: 29 أ.

مُرَجِّحٍ، وهو[1] محالٌ، قيلَ: يجوزُ أن تقتضيه الصورةُ النوعيةُ المقارِنةُ للصورةِ الجسميةِ على ما سنذكرُه فلا يلزمُ الترجيحُ بلا مرجحٍ[2]. وأجيب بـ: إنَّ الصورةَ النوعيةَ وإنْ عيَّنَتْ مكانًا كلِّيًّا لكنَّ نسبتَها إلى جميعِ أجزائِه واحدةٌ، فلا تصلحُ أن تكونَ[3] مُخَصّصةً للهيولى بجزءٍ معيَّنٍ مِنها، ولك أن تقولَ: يجوزُ أن تقارِنَ الهيولى صورةً أُخرى أو حالةً مِن الأحوالِ تُعَيِّنُ لها بعضَ أجزاءِ المكانِ الكليِّ، وأيضًا قد تكونُ الهيولى المجرَّدةُ هيولى[4] عنصرٍ كلِّيٍّ فلا حاجةَ في التخصيصِ إلى غيرِ الصورةِ النوعيةِ. وقد يجابُ بـ: إنَّ الهيولى إذا حصلَتْ في بعضِ الأحيازِ؛ فلابدَّ أنْ يتَخَصَّصَ كلُّ جزءٍ[5] مِن أجزائِها بجزءٍ معيَّنٍ مِن أجزاءِ ذلك الحيِّزِ[6]، والصورةُ[7] النوعيةُ[8] لا تقتضي ذلك التخصيصَ[9]؛ لأنَّ نسبتَها إلى جميعِ الأجزاءِ على السويَّةِ[10]؛ فتخصيصُ الأجزاءِ[11] بالأجزاءِ مع تساوي نسبتِها إليها؛ يكونُ[12] ترجيحًا بلا مرجِّحٍ قطعًا ولا يبعدُ أن يقالَ: إنَّ الهيولى المُقارِنَةَ للصورةِ المُتَّصلةِ؛ مُتَّصِلَةٌ فتكونُ أجزاؤُها مفروضةً لا موجودةً

---

[1] و: 36.

[2] "فلا يلزم الترجيح بلا مرجح" لم ترد في (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[3] "أن تكون" لم ترد في (ج)، (و).

[4] ب: 18 ب.

[5] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د).

[6] وردت في (أ): الجزء.

[7] هـ: 29 ب.

[8] لم ترد في (و).

[9] لم ترد في (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[10] وردت في (ب)، (د)، (هـ): السواء.

[11] ج: 19 ب. وهناك اضطراب في ترتيب بعض الأوراق. فقد جاءت 20 أ مكان 19 أ.

[12] لم ترد في (أ).

في الخـارجِ فـلا تقتضـي مكـانًا[1]، وقـد جـازَ أن تكـونَ هنـاك حالـةٌ مخصَّصـةٌ للهيولى بوضعٍ معيَّنٍ، **ولا يلزمُ**، الاعـتراضُ[2]، **على هذا**، التقـدير بأنْ يقـالَ: **إنَّ الماءَ إذا انقلبَ هواءً أو على العكسِ صارَ**، المنقلبُ، **أَولى بموضعٍ**[3] [24]، مِن أجزاءِ الحيِّزِ الطبيعيِّ[4] لِما انقلب إليه مع تساوي نسبتِه إليها فلتكنْ[5] الهيولى بعدَ مقارَنةِ الصورةِ؛ أَولى بحيِّزٍ[6] مع تساوي نسبتِها إلى جميعِ الأحيازِ[7]؛ **لأنَّ الوضعَ السابقَ يقتضي الوضعَ اللاحِقَ فلا يكونُ ترجيحًا**[8] **بـلا مـرجِّحٍ**[9]. أي إذا انقلـبَ- مـثلًا- جـزءٌ مِـن المـاءِ هَـوَاءً؛ فـإنْ كـانَ قبـلَ الانقـلابِ في الموضـعِ الطبيعـيِّ للمـاءِ؛ انتقـلَ[10] إلى أقـربِ مواضـعِ الهـواءِ مِـن ذلـك الموضـعِ؛ فـالقربُ[**11**] مرجِّحٌ للحصـولِ فيه. وإنْ كـانَ قبلَ الانقـلابِ في موضعِ الهواءِ قسرًا؛ استقرَّ فيه بعدَه طبعًا؛ فالحصولُ في ذلك الموضعِ مرجَّحٌ ولا يُتَصَوَّرُ مثلُ ذلك[12] في الهيولى التي لا وضعَ لها أصلًا.

---

[1] لم ترد في (ج).

[2] وردت في (ج): الاعتذار.

[3] د: 23 ب، يوجد اضطراب في ترتيب بعض الأوراق.

[4] وردت في (ج): بالطبع.

[5] وردت في (د): فيدرك.

[6] وردت في (أ): جزء.

[7] ج: 20 أ.

[8] و: 37.

[9] هداية/21.

[10] وردت في (أ)، (ج): انقلب.

[11] هـ: 30 أ.

[12] ب: 19 أ.

[الفصل الخامس: إثبات الصورة النوعية][1]

فصلٌ في إثباتِ الصورةِ النوعيَّةِ، وهيَ التي تختلفُ بها الأجسامُ أنواعًا، **اعلمْ أنَّ لكلِّ واحدٍ مِن الأجسامِ الطبيعيةِ صورةً أُخرى غيرَ الصورةِ الجسميةِ؛ لأنَّ اختصاصَ بعضِ الأجسامِ ببعضِ الأحيازِ**، أي باقتضائِه السكونَ في مكانٍ عندَ[2] حصولِه فيه، والحركةَ إليه عندَ خروجِه عنه، **دونَ البعضِ**، بل بسائرِ آثارِه، **ليسَ لأمرٍ خارجٍ**، عن الجسمِ بالضرورةِ، **ولا للهيولى**؛ لأنَّها قابلةٌ فلا تكونُ فاعلةً كما سيجيءُ، وأيضًا هيولى العناصرِ مُشتَرِكَةٌ؛ لانقلابِ بعضِها بعضًا فلا تكونُ مبدأً لأمورٍ مختلفةٍ، **فحينَئذٍ إمَّا أن يكونَ: للجسميةِ العامَّةِ**، أي للصورةِ الجسميةِ المُتَشابِهَةِ في جميعِ الأجسامِ، **أو لصورةٍ أُخرى، لا سبيلَ إلى الأوَّلِ وإلَّا لَاشترَكَت الأجسامُ كلُّها في ذلك**[3]، الحَيِّزِ[4]، **فتعيَّنَ الثاني، وهو المطلوبُ**. لا يخفى عليكَ أنَّه لابدَّ لاختصاصِ الأجسامِ بصورِها النوعيةِ؛ مِن سببٍ[5]، وقد ذهبوا إلى أنَّ الاختصاصَ؛ في الأجسامِ العنصريةِ؛ لأنَّ المادةَ العنصريةَ قبلَ حدوثِ كلِّ صورةٍ فيها؛ كانَت مُتَّصِفَةً بصورةٍ أُخرى[6]

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] لم ترد "عند" في (د): ولم ترد "في مكان" في (أ)، (ب)، (ج)، (و).

[3] هـ: 30 ب.

[4] لم ترد في (ج)، (هـ)، (و).

[5] د: 24 أ.

[6] ج: 19 أ.

لأَجْلِها استعدَّتْ لقبولِ الصورةِ اللاحقةِ. وأمَّا في الأجسامِ[1] الفلكيةِ؛ فلأنَّ لكلِّ فلكٍ مادَّةً مُخالِفَةً بالماهِيَّةِ لمادةِ الفلكِ الآخرِ، وكلَّ مادةٍ فلكيَّةٍ لا تقبلُ إلَّا الصورةَ التي حصلَت فيها. وقيلَ: لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ الاختصاصُ بالآثارِ؟. في العنصرياتِ؛ لأنَّ مادتَها[2] قبلَ الاتِّصافِ بكلِّ كيفيةٍ؛ كانَت موصوفةً بكيفيةٍ أُخرى لأجلِها استعدَّت لقبولِ الكيفيةِ اللاحقةِ. وأمَّا في الفلكياتِ؛ فلأنَّ مادةَ كلِّ فلكٍ؛ لا تقبلُ إلَّا كيفيتَها الحاصلةَ لها، فلا احتياجَ إلى إثباتِ الصورةِ [25] النوعيةِ. وقد يجابُ بـ: إنَّا نعلمُ بداهةً أنَّ حقيقةَ النارِ مخالفةٌ لحقيقةِ الماءِ فلابدَّ مِن اختلافِهما بأمرٍ[3] جوهريٍّ مُخْتَصٍّ. واعلمْ أنَّ دليلَهم- لو تسلَّمَ- لَدلَّ على أنَّ لآثارِ الأجسامِ مبدأً فيها. وأمَّا أنَّ ذلك المبدأَ واحدٌ أو متعدِّدٌ؛ فلا دلالةَ عليه، ولعلَّهم إنَّما اقتصروا على الواحدِ لعدمِ احتياجِهم إلى الزائدِ، فإنْ قيلَ: هذا مُنافٍ لقولِهم: الواحدُ لا يَصدُرُ عنه إلَّا الواحدُ؛ قلْنا: امتناعُ صدورِ[4] المتعددِ عن الواحدِ مشروطٌ بعدمِ تعدُّدِ الجهاتِ في الواحدِ، والصورةُ النوعيةُ وإنْ كانَت أمرًا واحدًا بالذاتِ إلَّا أنَّها متعددةُ الجهاتِ يقتضي لكلِّ جهةٍ ما يناسبُها. **هداية:** يرتفعُ بها الاشتباهُ في كيفيةِ التلازُمِ المذكورِ للهيولى والصورةِ.

---

[1] و: 38.

[2] ب: 19 ب.

[3] هـ: 31 أ.

[4] وردت في (أ): صور.

واعلمْ أنَّ الهيولى ليسَتْ علَّةً للصورةِ؛ لأنَّها لا تكونُ موجودةً بالفعلِ قبلَ وجودِ الصورةِ، لِما مرَّ، إنْ أرادَ أنَّ الهيولى لا تتقدَّمُ على الصورةِ تقدُّمًا ذاتيًّا؛ فيُرَدُّ عليه: إنَّ[1] الثابتَ فيما سبقَ هو أنَّ الهيولى يمتنعُ انفكاكُها عن[2] الصورةِ، ولا يظهرُ منه[3]، إلَّا أنَّ[4] الهيولى لا تتقدَّمُ على الصورةِ تقدُّمًا زمانيًّا[5]، وأمَّا أنَّها لا تتقدمُ على الصورةِ تقدمًا ذاتيًّا؛ فغيرُ[6] معلومٍ مِنه. وإنْ أرادَ أنَّها لا تتقدمُ على الصورةِ تقدمًا زمانيًّا؛ فحينئذٍ إن أرادَ بقولِه: **والعلةُ**، الفاعليةُ، **للشيءِ يجبُ أنْ تكونَ موجودةً**، بالفعلِ[7]، **قبلَه**؛ أنَّها يجبُ تقدمُها على المعلولِ بالذاتِ؛ فمسلمٌ لكن لا يحصلُ المطلوبُ من المقدمتَينِ. وإنْ أرادَ أنَّها يجبُ تقدمُها على المعلولِ[8] بالزمانِ؛ فممنوعٌ؛ فإنَّ الواجبَ والعقلَ الأولَ متساويانِ بحسبِ الزمانِ، **والصورةُ أيضًا ليسَت علةً للهيولى؛ لأنَّ الصورةَ**، إنَّما، **يجبُ وجودُها مع الشكلِ أو بالشكلِ**، قيلَ: لأنَّها ليست علةً فاعليةً للشكلِ وإلَّا لَاشتركَت الأجسامُ كلُّها في الشكلِ على ما بيَّنَّاه، ولا علةً قابليةً؛ لأنَّ القابلَ هو الهيولى فلا تتقدمُ بوجوبِ وجودِها الفائضِ عن العلةِ المفارقةِ؛ على الشكلِ، فوجوبُ وجودِها إمَّا: مع الشكلِ- إنْ لم تتوقَّفْ عليه-، أو بِه- إنْ

---

[1] د: 24 ب.

[2] و: 39.

[3] أي لا يظهر من القول السابق للمصنف.

[4] ج: 20 ب.

[5] هـ: 31 ب.

[6] ب: 20 أ.

[7] لم ترد في (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[8] لم ترد في (ج). ووردت في (و): تقدمها عليه.

توقَّفَت عليه. وأقولُ: فيه نظرٌ؛ لأنَّه لا يلزمُ مِن نفي أن تكونَ الصورةُ علةً فاعليةً أو قابليةً للشكلِ؛ نَفْيُ العِلِّيَّةِ مطلقًا؛ لجوازِ أن تكونَ شرطًا فلا يلزمُ نفيُ تقدُّمِها[1] [26] على الشكلِ. وأيضًا ما بيَّنَه[2] فيما سبقَ هو أنَّ الصورةَ لو كانَت مخصصةً للشكلِ المعيَّنِ بالعلةِ الفاعليةِ المفارقةِ[3]؛ لزمَ الاشتراكُ المذكورُ؛ لا إنَّها لو كانَت علةً فاعليةً له لزمَ ذلك، بل هو خلافُ الواقعِ. وقد يقالُ: الشكلُ هو الهيئةُ الحاصلةُ بسببِ إحاطةِ الحدِّ أو الحدودِ بالمقدارِ، وتلك الهيئةُ متأخِّرةٌ عن وجودِ ذلك الحدِّ أو الحدودِ[4] وهو متأخِّرٌ[5] عن وجودِ المقدارِ[6] الذي[7] هو المحدودُ وهو متأخرٌ عن الجسمِ المتأخرِ عن الصورةِ؛ لوجوبِ تأخرِ الكلِّ عن الجزءِ؛ فإذَنْ الشكلُ متأخرٌ عن الصورةِ[8] بهذه المراتبِ؛ فكيفَ يقالُ: إنَّها مع الشكلِ أو متأخرةٌ عنه[9]؟ وأجابَ عنه المحققُ الطوسيُّ[10] بـ: إنَّ هذا البيانَ يفيدُ تأخُّرَ الشكلِ عن ماهيةِ الصورةِ لا عن الصورةِ المتشخِّصةِ، والذي ندَّعِيه: عدمُ تأخرِ الشكلِ عن الصورةِ المتشخصةِ؛ لاحتياجِها في تشخصِها إلى التناهي والتشكُّلِ، ولا يبعدُ أن يحتاجَ الشيءُ في

---

[1] هـ: 32 أ.

[2] وردت في (و): المذكور فيما سبق.

[3] وردت الجملة في (ج)، (و): لو كانت علة تامة للشكل.

[4] الجملة من "بالمقدار" إلى هنا لم ترد في (ج).

[5] و: 40.

[6] د: 25 أ.

[7] ب: 20 ب.

[8] ج: 21 أ.

[9] وردت في (ج): عن الشكل.

[10] ورد بعدها في (هـ): قدس سره. وتعليق في (و): في شرح الإشارات.

تشخُّصِه إلى ما يتأخرُ عن ماهيتِه كالجسمِ المحتاجِ في تشخصِه[1] إلى الأَيْنِ[2] والوضعِ المتأخرَينِ عنه؛ فإذنْ التناهي والتشكلُ غيرُ متأخرَينِ عن الصورةِ المتشخصةِ مِن حيثُ هيَ متشخصةٌ وإنْ كانا متأخرَينِ عن ماهيتِها. هذا والأنسبُ حينئذٍ أن يقولَ: لأنَّ الصورةَ متأخرةٌ عن الشكلِ قطعًا. ولقائلٍ أن يقولَ: احتياجُ الصورةِ في تشخصِها إليهما غيرُ معقولٍ؛ لأنَّه إنْ كانَ إلى الجزئيِّ[3] مِنهما؛ لَزالَ التشخصُ بزوالِه، وليسَ كذلك؛ فإنَّ الشَّمْعَةَ المتشخصةَ المتعينةَ باقيةٌ مع تبدُّلِ أفرادِ التناهي والتشكلِ عليها. وإنْ كانَ إلى الكليِّ مِنهما؛ فذلك باطلٌ قطعًا[4]؛ فإنَّا نعلمُ بالضرورةِ أنَّ انضمامَ الشكلِ الكليِّ– مثلًا– إلى الصورةِ؛ لا يفيدُ تشخصَها، **والشكلُ لا يوجدُ قبلَ الهيولى**، فهيَ إمَّا: متقدمةٌ عليه، أو معه، **فلو كانَت الصورةُ علةً لوجودِ الهيولى لَكانَتْ[5] مُتَقَدِّمَةً على الهيولى**، بالذاتِ، والهيولى متقدمةٌ على الشكلِ بالذاتِ أو معه بحكمِ المقدمةِ الثانيةِ[6] فكانَت الصورةُ متقدمةً على الشكلِ بالذاتِ؛ لأنَّ المتقدمَ على المتقدمِ على الشيءِ؛ متقدمٌ على ذلك الشيءِ[7]، والمتقدمَ[8] على

[1] "المحتاج في تشخصه" لم ترد في (ج). "في تشخصه" لم ترد في (د).

[2] هـ: 32 ب. الأين: المكان. وكتب تعليق في (هـ): أي حالة تحصل للجسم بسبب حصوله في المكان.

[3] أي: إن كان احتياج الصورة إلى الجزئي من التناهي والتشكل.

[4] لم ترد في (ج).

[5] ب: 21 أ.

[6] و: 41.

[7] الجملة لم ترد في (ج)،(د)، (و).

[8] د: 25 ب.

ما مع[1] الشيءِ؛ متقدمٌ عليه، **هذا خلفٌ**[2]، بحكمِ المقدمةِ الأُولى، وأنتَ تعلمُ أنَّ الحكمَ بأنَّ المتقدمَ على ما مع الشيءِ متقدمٌ على ذلك الشيءِ؛ لا تظهرُ [27] صِحَّتُه في التقدمِ والمعيَّةِ الذاتيَّينِ. وقد يقالُ: الهيولى متقدمةٌ على الشكلِ قطعًا بناءً على أنَّ لحوقَ الشكلِ إنَّما هو بمشاركةِ الهيولى وحينئذٍ لا يحتاجُ إلى المقدمةِ الممنوعةِ، **فإذَنْ وجودُ كلٍّ مِنهما عن سببٍ منفصلٍ**، هذا مبنيٌّ على ما زعموا: مِن أنَّ المتلازمَينِ يجبُ أن يكونَ أحدُهما علةً مُوجِبَةً للآخرِ، أو يكونا معلولَي علةٍ واحدةٍ[3] موجبةٍ لهما؛ ليتحقَّقَ التلازُمُ؛ إذ العلةُ الموجبةُ[4] ما يمتنعُ عندَ تخلُّفِ المعلولِ عنه[5]، سواءٌ كانَت علةً تامةً أو جزءًا أخيرًا مِنها؛ فهيَ مستلزمةٌ للمعلولِ وبالعكسِ، وأحدُ المعلولَينِ مستلزمٌ لها، وهيَ مستلزمةٌ[6] للمعلولِ الآخرِ وبالعكسِ. وههنا بحثٌ؛ لأنَّه إنْ اعتُبِرَ في العلةِ الموجبةِ الإيجادُ[7]؛ فلا نسلمُ أنَّه إذا لم يكنْ أحدُ المتلازمَينِ علةً موجبةً للآخرِ ولم يكونا معلولَي علةٍ واحدةٍ[8] موجبةٍ لهما؛ لزمَ إمكانُ انفرادِ أحدِهما عن الآخرِ، وهو ظاهرٌ. وإنْ لم يُعْتَبَرْ؛ لم يلزمْ أن تكونَ الهيولى علةً[9] فاعليةً

---

[1] هـ: 33 أ.

[2] ج: 21 ب.

[3] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (هـ)، (و).

[4] لم ترد في (ج).

[5] لم ترد في (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[6] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ).

[7] وردت في (ج): الاتحاد.

[8] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج).

[9] لم ترد في (ب).

على تقديرِ كونِها موجبةً فلا يكونُ وصفُ العلةِ بالفاعليةِ فيما سبقَ[1] مناسبًا للمقامِ. **وليسَت الهيولى غَنِيَّةً[2] عن الصورةِ مِن كلِّ الوجوهِ؛ لِما بيَّنَّا أنَّها لا تقومُ بالفعلِ بدونِ الصورةِ**، أي بدونِ ماهيتِها؛ فهيَ تستحفظُ المادةَ بتوارُدِ أفرادِها عليها، ولو زالَت صورةٌ[3] عنها ولم تقترنْ بها صورةٌ أخرى؛ انعدمَت[4] المادةُ؛ فتلك الصورةُ المتواردةُ عليها[5] كالدعائمِ تُزالُ واحدةٌ مِنها عن السقفِ ويُقامُ[6] مقامَها دعامةٌ[7] أُخرى فيكونُ السقفُ باقيًا على حالِه بتعاقُبِ تلك الدعائمِ، **وليسَت الصورةُ أيضًا غنيةً عن الهيولى مِن كلِّ الوجوهِ؛ لِما بيَّنَّا أنَّها لا توجدُ بدونِ الشكلِ المُفتقِرِ إلى الهيولى، فالهيولى تفتقرُ إلى الصورةِ في**، وجودِها **وبقائِها**. أقولُ: فيه بحثٌ، إذ لو كانَ ما ذكرَه كافيًا لإثباتِ أنَّ الهيولى مفتقرةٌ إلى الصورةِ في البقاءِ؛ لَكانَت الصورةُ أيضًا مفتقرةً إلى الهيولى فيه لما تبيَّنَ أيضًا أنَّ الصورةَ لا توجدُ بالفعلِ بدونِ الهيولى. وقد يقالُ: هذا منافٍ لما سبقَ مِن أنَّ الصورةَ ليست علةً للهيولى؛ إذ لا معنى للعلةِ إلَّا ما يحتاجُ إليه الشيءُ في تحقُّقِه فلو افتقرَت[8] الهيولى إلى الصورةِ في الوجودِ لَكانَت الصورةُ علةً لها. والجوابُ: إنَّ المرادَ ههنا أنَّ الهيولى مفتقرةٌ إلى طبيعةِ الصورةِ

---

[1] ب: 21 ب.

[2] هـ: 33 ب.

[3] و: 42.

[4] وردت في (ب)، (ج)، (د)، (و): عدمت.

[5] د: 26 أ.

[6] ج: 22 أ.

[7] وردت في (أ): دعائم.

[8] هـ: 34 أ.

لا إلى الصورةِ المتشخصةِ [28]؛ لجوازِ انتفائِها مع بقاءِ الهيولى، والمذكورَ سابقًا هو أنَّ الصورةَ المتشخصةَ ليسَت علةً للهيولى فلا منافاةَ فيه، **والصورةُ مُفتَقِرَةٌ**[1] **إلى الهيولى في تشكُّلِها**[2]. قيلَ: ولـمَّا تغايرَت جِهَتا التوقُّفِ فيهما لم يلزمْ الدورُ، وأُورِدُ عليه: أنَّه لا يلزمُ الدورُ مِن كونِ الهيولى مفتقرةً إلى الصورةِ في التشكلِ وبالعكس؛ إذ يحتاجُ كلٌّ مِنهما- لا في ذاتِها بل في تشكلِها- إلى ذاتِ الأُخرى لا إلى تشكلِها. وقد يجابُ بـ: إنَّ إحداهما إذا كانَت علةً لتشكلِ الأُخرى؛ فهيَ[3] مِن حيثُ إنَّها متشخصةٌ تكونُ متقدمةً على تشكلِ الأُخرى، ومِن مشخصاتِها[4] التشكلُ فيلزمُ تقدمُها مِن حيثُ إنَّها متشكلةٌ، فلو انعكسَ الأمرُ لَدارَ. والحقُّ أنَّ التشكلَ ليسَ مشخصًا بمعنى أنَّه يفيدُ الهويةَ[5] بل بمعنى أنَّه لازمٌ للتشخصِ مِن[6] حيثُ هو مشخصٌ، وتقدُّمُ العلةِ يجبُ أن يكونَ بذاتِها وتشخصِها لا بلوازمِها، ولا يُتَوَهَّم أنَّ تقدُّمَ الملزومِ بالذاتِ يوجبُ تقدمَ اللوازمِ؛ فإنَّ العلةَ الملزومةَ لمعلولِها متقدمةٌ عليه بالذاتِ مع استحالةِ تقدمِه على نفسِه.

---

[1] ب: 22 أ.

[2] هداية/25.

[3] و: 43.

[4] ج: 22 ب. د: 26 ب.

[5] وردت في (ب)، (هـ)، (و): الهذية.

[6] هـ: 34 ب.

[الفصل السادس: المكان][1]

فصلٌ في المكانِ، وهو إمَّا: الخلاءُ، أرادَ به البُعدَ المجردَ عن المادةِ، وأكثرُ إطلاقِ الخلاءِ على المكانِ الخالي عن الشاغِلِ، **أو السطحُ الباطنُ مِن الجسمِ الحاوي المُماسُّ للسطحِ الظاهرِ مِن الجسمِ المَحْوِيِّ**؛ لأنَّ الجسمَ بكُلِّيَّتِه في مكانِه مالئٌ له؛ فلم يجُزْ أن يكونَ المكانُ أمرًا غيرَ منقسمٍ؛ لاستحالةِ أن يكونَ المنقسمُ في جميعِ جهاتِه حاصلًا بتمامِه فيما لا ينقسمُ، ولا أن يكونَ أمرًا منقسمًا في جهةٍ واحدةٍ فقطْ؛ لاستحالةِ كونِه محيطًا بالجسمِ بكليَّتِه، فهو[2] إمَّا منقسمٌ: في جهتَينِ أو في الجهاتِ كلِّها، وعلى الأولِ يكونُ المكانُ سطحًا عرضيًا؛ لاستحالةِ الجوهري لِما مرَّ[3]، ولا يجوزُ أن يكونَ حالًّا في المتمكنِ وإلَّا لانتقلَ بانتقالِه بل فيما يحويه، ويجبُ أن يكونَ مماسًّا للسطحِ الظاهرِ مِن الجسمِ[4] المتمكنِ في جميعِ جهاتِه وإلَّا لم يكنْ[5] مالِئًا له؛ فهو السطحُ الباطنُ مِن الجسمِ الحاوي المماسُّ للسطحِ الظاهرِ مِن الجسمِ المحويِّ، وهذا مذهبُ المشَّائيِّينَ. وعلى الثاني يكونُ المكانُ بُعدًا منقسمًا في

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] ب: 22 ب.

[3] لم ترد في (أ)، (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[4] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (و).

[5] هـ: 35 أ.

جميعِ الجهاتِ مساوِيًا للبُعدِ الذي في الجسمِ بحيثُ ينطبقُ أحدُهما على[1] الآخرِ ساريًا فيه بكليَّتِه؛ فذلك البُعدُ الذي[2] هو المكانُ[3] إمَّا أن يكونَ أمرًا موهومًا يشغلُه الجسمُ ويملؤُه على سبيل التوهمِ، وهذا مذهبُ المتكلِّمينَ. وإمَّا أن يكونَ أمرًا موجودًا ولا يجوزُ أن يكونَ [29] بُعدًا[4] ماديًا قائمًا بالجسمِ وإلَّا يلزمُ مِن حصولِ الجسمِ فيه تداخُلُ الأجسامِ؛ فهو بُعدٌ مجردٌ، وهذا[5] مذهبُ الإشراقيّينَ ويسمونه بُعدًا مَفْطُورًا؛ لزعمِهم أنَّه فُطِرَت عليه البديهةُ، وصحَّفَه بعضُهم بالمقطورِ – بالقافِ – أي بُعد له الأقطارُ، ويجبُ أن يكونَ جوهرًا لقيامِه بذاتِه وتوارُدِ الـمُتَمَكِّناتِ عليه مع بقائِه بشخصِه فكأنَّه جوهرٌ متوسِّطٌ بينَ العالَـمَيْنِ، أعني الجواهرَ المجردةَ التي لا تقبلُ إشارةً حسيةً والأجسامَ التي تقبلُ إشارتَها[6] وهي جواهرُ ماديةٌ[7] كثيفةٌ، وحينئذٍ تكونُ الأقسامُ[8] الأوَّلِيَّةُ[9] للجواهرِ ستَّةً لا خمسةً[10] على ما هو المشهورُ، **والأوَّلُ باطلٌ فتعيَّنَ الثاني، وإنَّما قلْنا: الأوَّلُ باطلٌ؛ لأنَّه لو كانَ خلاءً فإمَّا أن يكونَ: لا شيئًا مَحْضًا، أو بُعدًا موجودًا مجرَّدًا عن المادَّةِ، لا سبيلَ إلى**

---

[1] و: 44.

[2] د: 27 أ.

[3] ج: 23 أ.

[4] لم ترد في (د).

[5] وردت في (أ): هو.

[6] "تقبل إشارتها" لم ترد في (ب)، (ج)، (و).

[7] لم ترد في (أ)، (ب)، (د).

[8] ب: 23 أ.

[9] هـ: 35 ب.

[10] تعليق في (هـ): أقسام الجواهر خمسة: عقل، ونفس، وهيولى، وصورة جسمية ونوعية، وجسم طبيعي.

الأوَّلِ؛ لأنَّه يكونُ خلاءٌ أقلَّ مِن خلاءٍ، فإنَّ الخلاءَ بينَ الجدارَينِ أقلُّ مِن الخلاءِ بينَ المدينتَينِ، وما يقبلُ الزيادةَ والنقصانَ استحالَ أن يكونَ لا شيئًا محضًا، قيلَ: قبولُ الزيادةِ والنقصانِ فيه إنَّما هو على فرضِ وجودِه؛ فلا يلزمُ مِنه إلَّا الوجودُ الفرضيُّ، وأمَّا كونُه موجودًا حقيقيًّا؛ فغيرُ لازمٍ مِنه. وقد يجابُ عنه بـ: إنَّا نعلمُ بالضرورةِ أنَّ التفاوُتَ بينَهما حاصلٌ مع قطعِ النظرِ عن ذلك الفرضِ. أقولُ: إنْ أرادَ[1] الترديدَ بينَ اللاشيءِ المحضِ في الخارجِ والموجودِ فيه كما هو الظاهرُ؛ إذ العادةُ[2] جاريةٌ بإبطالِ مَذْهَبَي المتكلِّمينَ والإشراقيّينَ بوجهَينِ[3] أُبطِلُ بهما شِقَّي الترديدِ: الأوَّلَ بالأوَّلِ والثانيَ بالثاني؛ فيلزمُ أنَّ ما ذكرَه المصنفُ لا يدلُّ على أنَّه ليسَ لاشيئًا محضًا[4] في الخارجِ[5] بل يدلُّ على أنَّه ليسَ لاشيئًا محضًا[6] في نفسِ الأمرِ. وإنْ أرادَ الترديدَ بينَ اللاشيءِ في نفسِ الأمرِ والموجودِ فيها؛ فتتسعُ دائرةُ المناقشةِ في الشقِّ الثاني، **ولا سبيلَ إلى الثاني؛ لأنَّه لو وُجِدَ البُعدُ مجرَّدًا عن الهيولى لَكانَ لذاتِه غنيًّا عن المحلِّ،** وإلَّا لَكانَ لذاتِه مفتقرًا إليه، وهذا منافٍ لتجردِه؛ **فاستحالَ اقترانُه به**، أي على وجهِ الافتقارِ، **هذا خلفٌ**[7]. لأنَّه مفتقرٌ[8] إليه في الأجسامِ، وفيه بحثٌ؛

---

[1] و: 45.

[2] ج: 23 ب.

[3] د: 27 ب.

[4] لم ترد في (ج)، (د)، (و).

[5] هـ: 36 أ.

[6] لم ترد في (ج)، (د).

[7] هداية/26.

[8] ب: 23 ب.

لأنَّه موقوفٌ على تماثُلِ الأبعادِ الماديةِ والمجردةِ مع أنَّ الماديةَ أعراضٌ والمجردةَ جواهرُ، وموقوفٌ[1] على عدمِ الواسطةِ بينَ الحاجةِ والغِنى الذاتيَّينِ، وكلاهُما ممنوعانِ.

[1] لم ترد في (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[الفصل السابع: الحيز][1]

فصلٌ [30] **في الحيِّزِ، كلُّ جسمٍ فلَه حيزٌ طبيعيٌّ**؛ قيلَ: هذا يُنْتَقَضُ بالجسمِ المحيطِ؛ فإنَّه جسمٌ وليسَ لَه حيِّزٌ على تفسيرِه أي السطحِ الباطنِ مِن الجسمِ الحاوي المماسِّ للسطحِ الظاهرِ مِن الجسمِ المحوي؛ إذ ليسَ وراءَه جسمٌ آخرُ، نعمْ لَه وضعٌ ومحاذاةٌ بالنسبةِ إلى ما في جوفِه. وقد[2] يجابُ عن ذلك بـ: إنَّ الحيِّزَ عندَهم ما بِه تمتازُ الأجسامُ في الإشارةِ الحسيةِ، وهو أعمُّ مِن المكانِ لتناولِه الوضعَ الذي يمتازُ به المحدَّدُ عن غيرِه في الإشارةِ الحسيةِ؛ فهو مُتَحَيِّزٌ وليسَ في مكانٍ، ولا يبعُدُ أن تكونَ الحالةُ التي تميزُه في[3] الإشارةِ الحسيةِ عن غيرِه طبيعةً لَه وإنْ لم يكنْ شيءٌ مِن أوضاعِه ونسبتِه بالقياسِ إلى ما تحتَه أمرًا طبيعيًّا. فإن[4] قلْتَ: هذا منافٍ لِما صرَّحَ به المحققُ الطوسي[5] في شرحِ الإشاراتِ: مِن أنَّ المكانَ– عندَ القائلينَ بالجزءِ– غيرُ الحيزِ وذلك؛ لأنَّ المكانَ[6] عندَهم قريبٌ مِن مفهومِه اللُّغَوِيّ وهو ما يعتمدُ عليه المتمكنُ كالأرضِ للسريرِ. وأمَّا الحيزُ فهو– عندَهم– الفراغُ المُتَوَهَّمُ المشغولُ بالمتحيزِ

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.
[2] هـ: 36 ب.
[3] و: 46.
[4] ج: ملحق ب 23 ب.
[5] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (هـ)، (و).
[6] د: 28 أ.

الذي لو لم يشغلْه لَكانَ خلاءً كداخلِ الكوزِ[1] للماءِ. وأمَّا عندَ الشيخِ والجمهورِ مِن الحكماءِ؛ فهُما واحدٌ، وهو السطحُ الباطنُ مِن الجسمِ الحاوي المماسُّ للسطحِ الظاهرِ من المحوي؛ أقول: المفهومُ مِن كلامِ الشيخِ أنَّ الحيزَ أعمُّ مِن المكانِ؛ حيثُ[2] قالَ في موضعٍ مِن طبيعياتِ الشفاءِ: لا جسمَ إلَّا ويلحقُه أن يكونَ لَه حيزٌ هو[3] إمَّا مكانٌ، وإمَّا وضعٌ وترتيبٌ[4]. وفي موضعٍ آخرَ مِنها[5]: كلُّ جسمٍ فلَه حيزٌ[6] طبيعيٌّ، فإنْ كانَ ذا مكانٍ؛ كانَ حيزُه مكانًا، وإلَّا؛ لَكانَ وضعًا[7]، **لأنَّا لو فرضْنا عدمَ**، تأثيرِ، **القواسرِ**؛ أي الأمورِ الخارجيةِ، **لَكانَ في حيزٍ**، معيَّنٍ بالضرورةِ، **وذلك الحيزُ إمَّا أن يستحقَّه الجسمُ: لذاتِه، أو لقاسرٍ**، أي لأمرٍ خارجٍ، وإنَّما فسَّرْنا القاسرَ بذلك؛ إذ لو كانَ المرادُ مِنه؛ ما كانَ تأثيرُه على خلافِ مقتضى الطبعِ؛ لم يكنْ الترديدُ حاصرًا، **لا سبيلَ إلى الثاني؛ لأنَّا لو فرضْنا عدمَ**، تأثيرِ[8]، **القواسرِ فتعيَّنَ الأولُ؛ فإذنْ إنَّما يستحقُّه لطبيعتِه**؛ إذ لا يمكنُ استنادُه إلى الجسميةِ المشتركةِ؛ لأنَّ نسبتَها إلى الأحيازِ كلِّها على السويةِ، ولا إلى الهيولى؛ لأنَّها

---

[1] ب: 24 أ.

[2] هـ: 37 أ.

[3] لم ترد في (ب)، (ج)، (هـ)، (و).

[4] لم ترد في (أ)، (ب)، (د).

[5] أي: قال الشيخ في موضع آخر من طبيعيات الشفاء.

[6] وردت في (د): جسم.

[7] الجملة لم ترد في (أ)، (ج)، (و). ووردت الجملة "وإن كان ذا وضع ومحازاة كان حيزه وضعا ومحازاة" مستدركة في حاشية (هـ).

[8] لم ترد في (ج)، (د)، (هـ)، (و).

تابعةٌ للجسميةِ في اقتضاءِ حيزٍ ما على الإطلاقِ؛ فتعيَّنَ[1] استنادُه إلى أمرٍ داخلٍ فيه مختصٍّ به يعني الطبيعةَ، **وهو المطلوبُ**، فإنْ قلْتَ: تأثيرُ الفاعلِ فيه [31] إنْ كانَ مِن الأمورِ الخارجيةِ التي تفرضُ خُلُوَّه[2] عنها[3]؛ فلا نسلمُ أنَّه عندَ تَخْلِيَتِه مع طبعِه يكونُ موجودًا فضلًا عن أن يكونَ حاصلًا في مكانٍ، أو مقتضيًا لَه[4]. وإنْ لم يكنْ مِنها؛ جازَ أن يكونَ حصولُه في مكانٍ معينٍ مِن فاعلِه؛ فإنَّ الأينَ مِن[5] لوازمِ وجودِ الجسمِ، ولا يمكنُ تحقُّقُ التأثيرِ في وجودِ شيءٍ بدونَ تحقُّقِ التأثيرِ فيما هو لازمُ وجودِه؛ فالفاعلُ إذا أَوْجَدَ الجسمَ أوجدَه في مكانٍ معينٍ لا محالةَ؛ قلْتُ: هذا واردٌ على القائلِ بـ: إنَّ المكانَ هو البُعدُ، وأمَّا القائلُ[6] بـ: إنَّه هو السطحُ؛ فلَه أن يمتنعَ أنَّ الأينَ مِن لوازمِ وجودِ الجسمِ كما في المحدودِ، وأُورِدُ عليهما: أنَّ تخليةَ الجسمِ مع طبعِه وإنْ كانَت ممكِنةً في الذهنِ نظرًا إلى ذاتِ الجسمِ؛ لكنَّها جازَ أن تكونَ مستحيلةً بحسبِ نفسِ الأمرِ؛ فلا يتمشَّى الاستدلالُ بها على أنَّ للجسمِ مكانًا طبيعيًّا بحسبِ نفسِ الأمرِ، بل على أنَّ له مكانًا طبيعيًّا على ذلك التقديرِ الذي لا يُطابِقُ الواقعَ، **ولا يجوزُ أن يكونَ لجسمٍ ما حيزانِ طبيعيانِ؛ لأنَّه لو كانَ لَه حيزانِ طبيعيانِ**[7] **فإذا حصلَ في أحدِهما**؛ وخُلِّيَ مع طبعِه، **فإمَّا: أن يطلبَ الثانيَ**،

---

[1] و: 47.

[2] هـ: 37 ب.

[3] ج: 24 ب.

[4] ب: 24 ب. والجملة لم ترد في (ج).

[5] د: 28 ب.

[6] لم ترد في (د).

[7] هـ: 38 أ.

أو لا، فإنْ طلبَ الثانيَ؛ يلزمْ أن لا يكونَ الحيزُ الأولُ الذي حصلَ فيه طبيعيًّا؛ لأنَّه هاربٌ عنه طالِبٌ لغيرِه، **وقد فرضْناه طبيعيًّا، هذا خلفٌ. وإن لم يكنْ طالبًا للثاني؛ يلزمْ أن لا يكونَ الحيزُ الثاني طبيعيًّا**؛ لأنَّه ليسَ طالبًا لَه حينَما خلّي وطبعَه، **وقد فرضْناه طبيعيًّا، هذا خلفٌ**[1]. أوردُ[2] عليه بـ: إنَّ عدمَ الطلبِ لمكانٍ طبيعيٍّ[3] بسببِ أنَّه وجدَ مكانًا طبيعيًّا[4] آخرَ؛ لا يقدحُ في كونِ هذا المكانِ طبيعيًّا لَه[5]؛ فإنَّ طلبَ المكانِ إنَّما يكونُ إذا لم يكنْ واجدًا لمكانٍ[6] هو مطلوبُه. وقيلَ لشرحِ هذا الكلامِ[7]: لو وُجِدَ لجسمٍ مِن الأجسامِ[8] حيِّزَانِ طبيعيانِ فإمَّا أن يحصلَ: فيهما معًا، أو في أحدِهما، أو لا يحصلَ في شيءٍ مِنهما، والكلُّ باطلٌ. أمَّا الأولُ؛ فظاهرٌ. وأمَّا الثاني؛ فلِما ذكرَه المصنفُ. وأمَّا الثالثُ؛ فلأنَّه حينئذٍ إمَّا: أن لا يكونَ على سِمَةِ الحيزَينِ، أو يكونَ عليه، وحينئذٍ[9] إمَّا أن: يتوسَّطَ بينَهما، أو يقعَ مِنهما في جهةٍ. فعلى الأولَينِ يلزمُ مَيْلُه[10] طبعًا إلى جهتَينِ مختلفتَينِ، وهو محالٌ. وعلى الثالثِ يميلُ إلى جهتَيْهما طبعًا فإذا وصلَ إلى أقربِهما؛ عادَ إلى القسمِ الثاني، وقد تبيَّنَ

---

[1] هداية/28.

[2] و: 48.

[3] لم ترد في (ب)، (د).

[4] ب: 25 أ.

[5] ج: 25 أ.

[6] وردت في (أ): للمكان الذي.

[7] وردت في (ب): المكان.

[8] لم ترد في (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[9] د: 29 أ.

[10] هـ: 38 ب.

[32] بطلانُه. وأقولُ: لا حاجةَ لإتمامِ كلامِ المصنفِ إلى هذا التطويلِ؛ فإنَّ محصلَه أنَّه لو كانَ لجسمٍ واحدٍ حيزانِ طبيعيانِ؛ لَأمكنَ حصولُه في أحدِهما والتالي باطلٌ؛ إذ يلزمُ على تقديرِ وقوعِه الخلفُ وكذا المقدمُ باطلٌ[1].

[1] لم ترد في (أ)، (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[الفصل الثامن: الشكل][1]

فصلٌ في الشكلِ، كلُّ جسمٍ فلَه شكلٌ طبيعيٌّ؛ لأنَّ كلَّ جسمٍ؛ متناهٍ، وكلَّ متناهٍ فهو متشكِّلٌ، وكلَّ متشكلٍ فلَه شكلٌ طبيعيٌّ، فكلُّ جسمٍ فلَه شكلٌ طبيعيٌّ. أمَّا أنَّ كلَّ جسمٍ متناهٍ فلِما مرَّ. وأمَّا أنَّ كلَّ متناهٍ فهو متشكلٌ؛ فلأنَّه يحيطُ به حدٌّ واحدٌ أو حدودٌ، فيكونُ متشكلًا، وقد مرَّ ما فيه فتذكَّرْ، **وإنَّما قلْنا: إنَّ كلَّ متشكلٍ فلَه شكلٌ طبيعيٌّ؛ لأنَّا لو فرضْنا ارتفاعَ القواسرِ**، أي الأمورِ الخارجيةِ، **لَكانَ على شكلٍ معيَّنٍ**[2]، بالضرورة[3]، **وذلك الشكلُ إمَّا أن يكونَ: لطبعِه**[4]، **أو لقاسرٍ، لا سبيلَ**[5] **إلى الثاني؛ لأنَّا لو فرضْنا عدمَ القواسرِ؛ فإذنْ هو عن طبعِه، وهو المطلوبُ**[6]. أوردُ عليه: إنَّ تشكلَ الجسمِ يتوقَّفُ على تناهي أبعادِه، ولا شكَّ أنَّ طبيعةَ[7] الجسمِ لا تقتضي تناهي أبعادِه ولا تستلزمُه مِن حيثُ هيَ، وما يعرضُ للشيءِ بواسطةٍ ليسَت مُستنِدةً إلى ذاتِه ولا لازمةً لَه مِن حيثُ هو؛ لا يكونُ عارضًا لَه

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] ب: 25 ب.

[3] لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (ه)، (و).

[4] و: 49.

[5] ج: 25 ب.

[6] هداية/28.

[7] ه: 39 أ.

لذاتِـه، وهـذا بعينِـه واردٌ في المكـانِ بمعـنى السـطحِ؛ فـإنَّ حصـولَ الجسـمِ فيـه موقوفٌ على وجودِ جسمٍ حاوٍ، وهو أمرٌ غريبٌ قطعًا. بخلافِ المكانِ بمعنى البُعدِ؛ فإنَّ حصولَ الجسمِ فيه موقوفٌ على حصولِه وهو وإن لم يستندْ إلى ذاتِ الجسمِ؛ لكنَّه لازمٌ لَه مِن حيثُ هو.

[الفصل التاسع: الحركة والسكون][1]

فصلٌ في الحركةِ والسكونِ، أمَّا الحركةُ فهيَ الخروجُ[2] مِن القوَّةِ إلى الفعلِ على سبيلِ التدريجِ، قيلَ: بيانُه أنَّ الشيءَ الموجودَ بالفعلِ؛ لا يجوزُ أن يكونَ بالقوةِ مِن جميعِ الوجوهِ وإلَّا لَكانَ وجودُه؛ بالقوةِ، فيلزمُ أن لا يكونَ موجودًا بالفعلِ[3] وقد فرضْناه موجودًا، هذا خلفٌ؛ فهو إمَّا: بالفعلِ مِن جميعِ الوجوهِ[4]، وهو الموجودُ الكاملُ الذي ليسَ لَه كمالٌ مُتَوَقَّعٌ كالبارئِ- عزَّ اسمُه- والعقولِ، أو بالفعلِ مِن بعضِ الوجوهِ، وبالقوةِ مِن بعضِها. فمِن حيثُ إنَّه بالقوةِ: لو خرجَ مِن القوةِ إلى الفعلِ[5]؛ فذلك الخروجُ إمَّا أن يكونَ دفعةً واحدةً وهو الكونُ والفسادُ كانقلابِ الماءِ هواءً؛ فإنَّ الصورةَ الهوائيةَ كانَت للماءِ بالقوةِ فخرجَت مِنها إلى الفعلِ دفعةً [33] واحدةً لا على التدريجِ[6]، أو على التدريجِ[7]، فهو الحركةُ. أقولُ: فيه بحثٌ[8]، أمَّا أولًا؛ فلأنَّه يحصلُ

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] د: 29 ب.

[3] لم ترد في (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[4] ورد بعدها في (ب): وهو الشيء الموجود بالفعل من جميع الوجوه.

[5] ب:26 أ. هـ: 39 ب.

[6] لم ترد الجملة في (أ)، (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[7] أي: الخروج إما أن يكون دفعة واحدة، وإما أن يكون على التدريج.

[8] ج: 26 أ.

للنفسِ صفاتٌ لم تكنْ لها؛ فلَها خروجٌ مِن القوةِ إلى الفعلِ باعتبارِ تلك[1] الصفاتِ ولا يسمَّى ذلك الخروجُ حركةً ولا كونًا وفسادًا. وأمَّا ثانيًا؛ فلأنَّ الانتقالَ في الجدةِ والفعلِ والانفعالِ والمتى؛ دَفْعِيٌّ عندَ بعضِهم[2] مع أنَّه لا يسمَّى كونًا ولا فسادًا، قالَ أرسطو: الحركةُ قد تُطلَقُ على كونِ الجسمِ بحيثُ أيّ حدٍّ مِن حدودِ المسافةِ- أي يُفرَضُ- لا يكونُ هو قبلَ آنِ الوصولِ إليه ولا بعدَه؛ حاصلًا فيه، ويسمَّى الحركةُ بمعنى التوسُّطِ، وهي صفةٌ شخصيةٌ موجودةٌ في الخارجِ دفعةً مستمرةً إلى المنتهى تستلزمُ اختلافَ نسبِ المتحركِ إلى حدودِ المسافةِ، فهي باعتبارِ ذاتِها مستمرةٌ، وباعتبارِ نسبتِها إلى تلك الحدودِ سيَّالةٌ؛ فبِاعتبارِ[3] استمرارِها وسيَلانِها تفعلُ في الخيالِ أمرًا ممتدًّا غيرَ قارٍّ[4] يُطلَقُ عليه الحركةُ بمعنى القطعِ؛ فإنَّه لـمَّا ارتسمَت نسبةُ المتحركِ إلى الجزءِ الثاني في الخيالِ قبلَ أن تزولَ نسبتُه إلى الجزءِ الأولِ عنه؛ يُتَخَيَّلُ[5] أمرٌ ممتدٌّ ينطبقُ على المسافةِ، كما يحصلُ مِن القَطرةِ النازلةِ والشُّعلةِ الجوَّالةِ أمرٌ ممتدٌّ في الحسِّ[6] المشتركِ؛ فيُرى لذلك خطًّا أو دائرةً، والحركةُ بهذا المعنى لا وجودَ لها إلَّا في التوهُّمِ؛ لأنَّ المتحرِّكَ ما لم يصلْ إلى المنتهى لم تُوجدْ الحركةُ بتمامِها، وإذا وصلَ فقد انقطعَت الحركةُ[7]. **وأمَّا السكونُ فهو عدمُ الحركةِ**

---

[1] و: 50.

[2] لم ترد في (د).

[3] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (ه)، (و).

[4] ه: 40 أ.

[5] د: 30 أ.

[6] ب: 26 ب.

[7] لم ترد في (أ).

عمَّا مِن شأنِه أن يتحرَّكَ؛ فالمجرداتُ خرجَت عنه؛ لأنَّها غيرُ متحركةٍ ولا ساكنةٍ؛ إذ ليسَ مِن شأنِها الحركةُ، والتقابُلُ بينَهما تقابلُ العدمِ[1] والملكةِ. وقيلَ: السكونُ هو الاستقرارُ زمانًا فيما تقعُ فيه الحركةُ؛ فالتقابلُ بينَهما تقابلُ التضادِّ، **وكلُّ جسمٍ مُتحرّكٍ فلَه مُحرّكٌ**[2] **غيرُ الجسميةِ؛ إذ لو تحرَّكَ الجسمُ بما هو جسمٌ لَكانَ كلُّ جسمٍ متحركًا**، على الدوامِ، **والتالي كاذبٌ**، **فالمُقدَّمُ مثلُه**[3].

ثمَّ الحركةُ، باعتبارِ مَقولَةٍ[4] هيَ فيها، **على أربعةِ أقسامٍ**: ومعنى وقوعِ الحركةِ في مقولةٍ هو أنَّ الموضوعَ[5] يتحركُ مِن نوعِ تلك المقولةِ[6] إلى نوعٍ آخرَ مِنها[7]، أو مِن صِنفٍ إلى صنفٍ آخرَ، أو مِن فَرْدٍ إلى فردٍ آخرَ، **حركةٌ في الكَمِّ كالنموِّ**، هو ازديادُ حجمِ الأجزاءِ الأصليةِ للجسمِ بما ينضمُّ إليه ويُداخِلُه في جميعِ الأقطارِ على نسبةٍ طبيعيةٍ بخلافِ السِّمَنِ؛ فإنَّه زيادةٌ في الأجزاءِ الزائدةِ. والأجزاءُ الأصليةُ في بعضِ [34] الحيواناتِ هيَ المُتَوَلِّدَةُ مِن المَنْيِ كالعَظْمِ والعَصَبِ والرباطِ[8]، والزائدةُ فيها هيَ المتولدةُ مِن الدمِ كاللحمِ[9]

---

[1] ج: 26 ب.

[2] و: 51.

[3] وردت في (ب): كذلك.

[4] محمولة لأنها تحمل على ما تحتها.

[5] هـ: 40 ب.

[6] وردت في (د): الكيف.

[7] وردت الجملة في (ج): مقولة أن المتحرك يتحرك من نوع إلى نوع.

[8] تعليق في حاشية (ب): جمع ربط وهو عصب فيما بين المفاصل.

[9] لم ترد في (أ).

والشَّحْمِ والسِّمَنِ، **والذبولِ**، هو انتقاصُ حجمِ الأجزاءِ الأصليةِ للجسمِ بما ينفصلُ عنه في جميعِ الأقطارِ[1] على نسبةٍ طبيعيةٍ بخلافِ الهُزالِ؛ فإنَّه انتقاصٌ عن الأجزاءِ الزائدةِ، وقد عدَّ العلَّامةُ[2] في شرحِ القانونِ السمنَ والهزالَ أيضًا؛ مِن أقسامِ الحركةِ الكميةِ، وههنا بحثٌ؛ إذ الحركةُ في مقولةٍ تستدعي أمرًا واحدًا بعينِه تتواردُ عليه أفرادُ تلك المقولةِ، وظاهرٌ أنَّ أفرادَ المقدارِ في النموِّ والذبولِ؛ لا تتواردُ على شيءٍ واحدٍ بعينِه؛ لأنَّ المقدارَ الكبيرَ في النموِّ لم يعرضْ لِما[3] كانَ لَه المقدارُ الصغيرُ، بل المقدارَ الكبيرَ إنَّما يعرضُ لما كانَ[4] لَه المقدارُ الصغيرُ مع أمرٍ آخرَ ينضمُّ إليه، وهذا المجموعُ غيرُ ما كانَ لَه المقدارُ الصغيرُ، سواءٌ صارَ متصلًا واحدًا أو لا، وكذا المقدارُ الصغيرُ في الذبولِ لم يعرضْ لما[5] كانَ لَه المقدارُ الكبيرُ، بل المقدارُ الصغيرُ إنَّما يعرضُ لجزءِ ما كانَ لَه المقدارُ الكبيرُ؛ فمحلَّا المقدارِ الكبيرِ والصغيرِ في حالتَي النموِّ والذبولِ؛ متغايرانِ، فليسا مِن الحركةِ الكميةِ، وكذا الحالُ في السمَنِ والهزالِ؛ فتنحصرُ حينئذٍ في التخلخُلِ والتكاثُفِ الحقيقي[6]. وأرادوا بالتخلخلِ ههنا أن يزيدَ مقدارُ الجسمِ مِن غيرِ أن ينضمَّ إليه غيرُه، وبالتكاثفِ أن ينقصَ مقدارُ الجسمِ مِن غيرِ أن ينفصلَ عنه جزءٌ. وقد يُطلَقُ التخلخلُ على الانتفاشِ، وهو أن

---

[1] ب: 27 أ.

[2] د: 30 ب.

[3] هـ: 41 ب.

[4] ج: 27 أ.

[5] و: 52.

[6] لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (هـ)، (و).

تتباعَدَ الأجزاءُ ويُداخلَها جسمٌ غريبٌ، كالقُطْنِ المنفوشِ، والتكاثفُ[1] على الاندماجِ، وهو أن تتقاربَ الأجزاءُ بحيثُ يخرجُ ما بينَها مِن الجسمِ الغريبِ، كالقطنِ الملفوفِ بعدَ نفشِه. وقد[2] يُطلَقانِ على رِقَّةِ القَوَامِ وغِلظتِه، وممَّا يدلُّ على تحققِهما أنَّ القارورةَ الضيّقَةَ الرأسِ إذا كُبَّتْ على الماءِ فلا يدخلُها الماءُ[3]، فإذا مُصَّتْ مَصًّا قويًّا ثمَّ كُبَّتْ على الماءِ دخلَها، وما ذلك لخلاءٍ حدثَ فيها بالمصِّ لامتناعِه بل؛ لأنَّ المصَّ أخرجَ بعضَ الهواءِ وأحدثَ في الهواءِ الباقي[4] تخلخلًا؛ فكبُرَ حجمُه بحيثُ يشغلُ[5] مكانَ الخارجِ أيضًا، ثمَّ أوجدَ فيه البَرْدُ الذي في الماءِ تكاثفًا؛ فصغُرَ حجمُه وعادَ[6] بطبعِه إلى مقدارِه الذي كانَ لَه قبلَ المصِّ؛ فدخلَ الماءُ فيها ضرورةَ امتناعِ الخلاءِ [35]، هكذا قالوا، وأقولُ: الظاهرُ أنَّ التكاثفَ هناك ليسَ لبردِ الماءِ؛ فإنَّ التَّجرِبَةَ شاهدةٌ بأنَّ القارورةَ المذكورةَ إذا كُبَّتْ على الماءِ الحارِّ جدًا يدخلُ فيها. **وحركةٌ في الكَيْفِ كتسخُّنِ الماءِ**[7] **وتبرُّدِه مع بقاءِ صورتِه النوعيةِ وتسمَّى هذه الحركةُ استحالةً، وحركةٌ في الأَيْنِ وهيَ انتقالُ الجسمِ مِن مكانٍ إلى مكانٍ،** آخرَ، بل مِن أينٍ إلى أينٍ آخرَ، **على سبيلِ التدريجِ وتسمَّى،** هذه الحركةُ[8]، **نَقلَةً،**

---

[1] أي: وقد يطلق التكاثف على الاندماج.

[2] ب: 27 ب.

[3] لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (و). هـ: 41 ب.

[4] د: 31 أ.

[5] وردت في (ج): ملأ.

[6] ج: 27 ب.

[7] و: 53.

[8] لم ترد في (ب)، (ج)، (د)، (و). وفي (هـ) لم ترد: الحركة.

وحركةٌ في الوَضْعِ وهيَ أن تكونَ للجسمِ، المتحركِ[1]، **حركةٌ على**، سبيل[2]، **الاستدارةِ؛ فإنَّ**، كلَّ واحدٍ مِن[3]، **أجزائِه يباينُ**، أي يفارقُ كلُّ واحدٍ مِن، **أجزاءِ مكانِه**، لو كانَ لَه مكانٌ، **ويلازمُ كلُّه مكانَه**[4]، **فقد اختلفَت نسبةُ أجزائِه إلى أجزاءِ مكانِه على التدريجِ**. أقولُ: ههنا بحثٌ؛ إذ قد عُلِمَ ممَّا سبقَ أنَّ الحركةَ في الوضعِ هي الانتقالُ مِن وضعٍ إلى وضعٍ آخرَ تدريجًا ولا نسلمُ أنَّ ذلك الانتقالَ منحصرٌ فيما ذكرَه؛ فإنَّ[5] القائمَ إذا قَعَدَ؛ انتقلَ مِن وضعٍ إلى وضعٍ آخرَ مع إنَّه لا يتحركُ على الاستدارةِ، وثبوتُ الحركةِ الأينيةِ لَه لا ينافي ذلك وإلَّا ظهرَ أنَّ الحركةَ واقعةٌ في بواقي مقولاتِ العرضِ أيضًا. أمَّا الإضافةُ؛ فلأنَّه إذا فُرِضَ أنَّ الماءَ أشدُّ سخونةً مِن ماءٍ آخرَ وتحركَ في الكيفِ حتَّى صارَت سخونتُه أضعفَ مِن سخونةِ الآخرِ؛ فإنَّ[6] هذا الماءَ قد انتقلَ مِن نوعٍ مِن الإضافةِ- أعني الأَشَدِّيَّةَ- إلى نوعٍ آخرَ مِنها[7]- أعني الأَضْعَفِيَّةَ- انتقالًا تدريجيًّا، وكذلك إذا كانَ الجسمُ في مكانٍ أعلى ثمَّ تحركَ في الأينِ حتَّى صارَ في مكانٍ أسفلَ، أو كانَ أصغرَ مقدارًا مِن جسمٍ آخرَ ثمَّ تحركَ في الكمِّ حتَّى صارَ أعظمَ مقدارًا مِنه، أو كانَ على أشرفِ أوضاعِه ثمَّ

---

[1] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (و).

[2] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (و).

[3] الجملة لم ترد في (أ).

[4] هـ: 42 أ.

[5] ب: 28 أ.

[6] ج: 28 أ.

[7] د: 31 ب.

تحركَ مِنه إلى وضعٍ هو أخسُّ أوضاعِه؛ فقد انتقلَ الجسمُ في هذه الصُّوَرِ[1] أيضًا مِن إضافةٍ إلى إضافةٍ أخرى تدريجًا. وأمَّا[2] المَلكُ؛ فلأنَّ العمامةَ إذا تحركَت إلى النزولِ أو الصعودِ؛ فلا شكَّ أنَّه تتغيَّرُ هيئةُ إحاطتِها بالتدريجِ تبعًا لحركتِها في الأينِ. وأمَّا الفعلُ والانفعالُ؛ فلأنَّه إذا تحركَ الجسمُ من سخونةٍ إلى أشدَّ مِنها بالتدريجِ؛ تحركَ مِن تسخُّنٍ إلى تسخنٍ أقوى مِنه، وكذلك إذا زادَ الاستعدادُ في قابلِ السخونةِ؛ اشتدَّ التسخينُ، وقال الشيخُ في الشفاءِ: يشبهُ أن يكونَ الانتقالُ في المتى دفعيًّا؛ إذ الانتقالُ مِن سنةٍ إلى سنةٍ ومِن [36] شهرٍ إلى شهرٍ[3]؛ يكونُ دفعةً وذلك؛ لأنَّ أجزاءَ الزمانِ متصلٌ بعضُها ببعضٍ، والفصلَ المشتركَ بينَها هو الآنُ، وإذا فُرِضَ زمانانِ يشتركانِ في آنٍ؛ فقَبْلَ ذلك الآنِ يستمرُّ للموضوعِ مَتَاهُ بالقياسِ إلى الزمانِ الأولِ، وبعدَه يستمرُّ لَه متاه بالقياسِ إلى الزمانِ الثاني، وذلك الآنُ نهايةُ وجودِ الأولِ وبدايةُ حصولِ الثاني؛ فلا تدريجَ في الانتقالِ. ويُرَدُّ عليه: إنَّ الفاصلَ[4] بينَ أجزاءِ المسافةِ[5] حدودٌ غيرُ منقسمةٍ، فيكونُ الانتقالُ مِن بعضِ تلك الأجزاءِ إلى بعضٍ؛ دفعيًّا أيضًا. ولكنْ إذا فُرِضَ مكانانِ بينَهما مسافةٌ منقسمةٌ؛ كانَ الانتقالُ مِن أحدِهما إلى الآخرِ تدريجيًّا، فكذا الحالُ في الانتقالِ مِن زمانٍ إلى

---

[1] هـ: 42 ب.
[2] و: 54.
[3] ب: 28 ب.
[4] ج: 28 ب.
[5] هـ: 43 أ.

زمانٍ آخرَ بينَهما زمانٌ[1] كالفجرِ والمغربِ[2] مثلًا؛ فإنَّه يكونُ تدريجيًّا لا دفعيًّا.
ونقولُ أيضًا: الحركةُ إمَّا: ذاتيةٌ، أو عرضيةٌ؛ لأنَّ[3] ما يُوصَفُ بالحركةِ إمَّا أن تكونَ: الحركةُ حاصلةً فيه بالحقيقةِ أو لا، بل تكونَ الحركةُ حاصلةً في شيءٍ آخرَ يقارنُه[4] فيوصفُ هذا بالحركةِ تبعًا لذلك الشيءِ، والحركةُ المنسوبةُ إلى الأولِ تسمى ذاتيةً، والمنسوبةُ إلى الثاني تسمى عرضيةً كحركةِ أعراضِ الجسمِ.
الحركةُ الذاتيةُ إمَّا: طبيعيةٌ، أو قسريةٌ أو إراديةٌ؛ لأنَّ القُوَّةَ المحرِّكةَ، أقولُ: إنْ أرادَ بها مبدأَ المَيْلِ؛ فلا يلائمُ قولَه: **إمَّا: أن تكونَ مستفادةً مِن خارجٍ**، أي أمرٍ مُتميِّزٍ عن المتحركِ في الإشارةِ الحسيةِ، **أو لا تكونَ**، وإنْ أرادَ بها الميلَ؛ فلا يلائِمُ قولَه: **فإن لم تكنْ مستفادةً مِن خارجٍ، فإمَّا: أن يكونَ لها شعورٌ أو لا يكونَ**، إذ الميلُ على[5] ما ذكرَه[6] الشيخُ في رسالةِ الحدودِ: كيفيةٌ بها يكونُ الجسمُ مُدافِعًا لِما يمانعُه، وهي عديمةُ الشعورِ قطعًا؛ فإنْ حُمِلَتْ على الأولِ؛ فالمرادُ تحريكُها[7]، وإنْ حملَت على الثاني؛ فالمرادُ أن يكونَ لمُبدِئِها شعورٌ؛ والحملُ على الأولِ أَولى بالعبارةِ، **فإنْ كانَ لها شعورٌ**، قيلَ: مجردُ الشعورِ لا يكفي في كونِ الحركةِ إراديةً كما في الساقطِ من عُلُوٍّ مع

---

[1] "بينهما زمان" لم ترد في (هـ).
[2] د: 32 أ.
[3] الجملة لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ).
[4] و: 55.
[5] هـ: 43 ب.
[6] ب: 29 أ.
[7] وردت الجملة في (أ): أن يكون تحريكها مستفادا من خارج.

شعورِه بسقوطِه، بل[1] إذا كانَ لها شعورٌ وإرادةٌ، **فهيَ الحركةُ الإراديةُ**، أقولُ: هذا مدفوعٌ بأنَّ مبدأَ الميلِ هناك هو الطبيعةُ ولا شعورَ لها وإنْ كانَ للمتحركِ شعورٌ وإرادةٌ، **وإن لم يكنْ لها شعورٌ فهيَ الحركةُ الطبيعيةُ، وإنْ كانَت مستفادةً** [37] **مِن خارجٍ فهيَ الحركةُ القسريةُ**[2]. فيه إشارةٌ إلى أنَّ فاعلَ الحركةِ القسريةِ طبيعةُ المقسورِ لا القاسرِ وإلَّا لزمَ مِن انعدامِه انعدامُها، بل هو مُعِدٌّ.

---

[1] ج: 29 أ.

[2] الهداية/32.

[الفصل العاشر: الزمان][1]

فصلٌ في الزمانِ، إذا فرضْنا حركةً واقِعةً في مسافةٍ على[2] **مقدارٍ،** معيَّنٍ[3]، **مِن السرعةِ، وابتدأَتْ معها حركةً أُخرى أبطأَ مِنها، واتفقَتا في الأخذِ والتركِ؛** والأَوْلى[4] تركُ الأخذِ لتكرارِه، **وجدْتَ؛** الحركةَ[5]، **البطيئةَ قاطعةً لمسافةٍ أقلَّ مِن مسافةِ السريعةِ، والسريعةَ قاطعةً لمسافةٍ أكثرَ مِنها، وإذا كانَ كذلك؛ كانَ بينَ أخذِ السريعةِ وتركِها إمكانٌ،** أي أمرٌ واحدٌ غيرُ المسافتَينِ والحركتَينِ ممتدٌّ، **يسعُ قطعَ مسافةٍ معينةٍ بسرعةٍ معينةٍ، وقطعَ** مسافةٍ، **أقلَّ مِنها ببطءٍ معينٍ،** قالَ الإمامُ: هذا[6] مبنيٌّ على وجودِ حركتَينِ تبتدآنِ معًا وتنتهيانِ معًا، وليسَت هذه المَعِيَّةُ إلَّا المعيةَ[7] الزمانيةَ التي لا يمكنُ إثباتُها إلَّا بعدَ إثباتِ الزمانِ؛ فيلزمُ الدورُ. وأيضًا هذا مبنيٌّ على وجودِ حركتَينِ

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] و: 56.

[3] د: 32 ب. لم ترد في (ج).

[4] هـ: 44 أ.

[5] لم ترد في (ج)، (هـ)، (و).

[6] ب: 29 ب.

[7] "إلا المعية" لم ترد في (و)

إحداهما أسرعُ والأُخرى أبطأُ، ولا يمكنُ إثباتُ السرعةِ والبطءِ إلَّا بعدَ إثباتِ الزمانِ؛ فيلزمُ دورٌ آخرُ. وأجابَ بـ: إنَّ الزمانَ ظاهرُ الوجودِ، والعلمَ به حاصلٌ؛ فإنَّ الأُمَمَ كلَّهم قدَّروه بالساعاتِ والأيامِ والشهورِ والأعوامِ، والمقصودُ[1] بيانُ[2] حقيقتِه المخصوصةِ أعني كونَه كمًّا ومقدارًا للحركةِ، ولا شكَّ أنَّ العلمَ بوجودِ الزمانِ يكفينا في ثبوتِ المعيةِ والسرعةِ والبطءِ فلا دورٌ.
وأقولُ: يمكنُ[3] أن يجابَ أيضًا بـ: إنَّ[4] ثبوتَ المعيةِ والسرعةِ والبطءِ وإن توقَّفَ على ثبوتِ الزمانِ في نفسِ الأمرِ؛ لكنْ لا يتوقَّفُ العلمُ بذلك على العلمِ بهذا حتى يلزمَ الدورُ، **فهذا الإمكانُ قابلٌ للزيادةِ والنقصانِ**، فإنَّ الحركتَينِ إذا اختلفَتا في الأخذِ والتركِ؛ لَتفاوَتَ إمكاناهما، **وهو**[5] **غيرُ ثابتٍ؛ إذ لا توجدُ أجزاؤه معًا**، بالضرورةِ، وقيلَ: لأنَّه يلزمُ مِن اجتماعِها اجتماعُ أجزاءِ الحركةِ الواقعةِ[6] فيها. وأقولُ[7]: فيه نظرٌ؛ إذ لم يثبت بعدُ أنَّ الزمانَ مقدارُ الحركةِ، وهي كما أنَّها واقعةٌ في أجزاءِ[8] الزمانِ؛ واقعةٌ في المسافةِ، ولا يلزمُ مِن اجتماعِ أجزاءِ المسافةِ اجتماعُ أجزاءِ الحركةِ[9]، فلا يلزمُ مِن اجتماعِ أجزاءِ الزمانِ أيضًا

---

[1] وردت في (أ)، (هـ) مختصرة: المق.
[2] ج: 29 ب.
[3] هـ: 44 ب.
[4] الجملة من "ثبوت المعية" إلى هنا لم ترد في (و).
[5] لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (و).
[6] و: 57.
[7] د: 33 أ.
[8] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د).
[9] ب: 30 أ.

اجتماعُها. وقيلَ: لو اجتمعَت أجزاؤه؛ لَكانَ الحادثُ [38] في يومِ الطُّوفانِ حادثًا في يومِنا، وبالعكسِ. وأنتَ تعلمُ أنَّه لا يلزمُ مِن اجتماعِ أجزاءِ الشيءِ؛ أن يكونَ الحاصلُ في أحدِها حاصلًا في الآخرِ، **فهٰهنا إمكانٌ متقدِّرٌ غيرُ ثابتٍ، وهو المَعنِيُّ مِن الزمانِ**، وفي المباحثِ المَشْرِقِيَّةِ: إنَّ الزمانَ كالحركةِ لَه معنيانِ[1]، أحدُهما: أمرٌ موجودٌ في الخارجِ غيرُ منقسمٍ، وهو مطابقٌ للحركةِ بمعنى التوسُّطِ، ويسمَّى بالآنِ السيَّالِ أيضًا. والثاني: أمرٌ منقسمٌ[2] متوَهَّمٌ[3] لا وجودَ لَه في الخارجِ، فإنَّه كما أنَّ الحركةَ بمعنى التوسُّطِ؛ يفعلُ الحركةَ بمعنى القطعِ، كذلك ذلك الأمرُ الذي هو مطابقٌ لها وغيرُ منقسمٍ؛ مثلُها يفعلُ بسيَّلانِه أمرًا ممتدًّا وهميًّا مطابقًا[4] للحركةِ بمعنى القطعِ، **وهو مقدارُ الحركةِ؛ لأنَّه، كَمٌّ**، لقبولِه الزيادةَ والنقصانَ بالذاتِ، وليسَ مُركَّبًا مِن آناتٍ متتاليَةٍ؛ لأنَّه مطابقٌ للحركةِ المطابقةِ للمسافةِ التي تقعُ عليها الحركةُ، فلو تركَّبَ الزمانُ[5] مِنها؛ لَتركَّبَت المسافةُ مِن أجزاءٍ لا تتجزَّأُ فيكونُ مقدارًا. وقيلَ: مِقداريَّتُه تتوقَّفُ على أن يكونَ كمًّا، وهو موقوفٌ على أنَّه قابلٌ للزيادةِ والنقصانِ بالذاتِ، وهو ممنوعٌ، **ولا يخلو إمَّا أن يكونَ مقدارًا: لهيئةٍ قارَّةٍ**، المناسبُ أن يقولَ لأمرٍ قارٍّ، **أو لهيئةٍ غيرِ قارَّةٍ**، لِيتِمَّ الحصرُ؛ لأنَّ[6] الأمرَ القارَّ

---

[1] هـ: 45 أ.
[2] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د).
[3] ج: 30 أ.
[4] لم ترد في (أ).
[5] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ).
[6] و: 58.

وهو ما تجتمعُ أجزاؤه[1] في الوجودِ؛ شاملٌ للجواهرِ مطلقًا وللأعراضِ القارَّةِ كالسوادِ والبياضِ، بخلافِ الهيئةِ[2]؛ فإنَّها لا[3] تشتملُ الجواهرَ؛ إذ لا تغايُرَ بينَها وبينَ العرضِ إلَّا باعتبارِ الحصولِ في الهيئةِ والعروضِ في العرضِ، **لا سبيلَ إلى الأوَّلِ؛ لأنَّ الزمانَ غيرُ قارٍّ، وما لا يكونُ قارًّا لا يكونُ مقدارًا لهيئةٍ قارَّةٍ**، وإلَّا لَتحقَّقَ الشيءُ بدونِ مقدارِه، **فهو مقدارٌ لهيئةٍ غيرِ قارَّةٍ، وكلُّ هيئةٍ غيرِ قارَّةٍ فهي الحركةُ، فالزمانُ مقدارُ الحركةِ، وهو المطلوبُ**[4]، وستجيءُ زيادةُ بيانٍ لَه في الفلكياتِ. **ونقولُ أيضًا: إنَّ الزمانَ لا بدايةَ لَه ولا نهايةَ لَه؛ لأنَّه لو كانَ لَه بدايةٌ لَكانَ عدمُه قبلَ وجودِه قَبْلِيَّةً لا توجدُ**[5] **مع البَعْدِيَّةِ، وكلُّ قبليةٍ لا توجدُ مع البعديةِ فهي زمانيةٌ**، قيلَ: هذا منقوضٌ بتقدُّمِ أجزاءِ الزمانِ بعضِها على بعضٍ؛ فإنَّه ليسَ زمانيًّا؛ لأنَّ مقتضى التقدُّمِ الزمانيّ أن يكونَ المتقدِّمُ؛ في زمانٍ سابقٍ، والمتأخِّرُ؛ في زمانٍ لاحقٍ، فلو كانَ ذلك التقدمُ زمانيًّا [39]؛ لزمَ أن يكونَ الأمسُ في زمانٍ متقدمٍ، واليومُ في زمانٍ متأخرٍ عنه، ويُنقَلُ الكلامُ إلى ذَيْنِكَ الزمانَينِ، ويلزمُ أن تكونَ هناك أزمنةٌ غيرُ متناهيةٍ ينطبقُ بعضُها على بعضٍ، وأنَّه محالٌ بالضرورةِ[6]، وحينئذٍ يجوزُ أن يكونَ تقدمُ عدمِه على وجودِه أيضًا؛ غيرَ زمانيّ. وقد يجابُ بـ: إنَّ

---

[1] ب: 30 ب.

[2] هـ: 45 ب.

[3] د: 33 ب.

[4] الجملة لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ).

[5] ج: 30 ب.

[6] هـ: 46 أ.

التقدمَ الزمانيَّ لا يقتضي أن يكونَ كلٌّ مِن المتقدمِ والمتأخرِ؛ في زمانٍ مُغايرٍ لَه، بل يقتضي أن يكونَ السابقُ[1] قبلَ اللاحقِ قبليةً لا يجامعُ القَبْلُ معها البَعْدَ؛ فإنَّ هذه القبليةَ لا توجدُ بدونِ الزمانِ[2]، فإن لم يكن شيءٌ مِن المتقدمِ والمتأخرِ زمانًا؛ احتِيجَ فيهما إلى الزمانِ. وإن كانَ أحدُهما زمانًا والآخرُ ليسَ بزمانٍ؛ احتيجَ في الآخرِ إلى الزمانِ دونَ الأولِ. وإن كانَ كلُّ واحدٍ مِنهما زمانًا؛ لم يُحتَجْ في شيءٍ مِنهما إلى زمانٍ زائدٍ عليه، وذلك لأنَّ[3] القبليةَ المذكورةَ عارضةٌ لأجزاءِ الزمانِ أولًا وبالذاتِ ولِما عداها ثانيًا وبالعرضِ. وقيلَ: يدلُّ على ذلك أنَّه إذا قيلَ: وجودُ زيدٍ متقدمٌ على وجودِ عمرٍو؛ اتَّجهَت المناقشةُ[4] أن يقالَ: لماذا قلْتَ: إنَّه متقدمٌ عليه؟ فلو أجيبُ بـ: إنَّ وجودَ زيدٍ كانَ مع الحادثةِ الفُلانيَّةِ، ووجودَ عمرٍو كانَ مع الحادثةِ الأُخرى، وتلك[5] الحادثةَ كانَت متقدمةً على هذه؛ اتَّجهَ أيضًا أن يقالَ: لِمَ قلْتَ: إنَّ تلك متقدمةٌ[6] على هذه؟ فلو أجيبُ بـ: إنَّ تلك الحادثةَ كانَت أمسِ، وهذه كانَت اليومَ، وأمسِ متقدمٌ على اليومِ؛ لم يصحَّ أن يقالَ: لماذا قلْتَ: إنَّه متقدمٌ عليه؟. واعتُرِضَ عليه بـ: إنَّ انقطاعَ السؤالِ عندَ قولِك: أمسِ متقدمٌ على اليومِ؛ إنَّما هو لأنَّ التقدُّمَ على اليومِ مأخوذٌ في مفهومِ لفظِ أمسِ، كما

---

[1] ب: 31 أ.

[2] و: 59.

[3] د: 34 أ.

[4] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (و).

[5] ج:31 أ.

[6] هـ: 46 ب.

أنَّ التأخُّرَ عن اليومِ مأخوذٌ في مفهومِ لفظِ الغدِ. فلو قيلَ: لماذا قلْتَ: أمسِ متقدمٌ على اليومِ؟؛ كانَ كما لو قيلَ: لماذا قلْتَ: إنَّ الزمانَ المتقدمَ متقدمٌ[1] على الزمانِ المتأخرِ، وهذا ممَّا يُعَدُّ سخيفًا. وكما أنَّ انقطاعَ السؤالِ عندَ قولِنا: تلك كانَت في الزمانِ المتقدمِ، وهذه كانَت في الزمانِ المتأخرِ؛ لا يدلُّ على أنَّ التقدمَ[2] عرضٌ أَوَلِيٌّ للزمانِ، فكذا انقطاعُ السؤالِ عندَما ذكرتم؛ لا يدلُّ عليه، ولو سلمَ فإنَّما[3] يدلُّ على كونِه عرضًا أوليًّا بمعنى: عدمُ الواسطةِ؛ في الإثباتِ لا في الثبوتِ، وهذا هو المطلوبُ كما لا يخفى، **فيكونُ قبلَ الزمانِ زمانٌ، هذا خلفٌ**، وكذلك[4]، **لو كانَ لَه نهايةٌ** [40]؛ **لَكانَ عدمُه بعدِ وجودِه بعديةً لا توجدُ مع القبليةِ**، وكلُّ بعديةٍ لا توجدُ مع القبليةِ[5]، **فتكونُ زمانيةً، فيكونُ بعدَ الزمانِ زمانٌ، هذا خلفٌ**[6].

---

[1] ب: 31 ب.
[2] وردت في (و): الزمان.
[3] و: 60.
[4] لم ترد في (ب)، (ج)، (د)، (هـ).
[5] الجملة لم ترد في (ج)، (د)، (هـ)، (و).
[6] هداية/34. هـ: 47 أ.

[الباب الثاني: الفلكيات][1]

الفنُّ الثاني[2] في الفلكيَّاتِ، وفيه ثمانيةُ فصولٍ:

[الفصل الأول: الفلك مستدير][3]

فصلٌ[4] في إثباتِ كونِ الفلكِ مستديرًا، بيانُه أنَّ، في القائمِ[5]، **ههنا جهتَينِ لا تتبدَّلانِ، إحداهما فوقُ[6] والأُخرى تحتُ**، فإنَّ القائمَ إذا صارَ مَنكوسًا لم يَصِرْ ما يَلِي رأسُه فوقًا، وما يلي رِجْلَه تحتًا، بل صارَ رأسُه مِن تحتُ، ورجلُه مِن فوقُ، بخلافِ باقي الجهاتِ؛ فإنَّ المتوجِّهَ إلى المشرقِ- مثلًا- يكونُ المشرقُ قُدَّامَه، والمغرِبُ خلفَه، والجنوبُ يمينَه، والشَّمالُ شِمالَه. ثمَّ إذا توجَّهَ إلى المغربِ؛ تبدَّلَ الجميعُ، وصارَ قدَّامُه خلفَه، وبالعكسِ، ويمينُه شِمالَه، وبالعكسِ. والجهةُ تُطلَقُ على: منتهى الإشاراتِ الحسيةِ[7]، وعلى منتهى

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.
[2] د: 34 ب.
[3] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.
[4] وردت في (ج): الفصل الأول.
[5] لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (هـ)، (و).
[6] ج: 31 ب.
[7] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (و). وورد بعدها في (هـ): ومقطعها.

الحركـاتِ المسـتقيمةِ. وبالنظـرِ[1] إلى الأوَّلِ قيـلَ: إنَّ جهـةَ الفـوقِ هـي مُحَدَّبُ الفلكِ الأعظمِ؛ لأنَّه مُنتهى الإشارةِ الحسيةِ ومَقطَعُها. وبالنظرِ إلى الثاني قيلَ: هي مُقَعَّرُ فلكِ القمرِ؛ لأنَّه منتهى الحركةِ المستقيمةِ. والأوَّلُ هـو الصـحيحُ؛ لأنَّ الإشارةَ إذا نَفَذَت مِن فلكِ القمرِ؛ كانَت إلى جهةِ الفوقِ قطعًا؛ لكونِها آخِذَةً مِن جهةِ التحتِ متوجهةً إلى ما يقابلُها. والمشهورُ إنَّها سِتَّةٌ[2]، وسببُ الشـهرةِ[3] أمـرانِ: عـاميٌّ وخاصـيٌّ، أمَّـا العـاميُّ؛ فهـو إنَّ الإنسـانَ يحـيطُ بـه جَنْبانِ[4] عليهما[5] اليدانِ وظهرٌ وبطنٌ ورأسٌ وقدمٌ؛ فالجانبُ الذي هو الأقوى في الغالـبِ يسـمَّى يمينًـا، ومقابلُـه يَسـارًا، ومـا يُحـاذي وجهَـه قـدَّامًا، ومقابلُـه خَلْفًا، وما يلي[6] رأسَه بالطبعِ فوقًا، ومقابلُه تحتًا، ولَـمَّا لم يكنْ عندَهم سِوَى مـا ذكـرْتُ؛ وقفَـتْ أوهـامُهم على هـذهِ الجهـاتِ السِّـتِّ واعتبروهـا في سـائرِ الحيواناتِ[7] أيضًا؛ لكنَّهم جعلوا الفوقَ ما يلي ظُهُورِها بالطبعِ، والتحتَ ما يقابلُه، ثمَّ عَمَّمُوا اعتبارَها في سائرِ[8] الأجسامِ وإن لم تكنْ لها أجزاءٌ متمايزةٌ على الوجهِ المذكورِ. وأمَّا الخاصيُّ فهو إنَّ الجسمَ يمكنُ أن يُفرَضَ فيه أبعادٌ ثلاثةٌ متقاطعةٌ على زَوَايَا قوائمَ، ولكلِّ بُعدٍ مِنها طرفانِ، فلِكُلِّ جسمٍ جهاتٌ

---

[1] ب: 32 أ.

[2] أي الجهات.

[3] هـ: 47 ب.

[4] وردت في (أ): مبنيان.

[5] و: 61.

[6] وردت في (ب): يحاذي.

[7] ج: 32 أ.

[8] د: 35 أ.

ستٌّ، إلَّا أنَّ امتيازَ بعضِها عن بعضٍ يتوقَّفُ على اعتبارِ الأجزاءِ المتمايزةِ في[1] الجسمِ. فطرفَا الامتدادِ الطُّوليّ يُسمّيهما الإنسانُ باعتبارِ طولِ قامَتِه حينَ هو قائمٌ؛ بالفوقِ والتحتِ. وطرفَا الامتدادِ العَرضيّ يسميهما باعتبارِ [41] عَرضِ قامتِه؛ باليمينِ والشِّمالِ[2]. وطرفَا الامتدادِ الباقي[3] العُمقيّ يسميهما[4] باعتبار ثِخَنِ قامتِه؛ بالقدَّامِ والخلفِ. فالاعتبارُ الخاصيُّ يشتملُ على الاعتبارِ العاميّ معَ زيادةٍ، هي تقاطعُ الأبعادِ على قوائمَ. ولا شكَّ أنَّ العامَّةَ غافلونَ عنها وإن أمكنَ تطبيقُ اعتبارِهم عليها. وأنتَ تعلمُ أنَّ قيامَ بعضِ الامتداداتِ على بعضٍ؛ مِمَّا لا يجبُ في اعتبارِ الجهاتِ، وإذا لم تُعتبَرْ كانَت الجهاتُ غيرَ متناهيةٍ؛ لإمكانِ أن تُفرَضَ في جسمٍ واحدٍ بل بالقياسِ إلى نقطةٍ واحدةٍ؛ امتداداتٌ غيرُ متناهيةٍ[5]، **وكلٌّ واحدةٍ مِنهما موجودةٌ**، قيلَ: فيه إشكالٌ؛ لأنَّهم قالوا: جهةُ التحتِ هي المَرْكَزُ الذي هو نقطةٌ موهومةٌ فلا تكونُ موجودةً[6]. وأقولُ: كأنَّهم أرادوا الموجودَ في نفسِ الأمرِ، **ذاتُ وضعٍ غيرُ منقسمةٍ في امتدادِ مأخذِ الحركةِ، ومَتى كانَ كذلك؛ كانَ الفلكُ**، جسمًا، **مستديرًا، وإنَّما قلْنا: إنَّ الجهةَ موجودةٌ ذاتُ وضعٍ؛ لأنَّها لو لم تكنْ كذلك لَما أمكنَت الإشارةُ إليها**، وقد يقالُ: إنَّهم ذهبوا إلى أنَّ الخطوطَ ليسَت

---

[1] ب: 32 ب.

[2] وردت في (أ): اليسار.

[3] لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (هـ).

[4] هـ: 48 أ.

[5] و: 62.

[6] ج: 32 ب.

مركبةً مِن[1] النُّقَطِ، ولا السطوحَ مِن الخطوطِ، بل هي متَّصلةٌ في أنفسِها لا مَفْصِلَ فيها بالفعلِ[2]. مع[3] أنَّهم جوَّزوا الإشارةَ الحسيةَ إلى النقطةِ المُتَوَهَّمَةِ في وسطِ الخطِّ، وإلى[4] الخطِّ المُتَوَهَّمِ في وسطِ السطحِ؛ فلا يلزمُ كونُ المشارِ إليه بالإشارةِ الحسيةِ موجودًا في الخارجِ، بل يلزمُ أحدُ الأمرَينِ: إمَّا: وجودُه فيه، أو وجودُ المحلِ الذي يُتَوَهَّمُ كونُ المشارِ إليه فيه، **ولَما أمكنَ اتِّجاهُ المتحركِ إليها**، قيلَ: بالوصولِ إليها، أو بالقُربِ مِنها، وإنَّما قُيِّدَ الاتِّجاهُ بهما؛ لإمكانِ اتجاهِ المتحرِّكِ إلى معدومٍ يُقصَدُ بالحركةِ تحصيلُه، كما في الحركةِ الكيفيةِ وههنا بحثٌ؛ إذ يمكنُ فيه أيضًا اتجاهُ المتحركِ إلى المعدومِ بالوصولِ إليه عندَ القائلِ بـ: إنَّ المكانَ هو السطحُ، **وإنَّما قلْنا: إنَّها غيرُ منقسمةٍ**؛ في ذلك الامتدادِ، **لأنَّها لو انقسمَت ووصلَ المتحركُ إلى أقربِ الجزئَينِ مِن الجهةِ[5] وتحركَ**؛ فلا تجوزُ حركتُه في الجهةِ؛ لأنَّها ما تنتهي إليه الحركةُ[6]، فلو كانَت الحركةُ؛ في الجهةِ؛ لَكانَت الجهةُ مسافةً لا جهةً، وإنَّه محالٌ وحينئذٍ، **فإمَّا أن يتحركَ: مِن[7] المقصدِ**، يعني[8] الجهةَ، **أو إلى المقصدِ، فإن تحركَ مِن المقصدِ؛ لم يكن أبعدُ الجزئَينِ مِن الجهةِ**، وإلَّا لَكانت الحركةُ إليه حركةً إلى الجهةِ [42]، **وإن**

---

[1] ب: 33 أ.

[2] لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (هـ)، (و).

[3] هـ: 48 ب.

[4] د: 35 ب.

[5] "من الجهة" لم ترد في (أ)، (ب)، (ج).

[6] وردت الجملة في (أ)، (ج)، (د)، (هـ)، (و): لأنها ما عنه أو إليه الحركة.

[7] ج: 33 أ.

[8] و: 63.

تحركَ إلى المقصدِ؛ لم يكن أقربُ الجزئَينِ مِن الجهةِ[1]. وإلَّا لَكانت الحركةُ مِنه حركةً مِن الجهةِ[2]، أقولُ[3]: إتمامُ هذا الكلامِ موقوفٌ على تسليمِ امتناعِ الحركةِ في الجهةِ كما أشرْنا إليه، وإذا ثبتَ ذلك فلا حاجةَ إلى هذا الترديدِ؛ لأنَّ انقسامَ الجهةِ مستلزمٌ لإمكانِ الحركةِ فيها، **وإذا ثبتَ هذا**، ثبتَ أنَّ وضعَ الجهةِ ليسَ بالذاتِ وإلَّا لَكانت جوهرًا فكانَت قابلةً للانقسامِ في جميعِ الجهاتِ كما مرَّ، وحينئذٍ لابدَّ لها مِن أمرٍ يحدِّدُ ويُعيِّنُ وضعَها، فتعيَّنَ أن تكونَ عرضًا[4]، ولا يجبُ أن تكونَ قائمةً بالمحدِّدِ كما ذكرَه بعضُهم؛ لأنَّ جهةَ الفوقِ- أعني السطحَ الأعلى مِن الفلكِ الأعظمِ- وإن كانَت قائمةً بالمحدِّدِ إلَّا[5] أنَّ جهةَ التحتِ- أعني المركزَ- ليسَت قائمةً به وإن كانَ تَحَدُّدُ المركزِ وتَعَيُّنُ وضعِه؛ بالمحدِّدِ[6] أيضًا، **فنقولُ: تحدُّدُ الجهاتِ ليسَ في خلاءٍ؛ لاستحالتِه، ولا في مَلاءٍ متشابهٍ، وإلَّا لَما كانَت الجهتانِ مختلفتَينِ بالطبعِ**، لأنَّ الملاءَ المتشابهَ لا توجدُ فيه أمورٌ متخالفةٌ بالطبعِ، **فلا تكونُ إحداهما مطلوبةً**، لبعضِ الأجسامِ، **والأخرى متروكةً**، لذلك البعضِ، **هذا خلفٌ**. لأنَّ النارَ والهواءَ طالبانِ بالطبعِ للفوقِ هاربانِ عن التحتِ، والأرضَ والماءَ بالعكسِ، **فإذن تحدُّدُ الجهاتِ؛ في أطرافٍ ونهاياتٍ خارجةٍ**[7] **عن الملاءِ**

---

[1] هـ: 49 أ.

[2] الجملة لم ترد في (هـ).

[3] ب: 33 ب.

[4] الجملة لم ترد في (ب)، (ج)، (هـ)، (و). ووردت متقدمة في (د).

[5] د: 36 أ.

[6] لم ترد في (ب).

[7] هـ: 49 ب.

المتشابهِ، قيلَ لتوجيهِ هذا المقامِ[1]: إنَّ تحدُّدَ الجهاتِ؛ ليسَ في داخلِ ثخنِ[2] الملاءِ المتشابهِ؛ فإذن هو في أطرافٍ ونهاياتٍ خارجةٍ عن الملاءِ المتشابهِ متحصلةٍ به. وقالَ بعضُ المحققينَ[3]: المرادُ بالملاءِ المتشابهِ ملاءٌ لا توجدُ فيه أمورٌ متخالفةُ الحقيقةِ؛ ليكونَ لبعضِها جهةٌ حقيقيةٌ، وبعضِها جهةٌ أخرى مقابلةٌ للأُولى. وهو الجسمُ الذي لا يكونُ متناهيًا؛ لأنَّ المتناهيَ توجدُ فيه حدودٌ مختلفةُ الحقيقةِ كالسطوحِ والخطوطِ والنقطِ. وإنَّما تعرَّضوا للملاءِ المتشابهِ تنبيهًا على أنَّ إثباتَ تحدُّدِ الجهاتِ لا يتوقفُ على تناهي الأبعادِ. هذا والكلامُ على كلٍّ مِن التوجيهَينِ لا يخلو عن تمحُّلٍ كما يظهرُ بأدنى تأمُّلٍ، **ومتى كانَ كذلك؛ كانَ تحدُّدُها؛ بجسمٍ كُريٍّ؛ لأنَّ تحدُّدَها إمَّا أن يكونَ: بجسمٍ واحدٍ أو أكثرَ، فإن كانَ بجسمٍ واحدٍ؛ وجبَ أن يكونَ كُريًّا؛ لأنَّ الجسمَ الذي ليسَ بكُريٍّ** [43] **لا تتحدَّدُ به جهةُ السفلِ؛ لأنَّ جهةَ السفلِ غايةُ البُعدِ**، عن جهةِ الفوقِ بحيثُ لا يمكنُ أن يُتَصَوَّرَ هناك ما هو أبعدُ مِنه، **وإلَّا لَتبدَّلَت**، جهةُ[4] السفلِ، **بالنسبةِ إلى ما هو أبعدُ مِنه**، فصارَت فَوْقًا[5] بالقياسِ إلى ذلك الأبعدِ، **ولا تتحدَّدُ به**، أي بغيرِ الكُريِّ، **غايةُ البعدِ**، سواءٌ كانَ البعدُ داخلًا أو خارجًا، بل البعدُ الخارجُ لا تتحدَّدُ غايتُه أصلًا، سواءٌ كانَ الجسمُ كريًّا أو لا؛ فإنَّ كلَّ ما يُفرَضُ أنَّه أبعدُ

---

[1] ج: 33 ب.

[2] ب: 34 أ. وكلمة "الملاء" لم ترد في (ج).

[3] و: 64.

[4] د: 36 ب.

[5] هـ: 50 أ.

الأبعادِ؛ لم يكنْ أبعدَ؛ إذ يمكنُ أن يُفرَضَ ما هو أبعدُ مِن ذلك الأبعدِ، **فلا تتحدَّدُ**[1] **به جهةُ السفلِ**، والمقدَّرُ خلافُه[2]، بخلافِ الكُرَةِ؛ إذ تتحددُ بمركزِها غايةُ البعدِ الداخلِ[3]. فإن قلْتَ: لا يمكنُ تحدُّدُ الجهتَينِ بالجسمِ الكريِّ أيضًا؛ لأنَّهما جهتانِ متقابلتانِ مُقابَلةً في الغايةِ بحيثُ يستحيلُ أن يُتَوَهَّمَ ما هو أبلغُ مِنه، والمركزُ وإن كانَ أبعدَ الأبعادِ المفروضةِ؛ عن المحيطِ إلَّا أنَّ المحيطَ ليسَ أبعدَ الأبعادِ[4] المفروضةِ؛ عن المركزِ؛ لجوازِ أن يُفرَضَ قُطرُ المحيطِ أعظمَ ممَّا هو عليه، فلو كانَ تحدُّدُ الجهتَينِ بالجسمِ الكريِّ لَمَا وقعتَا على أبلغِ وجوهِ المقابلةِ. قلْتُ: هما واقعتانِ على أبلغِ الوجوهِ الممكنةِ وهو كونُ إحداهما أبعدَ الأبعادِ المفروضةِ عن الأخرى، وأمَّا كونُ كلِّ واحدةٍ[5] مِنهما أبعدَ الأبعادِ المفروضةِ عن الأُخرى[6] فلا يمكنُ قطعًا، **وإن كانَ بأجسامٍ متعدِّدةٍ؛ وجبَ أن يحيطَ بعضُها ببعضٍ، وإلَّا لم تتعيَّنْ بها غايةُ البعدِ؛ لأنَّ ما هو أبعدُ عن بعضِها**، في الامتدادِ الواصلِ بينَهما، **فهو أقربُ مِن الآخرِ، وكلَّما تُفرَضُ غايةُ البعدِ عن بعضِها؛ لم تكن غايةُ البعدِ عن المجموعِ**، لكونِها غايةَ القربِ مِن البعضِ الآخرِ، والمناسبُ أن يقالَ: لأنَّ البعدَ عن الجسمِ إذا كانَ خارجًا عنه؛ فالبعدُ عنه إلى أينَ؟ **فيجبُ أن يكونَ بعضُها محيطًا بالآخرِ**، والمحيطُ

---

[1] ب: 34 ب.
[2] الجملة لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (و).
[3] ج: 34 أ.
[4] و: 65.
[5] هـ: 50 ب.
[6] "عن الأخرى" لم ترد في (ج).

مِن تلك الأجسامِ يجبُ أن يكونَ كُرَةً وإلَّا لم تتحدَّدْ به جهةُ السفلِ؛ فهو كافٍ في تحديدِ[1] الجهتَينِ باعتبارِ مركزِه ومحيطِه، ويقعُ المحاطُ حشوًا لا دخلَ لَه في التحديدِ، ولابدَّ أن يكونَ المحدِّدُ محيطًا لسائرِ الأجسامِ؛ إذ لو كانَ وراءَه جسمٌ لَمَا كانَت جهةُ الفوقِ القائمةُ به منتهى الإشارةِ[2] الحسيةِ[3]، **فحصلَ المطلوبُ**[4]. وأنتَ تعلمُ أنَّ ما ذكرْناه[5] لو تسلَّمَ لَدلَّ على كُرَوِيَّةِ جسمٍ محدِّدٍ للفوقِ والتحتِ [44] محيطٍ بسائرِ الأجسامِ وهو الفلكُ الأعظمُ، ولا يدلُّ على كرويةِ جميعِ[6] الأفلاكِ، وكذا الأحوالُ المُثْبَتَةُ في الفصولِ الآتيةِ، فلا تَغْفُلْ[7].

---

[1] ب: 35 أ. د: 37 أ.

[2] ج: 34 ب.

[3] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ).

[4] هداية/39.

[5] وردت في (و): ما ذكره المصنف.

[6] هـ: 51 أ.

[7] و: 66.

[الفصل الثاني: الفلك بسيط][1]

فصلٌ في أنَّ الفلكَ بسيطٌ، أي لم يتركَّبْ مِن أجسامٍ مختلفةِ الطبائعِ؛ بحسبِ الحقيقةِ، وهذا الرسمُ شاملٌ للعناصرِ أيضًا. وقد يُطلَقُ البسيطُ على ثلاثةِ معانٍ، الأول: ما لا يتركَّبُ مِن أجسامٍ مختلفةِ الطبائعِ بحسبِ الحسِّ فيشملُ العناصرَ والأفلاكَ والأعضاءَ المتشابهةَ كالعظمِ واللحمِ مثلًا[2]. الثاني: ما يكونُ كلُّ جزءٍ مقداريٍّ مِنه بحسبِ الحقيقةِ مساويًا لكلِّه في الاسمِ والحدِّ، فتندرجُ فيه العناصرُ دونَ الأفلاكِ والأعضاءِ المتشابهةِ؛ إذ فيها أجزاءٌ مقداريةٌ، هي العناصرُ، ولا تشاركُها في أسمائِها وحدودِها. الثالث: ما يكونُ كلُّ جزءٍ مقداريٍّ مِنه بحسبِ الحسِّ مساويًا لكلِّه في الاسمِ والحدِّ فتندرجُ فيه العناصرُ والأعضاءُ المتشابهةُ دونَ الأفلاكِ. **لأنَّه لا يقبلُ الحركةَ المستقيمةَ،** أي الأينيَّةَ مطلقًا، والمستديرةُ[3] هي الوضعيةُ، وأمَّا حركةُ الجوَّالةِ[4] ونظائرِها؛ فإنَّما تسمَّى مستديرةً لغةً لا اصطلاحًا كما صرَّحَ به بعضُ المحقِّقينَ، **ومتى كانَ كذلك كانَ[5] بسيطًا. أمَّا أنَّه لا يقبلُ الحركةَ المستقيمةَ؛ فلأنَّ كلَّ ما يقبلُ الحركةَ**

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج).

[3] ب: 35 ب.

[4] تعليق في حاشية (ب): بمعنى الدائرة.

[5] هـ: 51 ب.

المستقيمةَ، إذا فُرِضَ تحرُّكه بها، **فإنَّه متَّجهٌ إلى جهةٍ وتاركٌ**[1] **لأُخرى، وكلُّ**[2] **ما هذا شأنُه فالجهاتُ متحدِّدةٌ قبلَه لا به**. فيه نظرٌ؛ إذ لا يلزمُ مِن ذلك ألَّا تُحَدَّدَ الجهاتُ قبلَ حركتِه، ولا استحالةَ فيه، وإنَّما المحالُ أن تتحدَّدَ الجهاتُ قبلَ وجودِه، فالمناسبُ الاقتصارُ على أن يقالَ: فالجهاتُ لا تكونُ مُتحدِّدَةً به، **والفلكُ ليسَ كذلك بل تتحدَّدُ به الجهاتُ فلا يكونُ**[3] **قابلًا للحركةِ المستقيمةِ، ومتى كان كذلك وجبَ أن يكونَ بسيطًا؛ إذ لو كانَ مركبًا فإمَّا أن يكونَ كلُّ واحدٍ مِن أجزائِه**، أي بسائطِه، **على شكلٍ: طبيعيٍّ، أو قسريٍّ**، أو يكونَ بعضُها على شكلٍ طبيعيٍّ، وبعضُها على شكلٍ قسريٍّ، **لا سبيلَ إلى الأوَّلِ وإلَّا لَكانَ كلُّ واحدٍ مِنها كُرِيًّا؛ لأنَّ الشكلَ الطبيعيَّ للبسيطِ هو**، شكلُ، **الكُرَةُ**، قالوا: لأنَّ الطبيعةَ في الجسمِ البسيطِ واحدةٌ، والفاعلَ الواحدَ في القابلِ الواحدِ لا يفعلُ إلَّا فعلًا [45] واحدًا، وكلَّ شكلٍ سوى الكرةِ ففيه أفعالٌ مختلفةٌ؛ فإنَّ الـمُضَلَّعَ مِن الأشكالِ يكونُ جانبٌ مِنه خطًّا، وآخرُ سطحًا[4]، وآخرُ نقطةً، **ولو كانَ كلُّ واحدٍ مِنها كرةً؛ لَاستحالَ أن يحصلَ مِن مجموعِها سطحٌ كريٌّ متَّصلُ**[5] **الأجزاءِ، ولا سبيلَ إلى الثاني**؛ والثالثِ، **لأنَّه لو لم يكنْ كلُّ واحدٍ مِنها**، أو بعضِها، **كرةً**، فحينَئذٍ، **فيكونُ طالبًا للشكلِ الطبيعيِّ فيكونُ قابلًا للحركةِ المستقيمةِ**، فإنَّ تغيُّرَ الشكلِ لا

---

[1] ج: 35 أ.
[2] د: 37 ب.
[3] و: 67.
[4] هـ: 52 أ.
[5] ب: 36 أ.

يخلو عن حركةٍ أينيةٍ، **هذا خلفٌ**[1]. لا يخفى عليكَ أنَّ الثابتَ فيما سبقَ؛ استحالةُ أن يكونَ الفلكُ قابلًا للحركةِ المستقيمةِ، والـمُثْبَتَ[2] ههنا استحالةُ أن تكونَ أجزاؤُه قابلةً لها. وقد يقالُ: إذا كانَت أجزاؤُه قابلةً للحركةِ المستقيمةِ؛ كانَت جهاتُ حركاتِها متقدِّمةً عليها، وهي متقدمةً عليه[3]؛ لتقدُّمِ الجزءِ على الكلِّ، فيلزمُ أن تكونَ الجهاتُ متقدمةً عليه، فلم يكن محدِّدًا لها، هذا خلفٌ. وفيه بحثٌ أمَّا أولًا: فلأنَّ[4] جزءَ الفلكِ إذا تحرَّكَ على دائرةٍ مركزُها مركزُ العالمِ؛ فهو لم يتحرَّكْ إلى إحدى[5] جهتَي الفوقِ والتحتِ، فلم يلزم تحدُّدُهما قبلَ المحدِّدِ، والمحدِّدُ إنَّما يحدِّدُهما دونَ سائرِ الجهاتِ. وأمَّا ثانيًا: فلأنَّ اللازمَ هو تقدُّمُ جهاتِ حركاتِها على حركاتِها لا عليها[6].

---

[1] هداية/40. ج: 35 ب.

[2] وردت في (ج)، (هـ): المفيد.

[3] تعليق في حاشية (ب): أي على الفلك.

[4] د: 38 أ.

[5] و: 68.

[6] وردت الجملة في (ب): فلأن اللازم هو تقدم الجهات على حركاتها لا عليها. وفي (هـ) : جهات حركاتها على لا عليها.

[الفصل الثالث: الفلك قابل للحركة المستديرة][1]

فصلٌ في أنَّ الفلكَ قابلٌ[2] **للحركةِ المستديرةِ**؛ أي الوضعيةِ، **لأنَّ كلَّ جزءٍ مِن أجزائِه المفروضةِ فيه**، هذا مبنيٌّ على أنَّ الفلكَ متَّصلٌ واحدٌ لا جزءَ لَه بالفعلِ، **لا يختصُّ بما**، أي الطبيعةِ، **يقتضي حصولَ وضعٍ معيَّنٍ ومُحاذاةٍ متعيَّنةٍ لتساوي الأجزاءِ في الطبيعةِ**، أُورِدُ عليه: إنَّ البساطةَ التي يستدلُّ بها[3] على أنَّ الفلكَ قابلٌ للحركةِ المستديرةِ؛ دالَّةٌ على أنَّه غيرُ قابلٍ لها؛ لأنَّه إذا تحرَّكَ على الاستدارةِ فإمَّا أن يتحرَّكَ: إلى جميعِ الجوانبِ وهو محالٌ بالضرورةِ، أو إلى بعضِها دونَ بعضٍ، وإنَّه ترجيحٌ بِلا مرجحٍ. وأيضًا إذا تحرَّكَ البسيطُ[4] على الاستدارةِ؛ فلابدَّ هناك مِن قطبَينِ معيَّنَينِ ساكنَينِ، ومِن دوائرَ مخصوصةٍ مُتفاوِتةٍ جدًّا في الصِّغَرِ والكِبَرِ ترسمُها النقطُ المفروضةُ فيما بينَهما بحركاتٍ مختلفةٍ اختلافًا عظيمًا، بالسرعةِ والبطءِ، مع استواءِ جميعِ النقطِ المفروضةِ في ذلك البسيطِ، وصلاحيتِها للقطبيةِ والسكونِ ورسمِ الدائرةِ الصغيرةِ والكبيرةِ بالحركةِ البطيئةِ والسريعةِ، وإنَّه ترجيحٌ [46] بلا مرجحٍ. وقد يجابُ عنه بـ: إنَّ ذلك التخصيصَ يجبُ أن يكونَ لأمرٍ عائدٍ إلى مُحَرِّكِه– وإن لم يُعلَم[5] بعينِه–

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.
[2] هـ: 52 ب.
[3] ب: 36 ب.
[4] ج: 36 أ.
[5] هـ: 53 أ. وردت في (هـ)، (و): نعلمه.

ضرورةَ كونِ المتحرِّكِ بسيطًا. وأنتَ تعلمُ أنَّ هذا مُنافٍ لقولِهم: إنَّ نسبةَ الفاعلِ[1] إلى الجميعِ سواءٌ، وعليه مبنيٌّ كثيرٌ مِن قواعدِهم، **فكلُّ جزءٍ يمكنُ أن يزولَ عن وضعِه،** ويصلَ[2] إلى وضعِ جزءٍ آخرَ، وما ذلك إلَّا بالحركةِ، ولَـمَّا امتنعَت المستقيمةُ تعيَّنَت المستديرةُ. **ومتى كانَ كذلك؛ كانَ قابلًا للحركةِ المستديرةِ**[3]. وقد يقالُ: إنَّ عدمَ وجوبِ الوضعِ والمحاذاتِ لطبائعِ الأجزاءِ؛ يستلزمُ جوازُ زوالِه عنها، وذلك لا يستلزمُ جوازُ الحركةِ عليها؛ إذ يجوزُ[4] زوالُه بحركةٍ غيرِها، مِمَّا اعتُبِرَ الوضعُ والمحاذاتُ معه، سواءٌ كانَت تلك الحركةُ طبيعيةً أو قسريةً. وأُجيبُ بـ: إنَّا إذا فرضْنا وجوبَ سكونِ الغيرِ ولاحظْناه[5] مِن حيثُ إنَّه بسيطٌ؛ وجدْنا كلَّ جزءٍ مِنه ممكنَ الزوالِ عن وضعِه؛ فتعيَّنَ إمكانُ حركتِه قطعًا. **ونقولُ أيضًا: يجبُ أن يكونَ فيه مبدأُ ميلٍ مستديرٍ يتحرَّكُ به وإلَّا لَمَا كانَ**[6] **قابلًا للحركةِ المستديرةِ؛ لكنَّ التاليَ كاذبٌ فالـمُقدَّمَ مثلُه. بيانُ الشَّرْطِيَّةِ: إنَّه لو لم يكن في طبعِه،** المناسبُ أن يقالَ: لو لم يكن طبعُه، **مبدأُ ميلٍ مستديرٍ،** أقولُ: في كلامِه اضطرابٌ؛ لأنَّه لو كانَ الطبعُ بمعنى الطباعِ ويتناولُ[7] ما لَه شعورٌ وإرادةٌ؛ فلا يلائمُ قولَه فيما

---

[1] د: 38 ب.

[2] و: 69.

[3] الجملة من "ومتى" إلى هنا لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ).

[4] ب: 37 أ.

[5] تعليق في حاشية (ب): أي الفلك.

[6] ج: 36 ب.

[7] هـ: 53 ب.

بعدُ: وإلَّا لَكانَ الشيءُ مع العائقِ الطبيعيِّ كهُوَ لا معه. وإن كانَ بمعنى الطبيعةِ؛ فلا يصحُّ قولُه: **لَما قَبِلَ الميلَ**، المستديرَ، **مِن خارجٍ**؛ إذ اللازمُ على تقديرِ أن يقبلَ ما ليسَ في طبعِه مبدأُ ميلٍ مستديرٍ ميلًا مِن خارجٍ هو تساوي الجسمِ القليلِ الميلِ والذي لا ميلَ طبيعيًّا فيه في السرعةِ، كما ستقفُ عليه، ولا استحالةَ في ذلك. وأيضًا لم يصحَّ قولُه: **فلا يكونُ فيه ميلٌ**، مستديرٌ، **أصلًا**؛ وهو ظاهرٌ، والمناسبُ أن يُحمَلَ الطبعُ على الطباعِ، والعائقُ الطبيعيُّ على المتناولِ لِمَا لَه[1] شعورٌ وإرادةٌ؛ فإنَّ الطبيعةَ أيضًا[2] تُطلَقُ[3] على سبيل النُّدرَةِ مرادِفةً للطباعِ كما صرَّحَ به بعضُ المحققينَ؛ **فيمتنعُ أن يتحرَّكَ على الاستدارةِ**. وقد ثبتَ أنَّه قابلٌ للحركةِ المستديرةِ، وفيه بحثٌ؛ إذ لو أُرِيدَ به أنَّ الحركةَ المستديرةَ ممكنٌ ذاتيٌّ لَه[4]؛ فهذا لا يُنافي امتناعَ حركتِه على الاستدارةِ بواسطةِ عدمِ عِلَّتِها وهي الميلُ المستديرُ. وإن أُريدَ به أنَّ للفلكِ استعدادًا تامًّا للحركةِ المستديرةِ، ولا يحصلُ ذلك [47] الاستعدادُ إلَّا عندِ وجودِ جميعِ الشرائطِ[5]، وعدمِ جميعِ الموانعِ[6]؛ فذلك غيرُ معلومٍ مِمَّا مرَّ. وأيضًا ما ذكرَه ههنا جارٍ في كلِّ البسائطِ العنصريةِ؛ إذ لا شبهةَ في إمكانِ حركتِه المستديرةِ، كيفَ لا! وقد ذهبوا إلى أنَّ كرةَ النارِ متحرِّكةٌ بمتابعةِ الفلكِ،

---

[1] د: 39 أ.

[2] و: 70.

[3] ب: 37 ب.

[4] تعليق في حاشية (ب): أي للفلك.

[5] ج: 37 أ.

[6] هـ: 54 أ.

فيجبُ أن يكونَ فيه مبدأُ ميلٍ مستديرٍ يتحرَّكُ به. ويمكنُ تقريرُ الدليلِ على وجهٍ يكفي فيه[1] إمكانُ الحركةِ بحسبِ الذاتِ ولا يجري في العناصرِ بأن يقالَ: التحريكُ القسريُّ للفلكِ مُمْكِنٌ، وما يقبلُ تحريكًا قسريًّا فلابدَّ فيه مِن مبدإِ ميلٍ طباعيٍّ، ولمَّا امتنعَ في الفلكِ الميلُ المستقيمُ؛ كان ذلك المبدأُ مبدأَ ميلٍ مستديرٍ. **وإنَّما قلْنا: إنَّه لو لم يكن في طبعِه مبدأُ ميلٍ مستديرٍ لَمَا قبِلَ الميلَ**، المستديرَ، **مِن خارجٍ؛ لأنَّه لو تحرَّكَ مِن خارجٍ؛ لتحرَّكَ**[2] **مسافةً في زمانٍ**، إذ لا يُتَصَوَّرُ وقوعُ الحركةِ في الآنِ، **ويكونُ ذلك الزمانُ أقصرَ مِن زمانِ حركةٍ ذي ميلٍ**، طبيعيٍّ يكونُ ذلك الميلُ معاوِقًا لميلِ القسريِّ؛ لمخالفتِه إيَّاهُ في الجهةِ، **يتحرَّكُ بمثلِ تلك القوَّةِ**، القسريةِ، **في عينِ تلك المسافةِ؛ وإلَّا لَكانَ الشيءُ**، أي الحركةُ، **مع العائقِ**، وهو الميلُ، **الطبيعيِّ كهُو لا**[3] **معه، هذا خلفٌ**، قيلَ[4]: لا يلزمُ مِن فرضِ عدمِ الميلِ العائقِ فيه؛ عدمُ جميعِ العوائقِ؛ فيمكنُ أن يكونَ[5] خاليًا عن الميلِ ومقارنًا لعائقٍ آخرَ، يقاوِمُ ذلك العائقُ الميلَ الذي في ذي الميلِ؛ فلا يلزمُ أن يكونَ زمانُ عديمِ الميلِ[6] أقصرَ مِن زمانِ ذي الميلِ. وأُجيبُ بـ: إنَّا نفرضُ مثلَ ذلك العائقِ مع ذي الميلِ

---

[1] وردت في (أ): فلك.

[2] ب: 38 أ.

[3] و: 71.

[4] هـ: 54 ب.

[5] د: 39 ب.

[6] ج: 37 ب.

أيضًا، **وذلك الزمانُ الأقصرُ**، الذي هو زمانُ عديمِ المَعاوِقِ[1]، **لَه نسبةٌ لا محالةَ إلى الزمانِ الأطولِ**، وليكن نصفَه كَأَنْ يكونَ زمانُ عديمِ الميلِ ساعةً، وزمانُ ذي الميلِ ساعتَينِ، **فإذا فرضْنا ذا ميلٍ آخرَ، ميلُه أضعفُ مِن ذي الميلِ الأوَّلِ بحيثُ تكونُ نسبتُه إلى الميلِ الأوَّلِ مثلَ نسبةِ الزمانِ الأقصرِ إلى الزمانِ الأطولِ**، فيكونُ نصفَه، **فيتحرَّكُ**، ذو الميلِ الثاني، **بمثلِ تلك القوَّةِ**، القسريةِ، **في مثلِ زمانِ عديمِ الميلِ؛ مثلَ مسافتِه**؛ أي مسافةِ عديمِ الميلِ، **لأنَّ الحركةَ تزدادُ سرعتُها بقدرِ انتقاصِ القوةِ الميليةِ**، المعاوِقَةِ[2]، **التي في الجسمِ**؛ وتنقصُ سرعتُها بقدرِ ازديادِ القوةِ المذكورةِ، **لأنَّه لو انتقصَ شيءٌ مِن القوةِ**، المعاوِقةِ، **التي في الجسمِ** [48] **ولا تزدادُ السرعةُ**؛ أو زادَ شيءٌ[3] مِنها ولا تنقصُ السرعةُ، **لم تكن القوةُ الميليةُ مانعةً مِن الحركةِ، هذا خلفٌ**؛ فلمَّا كانَ الميلُ الثاني نصفَ الميلِ الأولِ؛ كانَت سرعةُ ذي الميلِ الثاني ضعفَ سرعةِ ذي الميلِ الأولِ فيتحرَّكُ ذو الميلِ الثاني في نصفِ زمانِ ذي الميلِ الأولِ وذلك النصفُ مثلُ زمانِ عديمِ الميلِ؛ مسافةَ ذي الميلِ الأولِ، وهي مثلُ مسافةِ عديمِ الميلِ، **فظهرَ أنَّ[4] الجسمَ القليلَ الميلِ[5] والذي لا ميلَ فيه متساويانِ**، حينَئذٍ، **في السرعةِ**، والبطءِ[6]، **وهو محالٌ**، وقد يُقَرَّرُ الكلامُ بعدَ

---

[1] الجملة لم ترد في (ب).

[2] ب: 38 ب.

[3] هـ: 55 أ.

[4] و: 72.

[5] ج: 38 أ.

[6] لم ترد في (ب)، (د)، (و).

فرضِ الأجسامِ الثلاثةِ المذكورةِ بوجهٍ آخرَ بأن يقالَ: فيقطعُ ذو الميلِ الثاني مِثلَ مسافةِ عديمِ الميلِ في زمانِ حركةِ عديمِ الميلِ؛ لأنَّ السرعةَ تزدادُ وتنقصُ بانتقاصِ الميلِ[1] المعاوقِ وازديادِه؛ فكلَّما كانَ الميلُ المعاوقُ أقلَّ؛ كانَ زمانُ الحركةِ أقصرَ لازديادِ السرعةِ، وكلَّما كانَ الميلُ المعاوقُ أكثرَ؛ كانَ زمانُ الحركةِ أطولَ لانتقاصِ السرعةِ؛ فتفاوُتُ الزمانِ إنَّما هو بحسبِ تفاوُتِ الميلِ المعاوقِ فلمَّا كانَ الميلُ الثاني نصفَ الميلِ الأولِ؛ كانَ زمانُ حركةِ ذي الميلِ الثاني نصفَ زمانِ حركةِ ذي الميلِ الأولِ، وهذا ساعتانِ[2] فذلك ساعةٌ كزمانِ حركةِ[3] عديمِ الميلِ. وقالَ أبو البركاتِ البغدادي[4]: وجودُ الحركةِ مِن حيثُ هي لا يُتصوَّرُ إلَّا في زمانٍ، فذلك الزمانُ الذي تقتضيه ماهيتُها يكونُ محفوظًا محقَّقًا في جميعِ الحركاتِ الثلاثِ[5]، وما زادَ عليه يكونُ بحسبِ المعاوقِ؛ فيجبُ أن تشتركَ الأجسامُ الثلاثةُ في ساعةٍ واحدةٍ لأجلِ أصلِ الحركةِ، وهي زمانُ حركةِ عديمِ[6] الميلِ فتكونُ ساعةٌ في ذي الميلِ الأولِ بإزاء ميلِه المعاوقِ[7]، ولـمَّا كانَ ميلُ ذي الميلِ الثاني نصفَ ميلِ ذي الميلِ الأولِ؛ كانَ زمانُ حركةِ ذي الميلِ الثاني نصفَ زمانِ حركةِ ذي الميلِ الأولِ فتكونُ نصفُ ساعةٍ بإزاءِ ميلِه، فيكونُ زمانُه ساعةً ونصفًا. وأجيبُ عنه بـ: إنَّ الزمانَ متَّصلٌ واحدٌ لا انقسامَ

---

[1] د: 40 أ.

[2] هـ: 55 ب.

[3] ب: 39 أ.

[4] لم ترد في (أ)، (ب)، (د).

[5] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د).

[6] لم ترد في (أ).

[7] لم ترد في (ب)، (هـ)، (و).

فيه بالفعلِ، وإنَّما[1] ينقسمُ بالفرضِ إلى أجزاءٍ هي أزمنةٌ انقسامًا لا يقفُ[2] عندِ حدٍّ، وكذلك الحركةُ متَّصلةٌ بانطباقِها على المسافةِ والزمانِ ولا تنقسمُ بالفرضِ[3] إلَّا إلى أجزاءٍ هي حركاتٌ مفروضاتٌ[4]، كما أنَّ المسافةَ لا تنقسمُ إلَّا إلى أجزاءٍ منقسمةٍ، كلُّ واحدٍ مِنها مسافةٌ، فزمانُ أيَّةِ حركةٍ فُرِضَت؛ إذا جُزِّئَ على أيِّ وجهٍ أُرِيدَ؛ كانَ [49] كلُّ جزءٍ مِنه زمانًا، وكانَ ظرفًا لجزءٍ مِن أجزاءِ تلك الحركةِ، وذلك الجزءُ أيضًا حركةً واقعةً في جزءٍ مِن أجزاءِ تلك المسافةِ[5]، وهو في نفسِه أيضًا مسافةٌ[6]؛ فماهيةُ[7] الحركةِ مِن حيثُ هي صالحةٌ لأَنْ تقعَ في أيِّ جزءٍ كانَ مِن الأجزاءِ المفروضةِ للزمانِ والمسافةِ، فلا تقتضي الحركةُ لذاتِها قدرًا معيَّنًا مِن الزمانِ ولا مِن المسافةِ بل تقتضي مطلقَهما، ويمكنُ أن يقالَ: إنَّ البديهةَ تحكمُ بأنَّ الحركةَ المخصوصةَ التي توجدُ في مسافةٍ مخصوصةٍ تقتضي قدرًا معيَّنًا مِن الزمانِ باعتبارِ القوةِ المحركةِ والجسمِ المتحركِ والمسافةِ المعينةِ مع قطعِ النظرِ عن المعاوقِ. ثم إنَّ الزمانَ يزدادُ بسببِ المعاوقةِ فيكونُ بعضٌ مِن الزمانِ بإزاءِ المعاوقِ، وبعضٌ مِنه بإزاءِ الحركةِ باعتبارِ الأمورِ المذكورةِ؛ فيجبُ اشتراكُ الأجسامِ الثلاثةِ فيما كانَ مِن الزمانِ بإزاءِ الحركةِ باعتبارِها تفرضُ تساويَ تلك الأجسامِ فيها، وما زاد عليه يكونُ بإزاءِ

---

[1] ج: 38 ب.

[2] و: 73.

[3] لم ترد في (أ)، (ج)، (د)، (هـ).

[4] وردت في (ب): الحركات. ولم ترد "مفروضات" في (ج)، (هـ).

[5] هـ: 56 أ.

[6] د:40 ب.

[7] ب: 39 ب.

المعاوقِ. وقالَ الإمامُ: لا استحالةَ في كونِ الجسمِ القليلِ الميلِ والذي لا ميلَ فيه[1] متساويَينِ في السرعةِ إلَّا إذا كانَ الميلُ القليلُ عائقًا، ولِمَ لا يجوزُ أن يكونَ بالغًا في مراتبِ الضعفِ إلى حيثُ لا يبقى لَه أثرُ معاوقةٍ، كما أنَّ قطراتِ الماءِ إذا تنازلَت[2] وتكثَّرَت؛ أثَّرَت[3] في نَقْرِ الحجرِ ولا تأثيرَ أصلًا لقطرةٍ فيه، **وهذا المحالُ إنَّما لزمَ مِن فرضِ تحرُّكِ ذلك الجسمِ الذي لا ميلَ فيه أصلًا، أو مِن فرضِ الميلِ الذي نسبتُه إلى[4] الميلِ الأوَّلِ كنسبةِ زمانِ عديمِ الميلِ إلى زمانِ ذي الميلِ الأولِ**؛ وإنَّما لم يتعرَّض لحركةِ الجسمَينِ الأخيرَينِ بالقسرِ إلى خلافِ جهةِ ميلِهما ولاجتماعِ الأمورِ المذكورةِ؛ إذ الأولُ مشاهدٌ لا يتأتَّى إنكارُه، واستحالةُ الثاني مبنيةٌ على التنافي بينَ الأمورِ المجتمعةِ، وهو منتفٍ ههنا بالضرورةِ، **لكنَّ فرضَ الميلِ على النسبةِ المذكورةِ ممكنٌ**، بل واقعٌ[5] ويمكنُ أن يقالَ: نِسَبُ مراتبِ الميلِ بحسبِ الشدَّةِ والضعفِ وإن كانَت غيرَ متناهيةٍ لكنَّها عدديةٌ، ونسبةُ[6] الزمانِ إلى الزمانِ مقداريةٌ. وقد بَرْهَنَ اقليدس على أنَّه يجوزُ أن تكونَ للمقدارِ نسبةٌ إلى مقدارٍ آخرَ، لا توجدُ تلك النسبةُ بينَ النسبِ العدديةِ، **فهذا المحالُ إنَّما لزمِ مِن فرضِ تحرُّكِ الجسمِ الذي لا ميلَ فيه أصلًا**؛ تحرُّكًا قسريًّا [50]، **فيكونُ محالًا. ونقولُ**

---

[1] ج: 39 أ.

[2] هـ: 56 ب.

[3] و: 74.

[4] ب: 40 أ.

[5] لم ترد في (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[6] د: 41 أ.

أيضًا: إنَّ الفلكَ لا يكونُ في طبعِه مبدأُ ميلٍ مستقيمٍ وإلَّا لَكانَت الطبيعةُ، الفلكيةُ، **الواحدةُ**[1] **تقتضي الأثرَينِ المُتنافيَينِ، هذا خلفٌ**[2]. وفيه نظرٌ؛ لأنَّا لا نسلمُ المنافاةَ بينَ الميلِ المستقيمِ والمستديرِ؛ لاجتماعِهما في الكرةِ[3] المُدحرَجةِ وما قيلَ: مِن أنَّ الميلَ المستقيمَ يقتضي توجُّهَ الجسمِ إلى جهةٍ، والمستديرَ يقتضي صرفَه عنها؛ ممنوعٌ؛ إذ المستديرُ لا يقتضي التوجُّهَ لا إنَّه يقتضي الصرفَ، ولَئِن سلَّم المنافاةَ فيجوزُ أن تقتضي الطبيعةُ الواحدةُ[4] أثرَينِ متنافيَينِ باعتبارَينِ[5] متقابلَينِ.

---

[1] هـ: 57 أ.

[2] هداية/44.

[3] ج: 39 ب.

[4] ب: 40 ب.

[5] و: 75.

[الفصل الرابع: الفلك لا يقبل الكون والفساد][1]

فصلٌ في أنَّ الفلكَ لا يقبلُ الكونَ والفسادَ، وهما يُطلقانِ بالاشتراكِ على معنيَينِ: أحدهما: على حدوثِ صورةٍ نوعيةٍ، وزوالِ أُخرى. والثاني: على الوجودِ بعدَ العدمِ، والعدمِ بعدَ الوجودِ. والمرادُ ههنا هو الأولُ، **والخرقَ والالتئامَ**، أي افتراقَ الأجزاءِ واقترانَها، **أمَّا أنَّه لا يقبلُ الكونَ والفسادَ؛ فلأنَّه محدِّدُ الجهاتِ، ولا شيءَ مِن محدِّدِ الجهاتِ يقبلُ الكونَ والفسادَ، أمَّا الصغرى فقد مرَّ تقريرُها، وأمَّا الكبرى؛ فلأنَّ كلَّ ما يقبلُ الكونَ والفسادَ؛ فلصورتِه الحادثةِ حيزٌ طبيعيٌّ، ولصورتِه الفاسدةِ حيزٌ آخرُ طبيعيٌّ؛ لَمَّا بيَّنَّا أنَّ كلَّ جسمٍ، فلَه حيزٌ طبيعيٌّ**، هذا يدلُّ على أن يكونَ الحيزُ الطبيعيُّ للصورةِ الحادثةِ غيرَ الحيزِ[2] الطبيعيِّ للصورةِ الفاسدةِ، بل هو موقوفٌ على أنَّ الحيزَ الواحدَ لا تقتضيه طبيعتانِ مختلفتانِ بالنوعِ، وهو ممنوعٌ؛ لأنَّ الأمورَ المتخالِفةَ بالنوعِ جازَ أن تشتركَ في لازمٍ واحدٍ، **وكلَّ[3] ما هذا شأنُه**، أي ما يكونُ لصورتِه الحادثةِ حيزٌ طبيعيٌّ، ولصورتِه الفاسدةِ حيزٌ طبيعيٌّ آخرُ، **فهو قابلٌ للحركةِ المستقيمةِ؛ لأنَّ الصورةَ الكائنةَ إمَّا أن تحصلَ: في حيزٍ طبيعيٍّ، أو في حيزٍ غريبٍ[4]، فإن حصلَت في حيزٍ**

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] هـ: 57 ب.

[3] د: 41 ب.

[4] ج: 40 أ.

غريبٍ[1]؛ **فكانَت تقتضي ميلًا مستقيمًا إلى حيزِها الطبيعيّ. وإن حصلَت في حيزٍ طبيعيٍّ؛ فالصورةُ الفاسدةُ؛ كانَت قبلَ الفسادِ حاصلةٌ في حيزٍ غريبٍ، فكانَت تقتضي ميلًا مستقيمًا إلى حيزِها الطبيعيّ**. وههنا بحثٌ؛ إذ المحدِّدُ لا حيزَ لَه بمعنى المكانِ، ولا يصِحُّ حملُه ههنا على المعنى الأعمِّ مِنه، **وأمَّا أنَّه لا يقبلُ الخرقَ والالتئامَ؛ فلأنَّ ذلك أيضًا**، يتبادرُ مِنه أنَّ حصولَ[2] الكونِ والفسادِ بالحركةِ المستقيمةِ، وليسَ كذلك بل هما يستلزمانِ لها، **إنَّما يحصلُ بالحركةِ المستقيمةِ** [51] لأجزاءِ الفلكِ، **والفلكَ لا يقبلُ الحركةَ المستقيمةَ، فلا يقبلُ الخرقَ والالتئامَ**[3]. وقد مرَّ أنَّ المرادَ بها هي الحركةُ الأينيةُ مطلقًا؛ فلا حاجةَ إلى ما تكلَّفَه بعضُهم مِن أنَّه لابدَّ للخرقِ والالتئامِ[4] مِن افتراقِ الأجزاءِ واقترانِها المستدعيينِ للحركةِ، والحركةُ إمَّا: مستقيمةٌ أو مستديرةٌ؛ فالخرقُ والالتئامُ إمَّا أن يكونَ: بالمستقيمةِ مِنها أو بالمستديرةِ، وهما محالان في الفلكِ[5]. أمَّا الأولُ فلِما بيَّنَّاه أنَّ الفلكَ لا يقبلُ الحركةَ المستقيمةَ، وأمَّا الثاني فلأنَّ الخرقَ والالتئامَ بالحركةِ المستديرةِ بأن يتحرَّكَ بعضُ الأجزاءِ على الاستدارةِ في جهةٍ، ويتحرَّكَ البعضُ الآخرُ في جهةٍ أُخرى مخالِفةً للأُولى أو يسكُنَ، لكنَّ هذه الأفاعيلَ المختلفةَ مستحيلةٌ على الفلكِ؛ لأنَّها لو[6]

---

[1] ب: 41 أ.
[2] و: 76.
[3] هداية/46.
[4] هـ: 58 أ.
[5] "في الفلك" لم ترد في (ج)، (د)، (هـ)، (و).
[6] ب: 41 ب.

وُجِدَت لَكانَت إمَّا: طبيعيةً أو قسريةً أو إراديةً، والكلُّ محالٌ. أمَّا الطبيعيةُ؛ فلأنَّ الفلكَ ذو طبيعةٍ واحدةٍ لا تقتضي إلَّا شيئًا واحدًا غيرَ مختلفٍ[1]. وأمَّا القسريةُ فلِما تقرَّرَ عندَهم أنَّه لا قاسرَ هناك على الأفلاكِ[2]. وأمَّا الإراديةُ فلأنَّ الفلكَ لبساطتِه عادمٌ للآلاتِ[3] الجسمانيةِ المختلفةِ التي بواسطتِها تصدرُ تلك الأفاعيلُ المختلفةُ عن النفسِ الفلكيةِ بالإرادةِ.

---

[1] ج: 40 ب.

[2] "على الأفلاك" لم ترد في (أ)، (ج)، (هـ)، (و).

[3] د: 42 أ.

[الفصل الخامس: الفلك يتحرك على الاستدارة][1]

فصلٌ في أنَّ الفلكَ يتحرَّكُ على الاستدارةِ دائمًا، لأنَّ الحركةَ[2] **الحافظةَ للزمانِ**، أي التي كانَ الزمانُ مقدارًا لها، **إمَّا أن تكونَ: مستقيمةً، أو مستديرةً**، قد علِمْتَ أنَّ الحركةَ المستقيمةَ في عُرفِهم هي الحركةُ الأينيةُ مطلقًا[3]، والمستديرةَ هي الوضعيةُ، ولا شكَّ أنَّ الترديدَ بينَهما غيرُ حاصرٍ؛ لاحتمالِ أن تكونَ الحركةُ الحافظةُ للزمانِ حركةً كميةً أو كيفيةً، والملائمُ لكلامِه فيما بعدُ أن تُحمَلَ الحركةُ المستقيمةُ على ما يقعُ على الخطِّ المستقيمِ، ويصيرَ حينَئذٍ مجالُ المناقشةِ في الحصرِ أوسعَ، **لا جائزَ أن تكونَ مستقيمةً؛ لأنَّها حينَئذٍ إمَّا أن: تذهبَ إلى غيرِ النهايةِ، أو ترجِعَ، لا سبيلَ إلى الأولِ وإلَّا لزمَ وجودُ بُعدٍ غيرِ متناهٍ**، وهو المسافةُ لا الحركةُ؛ إذ الحركةُ الموجودةُ ليسَت بُعدًا، والحركةُ التي هي بُعدٌ ليسَت موجودةً، **ولا سبيلَ إلى الثاني؛ لأنَّها لو رجعَت**[4] **لَكانَت تنتهي إلى طرفٍ**، قبلَ الرجوعِ، **فتكونُ منقضيةً بالسكونِ؛ لأنَّ بينَ كلِّ حركتَينِ مستقيمتَينِ**[5] **سكونًا؛ لأنَّ الميلَ المُوصِلَ إلى ذلك الطرفِ موجودٌ حالَ الوصولِ؛ لأنَّه يفعلُ الإيصالَ حالَ الوصولِ**

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] هـ: 58 ب.

[3] و: 77.

[4] ب: 42 أ.

[5] ج: 41 أ.

[52]، **فلو لم يكن موجودًا حالَ الوصولِ**[1] **لَاستحالَ أن يفعلَ الوصولَ،** قيلَ عليه: لا نسلمُ أنَّ الميلَ فاعلُ الوصولِ حتى يلزمَ وجودُه حالَ الوصولِ، بل هو مُعِدٌّ للوصولِ كالحركةِ فلا يجبُ بقاؤُه مع المعلولِ، **وكلَّما كانَ الميلُ الموصِلُ موجودًا لم يحدُث فيه ميلٌ يقتضي كونَه غيرَ موصلٍ**؛ يعني اللاوصولَ، **لاستحالةِ اجتماعِ الميلَينِ**، الذاتيَّينِ، **المتنافيَينِ**، المختلفَينِ في حالةٍ واحدةٍ[2] في الجهةِ. أوردَ عليه الإمامُ: بـ: إنَّا لا نسلمُ الاستحالةَ المذكورةَ. وأقولُ: كلامُه مبنيٌّ على أنَّ الميلَ[3] مبدأُ المدافعةِ، ولعلَّهم أرادوا بالميلِ ههنا نفسَ المدافعةِ؛ فإنَّه يُطلَقُ[4] عليها أيضًا، ولا شبهةَ حينَئذٍ في تلك الاستحالةِ. قالَ الشيخُ: لا تُصْغِ إلى قولِ مَن يقولُ: إنَّ الميلَينِ يجتمعانِ فكيفَ يمكنُ أن يكونَ شيءٌ فيه بالفعلِ مدافعةٌ إلى جهةٍ، وفيه بالفعلِ التنحِّي عنها، ولا تَظُنَّ أنَّ الحجرَ المرميَّ إلى فوق فيه ميلٌ إلى السفلِ البتة، بل فيه مبدأٌ مِن شأنِه أن يُحدِثَ ذلك الميلَ إذا زالَ العائقُ، **فالحالُ الذي فيه ميلُ الوصولِ غيرُ الحالِ الذي فيه ميلُ اللاوصولِ**[5]، **وكلُّ واحدٍ مِن الميلَينِ**[6]، بصفتَيِ[7] الإيصالِ وإزالةِ الوصولِ، **آنيٌّ**؛ أي حادثٌ في آنٍ، **لأنَّ الوصولَ وكونَه غيرَ موصَلٍ**

---

[1] هـ: 59 أ.

[2] د: 42 ب. "المختلفين" لم تر في (أ)، (ب)، (ج)، (و).

[3] و: 78.

[4] وردت في (أ): فإنهم يطلقون عليها.

[5] ب: 42 ب.

[6] ج: 41 ب.

[7] هـ: 59 ب.

آنيٌّ؛ لأنَّ حالَ الوصولِ، أي ما يحدثُ هو فيه، **لو كانَ زمانًا وانقسمَ فحينَما يكونُ الجسمُ في أحدِ طرفَيْهِ لم يكن واصلًا إلى المنتهى، هذا خلفٌ**، قيلَ: فيه نظرٌ؛ لأنَّه إن أرادَ أنَّه لم يكن واصلًا وصولًا تامًّا؛ فلا محذورَ فيه. وإن أرادَ وصولًا بالجملةِ؛ فممنوعٌ. وقد يقالُ: الحدُّ الذي هو منتهى المسافةِ الممتدَّةِ لا يكونُ منقسمًا في ذلك الامتدادِ وإلَّا لم يكن الحدُّ بتمامِه حدًّا؛ فالوصولُ إليه آنيٌّ؛ إذ لو كانَ زمانيًّا لَكان ذلك الحدُّ منقسمًا لتعلُّقِ الوصولِ به شيئًا فشيئًا، **وكذا حالُ صيرورتِه غيرَ موصلٍ**، قيلَ: وأيضًا قد ثبتَ أنَّ الوصولَ آنيٌّ، وهذا يستلزمُ أن يكونَ اللاوصولُ آنيًّا أيضًا؛ لأنَّ رفعَ الآنِيّ آنيٌّ لا محالةَ. وقد يقالُ: إنَّ الانطباقَ والموازاةَ والمحازاةَ والتماسَّ والوصولَ وأمثالَها آنِيَّاتٌ؛ لأنَّها تحصلُ عندَ[1] انتهاءِ الحركةِ مع[2] أنَّ زوالَ كلٍّ مِنها زمانيٌّ؛ إذ لا يحصلُ إلَّا بعدَ الحركةِ فإنَّ أحدَ الجسمَينِ إذا تحرَّكَ ومالَ إلى[3] الانطباقِ على الجسمِ الآخرِ؛ فلا شكَّ أنَّهما ينطبقانِ عندَ انقطاعِ حركتِه ولا يزولُ هذا الانطباقُ إلَّا بعدَ [53] أنَّ يتحرَّكَ أحدُهما، والحركةُ مِمَّا لا يحصلُ إلَّا بالزمانِ وكذا[4] الحالُ في[5] جميعِ ما ذكرْنا، **وإذا كانَ كلُّ واحدٍ مِنهما**، أي مِن الميلَينِ، **آنيًّا؛ وجبَ أن يكونَ بينَ الآنَينِ زمانٌ لا يتحرَّكُ فيه الجسمُ، وإلَّا لزمَ تعاقُبُ الآنَينِ فيكونُ الزمانُ مركبًا مِن أجزاءٍ لا تتجزَّأُ**، هي الآناتُ، **ويلزمُ**

---

[1] د: 43 أ.

[2] و: 79.

[3] هـ: 60 أ.

[4] ج: 42 أ.

[5] ب: 43 أ.

مِنه تركُّبُ المسافةِ مِن أجزاءٍ لا تتجزَّأُ؛ لانطباقِها، أي المسافةِ، **على الحركةِ**، المنطبقةِ على الزمانِ، **هذا خلفٌ**، هذا يدلُّ على وجودِ زمانٍ بينَ الآنَينِ، وأمَّا أنَّه لا يتحرَّكُ فيه الجسمُ؛ فلأنَّه لو تحرَّكَ فيه فإمَّا: إلى ذلك الطرفِ المذكورِ؛ فيلزمُ أن لا يكونَ للجسمِ وصولٌ في الآنِ الذي فرضْناه آنَ الوصولِ، أو عنه؛ فيلزمُ وجودُ الميلِ قبلَ حدوثِه؛ إذ الحركةُ عنه إنَّما توجدُ بالميلِ الثاني. اعلَمْ أنَّ الحُجَّةَ المشهورةَ هي أنَّ المتحرِّكَ إلى المنتهى إنَّما يصلُ[1] إليه في آنٍ، وإذا تحرَّكَ عنه بعدَ كونِه واصلًا إليه في آنٍ فلا محالةَ يصيرُ مفارقًا ومباينًا لَه في آنٍ آخرَ أيضًا، ولا يمكنُ اتِّحادُ الآنَينِ وإلَّا لَكانَ واصلًا إلى المنتهى ومباينًا لَه معًا في آنٍ واحدٍ؛ فوجبَ تغايُرُهما بالذاتِ واستحالَ تتاليهما بلا تخلُّلِ زمانٍ بينَهما لاستلزامِه القولَ بالجزءِ، وذلك الزمانُ المتخلِّلُ زمانُ سكونٍ إذ لا حركةَ[2] هناك لا إلى ذلك الحدِّ ولا عنه. وهذه الحجَّةُ بعينِها قائمةٌ في[3] الحدودِ المفروضةِ في المسافةِ المتَّصلةِ التي تقطعُها حركةٌ واحدةٌ وقد أبطلَها الشيخُ الرئيسُ في الشفاءِ بـ: إنَّ المفارقةَ والمباينةَ هي حركةُ الرجوعِ[4] فهناك آنانِ: آنٌ يقعُ فيه[5] ابتداءُ الرجوعِ والمباينةِ، وآنٌ يصدقُ فيه على المتحرِّكِ أنَّه مفارقٌ مباينٌ لذلك الحدِّ الذي هو المنتهى. فإن عَنَوا بأنَّ المباينةَ طرفُ زمانِ المباينةِ؛ نَخْتَرْ أنَّ ذلك الآنَ هو بعينِه آنُ الوصولِ بأن يكونَ حدًّا مشتركًا بينَ

---

[1] هـ: 60 ب.
[2] ج: 42 ب.
[3] و: 80.
[4] د: 43 ب.
[5] ب: 43 ب.

زمانَيِ الحركتَينِ. وإن عَنَوا به أن يصدقَ فيه على المتحرِّكِ أنَّه مباينٌ راجعٌ؛ نختر[1] أنَّه مغايرٌ لأنَّ الوصولَ وأنَّ بينَ الآنَينِ زمانًا لكنَّه ليسَ زمانَ السكونِ، بل هو زمانُ الحركةِ وهو زمانُ بعضِ حركةِ الرجوعِ؛ فإنَّ كلَّ آنٍ يُفرَضُ في زمانٍ تقعُ فيه حركةُ الرجوعِ؛ يكونُ بينَه وبينَ آنِ ابتداءِ الرجوعِ بعضُ حركةِ الرجوعِ. ثمَّ إنَّه أقامَ الحجَّةَ باعتبارِ تغايرِ الميلِ[2] الموصلِ والميلِ الموجبِ لحركةِ المفارقةِ[3]. أقولُ: قد ظهرَ مِمَّا ذكرَ أنَّ [54] العدولَ عن الحجَّةِ المشهورةِ مع الذهابِ إلى أنَّ اللاوصولَ آنيٌّ كما فعلَه المصنفُ؛ بعيدٌ جدًّا، **فعُلِمَ أنَّ الحركةَ الحافظةَ للزمانِ ليسَت مستقيمةً فتكونُ مستديرةً، وهذه الحركةُ غيرُ منقطعةٍ وإلَّا لزمَ انقطاعُ الزمانِ**، فلابدَّ مِن وجودِ حركةٍ مستديرةٍ دائمةٍ، ولا حركةَ مستديرةَ تحتملُ الدوامَ إلَّا حركةُ الفلكِ، **فإذنْ يكونُ الفلكُ**، أي أحدٌ مِن الأفلاكِ وهو الفلكُ الأعظمُ[4] على رأيِهم، **يتحرَّكُ على الاستدارةِ دائمًا، وهو المطلوبُ**. وأقولُ: فيه بحثٌ؛ لاحتمالِ أن تكونَ لبعضِ الكواكبِ حركةٌ مستديرةٌ على نفسِه مستمرةٌ أبدًا ويكونَ الزمانُ محفوظًا بها[5]، **هداية**: تُرفَعُ بها شبهةٌ تمسَّكَ بها[6] بعضُ الحكماءِ على أنَّه لا يجبُ تخلُّلُ السكونِ بينَ الحركتَينِ. قالوا: لو وجبَ ذلك فإذا فُرِضَ أنَّه رُمِيَت حبَّةٌ إلى

---

[1] هـ: 61 أ.

[2] ج: 43 أ.

[3] ورد بعدها في (و): وحكم بأن اجتماعهما في آن واحد محال لأنه يستحيل أن يكون في جسم واحد ميل الاتصال إلى حد والتنحي عنه فوجب أن يكون كل منهما في آن مغاير لآن آخر بينهما زمان السكون كما مر.

[4] و:81.

[5] ب: 44 أ.

[6] هـ: 61 ب.

فوق وتُلاقي في الجوِّ جبلًا ساقطًا بحيثُ[1] يماسُّ سطحُها سطحَه وترجعُ حينئذٍ لا محالةَ؛ فيجبُ[2] توسُّطُ السكونِ بينَ حركتَيْها الصاعدةِ والهابطةِ وذلك يوجبُ سكونَ الجبلِ، واللازمُ باطلٌ؛ إذ كلُّ عاقلٍ يعلمُ أنَّ الجبلَ لا يقفُ في الجوِّ بمصادمةِ الحبةِ، فأجابَ بـ: إنَّ، **الحبَّةُ المرميَّةُ إلى فوقِ عندِ نزولِ الجبلِ تنتهي حركتُها إلى السكونِ**، أيضًا لانقطاعِ الحركةِ الصاعدةِ في آنِ الملاقاةِ وعدمِ الهابطةِ فيه؛ إذ الحركةُ لا توجدُ إلَّا في الزمانِ، **ولكنَّه غيرُ مانعٍ لحركةِ الجبلِ؛ لأنَّ سكونَها آنيٌّ**، ولا يستمرُّ زمانًا فإنَّها وإن حصل فيها الميلانِ لكنَّهما ليسَا في آنَينِ متغايرَينِ ليكونَ ما بينَهما زمانَ السكونِ بل هما يجتمعانِ في آنِ الملاقاةِ لعدمِ تنافيهما لذاتيةِ أحدِهما وهو الميلُ الصاعدُ وعرضيةِ الآخرِ وهو الميلُ الهابطُ الحاصلُ فيه مِن جهةِ الجبلِ كالحجرِ المرفوعِ إلى فوق يحسُّ منه الرافعُ في تلك الحالةِ[3] ميلًا هابطًا هو ميلُه الذاتيُّ الطبيعيُّ، ويحسُّ مِنه مَن وضعَ يدَه عليه في تلك الحالةِ ميلًا صاعدًا هو ميلُه العرضيُّ الحاصلُ لَه مِن جهةِ الرافعِ[4]، **وحركةَ الجبلِ زمانيةٌ، وليسَ بينَهما**، أي بينَ هذه الحركةِ التي توجدُ في زمانٍ وذلك السكونِ[5] الذي يوجدُ في آنٍ هو مبدأُ[6] ذلك الزمانِ ينصرمُ وينقطعُ[7] بعدَه، **ممانعةٌ[1]**. هذا خلاصةُ ما ذكرَه بعضُهم

[1] ج: 43 ب.
[2] د: 44 أ.
[3] هـ: 62 أ.
[4] ج: 44 أ.
[5] ب: 44 ب.
[6] و: 82.
[7] وردت في (أ): ينعدم. ولم ترد "ينقطع" في (أ)، (ب)، (د)، (هـ)، (و).

لتوجيهِ هذا المقامِ. وأقولُ: فيه بحثٌ؛ إذ المرادُ بالميلِ العرضيِّ ما لا يقومُ بالمتحرِّكِ بل بما يجاورُه [55] ويقارنُه على قياسِ الحركةِ العرضيةِ. وللخصمِ أن يقولَ: إنَّ الميلَ الهابطَ للحبَّةِ ليسَ مِن هذا القبيلِ، والفرقَ بينَه وبينَ الميلِ الصاعدِ للحجرِ المرفوعِ بَيِّنٌ. وقد يجابُ أيضًا بـ: إنَّ الحبَّةَ لا تماسُّ الجبلَ بل إذا وصلَت ريحُه إليها وقفَت ثمَّ رجعَت قبلَ الوصولِ إلى الجبلِ، فذلك الذي ذكرْتم مِن تلاقيهما فرضٌ محالٌ، ويجوزُ استلزامُه للمحالِ الذي هو وقوفُ الجبلِ[2] في الجوِّ وبأنَّ وقوفَ الجبلِ في الجوِّ غيرُ مستحيلٍ بل هو مستبعَدٌ عندَ العقلِ[3] لكنَّ الضروراتِ الطبيعيةَ تقتضي[4] أمورًا يستبعدُها العقلُ كما في الخلاءِ.

---

[1] هداية/50.

[2] د: 44 ب.

[3] "عند العقل" لم ترد في (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[4] هـ: 62 ب.

[الفصل السادس: الفلك متحرك بالإرادة][1]

فصلٌ في أنَّ الفلكَ متحرِّكٌ بالإرادةِ، لأنَّ حركتَه الذاتيةَ لو لم تكن إراديةً[2] لَكانَت إمَّا: طبيعيةً، أو قسريةً، لا جائزَ أن تكونَ طبيعيةً؛ لأنَّ الحركةَ الطبيعيةَ هربٌ عن حالةٍ منافِرَةٍ وطلبٌ لحالةٍ ملائِمَةٍ، وذلك، أي كلٌّ مِن الهربِ والطلبِ، **في الحركةِ المستديرةِ محالٌ، أمَّا أنَّها لا يمكنُ أن تكونَ هربًا؛** عن حالتِه منافرة[3]، **فلأنَّ كلَّ نقطةٍ**، المناسبُ أن يقالَ: كلَّ وضعٍ، **يتحرَّكُ عنها الجسمُ بالحركةِ المستديرةِ فحركتُه عنها توجُّهُه إليها، والهربُ عن الشيءِ بالطبعِ استحالَ أن يكونَ[4] توجُّهًا إليه،** فإن قلْتَ: لو كانَ تركُ كلِّ وضعٍ في الحركةِ المستديرةِ عينَ التوجُّهِ إلى ذلك الوضعِ؛ لَاستحالَ كونُ حركةِ الفلكِ إراديةً أيضًا، وإلَّا لَكانَ ذلك الوضعُ مرادًا وغيرَ مرادٍ في حالةٍ واحدةٍ. قلْتُ: يجوزُ ذلك مِن وجهَينِ، فإنَّ مبدأَ الحركةِ[5] إذا كانَ لَه شعورٌ؛ جازَ أن تختلفَ أغراضُه بخلافِ ما إذا كانَ عديمَ الشعورِ؛ إذ لا يُتصوَّرُ هناك اختلافُ[6] الجهاتِ والأغراضِ. وههنا بحثٌ؛ لأنَّا لا نسلمُ أنَّ تركَ الوضعِ هو التوجُّهُ إلى ذلك الوضعِ، بل إلى مثلِه ضرورةَ انعدامِ ذلك الوضعِ وامتناعِ إعادةِ

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] ج: 44 ب.

[3] الجملة لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (و).

[4] ب: 45 أ.

[5] و: 83.

[6] هـ: 63 أ.

المعدومِ، **وأمَّا أنَّها ليسَت طالبةً**، بل طلبًا، **لحالةٍ ملائمةٍ؛ فلأنَّ**، كلَّ وضعٍ يتحرَّكُ إليه الجسمُ بحركتِه المستديرةِ؛ فحركتُه إليه هربُه عنه، والتوجُّهُ[1] إلى الشيءِ بالطبعِ استحالَ أن يكونَ هربًا عنه ولأنَّ؛ **الطبيعةَ إذا أوصلَت الجسمَ بالحركةِ إلى الحالةِ المطلوبةِ؛ أسكنَتْه**، قيلَ: إنَّما يلزمُ ذلك إذا كانَت الحالةُ المطلوبةُ أمرًا وراءَ الحركةِ يتوَصَّلُ[2] بها إليه، وأمَّا إذا كانَ المطلوبُ بالطبعِ نفسَ الحركةِ؛ فلا. وقد يجابُ بـ: إنَّ الحركةَ ليسَت مطلوبةً لذاتِها [56] بل لغيرِها؛ فإنَّها لذاتِها تقتضي التأدِّيَ[3] إلى الغيرِ فيكونُ المطلوبُ ذلك الغيرَ. ويمكنُ أن يقالَ: لا يلزمُ السكونُ إلَّا إذا لم يستعدَّ لها الفلكُ بواسطةِ نيلِ الحالةِ المطلوبةِ لارتيادِ[4] حالةٍ أخرى وهَلُمَّ[5] جرًّا إلى غيرِ النهايةِ حتى كلَّما حصلَت لَه حالةٌ مطلوبةٌ يستعدُّ لحالةٍ مطلوبةٍ[6] أخرى[7] يطلبُها فلذا يتحرَّكُ دائمًا، والحركةُ[8]، **المستديرةُ**، الفلكيةُ، **ليسَت كذلك، ولا جائزَ أن تكونَ قسريةً؛ لأنَّ القسرَ على خلافِ**، ميلٍ يقتضيه، **الطبعِ، فحيثُ لا طبعَ لا قسرَ فيه**[9]. وفيه بحثٌ؛ إذ لا يلزمُ مِن عدمِ كونِ حركتِه المستديرةِ طبيعيةً؛ أن

---

[1] ج: 45 أ.

[2] وردت في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ): يتوسل.

[3] د: 45 أ.

[4] وردت في (أ): لأن تتأدى.

[5] ب: 45 ب.

[6] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (هـ).

[7] هـ: 63 ب.

[8] لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (و).

[9] هداية/51.

لا يكونَ لَه ميلٌ طباعيٌّ أعمُّ مِن الإراديةِ وغيرُها[1] مخالفٌ لهذه الحركةِ، وإذا لم تكن حركةُ الفلكِ طبيعيةً ولا قسريةً وجبَ أن[2] تكونَ إراديةً وهو المطلوبُ[3].

[1] الجملة "أعم من الإرادية وغيرها" لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (ه).

[2] و: 84.

[3] الجملة من "إذا لم تكن حركة الفلك" إلى هنا لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د).

[الفصل السابع: القوة المحركة للفلك][1]

فصلٌ في أنَّ القُوَّةَ المحرِّكةَ للفلكِ يجبُ أن تكونَ مجرَّدةً عن المادَّةِ، لأنَّ القوةَ المحرِّكةَ للفلكِ تقوَى على أفعالٍ، أي دَوْراتٍ، **غيرِ متناهيةٍ**، بحسبِ العِدَّةِ والمدَّةِ، **ولا شيءَ[2] مِن القُوَى الجسمانيةِ**، المتشابهةِ الحالَّةِ بحسبِ العدةِ[3] في الجسمِ البسيطِ المنقسمةِ بانقسامِه، **كذلك، فالمحرِّكُ للفلكِ ليسَت قوةً جسمانيةً، وإنَّما قلْنا: إنَّ القوةَ الجسمانيةَ**، المذكورةَ، **لا تقوَى**، أي لا تقدرُ[4]، **على تحريكاتٍ غيرِ متناهيةٍ؛ لأنَّ كلَّ قوةٍ جسمانيةٍ**، ذكرْناها، **فهي قابلةٌ**، بتجزُّؤِ الجسمِ، **للتجزُّؤ**، إلى أجزاءٍ، كلٌّ منها قوةٌ، **وكلَّ قوةٍ قابلةٌ للتجزُّؤِ، فإنَّ الجزءَ**، أي كلَّ جزءٍ، **مِنها**، بالنسبةِ إلى أجزاءِ[5] الجسمِ، **يقوَى على شيءٍ**، نسبتُه إلى أثرِ كلِّ القوةِ بالنسبةِ إلى كلِّ الجسمِ كنسبةِ جزءِ الجسمِ إلى كلِّه، **والجملةَ تقوَى على مجموعِ تلك الأشياءِ، وإلَّا لَكانَ الجزءُ**، أي جزءُ القوةِ بالنسبةِ إلى جزءِ الجسمِ، **مساويًا للكلِّ**، أي كلِّ القوةِ بالنسبةِ إلى كلِّ الجسمِ أو أكثرَ مِنه، **في التأثيرِ[6]، هذا خلفٌ**، إذ لا تفاوُتَ بينَ الجسمَينِ البسيطَينِ المتفاوِتَينِ صِغَرًا وكِبَرًا في قبولِ الحركةِ إلَّا باعتبارِ قوتَينِ حلَّتا فيهما،

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.
[2] ج: 45 ب.
[3] "بحسب العدة" لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (هـ)، (و).
[4] لم ترد في (أ)، (د)، (هـ)، (و). ووردت في (ج): تقوى.
[5] هـ: 64 أ.
[6] ب: 46 أ.

فإذا قُطِعَ النظرُ عن القوتَينِ كانَ الجسمانِ متساوِيَينِ في قبولِ الحركةِ ولم يكن[1] لزيادةِ قدرِ الجسمِ أثرٌ فلا تفاوتَ هناك إلَّا في المتحركَينِ فيجبُ التفاوتُ بين الحركتَينِ على نسبةِ تفاوتِهما، **ومتى كانَ كذلك فالمجموعُ**، أي مجموعِ القوةِ كلِّها، **لا يقوَى على غيرِ المتناهي؛ لأنَّ الجزءَ مِنها إمَّا أن يقوَى: على جملةٍ متناهيةٍ مِن[2] مبدإٍ معيَّنٍ، أو على جملةٍ غيرِ متناهيةٍ، والثاني باطلٌ؛ إذ المجموعُ[3] يقوَى**، مِن ذلك المبدإِ، **على ما هو زائدٌ**، مِنه، **فتلزمُ** [57] **الزيادةُ على غيرِ المتناهي المتَّسقِ النظامِ، هذا خلفٌ**، قيلَ: لعلَّه[4] إنَّما قُيِّدَ غيرُ المتناهي بالمتَّسِقِ النظامِ؛ لأنَّ الزيادةَ المتصلةَ على غيرِ المتناهي إذا لم يكن الانتظامُ مُتَّسقًا؛ غيرُ مستحيلةٍ كالشهورِ والسنينَ الماضيةِ؛ فإنَّهما غيرُ متناهيَينِ مع أنَّ الشهورَ أكثرُ مِن السنِينَ، وكذا حكمُ الآلافِ المتضاعِفَةِ والمئاتِ المتضاعفةِ إلى غيرِ النهايةِ. وتوضيحُه أنَّ المرادَ بكونِ غيرِ المتناهي متَّسقَ النظامِ؛ أن يكونَ امتدادًا واحدًا متَّصلًا في نفسِه، ولا يلزمُ مِن اتِّصالِ الزمانِ في نفسِه اتِّصالُ الشهورِ والسنِينَ؛ لأنَّهما لا يحصلانِ إلَّا باعتبارِ العددِ العارضِ للأجزاءِ المفروضةِ للزمانِ ولا يبقى حينَئذٍ الاتِّصالُ والاتِّساقُ. وما قيلَ: مِن أنَّه يُرَدُّ عليه ما لا يندفعُ عنه وهو إنَّ الاتِّساقَ حينئذٍ لا يوجدُ في أجزاءِ[5] الحركةِ. أقولُ: يمكنُ دفعُه بأنَّ المطلوبَ موقوفٌ على اتِّساقِ الحركةِ في

---

[1] د: 45 ب.

[2] ج: 46 أ.

[3] و: 85.

[4] هـ: 64 ب.

[5] ب: 46 ب.

نفسِها وهو حاصلٌ ولا يُنافيه عدمُ اتِّساقِها باعتبارِ العددِ العارضِ لأجزائِها المفروضةِ. وقد يقالُ: يمكنُ أن يكونَ المرادُ باتِّساقِ النظامِ عدمَ الانقطاعِ[1]، ونعني بالزيادةِ على غيرِ المتناهي العديمِ الانقطاعِ الزيادةَ عليه[2] في جهةِ عدمِ تناهيه، وذلك لازمٌ فيما نحنُ فيه لفرضِ وقوعِ التحريكتَينِ لكن مِن مبدإٍ واحدٍ، ويكونُ هذا القيدُ احترازًا عن الزيادةِ على غيرِ المتناهي في جهةِ التناهي؛ فإنَّها غيرُ مستحيلةٍ بل واقعةٌ كسِلسِلَتَينِ مِن[3] الحوادثِ غيرِ المتناهيةِ مبتدِئَتَينِ مِن مبدَأَينِ مختلفَينِ: إحداهما[4] مِن يومٍ، والأُخرى مِن يومٍ آخرَ قبلَ ذلك اليومِ أو بعدَه. والدليلُ على هذا أنَّ المصنفَ لم يذكر قيدَ كونِ الزيادةِ في جهةِ عدمِ التناهي ولابدَّ مِن ذكرِه لِما ذكرْنا أنَّ الزيادةَ بدونِه غيرُ مستحيلةٍ. وأمَّا الاتِّساقُ بمعنى الاتِّصالِ وإن كانَ واجبَ الذكرِ أيضًا لعدمِ الاستحالةِ بدونِه إلَّا أنَّ المصنفَ تركَ ذِكْرَه لظهورِه في الحركةِ. وأقولُ: زيادةُ غيرِ متناهٍ على غيرِ متناهٍ إنَّما يستحيلُ إذا كانَا امتدادَينِ مبدؤُهما واحدٌ، فإن لم يكونَا امتدادَينِ كأعدادِ الشهورِ والسنينِ أو لم يكن مبدؤُهما واحدًا كما إذا اعتُبِرَ خطٌّ غيرُ متناهٍ مبدؤُه وسطَ خطٍّ كذلك؛ فلا استحالةَ في الزيادةِ[5] المذكورةِ[6]، ولا يبعدُ أن يكونَ قولُه: المتّسِقُ النظامُ؛ إشارةً إلى هذَينِ القيدَينِ.

---

[1] ج: 46 ب.

[2] هـ: 65 أ.

[3] د: 46 أ.

[4] و: 86.

[5] هـ: 65 ب.

[6] ب: 47 أ.

[58] وقـد يقـالُ: لا نسـلمُ أنَّ[1] التفـاوتَ واقـعٌ في الطـرفِ المقابـلِ للمبـدإِ المفـروضِ حـتى يلـزمَ مِنـه المحـالُ، لِمَ لا يجـوزُ أن يقـعَ التفـاوتُ في الخـلالِ[2] لاختلافِ الحركتَينِ في السرعةِ والبطءِ، **فعُلِمَ أنَّ الجزءَ يقوَى على جملةٍ متناهيةٍ، والجزءَ الآخرَ مثلُه، فالمجموعُ لا يقوَى على غيرِ المتناهي؛ لأنَّ انضمامَ المتناهي إلى المتناهي**، بمرَّاتٍ[3] متناهيةٍ، **لا يوجبُ اللاتناهيَ**، وإنَّما كانَت مراتبُ الانضمامِ متناهيةً؛ لأنَّ القسمةَ الخارجيةَ الممكنةَ للجسمِ متناهيةٌ، وما قيلَ: مِن أنَّ الجسمَ قابلٌ للقسمةِ إلى غيرِ النهايةِ؛ فقد سبقَ تحقيقُه على وجهٍ لا ينافي ما ذكرْناه، **فثبتَ أنَّ كلَّ ما تقوَى عليه القوةُ الجسمانيةُ**، مِن الحركاتِ، **فهو متناهٍ**[4].

---

[1] ج: 47 أ.

[2] تعليق في (و): أي الوسط.

[3] وردت في (أ)، (د): مراتب.

[4] هداية/54.

[الفصل الثامن: المحرك القريب للفلك قوة جسمانية][1]

فصلٌ في أنَّ المحرِّكَ القريبَ، أي بلا واسطةِ محرِّكٍ آخرَ، **للفلكِ قوةٌ جسمانيةٌ**[2]، نسبتُها إلى الفلكِ كنسبةِ الخيالِ إلينا[3] في أنَّ كلًّا مِنهما محلُّ ارتسامِ الصورِ الجزئيةِ[4] إلَّا أنَّ الخيالَ مختصٌّ بالدِّماغِ، وهي ساريةٌ في جرمِ الفلكِ لبساطتِه وعدمِ رُجْحانِ بعضِ أجزائِه على بعضٍ في المحليةِ، وتسمَّى نفسًا[5] مُنطَبِعَةً. واعلمْ أنَّهم اختلفوا في محرِّكاتِ الأفلاكِ الجزئيةِ للكواكبِ السبعةِ السيَّارةِ، فذهبَ فريقٌ إلى أنَّ كلَّ كوكبٍ مِنها ينزلُ مع أفلاكِه بمنزلةِ حيوانٍ واحدٍ ذي نفسٍ واحدةٍ تتعلَّقُ بالكوكبِ أوَّلًا، وتعلُّقُها[6] بأفلاكِه بواسطةِ الكوكبِ بعدَ ذلك كما تتعلَّقُ نفسُ الحيوانِ بقلبِه أوَّلًا وبأعضائِه الباقيةِ بعدَ ذلك بتوسُّطِه؛ فالقوةُ المحرِّكةُ منبعِثةٌ عن الكوكبِ الذي هو كالقلبِ في أفلاكِه التي هي كالجوارحِ والأعضاءِ الباقيةِ، وعلى هذا تكونُ النفوسُ الفلكيةُ تِسعًا: اثنانِ للفلكِ الأعظمِ وفلكِ البروجِ، وسبعٌ للسيَّاراتِ وأفلاكِها. وذهبَ الشيخُ ومَن تابَعَه إلى أنَّ كلَّ فلكٍ مِن الأفلاكِ المذكورةِ ذو نفسٍ محرِّكةٍ إيَّاه وكذلك كلُّ كوكبٍ، وقد أثبتوا للكواكبِ أيضًا حركاتٍ

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.
[2] د: 46 ب.
[3] و: 87.
[4] هـ: 66 أ.
[5] ج: 47 ب.
[6] ب: 47 ب.

وضعيةً[1] على أنفسِها؛ فعددُ النفوسِ المحرِّكةِ على هذا الرأي عددُ الأفلاكِ والكواكبِ جميعًا، **لأنَّ التحريكاتِ الاختياريةَ**، يعني الإراديةَ الجزئيةَ، **لا تقعُ إلَّا عن إرادةٍ**، تابعةٍ في الأغلبِ للشوقِ: إلى طلبِ أمرٍ ملائمٍ ويسمَّى شهوةً، أو إلى دفعِ أمرٍ مُنافرٍ ويسمَّى غضبًا. ويدلُّ على مُغايَرةِ الإرادةِ للشوقِ [59] كونُ الإنسانِ[2]: مريدًا لتناولِ ما لا يشتهيه كما في الدواءِ البَشِعِ- ومنه يُعلَمُ أنَّ الفعلَ الاختياريَّ قد يترتَّبُ على تصوُّرِ النفعِ والضررِ مِن غيرِ توسُّطِ شوقٍ هناك-، وغيرَ مريدٍ لتناولِ ما يشتهيه[3] كما إذا منعَ مانعٌ مِن حياءٍ أو من حِميَةٍ. ثمَّ ذلك الشوقُ منبعِثٌ[4] عن تصوُّرِ ذلك الأمرِ الملائمِ أو المنافرِ مِن حيثُ إنَّه ملائمٌ أو منافرٌ؛ تصوُّرًا مطابقًا للواقعِ[5] أو غيرَ مطابقٍ وحينئذٍ، **إمَّا أن تقعَ**، على اختيارٍ[6]، **عن تصوُّرٍ: كلِّيٍّ، أو جزئيٍّ، لا سبيلَ إلى الأولِ؛ لأنَّ التصوُّرَ الكليَّ نسبتُه إلى جميعِ[7] الجزئياتِ على السويَّةِ، فلا يقعُ مِنه[8] بعضُ الحركاتِ الجزئيةِ دونَ بعضٍ وإلَّا لزمَ الترجيحُ بلا مرجحٍ، فمبدأُ التحريكاتِ الجزئيةِ**، الإراديةِ، **لَه تصوراتٌ جزئيةٌ**، قيلَ: لو كانَ المعتبَرُ في صدورِ الفعلِ الجزئيِّ التصوُّرَ الجزئيَّ؛ لزمَ الدورُ؛ لأنَّ تصوُّرَه مِن حيثُ إنَّه يمنعُ

---

[1] هـ: 66 ب.

[2] ج: 48 أ.

[3] د: 47 أ.

[4] و: 88.

[5] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ).

[6] لم ترد في (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[7] ب: 48 أ.

[8] هـ: 67 أ.

مِن وقوعِ الشركةِ؛ يتوقَّفُ على وجودِه؛ لأنَّا قبلَ حدوثِ السوادِ المعيَّنِ- مثلًا- لا نتصوَّرُ إلَّا سوادًا معينًا[1] في هذا المحلِّ في هذا الوقتِ على هذا الشرطِ، والمقيَّدُ بهذه القيودِ وإن كانَت ألوفًا؛ لا يكونُ إلَّا كليًّا. وأمَّا تصوُّرُ مثلِ هذا السوادِ مِن[2] حيثُ شخصيتِه المانعةِ من فرضِ الاشتراكِ؛ فلا يحصلُ إلَّا بعدَ وجودِه في الخارجِ[3]، فلو توقَّفَ وجودُه على مثلِ هذا التصوُّرِ؛ كانَ دورًا. وأجيب عنه بـ: إنَّ إدراكَ الجزئيِّ قبلَ وجودِه موقوفٌ على حصولِه في الخيالِ لا على حصولِه في الخارجِ، وحصولَه في الخارجِ هو الذي يتوقَّفُ على تحصيلِ الفاعلِ إيَّاه المتوقِّفِ على إدراكِه[4]؛ فإنَّه كما يكونُ حصولُ الجزئيِّ في الخارجِ مبدأً لحصولِه في الخيالِ؛ فقد يكونُ حصولُه في الخيالِ أيضًا مبدأً لحصولِه في الخارجِ ولا يلزمُ الدورُ، **وكلُّ ما لَه تصوُّرٌ جزئيٌّ فهو جسمانيٌّ**؛ هذا لا يصحُّ على إطلاقِه؛ إذ الدليلُ مخصوصٌ بالجزئياتِ الجسمانيةِ، وقد صرَّحوا بـ: إنَّ الجزئياتِ المجرَّدةَ ترتسمُ في النفسِ المجردةِ، **لأنَّ الصورةَ الجزئيةَ ترتسمُ[5] وهي أصغرُ، وترتسمُ وهي[6] أكبرُ، فإمَّا أن يكونَ: الاختلافُ في الصغرِ والكبرِ؛ لاختلافِ الصورتَينِ بالحقيقةِ، أو لاختلافِ المأخوذِ عنه الصورتانِ بالصغرِ والكبرِ، أو لاختلافِهما في المحلِّ مِن المدركِ**، قيلَ: الحصرُ

---

[1] وردت الجملة في (أ): لا نتصور السواد المعين الواقع.

[2] ج: 48 ب.

[3] "في الخارج" لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (و).

[4] هـ: 67 ب.

[5] ب: 48 ب. د: 47 ب.

[6] و: 89.

ممنوعٌ لجوازِ أن يكونَ الاختلافُ في الأعراضِ كالشكلِ والسوادِ والبياضِ. وأجيب عنه [60] بـ: إنَّ المفروضَ تساويهما فيها. وأقولُ: تساويهما في الأعراضِ بأشخاصِها ممتنعٌ، ومجرَّدُ التساوي في ماهيَّاتِ الأعراض لا يسدُّ بابَ[1] المناقشةِ لاحتمالِ أن يكونَ الاختلافُ لتشخُّصاتِها، **لا سبيلَ إلى الأولِ؛ لأنَّا نتكلمُ في الصورتَينِ مِن نوعٍ واحدٍ، ولا سبيلَ إلى الثاني؛ لأنَّ الصورةَ المختلفةَ بالصغرِ والكبرِ لا يجبُ أن تكونَ مأخوذةً مِن خارجٍ، فتعيَّنَ القسمُ الثالثُ، فتكونُ**، الصورةُ، **الكبيرةُ مِنهما مُرتَسِمَةً في**، محلٍّ مِن المدرِكِ، **غيرِ ما ارتسمَت فيه الصغيرةُ؛ فينقسمُ المدرِكُ لا محالةَ في الوضعِ، فما هذا شأنُه فهو جسمانيٌّ، فهو المطلوبُ**[2]. قيلَ: قد ثبتَ بالبرهانِ أنَّ القوةَ الجسمانيةَ لا تقوَى على التحريكاتِ غيرِ المتناهيةِ، والنفسَ المنطبعةَ للفلكِ قوةٌ جسمانيةٌ فكيفَ تصدرُ عنها هذه التحريكاتُ غيرُ المتناهيةِ، وهل هذا إلَّا تناقُضٌ صريحٌ؟ وأجيب عنه بـ: إنَّ مبادئَ[3] الحركاتِ الفلكيةِ هي الجواهرُ المفارِقةُ بواسطةِ نفوسِها الجسمانيةِ المنطبعةِ في أجرامِها، والبرهانُ إنَّما قامَ على أنَّ[4] القوةَ الجسمانيةَ لا تكونُ مؤثِّرةً آثارًا غيرَ متناهيةٍ لا على أن لا تكونَ[5] واسطةً في صدورِ تلك الآثارِ. ورُدَّ بـ: إنَّه لَـمَّا جازَ بقاءُ القوةِ

---

[1] ج: 49 أ. هـ: 68 أ.
[2] هداية/56. "وهو المطلوب" لم ترد في (أ)، (ب)، (ج).
[3] وردت في (د): مباحث.
[4] ب: 49 أ.
[5] هـ: 68 ب.

الجسمانيةِ مُدَّةً غيرَ متناهيةٍ، وكونُها واسطةً في صدورِ[1] آثارٍ لا تتناهى؛ جازَ أيضًا كونُها[2] مبادئَ[3] لتلك الآثارِ؛ لأنَّها المباشِرةُ لتلك التحريكاتِ عندَهم، والمباشرةُ[4] إذا كانَت واسطةً؛ فليَجُزْ أيضًا أنَّ تباشرَها استقلالًا. وقد يجابُ أيضًا بـ: إنَّ هذه التحريكاتِ غيرَ المتناهيةِ صادرةٌ عن النفسِ المنطبعةِ بواسطةِ طرءانِ الانفعالاتِ غيرِ المتناهيةِ عليها مِن النفسِ المجردةِ، والثابتُ بالبرهانِ امتناعُ صدورِ التحريكاتِ غيرِ المتناهيةِ مِن القوةِ الجسمانيةِ ابتداءً مِن غيرِ واسطةٍ، وذلك لا ينافي صدورَ التحريكاتِ غيرِ المتناهيةِ عنها بواسطةِ الانفعالاتِ غيرِ المتناهيةِ الطارئةِ عليها مِن غيرِها، فتَأَمَّلْ.

---

[1] د: 48 أ.

[2] ج: 49 ب.

[3] و: 90.

[4] لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (و).

[الباب الثالث: العنصريات][1]

الفنُّ الثالثُ في العُنْصُرِيَّاتِ، وهو مشتمِلٌ على سِتَّةِ فصولٍ:

[الفصل الأول: البسائط العنصرية][2]

فصلٌ في البسائطِ العنصريةِ[3]، وهي أربعةٌ بالاستقراءِ؛ **الماءُ والأرضُ والنارُ والهـواءُ**[4]، إذ العنصرُ إمَّـا: باردٌ، أو حـارٌّ، وعلـى التقـديرَينِ إمَّـا: رطـبٌ، أو يابسٌ، فالباردُ الرطبُ هو الماءُ، والباردُ اليابسُ هو الأرضُ، والحارُّ اليابسُ هو النـارُ، والحـارُّ الرطـبُ هـو الهـواءُ. والعنصـرُ هـو الأصـلُ في اللغـةِ العربيـةِ كالأُسْطُقُسِ [61] في اللغةِ اليونانيةِ. وهـذه الأربعةُ مِن حيثُ إنَّها تتركَّبُ مِنها الـمَرَكَّباتُ تسمَّى أسطقساتٍ[5]، ومِن[6] حيثُ إنَّها تنحلُّ إليها المركباتُ تسمَّى عناصرَ، ومِن حيثُ إنَّها يحصلُ بنضدِها[7] عالمُ الكونِ والفسادِ تسمَّى أركانًا، ومِن حيثُ ينقلبُ كلٌّ مِنها إلى الآخرِ تسمَّى أصولَ الكونِ والفسادِ، **وكلُّ واحدٍ مِنها يخالفُ الآخرَ في صورتِه الطبيعيةِ**، أي النوعيةِ، **وإلَّا لَشغلَ**

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[3] هـ: 69 أ.

[4] لم ترد الكلمات الأربعة في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (و).

[5] ب: 49 ب.

[6] ج: 50 أ.

[7] تعليق في (ب): وهو جعل شيء فوق شيء.

كلٌّ واحدٍ مِنها بالطبعِ حيزَ الآخرِ، المناسبُ تركُ "كلٌّ"؛ إذ لا يلزمُ توافُقُ الكلِّ[1] عندَ عدمِ تخالُفِ الكلِّ، **والتالي باطلٌ**، إذ كلُّ واحدٍ مِنها يهربُ بطبعِه عن حيِّزِ غيرِه، **فالمقدَّمُ**[2] **مثلُه. وكلُّ واحدٍ مِنها قابلٌ للكونِ والفسادِ**؛ والصورةُ المحتملةُ للانقلاباتِ اثنتا عشرةَ؛ حاصلةٌ مِن مقايسةِ كلٍّ مِن الأربعةِ مع[3] الثلاثةِ الباقيةِ؛ فسِتَّةٌ مِنها لا واسطةَ فيها، وهي انقلابُ أحدِ العنصرَينِ المتجاورَينِ إلى الآخرِ، يعني انقلابَ الأرضِ ماءً وبالعكسِ، والماءِ هواءً وبالعكسِ، والهواءِ نارًا وبالعكسِ، وهي التي تعرَّضَ المصنفُ لبيانِها. وأمَّا الستَّةُ الباقيةُ فبعضُها لا يحصلُ إلا بواسطةٍ واحدةٍ يعني انقلابَ الأرضِ هواءً وبالعكسِ، والماءِ نارًا وبالعكسِ، وبعضُها لا يحصلُ إلَّا بواسطتَينِ يعني انقلابَ الأرضِ نارًا[4] وبالعكسِ. وهذا ما اشتهرَ بينَهم. وقال الشيخُ: إنَّ الصاعِقَةَ تتولَّدُ مِن أجسامٍ ناريةٍ فارقَتْها السخونةُ وصارَت لاستيلاءِ البرودةِ على جوهرِها[5] مُتكاثِفةً، فلو صحَّ ما ذكرَه لَكانَت الأجزاءُ الناريةُ[6] منقلِبةً إلى أجزاءٍ أرضيةٍ صلبةٍ بلا واسطةٍ. وأيضًا قد صرَّحوا بـ: إنَّ النارَ القويةَ تجعلُ الأجزاءَ الأرضيةَ- بلا واسطةٍ[7]- نارًا، **لأنَّ الماءَ**، الصافيَ، **ينقلبُ**، في زمانٍ قليلٍ، **حجرًا**، يقرُبُ مِنه في الحجمِ، فلا مجالَ لِأَنْ يُتَوَهَّمَ أنَّ فيها أجزاءً أرضيةً

---

[1] هـ: 69 ب.

[2] و: 91.

[3] د: 48 ب.

[4] ج: 50 ب.

[5] هـ: 70 أ.

[6] ب: 50 أ.

[7] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (و).

انعقدَت حجرًا بعدَ ذهابِ الماءِ بالتبخُّرِ والنُّضُوبِ. وقيلَ: ذلك مُعايَنٌ في عينِ: "سِيَه كوه"، وهي قريةٌ مِن بلدةِ مراغةَ مِن بلادِ أذربيجانَ، وماؤُها ينقلبُ حجرًا مَرْمَرًا، **والحجرُ ينحَلُّ**، بالحِيَلِ الإكسيريَّةِ، **ماءً**، وذلك بتصييرِه مِلحًا إمَّا: بالإحراقِ، أو بالسحقِ، مع ما يجري مجرى الملحِ كالنُّوشادِرِ، ثمَّ إذابتِه بالماءِ. وقد يقالُ: إنَّ أربابَ الإكسيرِ يتَّخذونَ مِياهًا حارَّةً ويحُلُّونَ فيها أجسامًا صلبةً حجريةً حتَّى تصيرَ مياهًا جاريةً، **وكذا الهواءُ**[1] **ينقلبُ ماءً كما يُرَى في قُلَلِ الجبالِ؛ فإنَّه يغلظُ** [62] **الهواءُ**، لشدَّةِ البرودةِ، **ويصيرُ ماءً ويتقاطرُ**[2] **دفعةً**، مِن[3] غيرِ أن ينساقَ إليها سحابٌ مِن موضعٍ آخرَ، وينعقدَ مِن بخارٍ متصاعدٍ. والشيخُ قد حكى أنَّه شاهدَ ذلك في جبالِ طبرستانَ وطوسَ وغيرِهما، وقد يشاهدُ أهلُ المساكنِ الجبليةِ أمثالَ ذلك كثيرًا، **والماءُ أيضًا**[4] **ينقلبُ هواءً**، بالحرِّ الشديدِ[5]، **بالتبخيرِ**[6]، كما يُشاهَدُ في الثيابِ المبلولةِ المطروحةِ في الشمسِ، وعندِ غليانِ القِدرِ. **وكذا الهواءُ ينقلبُ نارًا كما في كوَرِ الحدَّادِينَ**، إذا سُدَّتْ المنافذُ التي يدخلُ فيها الهواءُ الجديدُ وأُلِحَّ في[7] النفخِ، **والنارُ أيضًا تنقلبُ هواءً كما يُشاهَدُ في المصباحِ**، فإنَّ ما ينفصِلُ

---

[1] و: 92.
[2] ج: 51 أ.
[3] هـ: 70 ب.
[4] د: 49 أ.
[5] وردت في (ب): بالتسخن.
[6] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د).
[7] ب: 50 ب.

عن شعلتِه لو بَقِيَت لَه نارٌ لَرُئِيَت ولأحرقَت سقفَ الخيمةِ، فإذن انقلبَت هواءً. وأيضًا النارُ الكائنةُ في كورِ الحدَّادينَ تنطفئُ وتصيرُ هواءً. **ونقولُ أيضًا: الكيفياتُ**، العنصريةُ، **زائدةٌ على الصورةِ الطبيعيةِ؛ لأنَّها تستحيلُ في الكيفياتِ مثل التسخُّنِ والتبرُّدِ مع بقاءِ الصورِ الطبيعيةِ بذواتِها، ولو كانَت**[1]، الكيفياتُ، **نفسَ الصورِ الطبيعيةِ لَاستحالَ ذلك.** لا يخفى عليك أنَّ ما ذكرَه المصنفُ غيرُ ظاهرٍ في جميعِ الكيفياتِ لسائرِ العناصرِ، **والبسائطُ**، سواءٌ كانَت حقيقيةً أو إضافيةً؛ ليشملَ الكلامُ[2] المِزاجَ الثاني[3] ويكونَ تعريفُ المزاجِ جامعًا، **إذا**، تصغَّرَت، **واجتمعَت**، وتماسَّت، **في المُرَكَّبِ وفعلَ بعضُها في بعضٍ بقُوَاها**، أي بكيفياتِها المتضادَّةِ. قيلَ: المرادُ بتضادِّ الكيفياتِ ههنا هو التخالُفُ مطلقًا لا التضادُّ الحقيقيُّ المصطلحُ الذي يكونُ بين شيئَينِ في غايةِ الخلافِ، وإلَّا[4] لم يكن الكلامُ متناولًا للمزاجِ الثاني كمزاجِ الذهبِ الحاصلِ مِن امتزاجِ الزئبقِ والكبريتِ؛ لأنَّ مِزاجَ الزِّئْبَقِ ليسَ في غايةِ البعدِ عن مزاجِ الكبريتِ لتشابُهِهما. ورُدَّ ذلك بـ: إنَّه لا حاجةَ إلى حملِ الكلامِ على خلافِ المصطلحِ؛ فإنَّ المركباتِ بعضُها حارٌّ، وبعضُها باردٌ، وبعضُها رطبٌ[5]، وبعضُها يابسٌ[6]. وكما أنَّ بينَ السوادِ والبياضِ على

---

[1] هـ: 71 أ.

[2] ج: 51 ب.

[3] تعليق في حاشية (هـ): المزاج الأول هو المزاج الحاصل من المركب من البسائط كمزاج الحيوان والنبات وأكثر المعادن.

[4] و: 93.

[5] هـ: 71 ب.

[6] ب: 51 أ.

الإطلاقِ[1] تضادًّا، وغايةُ الخلافِ كذلك بينَ الحرارةِ والبرودةِ والرطوبةِ واليُبُوسةِ، **وكسرَ كلُّ واحدٍ مِنها سَوْرَةَ كيفيةِ الآخرِ**، الظاهرُ أنَّ مذهبَه ما ذهبَ إليه بعضُ المحقِّقينَ مِن أنَّ الفاعلَ الكاسرَ هو نفسُ [63] الكيفيةِ، والمُنفَعِلَ المنكسِرَ هو سورةُ الكيفيةِ لا نفسُها؛ فإنَّ الحرارةَ مثلًا تكسرُ سورةَ البرودةِ، والبرودةَ مثلًا تكسرُ[2] سورةَ الحرارةِ، وانكسارَ سورةِ البرودةِ لا يجبُ أن يكونَ بسورةِ الحرارةِ بل يحصلُ ذلك بنفسِ الحرارةِ؛ فإنَّ الماءَ الفاترَ إذا امتزجَ بالماءِ الشديدِ البرودةِ يكسرُ سورةَ برودتِه، وكذلك انكسارُ سورةِ الحرارةِ لا يلزمُ أن يكونَ بسورةِ البرودةِ بل قد يحصلُ بنفسِ البرودةِ؛ إذ الماءُ القليلُ البردِ إذا امتزجَ بالماءِ الشديدِ الحرارةِ يكسرُ سورةَ حرارتِه، **فتحصلُ كيفيةٌ**[3] **متوسطةٌ توسطًا ما بينَ الكيفياتِ المتضادَّةِ**، بحيثُ يتسخَّنُ بالقياسِ إلى البرودةِ ويستبردُ بالقياسِ إلى الحرارةِ، وكذا الحالُ في الرطوبةِ واليبوسةِ، **متشابهةٌ في أجزائِه**، يعني يكونُ الحاصلُ مِن تلك الكيفيةِ في كلِّ جزءٍ مِن أجزاءِ المركَّبِ مماثلًا للحاصلِ في الجزءِ الآخرِ أي يساويه في الحقيقةِ النوعيةِ مِن غير تفاوتٍ إلَّا بالمحلِّ، **وهو المِزاجُ**[4].

---

[1] د: 49 ب.

[2] ج: 52 أ.

[3] هـ: 72 أ.

[4] هداية/59.

[الفصل الثاني: كائنات الجو][1]

فصلٌ في كائناتِ الجوِّ، هي ما يحدثُ من العناصرِ[2] بلا مِزاجٍ، ووجهُ التسميةِ أنَّ أكثرَها يحدثُ في الجوِّ أي بينَ السماءِ والأرضِ[3]، **أمَّا السحابُ والمطرُ وما يتعلَّقُ بهما؛ فالسببُ الأكثريُّ في[4] ذلك تكاثُفُ أجزاءِ البُخارِ**، وهو أجزاءٌ هوائيةٌ تمازِجُها أجزاءٌ صِغارٌ مائيةٌ تلطَّفَت بالحرارةِ، لا تمايزَ بينَهما في الحسِّ لغايةِ الصِّغَرِ، **الصاعدِ؛ لأنَّ ما يجاوِرُ الماءَ مِن الهواءِ يستفيدُ كيفيةَ البردِ مِن الماءِ**، قيلَ: هذه المقدمةُ ليسَت تعليلًا لِمَا قبلَها، بل هي مقدمةٌ[5] تفيدُنا في أثناءِ المبحثِ؛ حيثُ قالَ[6]: فإن كانَ كثيرًا؛ فقد ينعقِدُ سحابًا ماطرًا. أقولُ: يمكنُ توجيهُ الكلامِ بوجهٍ لا تكونُ هذه المقدمةُ مستدركةً ههنا بأن يقالَ: قد ذكروا أنَّ للهواءِ أربعَ طبقاتٍ، الأُولى: ما يمتزِجُ مع النارِ، وهي التي تتلاشى فيها الأدخنةُ المرتفعةُ عن السفلِ، وتتكونُ فيها الكواكبُ ذواتُ الأذنابِ والنيازكُ وما يشبهُهما. الثانية: ما يقربُ مِن الخلوصِ؛ إذ لا تصلُ إليه حرارةُ ما فوقَه، ولا برودةُ ما تحتَه مِن الأرضِ والماءِ[7]. وهي التي تحدثُ فيها الشُّهُبُ. الثالثة: الهواءُ الباردُ المختلِطُ بالأبخرةِ المائيةِ، ولا يصلُ إليه أثرُ

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] و: 94.

[3] ب: 51 ب.

[4] ج: 52 ب.

[5] هـ: 72 ب.

[6] د: 50 أ.

[7] الجملة من "ما يقرب من الخلوص" إلى هنا لم ترد في (ج)، (هـ)، (و) وورد مكانها: الهواء الغالب.

شعاعِ الشمسِ بالانعكاسِ مِن وجهِ الأرضِ، وتسمَّى طبقةً زَمْهَرِيرِيَّةً، وهي منشأُ السحابِ والرعدِ والبرقِ والصاعقةِ. [64] الرابعة: الهواءُ الكثيفُ الذي يصلُ إليه أثرُ شعاعِ الشمسِ بالانعكاسِ. والطبقتانِ الأُوليانِ مِنها مجاورتانِ[1] للنارِ، والأُخريانِ للماءِ. فحاصلُ كلامِه أنَّ كلًّا مِن الطبقتَينِ الأخيرتينِ يستفيدُ[2] كيفيةَ البردِ مِن مخالطةِ تلك[3] الأجزاءِ المائيةِ؛ لكنَّ الطبقةَ الرابعةَ لا تُبقي على صرافةِ برودتِها التي اكتسبَتها مِن مخالطةِ تلك الأجزاءِ؛ لوصولِ أثرِ شعاعِ الشمسِ إليها بالانعكاسِ، **ثمَّ الطبقةُ**، الثالثةُ، **التي ينقطعُ[4] عنها تأثيرُ شُعاعِ الشمسِ تبقى باردةً، فإذا بلغَ البخارُ في صعودِه إليها تكاثَفَ بواسطةِ البردِ، فإن لم يكن البردُ قويًّا اجتمعَ ذلك**، البخارُ، **وتقاطَرَ**، للثِّقَلِ الحاصلِ مِن التكاثُفِ والانجمادِ، **فالمجتمِعُ هو السحابُ والمتقاطِرُ هو المطرُ. وإن كانَ البردُ قويًّا فإمَّا أن: يصلَ البردُ إلى أجزاءِ السحابِ قبلَ اجتماعِها أو لا يصلَ**، قبلَ اجتماعِها بل يصلُ بعدَه، **فإن وصلَ قبلَ اجتماعِها ينزلِ[5] السحابُ ثلجًا. وإن لم[6] يصلْ**، قبلَ اجتماعِها بل وصلَ بعدَه، **ينزلْ برَدًا**، بفتحِ الراءِ. **وأمَّا إذا لم يصلْ**، البخارُ، **إلى الطبقةِ الباردةِ**، الزمهريريةِ؛ لقلَّةِ

---

[1] ج: 53 أ.

[2] ب: 52 أ.

[3] هـ: 73 أ.

[4] و: 95.

[5] د: 50 ب.

[6] وردت في (هـ) متصلة الرسم: وانلم.

الحرارةِ الموجِبةِ للصعودِ، **فإن كانَ كثيرًا ينعقدْ سحابًا ماطرًا**، إذا أصابَه[1] بَرْدٌ كما حكى الشيخُ أنَّه[2] شاهدَ البخارَ قد صَعِدَ مِن أسافلِ بعضِ الجبالِ صعودًا يسيرًا وتكاثَفَ حتَّى كأنَّه مَكَبَّةٌ موضوعةٌ على وَهْدَةٍ[3]؛ فكانَ مَن هو فوقَ تلك الغمامةِ؛ في الشمسِ، وكانَ مَن تحتَه مِن أهلِ القريةِ التي كانَت هناك؛ يُمْطَرُونَ، **وقد لا ينعقد ويسمَّى ضبابًا**. ويرتفعُ بأدنى حرارةٍ تصلُ إليه؛ لكثرةِ لطافتِه، **وإن كانَ قليلًا فإذا ضربَه البردُ**، أي بردُ الليلِ، **فإن لم ينجمِد فهو الطلُّ، وإن انجمدَ فهو[4] الصقيعُ**. ونسبتُه إلى الطلِّ كنسبةِ الثلجِ إلى المطرِ. وقد يتكوَّنُ السحابُ مِن انقباضِ الهواءِ بالبردِ الشديدِ؛ فتحصلُ حينئذٍ مِنه الأقسامُ المذكورةُ؛ ولذا قيَّدَ المصنفُ السببَ فيما سبقَ بالأكثريّ.

وأمَّا الرعدُ والبرقُ فسببُهما أنَّ الدُّخَانَ، هو أجزاءٌ ناريةٌ تخالِطُها أجزاءٌ صغارٌ أرضيةٌ تلطَّفَت بالحرارةِ، لا تمايزَ بينَهما في الحسّ لغايةِ الصغرِ، **إذا ارتفعَ**، مع البخارِ مختلطينِ، وانعقدَ السحابُ[5] مِن البخارِ، **واحتبسَ**، الدخانُ، **فيما بينَ السحابِ**[6]، **فما صعِدَ مِن الدخانِ إلى العُلُوّ** [65] لبقاءِ حرارتِه، أو نزلَ إلى السفلِ لزوالِها، **مزَّقَ السحابَ**، في صعودِه أو نزولِه،

---

[1] هـ: 73 ب.
[2] ج: 53 ب.
[3] الوهدة: الأرض المنخفضة. وردت مكبة في (هـ) مكتة وتحتها تعليق: سربوش. بمعنى غطاء الرأس.
[4] ب: 52 ب.
[5] هـ: 74 أ.
[6] و: 96.

تمزيقًا عنيفًا فيحصلُ صوتٌ[1] **هائلٌ هو الرعدُ بتمزيقِه**، وتغلغلِه. **وإن اشتعلَ الدخانُ**، لِـمَا فيه مِن الدهنيةِ، **بالحركةِ**، العنيفةِ المقتضيةِ للحرارةِ، **كانَ برقًا**، إن كانَ لطيفًا، وينطفئُ بسرعةٍ، **وصاعِقةً**، إن كانَ غليظًا، ولا ينطفئُ حتَّى يصلَ إلى الأرضِ، وإذا وصلَ إليها[2]؛ فرُبَّما صارَ لطيفًا ينفُذُ في المتخلخِلِ ولا يحرقُه، ويُذِيبُ الأجسامَ المندمِجةَ، فيذيبُ الذهبَ والفِضَّةَ في الصرَّةِ مثلًا، ولا يحرقُها إلَّا ما احترقَ مِن الذوبِ. وربَّما كانَ كثيفًا غليظًا جدًّا؛ فيحرقُ كلَّ شيءٍ أصابَه، وكثيرًا ما يقعُ على الجبلِ فيدُكُّه دكًّا.

وأمَّا الرياحُ فقد تكونُ بسببِ أنَّ السحابَ إذا ثقُلَ لكثرةِ البردِ اندفعَ إلى السفلِ فصارَ، لتسخُّنِه بالحركةِ وتحلُّلِ الأجزاءِ المائيةِ[3] في أثنائِها، **هواءً متحرِّكًا**، أي ريحًا[4]. وأيضًا يتموَّجُ الهواءُ بالاندفاعِ المذكورِ؛ فتحصلُ مِنه الرِّيحُ. **وقد تكونُ لاندفاعٍ يعرُضُ بسببِ تراكُمِ السُّحُبِ**، وتزاحمِها، أو لاختلافِها في القوامِ؛ فيدفعُ الكثيفُ الرقيقَ، **فيصيرُ السحابُ مِن جانبٍ إلى طرفٍ آخرَ. وقد تكونُ**[5] **لانبساطِ الهواءِ بالتخلخُلِ في جهةٍ**، أي ازديادِ مقدارِه بدونَ انضمامِ جسمٍ آخرَ إليه، واندفاعِه مِن جهةٍ إلى جهةٍ أُخرى؛ فيدافِعُ ما يجاورُه، وذلك المجاورُ أيضًا يدافعُ ما يجاورُه؛ فيتموَّجُ الهواءُ وتضعُفُ تلك المدافعةُ شيئًا فشيئًا إلى غايةٍ ما فتقفُ. وقد تحدثُ أيضًا مِن تكاثُفِ

---

[1] ج: 54 أ.

[2] د: 51 أ.

[3] ب: 53 أ.

[4] هـ: 74 ب.

[5] ج: 54 ب.

الهواءِ؛ لأنَّه إذا صغُرَ حجمُه؛ يتحركُ الهواءُ المجاورُ لَه إلى جهةٍ ضرورةَ امتناعِ الخلاءِ. **وقد تكونُ بسببِ بردِ**[1] **الدخانِ المتصعِّدِ،** إلى الطبقةِ الزمهريةِ، **ونزولِه. ومِن الرياحِ ما يكونُ سَمُومًا**، أي مُتَكَيِّفًا بكيفيةٍ سُمِّيَّةٍ، **محرقًا**، قد تُرَى فيه حُمرةُ شُعلِ النِّيرانِ؛ **لاحتراقِه في نفسِه بالأشعَّةِ**، وقيلَ: باختلاطِه ببقيةِ مادَّةِ[2] الشهبِ، **أو لمرورِه بالأرضِ الحارَّةِ جدًّا**، وقد تحدثُ رياحٌ مختلفةُ الجهةِ دفعةً؛ فتدافعُ تلك الرياحُ الأجزاءَ الأرضيةَ؛ فتنضَغِطُ تلك الأجزاءُ بينَها مرتفِعةً كأنَّها تلتوي على نفسِها، وهو الإعصارُ.

وأمَّا[3] **قوسُ قزح فهي إنَّما تحدثُ مِن ارتسامِ ضوءِ النيِّرِ الأكبرِ**، أي الشمسِ، **في أجزاءٍ رَشِّيَّةٍ**[4]، صغيرةٍ صقيلةٍ متقاربةٍ غيرِ متَّصِلةٍ [66] **مستديرةٍ**[5]، أي واقعةٍ على هيئةِ الاستدارةِ. وبيانُه أنَّه إذا وُجِدَت في خلافِ جهةِ[6] الشمسِ الأجزاءُ المذكورةُ على وضعٍ ينعكسُ الشعاعُ البَصَرِيُّ عن كلٍّ مِنها؛ إلى الشمسِ، وكانَ وراءَ تلك الأجزاءِ جسمٌ كثيفٌ أو جبلٌ أو سحابٌ مظلمٌ، وكانَت الشمسُ قريبةٌ مِن الأُفُقِ، وأدبرْنا على الشمسِ، ونظرْنا إلى تلك الأجزاءِ؛ انعكسَ شعاعُ البصرِ عنها إلى الشمسِ؛ فتُرى في كلٍّ مِن تلك

---

[1] و: 97.

[2] هـ: 75 أ.

[3] د: 51 ب.

[4] تعليق في (ب): بتخفيف الشين وتشديد الياء صيغة فعيل بمعنى مفعول، وفيه احتمال آخر فتأمل وهو أن يكون بتشديد الشين والياء للنسبة أجزاء منسوبة إلى الرش. الرش المطر القليل والجمع رشاش. وتعليق آخر لكلمة صقيلة: أي مصقولة يعني فعيل بمعنى مفعول.

[5] ب: 53 ب.

[6] ج: 55 أ.

الأجزاءِ ضوؤُها دونَ شكلِها؛ لأنَّا نعلمُ بالتجربِةِ أنَّ الصقيلَ الذي ينعكسُ مِنه شعاعُ[1] البصرِ إذا صغرَ جدًّا؛ أدَّى الضوءَ واللونَ دونَ الشكلِ؛ فكانَت تلك الأجزاءُ على هيئةِ قوسٍ مستضيئةٍ أقلَّ مِن نصفِ الدائرةِ، وبحسبِ ارتفاعِ الشمسِ تنتقصُ هذه القوسُ؛ لانتقاصِ الأجزاءِ التي تنعكسُ مِنها الأشعةُ البصريةُ إلى الشمسِ مِن الطرفينِ. وإنَّما احتاجَ حدوثُها إلى أن يكونَ وراءَ تلك الأجزاءِ الرشيةِ جسمٌ كثيفٌ؛ لتصيرَ كالمِرآةِ؛ فإنَّ الشفَّافَ لا يُرَى فيه شيءٌ إذا كانَ وارءَه شفَّافٌ آخرُ[2]. وإنَّما قيَّدَ كونَ الشمسِ قريبةً مِن الأفقِ؛ فلأنَّ الأجزاءَ االرشيةَ الكائنةَ في الجوِّ للطافتِها؛ تتحلَّلُ سريعًا بأدنى سخونةٍ تصيبُها مِن ارتفاعِ الشمسِ. فإن قلْتَ: لو صحَّ ذلك[3] لَيُرَى في الجوِّ أحيانًا شيءٌ غيرُ مستديرٍ على ألوانِ قوسِ قزح بأن يكونَ اجتماعُ الأجزاءِ الرشيةِ المذكورةِ على غيرِ هيئةِ الاستدارةِ. قلْتُ[4]: لَمَّا تقرَّرَ في علمِ المناظرِ أنَّه لابدَّ مِن تساوي زاويتَي[5] الشعاعِ والانعكاسِ فإذا اجتمعَت تلك الأجزاءُ على غيرِ هيئةِ الاستدارةِ[6]؛ لم ينعكس الشعاعُ مِن كلٍّ مِنها إلى الشمسِ، كما لا يخفى على مَن لَه تخيُّلٌ صحيحٌ. **واختلافُ ألوانِها بسببِ اختلاطِ ضوءِ النيِّرِ وألوانِ الغمامِ المختلفةِ**، وقد يقالُ: إنَّ الناحيةَ العُليَا مِنها لَمَّا قربَت

---

[1] هـ: 75 ب.
[2] و: 98.
[3] ج: 55 ب.
[4] ب: 54 أ.
[5] هـ: 76 أ.
[6] د: 52 أ.

مِن الشمسِ؛ قَوِيَ فيها الإشراقُ؛ فيُرى أحمرَ ناصعًا، وأمَّا الناحيةُ السفلى فلَمَّا بعدَت عنها؛ كانَت أقلَّ إشراقًا؛ فترى فيها حمرةٌ مائلةٌ إلى السوادِ وهو الأرجوانيُّ، وما توسَّطَ بينَهما فإنَّ لونَه متولِّدٌ مِن ذَيْنِكَ اللونينِ وهو الكُراثيُّ. ورُدَّ هذا بـ: إنَّ اللونَ الكراثيَّ لا يناسبُ هذينِ اللونينِ بل هو متولدٌ عن الصُّفرَةِ والسوادِ، وبـ: إنَّ سببَ اختلافِ ألوانِها لو كانَ [67] اختلافُ أجزائِها بالقربِ والبعدِ مقيسًا إلى النيرِ؛ كانَ الانتقالُ مِن أحدِ اللونينِ إلى الآخرِ على سبيلِ التدريجِ، فلم تكن الألوانُ الثلاثةُ متشابهةَ الأجزاءِ عندَ الحسِّ. وقالَ[1] الشيخُ: لستُ أُحصِّلُه.

وأمَّا الهالةُ فأيضًا إنَّما تحدثُ مِن[2] **ارتسامِ ضوءِ النيِّرِ في أجزاءٍ رشيةٍ**، صغيرةٍ صقيلةٍ متقاربةٍ غيرِ متصلةٍ، **مستديرةٍ**، حولَ النيرِ. وبيانُه أنَّه إذا وُجِدَت بينَ الناظرِ والنيرِ الأجزاءُ المذكورةُ على وضعٍ ينعكسُ الشعاعُ البصريُّ مِن كلِّ منها إلى النيرِ، ونُظِرَ في تلك الأجزاءِ؛ فيُرى في كلٍّ مِنها ضوءُ النيرِ[3] دونَ شكلِه لِمَا سبقَ فكانَ مجموعُها على هيئةِ دائرةٍ تامَّةٍ[4] أو ناقصةٍ، وهي الهالةُ. وتدلُّ على حدوثِ المطرِ؛ لدلالتِها على رطوبةِ الهواءِ. وإذا اتَّفقَ أن توجدَ سحابتانِ على الصفةِ المذكورةِ إحداهما تحتَ الأُخرى؛ حدثَت هناك هالةٌ تحتَ هالةٍ، وتكونُ التحتانيةُ أعظمَ؛ لأنَّها أقربُ إلينا. وزعمَ بعضُهم أنَّه رأى

---

[1] هـ: 76 ب.

[2] ج: 56 أ.

[3] و: 99.

[4] ب: 54 ب.

سبعَ هالاتٍ[1] معًا. واعلمْ أنَّ هالةَ الشمسِ وتسمَّى الطُّفارةَ بضمِّ الطاءِ نادرةٌ جدًّا؛ لأنَّ الشمسَ[2] تحلِّلُ السحبَ الرقيقةَ. وقد حكى الشيخُ في الشفاءِ أنَّه رأى حولَها تارةً الهالةَ التامةَ، وتارةً الهالةَ الناقصةَ على ألوانِ قوسِ قزح.

وأمَّا الشُّهُبُ فسببُها أنَّ الدخانَ إذا بلغَ حيِّزَ النارِ وكانَ لطيفًا، غيرَ متصلٍ بالأرضِ، **اشتعلَت فيه النارُ فانقلبَ إلى الناريةِ ويلتهبُ بسرعةٍ حتَّى يُرَى كالمُنطَفِئ**[3]، وبيانُه على ما ذكرَه المحقِّقُ في شرحِ الإشاراتِ أنَّه يشتعلُ طرفُه العالي أوَّلًا، ثمَّ يذهبُ الاشتعالُ فيه إلى آخرِه؛ فيُرى الاشتعالُ ممتدًّا على- سَمْتِ الدخانِ- إلى طرفِه الآخرِ، وهو المسمَّى بالشهابِ. فإذا استحالَت الأجزاءُ الأرضيةُ نارًا صِرفةً؛ صارَت غيرَ مرئيةٍ؛ فظُنَّ أنَّها طُفِئَت وليسَ ذلك بطُفُوءٍ. وإن كانَ الدخانُ غليظًا؛ لا تنطفئ النارُ أيامًا أو شهورًا بقدرِ غِلَظِه، وتكونُ على صورةِ ذؤابةٍ أو ذنبٍ أو رمحٍ أو حيوانٍ لَه قرونٌ. وحُكِيَ[4] أنَّ بعدَ المسيحِ- عليه السلامُ- بزمانٍ كثيرٍ ظهرَت في السماءِ نارٌ مضطربةٌ مِن ناحيةِ القطبِ الشماليِّ وبَقِيَت السنةَ كلَّها وكانَت[5] الظلمةُ تغشى العالمَ مِن تسعِ ساعاتٍ مِن النهارِ إلى الليلِ حتَّى لم يكن أحدٌ يبصرُ شيئًا، وكانَ ينزلُ مِن الجوِّ ما يشبهُ الهشيمَ والرمادَ. وإن اتَّصلَ الدخانُ بالأرضِ تشتعلْ النارُ فيه نازلةً إلى الأرضِ، [68] ويسمَّى الحريقُ.

---

[1] د: 52 ب.

[2] هـ: 77 أ.

[3] ج: 56 ب.

[4] هـ: 77 ب.

[5] ب: 55 أ.

وأمَّا الزلزلةُ وانفجارُ[1] **العُيُونِ فاعلمْ أنَّ البخارَ إذا احتبسَ في الأرضِ يميلُ إلى جهةٍ ويتبرَّدُ بها**، أي بالأرضِ، **فينقلِبُ مياهًا مختلِطةً بأجزاءٍ بخاريةٍ إذا قلَّ، فإذا كثُرَ بحيثُ لا تسعُه الأرضُ أوجبَ انشقاقَ**[2] **الأرضِ وانفجرَت مِنها العيونُ**[3]، قالَ أبو البركاتِ البغداديُّ في المعتبرِ: إنَّ السببَ في العيونِ والقَنَواتِ وما يجري مجراهما؛ هو ما يسيلُ مِن الثلوجِ ومياهِ[4] الأمطارِ؛ لأنَّا نجدُها تزيدُ بزيادتِها وتنقصُ بنقصانِها، وإنَّ استحالةَ الأهويةِ والأبخرةِ المنحصرةِ في الأرضِ؛ لا مدخلَ لها في ذلك، واحتجَّ بـ: إنَّ باطنَ الأرضِ في الصيفِ أشدُّ بردًا مِنه في الشتاءِ؛ فلو كانَ سببُ هذه استحالتَها؛ لَوجبَ أن تكونَ العيونُ والقنواتُ ومياهُ الآبارِ في الصيفِ أزيدَ، وفي الشتاءِ أنقصَ، مع أنَّ الأمرَ بخلافِ ذلك على ما دلَّت عليه التجربةُ. والحقُّ إنَّ السببَ الذي ذكرَه صاحبُ المعتبرِ معتبَرٌ لا محالةَ إلَّا أنَّه غيرُ مانعٍ مِن اعتبارِ السببِ الذي ذكرَه المصنفُ، واحتجاجُه في المنعِ إنَّما يدلُّ على أنَّه لا يجوزُ أن يكونَ ذلك السببُ هو السببُ التامُّ، لا على أنَّه لا يجوزُ أن يكونَ ذلك سببًا في[5] الجملةِ، **وإذا غلُظَ**، البخارُ، **بحيثُ لا ينفُذُ في مجاري الأرضِ**، أو كانَت الأرضُ كثيفةً عديمةَ المسامِّ، **اجتمعَ**، طالبًا للخروجِ، **ولم يمكنه النفوذُ فزُلزِلَت**

---

[1] و: 100.
[2] ج: 57 أ.
[3] د: 53 أ.
[4] هـ: 78 أ.
[5] ب: 55 ب.

الأرضُ[1]، وكذا الريحُ والدخانُ. وربَّما قَوِيَت المادةُ على شقِّ الأرضِ؛ فيحدثُ صوتٌ هائلٌ، وقد تخرجُ نارٌ لشدَّةِ الحركةِ المقتضيةِ[2] لاشتعالِ البخارِ والدخانِ الممتزجينِ على طبيعةِ الدهنِ.

---

[1] هداية/64. هـ: 78 ب.

[2] ج: 57 ب.

[الفصل الثالث: المعادن][1]

فصلٌ في المعادنِ، المركَّبُ التامُّ، وهو الذي لَه صورةٌ نوعيةٌ تحفظُ تركيبَه[2]، إمَّا: أن يكونَ لَه نشوءٌ ونماءٌ، أو لا، والثاني هو المعدنيُّ، والأوَّلُ إمَّا: أن يكونَ لَه حسٌّ وحركةٌ إراديةٌ، أو لا، فالثاني هو النباتُ والأولُ هو الحيوانُ. وقد يقالُ: لم ينتهِضْ دليلٌ على أنَّ المعدنيَّ والنباتَ ليسَ لهما حسٌّ وحركةٌ إراديةٌ، وأنَّ المعدنيَّ ليسَ لَه اغتذاءٌ[3] نشوءٌ ونماءٌ، وغايتُه[4] عدمُ الوجدانِ، وأنَّه لا يدلُّ على العدمِ؛ ولذا قالَ شارحُ التلويحاتِ: المركَّبُ إن تحقَّقَ كونُه ذا حسٍّ وإرادةٍ؛ فهو الحيوانُ، وإلَّا فإن تحقَّقَ كونُه ذا نماءٍ؛ فهو النباتُ، وإلَّا فهو المعدنيُّ. وقد يتمسَّكُ بشعورِ النباتِ[5] واختيارِه في الحركةِ بما يُشاهَدُ مِن ميَلانِه [69] عن سمتِ استقامتِه في الصعودِ، إذا كانَ هناك مانعٌ؛ فإنَّه قبلَ أن يصلَ إلى ذلك المانعِ؛ يعوَّجُ، ثمَّ إذا جاوزَه؛ عادَ إلى تلك الاستقامةِ، وفي شجرةِ النخلِ واليقطينِ أماراتٌ شاهدةٌ بذلك. ويتمسَّكُ أيضًا[6] لاغتذاءِ المعدنيّ؛ بما ظهرَ في المرجانِ من هيئةِ النماءِ، **الأبخرةُ والأدخنةُ المحتبسةُ في الأرضِ**، إذا[7] كثُرَت؛ يتولَّد مِنها ما مرَّ مِن العيونِ وغيرِها[1]، **وإذا لم تكن**

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] و: 101.

[3] لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (هـ).

[4] د: 53 ب.

[5] هـ: 79 أ.

[6] ب: 56 أ.

[7] ج: 58 أ.

كثيرةً؛ اختلطَت على ضروبٍ مِن الاختلاطاتِ المختلفةِ في الكمِّ والكيفِ، فتتكوَّنُ مِنها الأجسامُ المعدينةُ. فإن غلبَ البخارُ على الدخانِ؛ يتولَّدْ اليشمُ والبلَّورُ والزئبقُ والزرنيخُ والرصاصُ، وهو إمَّا: أبيضُ وهو القلعيُّ، أو أسودُ وهو الأسربُ، وإذا أُطلِقَ الرصاصُ؛ أُرِيدَ بِه الأبيضُ، **وغيرُها مِن الجواهرِ المشفةِ**، قيلَ[2]: في عدِّ الزئبقِ والرصاصِ مِن هذا القسمِ؛ نظرٌ، أمَّا الرصاصُ؛ فلأنَّه مِن الأجسامِ السبعةِ التي تتولَّدُ مِن امتزاجِ[3] الزئبقِ والكبريتِ، على ما سيصرَّحُ به الآنَ[4]، ولأنَّه لا شفيفَ فيه. وأمَّا الزئبقُ؛ فلأنَّه لا شفيفَ فيه أيضًا، ولَمَّا تقرَّرَ عندَهم مِن أنَّه متولِّدٌ مِن جسمٍ مائيٍّ خالطَتْه أجزاءٌ كبريتيةٌ في غايةِ اللطافةِ مخالطةً شديدةً بحيثُ لا يوجدُ لَه سطحٌ إلَّا وهو مُغْشًّى بغلافٍ مِن الأجزاءِ الكبريتيةِ كالقطراتِ المرشوشةِ على ترابٍ[5] هبائيٍّ مسحوقٍ غايةَ السحقِ بحيثُ تصيرُ كلُّ قطرةٍ مِنها مُغشاةً بغلافٍ ترابيٍّ يحفظُها[6]. **وإن غلبَ الدخانُ؛ يتولَّدْ الملحُ والزاجُ والكبريتُ[7] والنوشادرُ. ثمَّ مِن اختلاطِ بعضِ هذه**، أي الزئبقِ، **مع بعضٍ**، أي الكبريتِ، **تولَّدُ الأجسامِ الأرضيةِ[8]**، أي الأجسامِ السبعةِ المُتَطَرِّقَةِ، وهي القابلةُ لضربِ

---

[1] "من العيون وغيرها" لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (هـ)، (و).

[2] هـ: 79 ب.

[3] و: 102.

[4] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (هـ)، (و).

[5] د: 54 أ.

[6] وردت في (ب): يحيطها.

[7] ج: 58 ب.

[8] هداية/65

المِطرَقَةِ بحيثُ لا تنكسرُ ولا[1] تتفرَّقُ بل تَلينُ وتندفعُ[2] إلى عمقِها فتنبسِطُ، مثلُ الذهبِ والفضةِ والنحاسِ والحديدِ والخارصينِ والأسربِ والقلعيِّ.

[1] ب: 56 ب.
[2] هـ: 80 أ.

[الفصل الرابع: النبات][1]

فصلٌ في النباتِ، ولَه قوةٌ، أي صورةٌ نوعيةٌ، **عديمةُ الشعورِ**، عندَ الأكثرِ، تحفظُ تركيبَه، **تصدرُ عنها حركاتُ النباتِ في الأقطارِ**، المُسمَّاةُ نُمُوًّا، **وأفعالٌ مختلفةٌ بآلاتٍ مختلفةٍ**، قيلَ: فإنَّ الواحدَ لا يصدرُ عنه أفاعيلُ مختلفةٌ إلَّا بآلاتٍ مختلفةٍ، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ قولَهم: الواحدُ مِن حيثُ هو واحدٌ؛ لا يصدرُ عنه إلَّا واحدٌ؛ على تقديرِ صِحَّتِه؛ يستلزمُ أن لا يصدرَ عن الفاعلِ الواحدِ أفاعيلُ مختلفةٌ [70] إلَّا بالجهاتِ المختلفةِ، سواءٌ كانَت تلك الجهاتُ آلاتٍ أو غيرَها، **وتسمَّى نفسًا نباتيةً، وهي كمالٌ**، وهي ما يتمُّ به النوعُ إمَّا: في حدِّ ذاتِه كهيئةِ السريرِ؛ فإنَّها كمالٌ للخشبِ السريريّ؛ لأنَّه لا يتمُّ السريرُ في حدِّ ذاتِه إلَّا بها، أو في صفاتِه كالبياضِ[2]؛ فإنَّه كمالٌ للجسمِ[3] الأبيضِ لا يكملُ في صفتِه إلَّا بِه. والأوَّلُ[4] كمالٌ، **أوَّلُ**، والثاني كمالٌ ثانٍ، **لجسمٍ طبيعيٍّ**، ليسَ المرادُ به ههنا ما يقابلُ الجسمَ التعليميَّ بل ما يقابلُ الجسمَ الصناعيَّ. واحترزَ به عن مثلِ الهيئةِ السريريةِ، ومنهم مَن رفعَ الطبيعيَّ على أنَّه صفةٌ لـ"كمالٌ" احترازًا به عن الكمالِ الصناعيِّ؛ فإنَّ[5] الكمالَ الأوَّلَ قد يكونُ صناعيًّا يحصلُ بصنعِ الإنسانِ كما في السريرِ، وقد يكونُ طبيعيًّا لا

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] ج: 58 أ.

[3] و: 103.

[4] هـ: 80 ب.

[5] د: 54 ب.

مدخلَ لصنعةٍ فيه، **آليّ**، يجوزُ جرُّه على أنَّه صفةُ جسمٍ أي جسمٍ مشتملٍ على الآلةِ، ورفعُه على أنَّه صفةُ[1] "كمالٌ" أي كمالٌ ذو آلةٍ، واحترزَ به عن صورِ البسائطِ والمعدنياتِ، **مِن جهةِ ما يتولَّدُ ويزيدُ ويغتذي فقطْ**، واحترزَ به عن النفسِ الحيوانيةِ والإنسانيةِ. **فلَها قوةٌ غاذيةٌ**، لأجلِ بقاءِ الشخصِ، **وهي القوةُ التي تُحيلُ جسمًا آخرَ إلى مشاكَلَةِ الجسمِ الذي هي فيه، فتلصُقُ**، تلك القوةُ ذلك الجسمَ المشاكلَ، **به بدلَ ما تحلَّلَ عنه بالحرارةِ**، الغريزيةِ أو غيرِها. **ولَها قوةٌ ناميةٌ**[2]، لأجلِ كمالِ الشخصِ، والقياسُ أن يقالَ: مُنمِيةٌ؛ لكنَّهم راعوا مشاكلةَ[3] الغاذيةِ، **وهي التي تزيدُ في الجسمِ الذي هي فيه زيادةً في أقطارِه طولًا وعرضًا وعمقًا**، قيلَ: احترزَ به عن الزيادةِ الصناعيةِ؛ فإنَّها لا تكونُ في الأقطارِ الثلاثةِ؛ لأنَّ الزيادةَ الصناعيةَ في بعضِ الأقطارِ توجبُ النُّقصانَ في بعضٍ آخرَ[4]، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ زيادةَ الجسمِ المُغتذِي في الأقطارِ؛ بانضمامِ الغِذاءِ إليه لا بنفسِه، وإذا كانَ كذلك فنقولُ في الزياداتِ الصناعيةِ أيضًا: إذا أضافَ الصانعُ إلى الشمعةِ مقدارًا آخرَ مِن الشمعِ؛ حصلَت الزيادةُ في الأقطارِ، **إلى أن**[5] **يبلغَ كمالَ النشوءِ**، يُخرِجُ به مبدأَ السِّمَنِ والوَرَمِ؛ إذ ليسَ غايتُهما بلوغَ الجسمِ إلى كمالِ النشوءِ. وقيلَ: هما خارجانِ بقولِه: **على تناسُبٍ طبيعيٍّ**، أي نسبةٍ تقتضيها طبيعةُ المحلِّ.

---

[1] ب: 57 أ.

[2] هـ: 81 أ.

[3] ج: 59 ب.

[4] الجملة لم ترد في (د).

[5] و: 104.

وقد يقالُ: إنَّ السمنَ والورمَ خارجانِ بقولِه: في أقطارِه طولًا وعرضًا وعمقًا. أمَّا السمنُ؛ [71] فلأنَّه لا يزيدُ[1] في الطولِ بل في العرضِ والعمقِ. **وأمَّا الورمُ**؛ فلامتناعِ تورّمِ القلبِ بالاتفاقِ[2] وتورمِ العظامِ عندَ الأكثرينَ[3]. أقولُ: فيه بحثٌ؛ لأنَّ المفهومَ مِن زيادةِ الجسمِ في أقطارِه الثلاثةِ؛ أن يزيدَ مجموعُه مِن حيثُ هو مجموعٌ، لا أن يزيدَ كلُّ[4] جزءٍ مِن أجزائِه. وقد صرَّحَ بعضُ المحقّقِينَ بـ: إنَّ السمنَ يزيدُ في الطولِ أيضًا. **ولَها قوةٌ مولدةٌ**، لأجلِ بقاءِ النوعِ، **وهي التي تأخذُ مِن الجسمِ الذي هي فيه جزءًا وتجعلُه مادةً ومبدأً لمثلِه**، أو لشخصٍ مِن جنسِه؛ ليشملَ البغلَ. واعلمْ أنَّ ههنا ثلاثَ قُوَى، إحداها: ما تجعلُ الدمَ المستعِدَّ للمَنَوِيَّةِ مَنْيًا في الاثنينِ. وثانيها: ما تهيءُ كلَّ جزءٍ مِن المَنْي الحاصلِ مِن الذكرِ والأُنثَى في الرحمِ؛ لعضوٍ مخصوصٍ بأن يجعلَ بعضَه مستعِدًّا للعظميةِ، وبعضَه مستعِدًّا للعصبيةِ إلى غيرِ ذلك. والمولدةُ مجموعُ هاتَينِ القوتَينِ؛ فوَحدَتُها اعتباريةٌ. وثالثها: ما تصوّرُ[5] موادَّ الأعضاءِ بصورِها الخاصَّةِ بها، وتسمَّى مُصَوِّرَةً. وقد ذهبَ المحقّقُ الطوسيُّ إلى أنَّ صدورَ التصويرِ عن قوةٍ عديمةِ الشعورِ؛ ممتنعٌ، وكأنَّ المصنفَ أيضًا ذهبَ إلى ذلك؛ فلِذا لم يذكر المصوِّرةَ ههنا. **والغاذيةُ تجذبُ الغِذاءَ وتُمسِكُه وتهضمُه وتدفعُ**

---

[1] هـ: 81 ب.
[2] ب: 57 ب.
[3] د: 55 أ.
[4] ج: 60 أ.
[5] هـ: 82 أ.

ثقلَه. فلَها خوادمُ أربعٌ: قوةٌ جاذبةٌ وماسكةٌ وهاضمةٌ ودافعةٌ للثفلِ[1]، لا يبعدُ أن تتَّحِدَّ الغاذيةُ والهاضمةُ. وأكثرُ الأطبَّاءِ[2] كجالينوس وأبي سُهَيلٍ المسيحيّ وصاحبِ الكاملِ وغيرِهم مِن الأطباءِ المتأخِّرينَ؛ لم يفرِّقوا بينَهما. وغايةُ ما قيلَ في[3] الفرقِ: إنَّ القوةَ الهاضمةَ يبتدِئُ فعلُها عندَ انتهاءِ فعلِ الجاذبةِ وابتداءِ فعلِ الماسكةِ، فإذا جذبَت جاذبةُ عضوٍ شيئًا مِن الدمِ وأمسكَتْه ماسكةُ ذلك العضوِ؛ فللدمِ صورةٌ نوعيةٌ، فإذا استحالَ شبيهًا بالعضوِ؛ فقد[4] بطلَت تلك الصورةُ وحدثَت صورةٌ أُخرى؛ فيكونُ ذلك كونًا للصورةِ العضويةِ وفسادًا[5] للصورةِ الدمويةِ، وهذا الكونُ والفسادُ إنَّما يحصلانِ بأَن يحدثَ هناك مِن الطبخِ ما لأجلِه يأخذُ استعدادُ المادةِ للصورةِ الدمويةِ؛ في الانتقاصِ، ويأخذُ استعدادُها للصورةِ العضويةِ؛ في الاشتدادِ، ولا يزالَ الأوَّلُ ينتقِصُ والثاني يشتدُّ إلى أن تنتهي المادةُ إلى حيثُ تبطلُ عنها الصورةُ الأُولى وهي الدمويةُ فتحدثُ الأُخرى [72] وهي العضويةُ، فههنا حالتانِ إحداهما سابقةٌ على الأُخرى؛ فالحالةُ الأُولى هي فعلُ القوةِ الهاضمةِ، والثانيةُ هي فعلُ القوةِ الغاذيةِ. وأُورِدُ عليه: إنَّه لِمَ[6] لا يجوزُ أن يكونَ حصولُ الحالتَينِ بقوةٍ واحدةٍ؛ فإنَّه لو اعتُبِرَ تعدُّدُ مثلِ هذه الحالاتِ واستدعَت كلُّ واحدةٍ

---

[1] و: 105.
[2] ج: 60 ب.
[3] ب: 58 أ.
[4] د: 55 ب.
[5] هـ: 82 ب.
[6] ج: 61 أ.

مِنها قوةً على حِدَةٍ؛ لَصارَت القوى أكثرَ مِن المذكورةِ؛ فإنَّ الغذاءَ لَه تغيُّراتٌ كثيرةٌ بحسبِ مراتبِ الهضومِ، بعضُها يتغيَّرُ في الكيفِ فقط، وبعضُها يتغيَّرُ في الصورةِ[1] النوعيةِ أيضًا. ولَـمَّا جازَ أن تكونَ تلك التغيراتُ الكثيرةُ بقوةٍ واحدةٍ هي الهاضمةُ؛ فلْيَجُزْ أن يكونَ التغيرُ إلى الصورةِ العضويةِ أيضًا بتلك القوةِ بعينِها فتكونُ[2] هي مبطلةً للصورةِ[3] الدمويةِ ومحصلةً للصورةِ العضويةِ كما كانَت مبطلةً للصورةِ الغذائيةِ ومحصلةً للصورةِ الدمويةِ. **والناميةُ تقفُ مِن الفعلِ أولًا**، حينَ كمالِ النشوءِ، **وتبقى الغاذيةُ تفعلُ إلى أن تعجزَ فيعرضَ الموتُ[4]**. وقيلَ: هذا دليلٌ على التغايُرِ بينَ القوتَينِ، ويحتملُ أن تكونَ هناك قوةٌ واحدةٌ تختلفُ أحوالُها بالقوةِ[5] والضعفِ فتُحَصِّلُ بُرْهَةً مِن الغذاءِ ما يزيدُ على قدرِ المتحلِّلِ من الأعضاءِ وذلك في سنِّ النموِّ أعني إلى قريبٍ مِن الثلاثينَ، ثمَّ يتطرَّقُ إليها شيءٌ مِن الضعفِ فتحصِّلُ مِنه ما يساويه أي المتحللَ وذلك في[6] سنِّ الوقوفِ أعني إلى قريبٍ مِن الأربعِينَ[7]، ثمَّ يزدادُ ضعفُها فلا تقوى على تحصيلِ ما يساوي المتحللَ وذلك في سنِّ الانحطاطِ الخفيِّ الذي لا يتبيَّنُ أعني إلى قريبٍ مِن الستِّينَ، وفي سنِّ الانحطاطِ الظاهرِ الذي هو ما بعدَه إلى آخرِ العمرِ.

---

[1] هـ: 83 أ.

[2] ب: 58 ب.

[3] و: 106.

[4] هداية/67.

[5] د: 59 أ.

[6] ج: 61 ب.

[7] هـ: 83 ب.

[الفصل الخامس: الحيوان][1]

فصلٌ في الحيوانِ، وهو مختصٌّ بالنفسِ الحيوانيةِ، وهي كمالٌ أوَّلُ لجسمٍ طبيعيٍّ آليٍّ مِن جهةِ ما تدرِكُ الجزئيَّاتِ الجسمانيةَ، وتتحرَّكُ بالإرادةِ، أقولُ: ههنا بحثٌ؛ لأنَّه إن أرادَ الآليَّ مِن جهةِ هذَينِ الأمرَينِ فقطْ على ما مرَّ في النباتِ؛ فلا يصدقُ التعريفُ على النفسِ الحيوانيةِ؛ لأنَّها آليةٌ مِن جهةِ الأفعالِ النباتيةِ أيضًا. وإن أرادَ الآليَّ مِن جهتِهما مطلقًا؛ فيُنتَقَضُ التعريفُ بالنفسِ الناطقةِ[2]؛ فالمناسبُ أن يقالَ: مِن جهةِ ما تفعلُ الأفعالَ النباتيةَ وتدرِكُ الجزئياتِ الجسمانيةَ وتتحركُ بالإرادةِ فقطْ، اللهمَّ[3] إلَّا أن يقالَ: إنَّه ذهبَ إلى ما زعمَه بعضُهم مِن أنَّ بدنَ الحيوانِ مشتمِلٌ على صورةٍ معدنيةٍ؛ لحفظِ التركيبِ، وعلى نفسٍ [73] نباتيةٍ؛ للتغذيةِ والتنميةِ والتوليدِ، وعلى نفسٍ حيوانيةٍ؛ للإحساسِ والحركةِ الإراديةِ. ولا يَرِدُ مثلُ[4] هذا على تعريفِ النفسِ النباتيةِ[5]؛ لأنَّها وإن صدرَ عنها أثرُ الصورةِ المعدنيةِ وهو حفظُ التركيبِ؛ لكنَّها ليسَت آليةً مِن جهتِه، **فلَها**، باعتبارِ ما يخصُّها مِن الآثارِ، **قوَّةٌ مدرِكةٌ ومحرِّكةٌ.**

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.
[2] ب: 59 أ.
[3] هـ: 84 أ.
[4] ج: 62 أ.
[5] و: 107.

أمَّا المدرِكةُ فهي إمَّا: في الظاهرِ، أو في الباطنِ. أمَّا التي في الظاهرِ فهي خمسٌ، والمرادُ أنَّ المعلومَ لَنا مِن[1] الحواسِّ الظاهرةِ؛ خمسٌ، لا أنَّ ممكنَ التحقُّقِ؛ في نفسِ الأمرِ، أو المتحقَّقَ؛ فيها؛ كذلك؛ لجوازِ أن تتحقَّقَ في نفسِ الأمرِ حاسَّةٌ أُخرى لبعضِ الحيواناتِ وإن لم نعلمها، كما أنَّ[2] الأكمهَ لا يعلمُ قوةَ الإبصارِ والعِنِّينَ لا يعلمُ لذَّةَ الجِماعِ: **السمعُ**، وهو قوةٌ مودَعةٌ في العصبةِ المفروشةِ في مُقَعَّرِ الصِّماخِ التي فيها هواءٌ محتقَنٌ كالطبلِ، فإذا وصلَ الهواءُ المتكيِّفُ بكيفيةِ الصوتِ لتموُّجِه الحاصلِ مِن قرعٍ أو قلعٍ عنيفَينِ مع مقاومةِ المقروعِ للقارعِ والمقلوعِ للقالعِ؛ إلى تلك العصبةِ وقرعَها؛ أدركتُه القوةُ المودعةُ فيها، وكذا إذا كانَ الهواءُ قريبًا مِنها. وليسَ المرادُ بوصولِ الهواءِ الحاملِ للصوتِ[3] إلى السامعةِ؛ أنَّ هواءً واحدًا بعينِه يتموَّجُ ويتكيَّفُ بالصوتِ ويوصلُه إليها، بل إنَّ ما يجاورُه ذلك الهواءُ المتكيِّفُ بالصوتِ يتموَّجُ ويتكيَّفُ بالصوتِ أيضًا وهكذا إلى أن يتموجَ ويتكيفَ به الهواءُ الراكدُ في الصماخِ فتدركُه السامعةُ حينئذٍ، **والبصرُ**، وهو قوةٌ في ملتقى عصبتينِ نابِتتَينِ[4] مِن مقدَّمِ الدماغِ مجوَّفتَينِ تتقاربانِ حتَّى تتلاقيا وتتقاطعا تقاطعًا صليبيًّا ويصيرَ تجويفُهما واحدًا، ثمَّ تتباعدا إلى العينَينِ؛ فذلك التجويفُ الذي هو في الملتقى أودِعَت فيه القوةُ الباصرةُ ويسمَّى مجمعَ النورِ. والمذاهبُ المشهورةُ للحكماءِ

---

[1] د: 56 ب.

[2] هـ: 84 ب.

[3] ب: 59 ب. ج: 62 ب.

[4] هـ: 85 أ.

في الإبصارِ ثلاثةٌ، الأوَّلُ: مذهبُ الرياضيّينَ وهو: إنَّ الإبصارَ بخروجِ[1] شعاعٍ مِن العينينِ على هيئةِ مخروطٍ رأسُه عندَ مركزِ البصرِ وقاعدتُه عندَ سطحِ المُبْصَرِ. ثمَّ إنَّهم اختلفوا فيما بينَهم؛ فذهبَت جماعةٌ إلى أنَّ ذلك المخروطَ مُصْمَتٌ[2]، وذهبَت جماعةٌ أُخرى إلى أنَّه مركَّبٌ مِن خطوطٍ شعاعيةٍ مستقيمةٍ أطرافُها[3] التي تلي البصرَ مجتمعةٌ عندَ مركزِه، ثمَّ[4] تمتدُّ متفرقةً إلى المبصَرِ، فما تنطبقُ عليه مِن المبصرِ [74] أطرافُ تلك الخطوطِ؛ أدركَه البصرُ، وما وقعَ بينَ أطرافِ تلك الخطوطِ؛ لم يدركه؛ ولذلك يخفى على البصرِ المسامُّ[5] التي في غايةِ الدقّةِ في سطوحِ المبصَراتِ. وذهبَت جماعةٌ ثالثةٌ إلى أنَّ الخارجَ مِن العينينِ خطٌّ واحدٌ مستقيمٌ فإذا انتهى إلى المبصَرِ؛ تحرَّكَ على سطحِه في جهتَي طولِه وعرضِه حركةً في غايةِ[6] السرعةِ، ويُتَخَيَّلُ بحركتِه هيئةٌ مخروطيةٌ.
والثاني: مذهبُ الطبيعيّينَ وهو: إنَّ الإبصارَ بالانطباعِ، وهو المختارُ عندَ أرسطو وأتباعِه كالشيخِ الرئيسِ وغيرِه قالوا: إنَّ مقابلةَ المبصَرِ للباصرةِ توجبُ استعدادًا تفيضُ بِه صورتُه على الجُليديةِ، ولا يكفي في الإبصارِ الانطباعُ في الجليديةِ وإلَّا لَرُئِيَ شيءٌ واحدٌ شيئَينِ؛ لانطباعِ صورتِه في جليديتَي العينينِ، بل لابدَّ مِن تأدِّي الصورةِ مِن الجليديةِ إلى ملتقى العصبتينِ المجوفتينِ ومِنه إلى

---

[1] و: 108.
[2] تعليق في (هـ): أي غير مجوف.
[3] د: 57 أ.
[4] ج: 62 أ.
[5] هـ: 85 ب.
[6] ب: 60 أ.

الحسِّ المشتركِ، ولم يريدوا بتأدِّي الصورةِ مِن الجليديةِ إلى ملتقى العصبتينِ المجوفتينِ ومِنه إلى الحسِّ المشتركِ[1]؛ انتقالَ العرضِ[2] الذي هو الصورةُ[3]، بل أرادوا أنَّ انطباعَها في الجليديةِ مُعِدٌّ لفيضانِ الصورةِ على الملتقى، وفيضانَها عليه معِدٌّ لفيضانِها على الحسِّ المشتركِ. والثالث: مذهبُ طائفةٍ مِن الحكماءِ وهو: إنَّ الإبصارَ ليسَ بالانطباعِ ولا بخروجِ الشعاعِ، بل بأنَّ الهواءَ المشّفَّ[4] المتوسطَ[5] الذي بينَ البصرِ[6] والمرئي؛ يتكيَّفُ بكيفيةِ الشعاعِ الذي في البصرِ ويصيرُ بذلك آلةً للإبصارِ، **والشمُّ**، وهو قوةٌ في الزائدتينِ الناتئتينِ مِن مقدَّمِ الدماغِ الشبيهتينِ[7] بحلمتَي الثدي. والجمهورُ على أنَّ الهواءَ المتوسِّطَ بينَ القوةِ الشامَّةِ وذي الرائحةِ؛ يتكيَّفُ بالرائحةِ الأقربِ فالأقربِ إلى أن يصلَ إلى ما يجاورُ الشامَّةَ فتدركُها. وقالَ بعضُهم: سببُه التبخُّرُ وانفصالُ أجزاءٍ مِن ذي الرائحةِ تخالطُها الأجزاءُ[8] الهوائيةُ؛ فتصلُ إلى الشامَّةِ. وقد يقالُ: إنَّه يفعلُ ذو الرائحةِ في[9] الشامَّةِ مِن غيرِ استحالةٍ في الهواءِ لا بتبخُّرٍ ولا انفصالٍ، **والذوقُ**، وهو قوةٌ في العصَبَةِ المفروشةِ على جرمِ اللسانِ، وإدراكُها بتوسَّطِ

[1] الجملة من "لم يريدوا" إلى هنا لم ترد في (أ).
[2] هـ: 86 أ.
[3] ج: 63 ب.
[4] و: 109.
[5] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (هـ)، (و).
[6] وردت في (و): الرائي.
[7] د: 57 ب.
[8] ب: 60 ب.
[9] هـ: 86 ب.

الرطوبةِ اللُّعابِيَّةِ بأن تخالطَها أجزاءٌ لطيفةٌ مِن ذي الطعمِ، ثمَّ تغوصُ هذه الرطوبةُ معها في جرمِ اللسانِ إلى الذائقةِ؛ فالمحسوسُ حينئذٍ هو كيفيةُ ذي الطعمِ، وتكونُ الرطوبةُ[1] واسطةً لتسهيلِ وصولِ الجوهرِ الحاملِ للكيفيةِ إلى [75] الحاسَّةِ، أو بأن تتكيَّفَ نفسُ الرطوبةِ بالطعمِ بسببِ المجاورةِ فتغوصُ وحدَها فيكونُ المحسوسُ كيفيتَها، **واللمسُ**، وهو قوةٌ في العصبِ المخالِطِ لأكثرِ البدنِ. وذهبَ الجمهورُ إلى أنَّها قوةٌ واحدةٌ. وقالَ كثيرٌ مِن المحقِّقينِ ومِنهم الشيخُ: إنَّها أربعةٌ: الحاكمةُ بينَ الحرارةِ والبرودةِ، وبينَ الرطوبةِ واليبوسةِ، وبينَ الخشونةِ والملاسةِ، وبينَ اللينِ والصلابةِ. ومِنهم[2] مَن زادَ الحاكمةَ بينَ الثِّقَلِ والخِفَّةِ. **وأمَّا التي في الباطنِ فهي أيضًا خمسٌ**، أيضًا بالاستقراءِ: **الحسُّ المشترَكُ**[3] **والخيالُ والوهمُ والحافظةُ والمتصرِّفةُ**، عُدَّ جميعُها مِن المدركةِ مع أنَّ[4] القوةَ المدركةَ مِنها هي الحسُّ المشترَكُ والوهمُ فقطْ؛ لأنَّ الباقيَ مُعِينٌ على الإدراكِ. **أمَّا الحسُّ المشترَكُ**، ويسمَّى باليونانيةِ بِنْطاسيا أي لوحَ النفسِ، **فهي قوةٌ مرتَّبةٌ في مقدمِ التجويفِ الأوَّلِ**، مِن[5] التجاويفِ الثلاثةِ التي، **في الدماغِ، تقبلُ جميعَ الصوَرِ المنطبِعةِ في الحواسِّ الظاهرةِ**، فهؤلاءِ كجواسيسَ لَها ولذا تسمَّى حسًّا مشترَكًا، **وهي غيرُ البصرِ؛ لأنَّا نشاهدُ القطرةَ**

---

[1] ج: 64 أ.
[2] هـ: 87 أ.
[3] د: 58 أ.
[4] و: 110.
[5] ب: 61 أ.

النازلةَ[1]**؛ خطًّا مستقيمًا، والنقطةَ الدائرةَ بسرعةٍ؛ خطًّا مستديرًا، وليسَ ارتسامُهما**، أي الخطُّ المستقيمُ والمستديرُ؛ **في البصرِ؛ إذ البصرُ لا يرتسِمُ فيه إلَّا المقابلُ، وهو القطرةُ**[2] **والنقطةُ؛ فإذنْ ارتسامُهما إنَّما يكونُ في قوةٍ أُخرى**، غيرِ البصرِ ترتسمُ فيها صورةُ القطرةِ والنقطةِ، وتبقى قليلًا على وجهٍ تتَّصلُ الارتسامات البصريةُ المتتاليةُ بعضُها ببعضٍ فتُشاهَدُ خطًّا. واعتُرِضَ عليه بـ: إنَّه يجوزُ أن يكونَ اتِّصالُ الارتسامِ في الباصرةِ بأن يرتسمَ المقابلُ الثاني قبلَ أن يزولَ المرتسمُ الأوَّلُ بقوةِ ارتسامِ الأوَّلِ وبسرعةِ تعقُّبِ الثاني فيكونانِ معًا.

وأمَّا الخيالُ فهو قوةٌ مرتبةٌ في مؤخَّرِ التجويفِ الأوَّلِ، مِن الدماغِ عندَ الجمهورِ. وقالَ المحقِّقُ في شرحِ الإشاراتِ: كأنَّ الروحَ المصبوبَ في البطنِ المقدَّمِ هو آلةٌ للحسِّ المشتركِ والخيالِ إلَّا أنَّ ما في مقدمِ ذلك البطنِ بالحسِّ المشتركِ أخصُّ وما في مؤخرِه بالخيالِ أخصُّ، **تحفظُ جميعَ صورِ المحسوساتِ**[3] **وتمثِّلُها بعدَ الغيبوبةِ، وهي خزانةُ الحسِّ المشتركِ**، فإنَّا إذا[4] شاهدْنا صورةً ثمَّ ذهلْنا عنها زمانًا ثمَّ شاهدْناها[5] مرَّةً أُخرى؛ [76] نحكمُ عليها بأنَّها هي التي شاهدْناها قبلَ ذلك، فلو لم تكن تلك الصورةُ[6] محفوظةً فينا زمانَ الذهولِ؛

---

[1] ج: 64 ب.
[2] هـ: 87 ب.
[3] هـ: 88 أ.
[4] د: 58 ب.
[5] ج: 65 أ.
[6] ب: 61 ب.

لَامتنعَ مِنَّا الحكمُ بأنَّها[1] هي التي شاهدْناها قبلَ ذلك. قيلَ: هذه الملازمةُ ممنوعةٌ؛ لجوازِ أن يكونَ انحفاظُها؛ في بعضِ الأشياءِ الغائبةِ عنَّا، ويكونَ الاختلافُ بينَ حالتَيِ الذهولِ والنسيانِ؛ بملكةِ الاتِّصالِ بها وعدمِها. واعتُرِضَ عليه بـ: إنَّ الغائبَ الحافظَ للصورِ إمَّا أن يكونَ: جوهرًا مفارقًا، أو قوةً جسمانيةً، والأولُ باطلٌ؛ لأنَّ المفارقَ لا ترتسمُ فيه الصورةُ الجزئيةُ المتكيّفةُ بالعوارضِ الماديةِ، وكذا الثاني؛ لأنَّه لو أمكنَ أن ندرِكَ شيئًا بالقوةِ الجسمانيةِ الغائبةِ عنَّا بالاتصالِ؛ لَأمكنَ أن يبصِرَ شخصٌ ويسمعَ بباصرةِ الغيرِ وسامعتِه[2]، وبطلانُ ذلك لا يخفى على أحدٍ. أقولُ: فيه بحثٌ؛ لأنَّه لا يلزمُ مِن كونِ الغائبِ الحافظِ للصورةِ قوةً جسمانيةً؛ إمكانُ أن ندرِكَ شيئًا بالقوةِ الجسمانيةِ الغائبةِ عنَّا بالاتصالِ حتَّى يلزمَ إمكانُ أن يبصرَ شخصٌ ويسمعَ بباصرةِ الغير[3] وسامعتِه، بل اللازمُ مِنه هو إمكانُ أن ندركَ شيئًا ارتسمَ في قوةٍ جسمانيةٍ غائبةٍ بالاتصالِ كالقوى الحالَّةِ في الأجرامِ السماويةِ، وهذا غيرُ ظاهرِ البطلانِ. وقد يقالُ: الذي يدلُّ على وجودِ هذه القوةِ؛ أنَّ القبولَ غيرُ الحفظِ؛ ولهذا يوجدُ أحدُهما بدونِ الآخرِ كما في الماءِ؛ فإنَّه يقبلُ ولا يحفظُ، والقوةُ الواحدةُ لا يصدرُ عنها إلَّا فعلٌ[4] واحدٌ فيستحيلُ أن تكونَ القوةُ الواحدةُ قابلةً وحافظةً[5] معًا؛ فالقابلةُ وهي الحسُّ المشتركُ غيرُ الحافظةِ وهي

---

[1] و: 111.

[2] هـ: 88 ب.

[3] ج: 65 ب.

[4] ب: 62 أ.

[5] د: 59 أ.

الخيالُ ضرورةً. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الحفظَ مسبوقٌ بالقبولِ ومشروطٌ به ضرورةً؛ فقد اجتمعا في قوةٍ واحدةٍ يسمونها بالخيالِ، على أنَّ[1] القبولَ والإدراكَ مِن قبيلِ الانفعالِ دونَ الفعلِ؛ فاجتماعُ الحفظِ والقبولِ في شيءٍ واحدٍ لا يقدحُ في قولِهم: الواحدُ لا يصدرُ عنه إلَّا الواحدُ. **وأمَّا الوهمُ فهو قوةٌ**[2] **مرتبةٌ في،** الدماغِ كلِّه؛ لكنَّ الأخصَّ بها هو، **آخرِ التجويفِ الأوسطِ مِن الدماغِ، تدرِكُ المعانيَ**، هي ما لا يُدرَكُ بالحواسِّ الظاهرةِ، **الجزئيةَ الموجودةَ في المحسوساتِ كالقوةِ الحاكمةِ في الشاةِ بأَنَّ الذئبَ مهروبٌ عنه، والولدَ**[3] **معطوفٌ** [77] **عليه.**

وأمَّا الحافظةُ فهي قوةٌ مرتبةٌ في أوَّلِ التجويفِ الأخيرِ مِن الدماغِ، تحفظُ ما تدركُه القوةُ الوهميةُ مِن المعاني الجزئيةِ غيرِ المحسوسةِ الموجودةِ في المحسوساتِ، وهي خزانةُ القوةِ الوهميةِ.

وأمَّا المتصرِّفةُ فهي قوةٌ مرتبةٌ في البطنِ، أي التجويفِ، **الأوسطِ مِن الدماغِ**، وسلطانُها في الجزءِ الأوَّلِ مِن ذلك التجويفِ، **مِن شأنِها تركيبُ بعضِ ما في الخيالِ أو الحافظةِ**، مِن الصورِ[4] والمعاني، **مع بعضٍ؛ وتفصيلُه عنه**[5]، وهذه القوةُ إذا استعملَها العقلُ في مدركاتِه بضمِّ بعضِها إلى بعضٍ أو

---

[1] هـ: 89 أ.

[2] و: 112.

[3] ج: 66 أ.

[4] هـ: 89 ب.

[5] وردت في (أ)، (ب)، (د): وتفصيل بعضه عن بعض.

فصلِه عنه؛ سُمِّيَت مُتفكِّرةً، وإذا استعملَها الوهمُ في المحسوساتِ[1] مطلقًا؛ سُمِّيَت متخيَّلَةً. فإن قيلَ: كيفَ يستعملُها الوهمُ في الصورِ المحسوسةِ مع أنَّه ليسَ مدرِكًا لَها؟ أجيبُ بـ: إنَّ القوى الباطنةَ؛ كالـمَرايا المتقابلةِ؛ فينعكسُ إلى كلٍّ مِنها ما ارتسمَ في الأُخرى، والوهميةُ هي سلطانُ تلك القوى؛ فلَها تصرُّفٌ في[2] مدركاتِها، بل لَها تسلطٌ[3] على مدرَكاتِ العاقلةِ فتنازعُها وتحكمُ عليها بخلافِ أحكامِها.

وأمَّا القوةُ المحرِّكةُ فتنقسمُ إلى: باعثةٍ، وفاعلةٍ. أمَّا الباعثةُ[4]، وتسمَّى قوةً شوقيةً، **فهي التي إذا ارتسمَت في الخيالِ صورةٌ مطلوبةٌ أو مهروبٌ عنها؛ حملَت**، أي تلك القوةُ، **الفاعلةَ على التحريكِ**، أي على تحريكِ الأعضاءِ، **وهي**، أي الباعثةُ، **إن حملَت الفاعلةَ على تحريكٍ تطلبُ بِه الأشياءَ المتخيَّلةَ**، سواءٌ كانَت[5]– **ضارةً**، في نفسِ الأمرِ، **أو نافعةً**، طلبًا– **لحصولِ اللذةِ؛ تسمَّى قوةً شهوانيةً**[6]؛ لأنَّ حملَها هذا تابعٌ للشوقِ إلى تحصيلِ الملائمِ المسمَّى شهوةً. **وإن حملَت**، الباعثةُ الفاعلةَ، **على تحريكٍ يُدفَعُ به الشيءُ المتخيَّلُ**، سواءٌ كانَ– **ضارًّا**، في نفسِ الأمرِ، **أو مفيدًا– طالبًا للغلبةِ؛ تسمَّى قوةً غضبيةً**، لابتناءِ هذا الحملِ على الشوقِ إلى دفعِ المنافرِ المسمَّى

---

[1] ب: 62 ب.

[2] د: 59 ب.

[3] وردت في (أ): سلطنة.

[4] ج: 66 ب.

[5] هـ: 90 أ.

[6] و: 113.

غضبًا. **وأمَّا الفاعلةُ فهي التي تُعِدُّ العضلاتِ**، بقبضِها وبسطِها وتشنُّجِها وإرخائِها، **على التحريكِ**[1].

[1] هداية/71.

[الفصل السادس: الإنسان][1]

فصلٌ في الإنسانِ، هو مختصٌّ بالنفسِ الناطقةِ، وهي كمالٌ أوَّلُ لجسمٍ طبيعيٍّ آليٍّ مِن جهةِ ما تدرِكُ الأمورَ الكليةَ، والجزئياتِ المجردةَ، **وتفعلُ الأفعالَ الفكريةَ**[2]، والحدسيةَ، **فلَها**، باعتبارِ ما يخصُّها مِن الآثارِ [78] **قوةٌ عاقلةٌ**[3] **تدرِكُ بها التصوراتِ والتصديقاتِ**، أي الأمورَ التصوريةَ والتصديقيةَ، وتسمَّى تلك القوةُ العقلَ النظريَّ والقوةَ النظريةَ، **وقوةٌ عاملةٌ يتحرَّكُ**[4] **بها بدنُ الإنسانِ إلى الأفعالِ الجزئيةِ بالفكرِ والرَّوِيَّةِ**، أو بالحدسِ، **على مقتضى آراءٍ**، واعتقاداتٍ، **تخصُّها**، أي تلك الأفعالَ، وتسمَّى تلك القوةُ العقلَ العمليَّ والقوةَ العمليةَ[5].

والنفسُ باعتبارِ القوةِ العاقلةِ لَها مراتبُ أربعٌ، المَرتَبَةُ الأُولى: **أن تكونَ خالِيَةً عن جميعِ المعقولاتِ، بل هي مستعِدَّةٌ لَها**، أي التي يكونُ تعقُّلُها بالانطباعِ؛ فإنَّ النفسَ لا تخلو عن العلمِ الحضوريِّ بنفسِها، **وهي**، أي هذه المرتبةُ، **العقلُ الهيولانيُّ**، وأكثرُ إطلاقِه على النفسِ في هذه المرتبةِ، وكذا الحالُ في سائرِ المراتبِ. **والمرتبةُ الثانيةُ: أن تحصلَ لَها المعقولاتُ البديهيةُ**، بسببِ إحساسِ الجزئياتِ والتنبُّهِ لِمَا بينَها مِن المشاركاتِ والمباينات؛ فإنَّ النفسَ إذا

---
[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.
[2] ب: 63 أ.
[3] ج: 67 أ.
[4] هـ: 90 ب.
[5] د: 60 أ.

أحسَّت بجزئياتٍ كثيرةٍ وارتسمَت[1] صورُها في آلتِها الجسمانيةِ[2] ولاحظَت نسبةَ بعضِها إلى بعضٍ؛ استعدَّت لأَنْ تفيضَ عليها مِن المبدإ[3] القابضِ صورٌ كليةٌ وأحكامٌ فيما بينَها بالضرورةِ، **وتستعِدَّ،** استعدادًا قريبًا، **لأَنْ تنتقلَ مِن البديهياتِ إلى النظرياتِ،** بالفكرِ والحدسِ، **وهي العقلُ بالملكةِ،** قيلَ: لِمَا حصلَ لَها مِن ملكةِ الانتقالِ إلى النظرياتِ، وفيه نظرٌ؛ إذ ليسَ[4] في هذه المرتبةِ إلَّا استعدادُ الانتقالِ. والمرادُ بالملكةِ ما يقابلُ الحالَ أي الكيفيةَ الراسخةَ؛ لأنَّ استعدادَ الانتقالِ إلى النظرياتِ راسخٌ في هذه المرتبةِ، أو ما يقابلُ العدمَ كأنَّه قد حصلَ للنفسِ فيها وجودُ الانتقالِ إليها بناءً على قربِه، كما يسمَّى العقلُ عقلًا بالفعلِ مع كونِه بالقوةِ؛ لأنَّ قوتَه قريبةٌ مِن الفعلِ جدًّا. **والمرتبةُ الثالثةُ: أن تحصلَ لَها المعقولاتُ،** النظريةَ، **لكنْ لا تُطالِعُها بالفعلِ بل صارَت مخزونةً عندَها،** بحيثُ تستحضرُها متى شاءَت بلا حاجةٍ إلى كسبٍ جديدٍ، وذلك إنَّما يحصلُ إذا لاحظَت النظرياتِ الحاصلةَ[5] مرَّةً[6] بعدَ أُخرى حتَّى تحصلَ[7] لَها ملكةٌ تقوى بها على ذلك الاستحضارِ، **وهي العقلُ بالفعلِ،** وقالَ صاحبُ المحاكماتِ: عندي أنَّه لا اعتبارَ لملكةِ الاستحضارِ في العقلِ بالفعلِ، بل القدرةُ على الاستحضارِ في الجملةِ كافيةٌ

---

[1] و: 114.

[2] ج: 67 ب.

[3] هـ: 91 أ.

[4] ب: 63 ب.

[5] ج: 68 أ.

[6] هـ: 91 ب.

[7] د: 60 ب.

فيه، فإنَّه إذا حضرَت [79] المعقولاتُ مرَّةً مثلًا وذهلَت عنها؛ فهي قادرةٌ على استحضارِها؛ فهذه المرتبةُ لو لم تكن عقلًا بالفعلِ؛ لم تنحصر مراتبُ القوةِ النظريةِ في الأربعةِ؛ فلابدَّ مِن الاقتصارِ على الاقتدارِ على الاستحضارِ.
والمرتبةُ الرابعةُ: أن تطالِعَ معقولاتِها المكتسَبةَ، وهي العقلُ المطلَقُ، اعتبرَها أكثرُهم بالقياسِ إلى كلِّ معقولٍ بانفرادِه، ولا شبهةَ[1] في وقوعِها في هذه النشأةِ، وقد تُعتَبَرُ بالقياسِ إلى جميعِ المعقولاتِ معًا، والظاهرُ إنَّها[2] حينئذٍ إنَّما تكونُ في دارِ القرارِ[3]، ومِنهم مَن جوَّزَها في هذه النشأةِ لنفوسٍ كاملةٍ لا يشغلُها شأنٌ عن شأنٍ؛ فإنَّهم مع كونهم في جلابيبَ مِن أبدانِهم[4] قد انخرطوا في سلكِ المجرَّداتِ التي تُشاهَدُ معقولاتُها دائمًا. واعلمْ أنَّ العقلَ بالفعلِ متأخِّرٌ في الحدوثِ عمَّا سمَّاه المصنفُ[5] عقلًا مطلقًا؛ لأنَّ المدرَكَ ما لم يُشاهَد مرَّاتٍ كثيرةً؛ لا يصيرُ ملكةً، ومتقدِّم عليه في البقاءِ؛ لأنَّ تلك المشاهدةَ تزولُ بسرعةٍ وتبقى ملكةُ الاستحضارِ مستمِرَّةً فيُتَوَصَّلُ بها إلى مشاهدتِه؛ فمِنهم مَن نظرَ إلى التأخُّرِ في الحدوثِ فجعلَه[6] مرتبةً رابعةً، ومِنهم مَن نظرَ إلى التقدُّمِ في البقاءِ فجعلَه مرتبةً ثالثةً، **وتسمَّى معقولاتُها عقلًا مستفادًا**، لا يخفى على مَن أحاطَ بكتبِ الفنِّ أنَّ ما ذكرَه خلافُ اصطلاحِ القومِ؛ فإنَّهم

---

[1] و: 115.
[2] ب: 64 أ.
[3] المقصود بالنشأة ودار القرار: الدنيا والآخرة.
[4] هـ: 92 أ.
[5] ج: 68 ب.
[6] وردت في (أ): فيحبطه.

لا يطلقـون العقـلَ المسـتفادَ إلَّا علـى الـنفسِ في المرتبـةِ الرابعـةِ أو نفـسِ تلـك المرتبةِ، **ثمَّ العقلُ بالملكةِ إن كانَ في الغايةِ**[1]، بأن يكونَ حصولُ كلِّ نظريٍّ بالحدسِ مِن غيرِ حاجةٍ إلى فكرٍ، **يسمَّى قوةً قدسيةً.**

واعلمْ أنَّ القوةَ العاقلةَ، أرادَ بها النفسَ الناطقةَ؛ فإنَّها كما تُطلَقُ على مبدإِ التعقُّلِ[2] للنفسِ؛ تُطلَقُ على نفسِها أيضًا، **مجرَّدةٌ عن المادَّةِ؛ لأنَّها لو كانَت مادِّيَّةً لَكانَت ذاتَ وضعٍ، فإمَّا أن: لا تنقسمَ، أو تنقسمَ. لا سبيلَ إلى الأوَّلِ؛ لأنَّ كلَّ ما لَه وضعٌ**، مِن الجواهرِ فهو[3]؛ **ينقسمُ، على ما مرَّ في نفي الجزءِ. ولا سبيلَ**[4] **إلى الثاني؛ لأنَّ معقولاتِها إن كانَت بسيطةً؛ يلزمْ انقسامُها**، إن أرادَ بالبسيطِ ما لا جزءَ لَه أصلًا، لا بالفعلِ ولا بالقوةِ؛ فلا يلائمُ قولَه: كلُّ مركَّبٍ إنَّما[5] يتركَّبُ مِن البسائطِ، وإن أرادَ به ما لا جزءَ لَه بالفعلِ؛ فاللازمُ وهو الانقسامُ بالقوةِ غيرُ منافٍ للبسائطِ؛ **لأنَّ الحالَّ في أحدِ جزئَيْها غيرُ الحالِّ في الجزءِ الآخرِ**، إنَّما يتمُّ هذا إذا كانَ الحلولُ سَرَيَانِيًّا [80] وهو فيما نحنُ بصددِه ممنوعٌ، **وإن كانَت مركَّبةً- وكلُّ مركَّبٍ إنَّما يتركَّبُ مِن البسائطِ-** ضرورةَ امتناعِ تركُّبِ الشيءِ مِن أجزاءٍ غيرِ متناهيةٍ، **فيلزمُ انقسامُ تلك البسائطِ، هذا خلفٌ.**

---

[1] د: 61 أ.
[2] هـ: 92 ب.
[3] ج: 69 أ.
[4] ب: 64 ب.
[5] و: 116.

ونقولُ أيضًا: إنَّ التعقُّلَ[1]، أي تعقُّلَ النفسِ المجردةِ، **ليسَ بالآلةِ الجسمانيةِ وإلَّا يعرضُ لَها الكلالُ لضعفِ البدنِ**، كما يعرضُ لمبادئ الإحساساتِ والحركاتِ، **وليسَ كذلك؛ لأنَّ البدنَ بعدَ الأربعينَ يأخذُ في النقصانِ مع أنَّ القوةَ العاقلةَ**، أي ما به تعقُّلُ النفسِ، **هناك تشرعُ في الكمالِ**، وأمَّا الخرافةُ الطارئةُ في أواخرِ سنِّ الشيخوخةِ؛ فليسَ لضعفِ القوةِ العاقلةِ بل لاستغراقِ النفسِ في تدبيرِ البدنِ المشرفِ تركيبُه إلى الانحلالِ، وذلك[2] الاستغراقُ يعوقُ النفسَ عن تعقلاتِها. وقد يقالُ: يجوزُ أن تضعفَ القوةُ العاقلةُ لضعفِ البدنِ، وكأنَّ ما ترى[3] مِن ازديادِ التعقُّلِ بسببِ اجتماعِ علومٍ كثيرةٍ عندَ النفسِ، وبسببِ التمرُّنِ[4] والاعتيادِ؛ فإنَّ المدمنينَ على فعلٍ مِن المشايخِ يقدرون على ما لا يقدرُ على مثلِه الشبابُ الأقوياءُ، وفي آخرِ سنِّ الشيخوخةِ يستولي الضعفُ[5] على البدنِ وكذلك على القوةِ العاقلةِ بحيثُ لا يبقى للتمرُّنِ والاعتيادِ أثرٌ يُعتَدُّ به فتعرضُ الخرافةُ. وأيضًا يجوزُ أن يكونَ المزاجُ الحاصلُ في زمانِ الكهولةِ أوفقَ للقوةِ العاقلةِ مِن سائرِ الأمزجةِ وبذلك تقوى القوةُ العاقلةُ. **ونقولُ أيضًا: إنَّ النفوسَ**[6] **الناطقةَ حادثةٌ**، مع حدوثِ الأبدانِ كما ذهبَ إليه أرسطو خلافًا لأفلاطون؛ فإنَّه قائلٌ بقدمِها؛ **لأنَّها لو كانت**

---

[1] هـ: 93 أ.
[2] د: 61 ب.
[3] ج: 69 ب.
[4] ب: 65 أ.
[5] هـ: 93 ب.
[6] و: 117.

موجودةً قبلَ البدنِ، وهي مختلفةٌ متعدِّدةٌ؛ **فالاختلافُ بينَها إمَّا أن يكونَ: بالماهيةِ ولوازِمِها، أو بعوارِضِها المفارِقةِ، لا جائزَ أن يكونَ بالماهيةِ ولوازِمِها؛ لأنَّها مشتركةٌ**، استدلُّوا على اشتراكِها في الماهيةِ؛ لشمولِ حدٍّ واحدٍ لها. وفيه نظرٌ؛ لأنَّا لا نسلمُ أنَّ ما عرَّفوا النفسَ به؛ حدٌّ لها، وإن سلمَ فلِمَ لا يجوزُ أن يكونَ حدًّا للقدرِ المشتركِ بينَ النفوسِ وهي متخالفةٌ بالحقيقةِ؟، **وما به الاشتراكُ غيرُ ما به الامتيازُ**[1]، **ولا جائزَ أن يكونَ بالعوارضِ المفارقةِ؛ لأنَّ العوارضَ المفارقةَ**[2] **إنَّما تلحقُ الشيءَ بسببِ القوابلِ**، أي العوارضِ المفارقةِ للشيءِ لا تفيضُ مِن المبدإِ الفيَّاضِ عليه إلَّا لقابلِ ذلك الشيءِ واختلافِ استعداداتِه؛ **لأنَّ الماهيةَ لا تستحقُّ** [81] **العوارضَ لذاتِها وإلَّا لَكانَ**[3] **العارضُ لازمًا، والقابلُ للنفسِ**، وعوارِضِها، **إنَّما هو البدنُ، فمتى لم تكن الأبدانُ موجودةً؛ لم تكن النفوسُ**[4] **موجودةً**، على التعدُّدِ والاختلافِ؛ **فتكونُ حادثةً**، مع الأبدانِ، **ضرورةً**[5]. هذه الحجَّةُ مبنيَّةٌ على بطلانِ التناسُخِ؛ إذ على تقديرِ صحَّتِه يجوزُ اختلافُها قبلَ الأبدانِ المتعلِّقةِ بالعوارضِ المفارقةِ الحاصلةِ لَها بأبدانٍ أُخَرَ سابقةٍ لها لا إلى نهايةٍ.

---

[1] هـ: 94 أ.

[2] ج: 70 أ.

[3] د: 62 أ. ومفقود بعدها عدة ورقات.

[4] ب: 65 ب.

[5] هداية/75.

[قسم الإلهيات][1]

القسمُ الثالثُ في الإلهياتِ، أي في مباحثِ الحكمةِ الإلهيةِ بالمعنى الأعمّ، **وهو مرتَّبٌ على ثلاثةِ فنونٍ**، لأنَّ ما لا يفتقرُ إلى المادةِ إمَّا: أن يكونَ مقارِنًا لَهَا[2] وهي الأمورُ العامَّةُ، أو لا، والثاني[3] إمَّا: واجبٌ، أو ممكنٌ:

[الباب الأول: تقاسيم الوجود][4]

الفنُّ الأوَّلُ في تقاسيمِ الوجودِ، قيلَ: أرادَ بها الأمورَ العامَّةَ؛ لكونِها أمورًا تنقسمُ الماهيةُ إليها بحسبِ الوجودِ. والمرادُ بالأمورِ العامَّةِ ما لا يختصُّ بقسمٍ مِن أقسامِ[5] الموجوداتِ التي هي: الواجبُ والجوهرُ والعرضُ. وقيلَ: هي ما يشملُ جميعَ الموجوداتِ أو أكثرَها. وقيلَ: هي الشاملةُ لجميعِ الموجوداتِ على الإطلاقِ، أو على سبيلِ التقابلِ؛ بأن يكونَ هو مع ما يقابلُه شاملًا لجميعِ الموجوداتِ. ولَـمَّا كانَ هذا التعريفُ شاملًا لجميعِ المفهوماتِ؛ فإنَّ الأحوالَ المختصَّةَ بكلٍّ واحدٍ مِن الجوهرِ والعرضِ أيضًا مع ما يقابلُه؛ يكونُ شاملًا لجميعِ الموجوداتِ؛ زاد بعضُهم قيدًا آخرَ وهو أنَّ يتعلَّقَ بكلٍّ واحدٍ مِن المتقابلَينِ غرضٌ علميٌّ، **وهو مرتَّبٌ على سبعةِ فصولٍ**:

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] هـ: 94 ب.

[3] و: 118.

[4] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[5] ج: 70 ب.

[الفصل الأول: الكلي والجزئي][1]

فصلٌ في الكُلّيِ والجُزئيِّ، أمَّا الكليُّ؛ فليسَ واحدًا[2] **بالعددِ**، مشتركًا بينَ كثيرينَ في الخارجِ؛ **وإلَّا لَكانَ الشيءُ الواحدُ بالعددِ بعينِه موصوفًا بالأعراضِ المتضادَّةِ**[3]، في حالةٍ واحدةٍ، **مثلُ: كونِه أسودَ وأبيضَ، هذا خلفٌ**، ومِنهم مَن زعمَ: إنَّ اجتماعَ المتقابلينِ إنَّما يمتنعُ في الذاتِ الواحدةِ الشخصيةِ دونَ الذاتِ الواحدةِ النوعيةِ أو الجنسيةِ، وقال: فالطبيعةُ الإنسانيةُ مثلًا موجودةٌ في الخارجِ، ومشتركةٌ بينَ أفرادِها، وهي في كلِّ فردٍ مِنها[4] معروضةٌ لتشخُّصٍ معيَّنٍ، وليسَ المشتركُ بينَ تلك الأفرادِ مجموعَ المعروضِ والعارضِ معًا؛ ليلزمَ اشتراكُ شخصٍ واحدٍ بعينِه بينَ أمورٍ كثيرةٍ، بل المشتركُ هو المعروضُ وحدَه ولا استحالةَ فيه. ورُدَّ عليه بـ: إنَّ كلَّ موجودٍ في الخارجِ فهو بحيثُ إذا نُظِرَ [82] إليه في نفسِه مع قطعِ النظرِ عن غيرِه؛ كانَ متعيّنًا في حدِّ ذاتِه[5] غيرَ قابلٍ للاشتراكِ فيه بديهةً؛ فلو كانَت الطبيعةُ الإنسانيةُ موجودةً في الخارجِ[6]؛ لَكانَت مع قطعِ النظرِ عمَّا يعرضُها في الخارجِ متعينةً في ذاتِها غيرَ قابلةٍ للاشتراكِ فيها؛ فلا يُتَصَوَّرُ كونُها موجودةً في الخارجِ ومشتركةً

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.
[2] هـ: 95 أ.
[3] ب: 66 أ.
[4] ج: 71 أ.
[5] و: 119.
[6] هـ: 95 ب.

بينَ أفرادِها، **بل هو معنًى معقولٌ في النفسِ مطابِقٌ لكلِّ واحدٍ مِن جزئيَّاتِه في الخارجِ؛ على معنى أنَّ ما في النفسِ لو وُجِدَ في أيِّ شخصٍ مِن الأشخاصِ الخارجيةِ؛ لَكانَ هو ذلك الشخصَ بعينِه مِن غيرِ تفاوُتٍ أصلًا**، يعني لو وُجِدَ متشخِّصًا بتشخُّصِ زيدٍ؛ كانَ عينَ زيدٍ. ولو وُجِدَ متشخصًا بتشخصِ عمرٍو؛ كانَ عينَه، وهكذا الحالُ بالنسبةِ إلى سائرِ أفرادِه، وهذا إنَّما يتأتَّى على مذهبِ مَن قالَ[1]: إنَّ الحاصلَ في النفسِ[2] هو ماهياتُ الأشياءِ، وأمَّا مَن قالَ: إنَّ الحاصلَ فيها صورُها وأشباحُها المخالِفةُ لَها بالحقائقِ؛ فالكليُّ عندَه هو الماهياتُ المعلومةُ بها.

وأمَّا الجزئيُّ؛ فإنَّما يتعيَّنُ بمشخِّصاتِه الزائدةِ على الطبيعةِ الكليةِ، كالوضعِ[3] والأينِ وغيرِهما. أقولُ: ظاهرُ هذا الحكمِ غيرُ صحيحٍ على إطلاقِه؛ إذ الجزئيُّ قد يتعيَّنُ بنفسِه كالواجبِ تعالى، وقد يتعيَّنُ بالطبيعةِ الكليةِ وحينئذٍ تكونُ منحصِرةً في فردٍ واحدٍ[4]. وقد نقلَ صاحبُ المحاكماتِ عن بعضِ الفضلاءِ: إنَّا لا نعقلُ العوارضَ المشخِّصةَ؛ فإنَّها إن كانَت عقليةً؛ لم تشخِّص شيئًا خارجيًّا، وإن كانَت خارجيةً؛ فهي عارضةٌ في الخارجِ. ومِن البيِّنِ عندَ العقلِ أنَّ تشخُّصَ العرضِ الخارجيِّ بل وجودَه؛ موقوفٌ على وجودِ المعروضِ وتشخُّصِه؛ فكيفَ يحتاجُ في تشخُّصِه إلى العرضِ؟، بل[5] الحقُّ إنَّ المشخِّصَ

---

[1] ب: 66 ب.

[2] ج: 71 ب.

[3] هـ: 96 أ.

[4] وردت في (أ)، (ب): فيه.

[5] و: 120.

هو المبدأُ الفاعلُ؛ فإنَّ التشخُّصَ ليسَ إلَّا هذه الهويةَ، وهذه الهويةُ ربَّما تكونُ؛ بذاتِها، وهو واجبَ الوجودِ[1]. وربُّما تكونُ هذه الهويةُ؛ بالغيرِ، وهو الذي يجعلُ هذه الهويةَ هذه الهويةَ[2]، ولا نعني بالمشخِّصِ إلَّا هذا؛ **لأنَّ كلَّ كليٍّ فإنَّ نفسَ تصوُّرِه غيرُ مانعٍ[3] مِن الشركةِ بينَ كثيرينَ**، بأن يقالَ لكلِّ واحدٍ مِنها: إنَّه هو، **والشخصَ مِن حيثُ هو مانعٌ مِن الشركةِ، فالتشخُّصُ زائدٌ على الطبيعةِ[4] الكليةِ[5]**، أقولُ: المناسبُ أن يقالَ: فالمتشخِّصُ زائدٌ؛ ليتحقَّقَ التقريبُ. ويمكنَ أن يُتكلَّفَ ويقالَ: المرادُ بالمتشخِّصِ فيما سبقَ هو التشخُّصُ باعتبارِ أنَّه يجعلُ الشخصَ شخصًا كما يُطلَقُ المُنَوِّعُ على الفصلِ [83] باعتبارِ أنَّه يجعلُ النوعَ نوعًا، ويكونُ حينئذٍ جمعُ المشخِّصِ باعتبارِ أفرادِ الجزئيِّ.

---

[1] ج: 72 أ.

[2] وردت في (ب)، (ج)، (و): يجعل هذه الهوية. وفي (أ): يحصل هذه الهوية.

[3] هـ: 96 ب.

[4] ب: 67 أ.

[5] هداية/79.

[الفصل الثاني: الواحد والكثير][1]

فصلٌ في الواحدِ والكثيرِ، أمَّا الواحدُ؛ فيقالُ على ما لا ينقسمُ مِن الجهةِ التي يقالُ لَه: إنَّه واحدٌ، المناسبُ أن يقالَ: ما لا ينقسمُ مِن حيثُ إنَّه لا ينقسمُ، وهو قد لا يكونُ واحدًا بالشخصِ، ولا محالةَ تكونُ أمورًا متكثِّرةً لَها جهةٌ واحدةٌ؛ فهي إمَّا: مقوِّمةٌ لتلك الأمورِ، أو[2] عارضةٌ لَها أي خارجةٌ عنها محمولةٌ عليها، أو لا مقومةٌ، ولا عارضةٌ. والأولُ، **وهو قد يكونُ[3] بالجنسِ كالإنسانِ والفرسِ،** المتَّحدَينِ بالحيوانِ. **وقد يكونُ**، بالفصلِ أو، **بالنوعِ كزيدٍ وعمرٍو،** المتَّحدَينِ بالناطقِ والإنسانِ. **و**، الثاني، **قد يكونُ بالمحمولِ،** إن كانَت جهةُ الوحدةِ محمولةً بالطبعِ على تلك الأمورِ، **كالقطنِ والثلجِ،** المحمولِ عليهما الأبيضُ. **وقد يكونُ بالموضوعِ،** إن كانَت جهةُ الوحدةِ موضوعًا بالطبعِ لَها، **كالكاتبِ والضاحكِ،** المحمولَينِ على الإنسانِ العارضِ لَهما[4]؛ لخروجِه عنهما، وإمكانِ حملِه عليهما. والثالثُ كنسبةِ النفسِ إلى البدنِ ونسبةِ المَلِكِ إلى المدينةِ؛ فإنَّ للنفسِ تعلُّقًا خاصًّا[5] بالبدنِ بحسبِه تتمكَّنُ مِن تدبيرِه والتصرُّفِ فيه دونَ غيرِه مِن الأبدانِ. وكذلك للملكِ تعلُّقٌ خاصٌّ بمدينتِه، وبحسبِ ذلك يدبِّرُها ويتصرَّفُ فيها دونَ غيرِها مِن المدائنِ؛

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.
[2] ج: 72 ب.
[3] هـ: 97 أ.
[4] و: 121.
[5] ب: 67 ب.

فهذانِ التعلُّقانِ نسبتانِ متَّحدتانِ في التدبيرِ الذي ليسَ مقوِّمًا ولا عارضًا لشيءٍ مِنهما، بل هو[1] عارضٌ للنفسِ والملكِ. **وقد[2] يكونُ واحدًا بالعددِ،** أي بالشخصِ، كزيدٍ، **وهو قد يكونُ غيرَ حقيقيٍّ،** أي قابلٍ للقسمةِ، **وحينئذٍ قد يكونُ بالاتِّصالِ، وهو الذي ينقسمُ بالقوةِ إلى أجزاءٍ متشابهةٍ،** في الحقيقةِ، **كالماءِ،** وقد يقالُ: الواحدُ بالاتِّصالِ بمقدارَينِ يتلاقيانِ عندَ حدٍّ مشتركٍ بينَهما كالخطَّينِ المحيطَينِ بزاويةٍ. وقد يقالُ أيضًا: لجسمَينِ تلزمُ مِن حركةِ كلٍّ مِنهما حركةُ الآخرِ. **وقد يكونُ بالتركيبِ، وهو الذي لَه كثرةٌ بالفعلِ كالبيتِ. وقد يكونُ حقيقيًّا، وهو الذي لا ينقسمُ أصلًا،** كالنقطةِ والمفارقِ.

وأمَّا الكثيرُ؛ فهو الذي يقابلُ الواحدَ، أي ما ينقسمُ مِن حيثُ إنَّه ينقسمُ.

هدايةٌ، قيلَ: لَـمَّا كانَ التقابلُ؛ مِن عوارضِ أقسامِ الكثيرِ؛ فلا يبعدُ أن يتصوَّرَه المتعلِّمُ عندَ [84] البحثِ عن الكثيرِ؛ فتحصلَ لَه حيرةٌ واشتباهٌ في ماهيتِه؛ فلذا أوردَ هدايةً في بيانِ حقيقةِ التقابُلِ وأقسامِه[3]؛ دفعًا لذلك الاشتباهِ. أقولُ: الأقربُ أن يقالَ: لَمَّا ذكرَ المصنفُ أنَّ الكثيرَ يقابلُ الواحدَ؛ لا يبعدُ أن تحصلَ للمتعلِّمِ[4] حيرةٌ في أنَّ مفهومَ التقابُلِ ماذا؟ فأوردَ هذه الهدايةَ؛ لتحقيقِه وتوضيحِه[5]: **الاثنانِ،** قيلَ: أي العرضيَّانِ؛ فإنَّ التقابلَ إنَّما

[1] هـ: 97 ب.
[2] ج: 73 أ.
[3] هـ: 98 أ.
[4] ب: 68 أ.
[5] ج: 73 ب.

يعتبرُ في[1] الأعراضِ دونَ الجواهرِ؛ فكأنَّه ذُهِلَ مِن أنَّ بعضَهم قد اعتبرَ التضادَّ في الصورِ النوعيةِ أيضًا، **قد يتقابلانِ، وهما اللذانِ لا يجتمعانِ**، أي لا يمكنُ اجتماعُهما في زمانٍ واحدٍ، **في شيءٍ واحدٍ**، أرادَ به الموضوعَ أو المحلَّ على اختلافِ القولينِ في تضادِّ الصورِ النوعيةِ وعدمِه، ولا يُفهَمُ مِمَّا سيأتي مِن أخذِ الموضوعِ في تعريفِ المتقابلينِ؛ بالعدمِ والملكةِ؛ أنَّ المرادَ هو الأوَّلُ؛ لجوازِ أن يكونَ ذلك إشارةً إلى أنَّ ذَيْنِكِ المتقابلينِ لا يعتبرانِ إلَّا بالنسبةِ إليه، **مِن جهةٍ واحدةٍ**، قيلَ: هذا القيدُ[2] لإدخالِ المتضايفَينِ كالأبوَّةِ[3] والبنوَّةِ العارضَينِ لزيدٍ مِن جهتينِ. ونُوقِشَ فيه بـ: إنَّ الأبوةَ والبنوةَ المذكورتينِ ليستَا متضايفتينِ؛ لأنَّ تعقُّلَ إحداهما ليسَ بالقياسِ إلى تعقُّلِ الأُخرى. وأجيب عنه بـ: إنَّ مطلَقَ الأبوةِ والبنوةِ متضايفانِ مع جوازِ اجتماعِهما في ذاتٍ واحدةٍ مِن جهتينِ ضرورةَ وجودِ المطلَقِ في ضمنِ المقيدِ، والاحترازُ إنَّما هو عن خروجِ المطلقينِ لا المقيدينِ؛ حتى يتوجَّهَ عليه ما ذُكِرَ. **وأقسامُه أربعةٌ**، قالوا: لأنَّهما إمَّا: وجوديَّانِ[4]، أو لا، وعلى الأوَّلِ إمَّا: أن يكونَ تعقُّلُ كلٍّ مِنهما؛ بالقياسِ إلى الآخرِ؛ فهُما المتضايفانِ، أو لا؛ فهُما المتضادَّانِ[5]. وعلى الثاني يكونُ أحدُهما وجوديًّا والآخرُ عدميًّا، فإمَّا: أن يُعتبَرَ في العدميّ محلٌ قابلٌ للوجوديّ؛ فهُما العدمُ والملكةُ، أو لا؛ فهُما السلبُ والإيجابُ. وأوردُ عليه: أمَّا أوَّلًا؛ فلجوازِ

---

[1] و: 122.
[2] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (هـ)، (و).
[3] هـ: 98 ب.
[4] ج: 74 أ.
[5] ب: 68 ب.

أن يكونا عدميَّينِ كالعمى واللاعمى[1]. وقد يجابُ بـ: إنَّ العدمَ المطلقَ لا يقابلُ نفسَه، ولا العدمَ المضافَ؛ لاجتماعِه[2] معه، والعدمَ المضافَ لا يقابلُ العدمَ المضافَ؛ لاجتماعِهما في كلِّ موجودٍ مغايرٍ[3] لِمَا أضيفُ إليه العدمانِ. وفيه نظرٌ؛ لجوازِ أن يكونَ أحدُ العدمينِ مضافًا إلى الآخرِ كالعمى وعدمِ العمى، وأيضًا [85] يجوزُ أن لا يكونَ بينَ المفهومينِ اللذينِ أضيفَ إليهما العدمانِ واسطةٌ كعدمِ القيامِ بالنفسِ وعدمِ القيامِ بالغيرِ، وعلى تقديرِ الواسطةِ يجوزُ أن لا يصدقَ العدمانِ على شيءٍ كعدمِ الحَوَلِ عمَّا مِن شأنِه أن يكونَ أَحْوَلَ، وعدمِ قابليةِ البصرِ. وأمَّا ثانيًا: فلأنَّ وجودَ الملزومِ بمحلٍّ يقابلُ انتفاءَ اللازمِ عن ذلك المحلِّ[4] كوجودِ الحركةِ لجسمٍ مع انتفاءِ السخونةِ اللازمةِ لَهَا عنه، وليسَ داخلًا في العدمِ والملكةِ ولا في السلبِ والإيجابِ؛ إذ المعتبَرُ فيها أن يكونَ العدميُّ عدمًا للوجوديِّ، **أحدُها: الضدَّانِ**، المشهورانِ، **وهما الموجودانِ**، المناسبُ لوجهِ الحصرِ أن يقالَ: الوجوديَّانِ[5]. والمرادُ بالوجوديِّ ههنا ما لا يكونُ السلبُ[6] جزءًا مِن مفهومِه، وهو أعمُّ مِن الموجودِ، **غيرُ المُتَضايِفَينِ كالسوادِ والبياضِ**، وقد يُشترَطُ في الضدَّينِ أن تكونَ بينَهما غايةُ الخلافِ والبُعدِ، ويسمَّيانِ بالحقيقيَّينِ. **وثانيها**:

---

[1] لم ترد في (ب)، (ج)، (هـ)، (و).

[2] هـ: 99 أ.

[3] و: 123.

[4] ج: 74 ب.

[5] ب: 69 أ.

[6] د: 62 ب. هـ: 99 ب.

المتضايفانِ، وهما الموجودانِ، بل وجوديَّانِ، **يعقلُ كلُّ واحدٍ منهما بالنسبةِ إلى الآخرِ كالأبوَّةِ والبنوَّةِ. وثالثُها: المتقابلانِ بالعدمِ والملكةِ، وهُما أمرانِ يكونُ أحدُهما وجوديًّا والآخرُ عدميًّا**، أي عدمَ ذلك الوجوديّ؛ **لكنْ**، لا مطلقًا بل، **يُعتبَرُ فيهما موضوعٌ قابلٌ لذلك الموجودِ**، بل الوجوديّ، **كالبصرِ والعمى والعلمِ والجهلِ**، فإن اعتُبِرَ قبولُه لَه بحسبِ شخصِه في وقتِ اتّصافِه بالأمرِ العدميّ؛ فهو العدمُ[1] والملكةُ المشهورانِ كالكَوْسَجِيَّةِ؛ فإنَّها عدمُ اللحيةِ عمَّا مِن شأنِه في ذلك الوقتِ أن[2] يكونَ ملتحيًا؛ فإنَّ الصبيَ لا يقالُ لَه: كَوْسَجٌ. وإن اعتُبِرَ قبولُه أعمَّ مِن ذلك؛ بأن لا يُقَيَّدَ بذلك الوقتِ كعدمِ اللِّحيَةِ عن[3] الطفلِ. أو يعتبَرْ قبولُه لَه بحسبِ نوعِه كالعمى للأكمهِ، أو جنسِه القريبِ كالعمى للعقربِ، أو البعيدِ كعدمِ الحركةِ الإراديةِ للجبلِ؛ فإنَّ جنسَه البعيدَ أعني الجسمَ الذي هو فوقَ الجمادِ؛ قابلٌ للحركةِ الإراديةِ؛ فهو العدمُ والملكةُ الحقيقيَّانِ. **ورابعُها: المتقابلانِ بالسلبِ والإيجابِ كالفرسيةِ واللافرسيةِ، وذلك في الضميرِ**[4] **لا في الوجودِ العينيّ**[5]، أي هما أمرانِ عقليَّانِ واردانِ على النسبةِ التي هي عقليةٌ أيضًا، ولا وجودَ لَهما في الخارجِ أصلًا. هذا وقالَ [86] الشيخُ في الشفاءِ: إنَّ المتقابلينِ بالإيجابِ والسلبِ إن لم يحتملا الصدقَ والكذبَ؛ فبسيطٌ كالفرسيةِ واللافرسيةِ، وإلَّا؛ فمركَّبٌ،

---

[1] ج: 75 أ.
[2] و: 124.
[3] هـ: 100 أ.
[4] ب: 69 ب.
[5] هداية/82.

كقولِنا: زيدٌ فرسٌ، وزيدٌ ليسَ بفرسٍ؛ فإنَّ إطلاقَ هذينِ المعنيَينِ على موضوعٍ واحدٍ في زمانٍ واحدٍ محالٌ. وقالَ أيضًا: إنَّ مِن التقابلِ الإيجابَ والسلبَ، ومعنى الإيجابِ وجودُ أيِّ معنًى كانَ سواءٌ كانَ باعتبارِ وجودِه[1] في نفسِه[2] أو وجودِه لغيرِه، ومعنى السلبِ لا وجودُ أيِّ معنى كانَ سواءٌ كانَ لا وجودَ في نفسِه أو لا وجودَ لغيرِه[3].

---

[1] ج: 75 ب.

[2] هـ: 100 ب.

[3] الجملة لم ترد في (أ).

[الفصل الثالث: المتقدم والمتأخر][1]

فصلٌ في المتقدِّمِ والمتأخِّرِ، أمَّا المتقدمُ؛ فيقالُ على خمسةِ أشياءَ، أحدُها: المتقدمُ بالزمانِ، وهو الظاهرُ. والثاني: المتقدمُ بالطبعِ[2]**، وهو الذي لا يمكنُ أن يوجدَ الآخِرُ،** بكسرِ الخاءِ بمعنى المتأخِّرِ، **إلَّا وهو موجودٌ معه،** أو قبلَه؛ ليشملَ العلَّةَ المعِدَّةَ، **وقد يمكنُ أن يوجدَ وليسَ الآخرُ،** أي المتأخرُ، **بموجودٍ،** قيلَ: ينبغي[3] أن يُزادَ في تفسيرِه قيدُ كونِه غيرَ مؤثِّرٍ في المتأخرِ؛ ليخرجَ عنه المتقدمَ بالعليةِ. أقولُ: فيه نظرٌ؛ لأنَّه إن أرادَ غيرَ المؤثِّرِ المستجمِعِ لشرائطِ التأثيرِ وارتفاعِ موانعِه؛ فلا حاجةَ إليه؛ لأنَّ قولَه[4]: وقد يمكنُ أن يوجدَ وليسَ الآخرُ بموجودٍ؛ مُغنٍ عنه. وإن أرادَ كونَه غيرَ مؤثرٍ في الجملةِ؛ فمُضِرٌّ؛ لأنَّ الفاعلَ غيرَ المستقِلِّ متقدِّمٌ بالطبعِ على المعلولِ عندَهم؛ فإذا زِيدَ هذا القيدُ لم يكن التعريفُ جامعًا، **كتقدُّمِ الواحدِ على الاثنينِ. والثالثُ: المتقدمُ بالشرفِ كتقدُّمِ أبي بكرٍ على عمرَ رضي اللهُ عنهما. والرابعُ: المتقدمُ بالرُّتبَةِ، وهو ما كانَ أقربَ مِن مبدإٍ محدودٍ كترتُّبِ الصفوفِ في المسجدِ منسوبةً إلى المِحرابِ،** وكترتُّبِ الأجناسِ[5] والأنواعِ الإضافيةِ على سبيلِ التصاعُدِ والتنازُلِ. **والخامسُ: المتقدمُ بالعِلِّيَّةِ،** وهو الفاعلُ المستقِلُّ بالتأثيرِ المستجمِعُ لشرائطِه وارتفاعِ موانعِه، وعندَ صاحبِ المحاكماتِ أنَّه

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.
[2] د: 63 أ.
[3] و: 125.
[4] ب: 70 أ.
[5] ج: 76 أ.

الفاعلُ مطلقًا سواءٌ كانَ مستقِلًّا بالتأثيرِ، أو لا. واعلمْ أن التقدُّمَ بالعِلِّيَّةِ والتقدُّمَ بالطبعِ مشتركانِ في معنًى واحدٍ يسمَّى التقدُّمَ بالذاتِ، وهو تقدُّمُ المحتاجِ إليه على المحتاجِ. وربَّما يقالُ للمعنى المشتركِ: تقدُّمٌ بالطبعِ، ويختصُّ التقدُّمُ بالعليةِ باسمِ التقدمِ بالذاتِ، والشيخُ استعملَها في قاطيغورياس الشفاءِ كذلك، **كتقدُّمِ حركةِ اليدِ على حركةِ القلمِ**، وإن كانَتا معًا في الزمانِ؛ فإنَّ العقلَ يحكمُ بأنَّه تحرَّكَت اليدُ؛ فتحرَّكَ القلمُ، لا بالعكسِ. والحصرُ في الأقسامِ الخمسةِ استقرائيٌّ، وقد[1] يقالُ للضبطِ: المتقدِّمُ إن احتاجَ [87] إليه المتأخرُ، فإن كانَ كافيًا في وجودِه؛ فالتقدمُ[2] بالعليةِ، وإلَّا؛ فبالطبعِ. وإن لم يكن محتاجًا إليه، فإن لم يكن اجتماعُهما في الوجودِ؛ فالتقدمُ بالزمانِ. وإن أمكنَ، فإن اعتُبِرَ بينَهما ترتُّبٌ؛ فالتقدمُ بالرتبةِ، وإلَّا فبالشرفِ. **وأمَّا المتأخرُ؛ فيقالُ**[3] **على ما يقابلُ المتقدِّمَ**[4]، فتتعدَّدُ أقسامُه بحسبِ أقسامِ المتقدِّمِ.

---

[1] ب: 70 ب.
[2] و: 126.
[3] ج: 76 ب.
[4] هداية/83.

[الفصل الرابع: القديم والحديث][1]

فصلٌ في القديمِ والحادثِ، القديمُ بالذاتِ: هو الذي لا يكونُ وجودُه مِن غيرِه، وهو منحصِرٌ في الحقِّ[2] سبحانَه وتعالى. **والقديمُ بالزمانِ: هو الذي لا أوَّلَ لزمانِه**، كالفلكِ. **والـمُحدَثُ بالذاتِ: هو الذي يكونُ وجودُه مِن غيرِه**، كالممكناتِ. **والمحدثُ بالزمانِ: هو الذي لزمانِه ابتداءٌ، وقد كانَ وقتٌ لم يكن هو فيه موجودًا، ثمَّ انقضى[3] ذلك الوقتُ وجاءَ وقتٌ صارَ هو فيه موجودًا**، كالمركَّباتِ العنصريةِ؛ فالقديمُ بالذاتِ أخصُّ مطلقًا مِن القديمِ بالزمانِ، وهو أعمُّ مِن وجهٍ مِن المحدثِ بالذاتِ، وهو أعمُّ مطلقًا مِن المحدثِ بالزمانِ، والبواقي متباينةٌ. **وكلُّ حادثٍ زمانيٍّ فهو مسبوقٌ بمادَّةٍ**، أي ما يكونُ موضوعًا للحادثِ إن كانَ عرضًا، أو هيولى إن كانَ صورةً، أو متعلقةً إن كانَ نفسًا، **ومدَّةٍ**، والثاني ظاهرٌ لـمَن تصوَّرَ مفهومَه، والأوَّلُ[4]؛ **لأنَّ إمكانَ وجودِه سابقٌ على وجودِه، وإلَّا لما كانَ قبلَه ممكنًا**، بل ممتنعًا لذاتِه؛ لامتناعِ كونِ المعدومِ واجبًا لذاتِه، **ثمَّ صارَ ممكنًا**، في وقتِ[5] وجودِه؛ **فيلزمُ انقلابُ الشيءِ مِن الامتناعِ الذاتيِّ إلى الإمكانِ الذاتيِّ، هذا خلفٌ. وذلك الإمكانُ أمرٌ وجوديٌّ**، أي موجودٌ؛ **إذ لا فرقَ بينَ قولِنا: إمكانُه لا**،

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] د: 63 ب.

[3] هـ: 102 أ.

[4] ب: 71 أ.

[5] ج: 77 أ.

أي منفيٌّ، **وبينَ قولِنا: لا إمكانَ لَه**[1]**؛ فلو كانَ الإمكانُ عدميًّا؛ لم يكن الممكنُ ممكنًا، هذا خلفٌ**، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ ما ذكرَه جارٍ في الامتناعِ والعدمِ بأن يقالَ: لو كانَا عدميَّينِ؛ لم يكن الممتنعُ ممتنعًا، ولا المعدومُ معدومًا؛ إذ لا فرقَ بينَ قولِنا: امتناعُه لا، ولا امتناعَ لَه، وعدمُه لا، ولا عدمَ لَه. والحلُّ أن يقالَ: قولُنا: إمكانُه لا؛ معناه أنَّه متَّصفٌ بصفةٍ عدميةٍ وهي الإمكانُ، وقولُنا: لا إمكانَ لَه؛ معناه سلبُ تلك الصفةِ العدميةِ عنه، وكما أنَّ فرقًا بينَ اتصافِ الشيءِ بصفةٍ ثبوتيةٍ[2] وبينَ سلبِ اتصافِه بها، كذلك أيضًا فرقُ بينَ الاتصافِ بصفةٍ عدميةٍ وبينَ سلبِ الاتصافِ بها[3]. وقد يقالُ: [88] معنى قولِنا: إمكانُه لا؛ هو أنَّ إمكانَه صفةٌ سلبيةٌ، والصفةُ السلبيةُ إنَّما تتحقَّقُ بتحقُّقِ موصوفِها، والموصوفُ ههنا وهو الحادثُ؛ معدومٌ؛ فيلزمُ أن يكونَ[4] إمكانُ الحادثِ قبلَ وجودِه[5] معدومًا، وهو معنى قولِنا: لا إمكانَ للحادثِ قبلَ وجودِه، والفارقُ لم يُتفطَّن بمعنى الكلامِ[6]؛ حيثُ حملُه على دعوى عدمِ الفرقِ بينَ القولينِ؛ بحسبِ المفهومِ، وليسَ كذلك بل المرادُ أنَّ كونَ الإمكانِ صفةً سلبيةً؛ يستلزمُ عدمَ تحقُّقِه قبلَ الحادثِ؛ لعدمِ موصوفِه[7] وهو الحادثُ، وبينَ المعنيَينِ بونٌ بعيدٌ. أقولُ: فيه بحثٌ؛ لأنَّ قولَنا: إمكانُه لا؛ غيرُ مستلزمٍ

---

[1] هـ: 102ب. و: 127.

[2] وردت في (أ): عدمية.

[3] الجملة لم ترد في (أ)، (ب).

[4] ج: 77 ب.

[5] ب: 71 ب.

[6] هـ: 103 أ.

[7] د: 64 أ.

لقولِنـا: لا إمكـانَ لَـه؛ بمعنى أنَّـه لا يتَّصـفُ بالإمكـانِ؛ فـإنَّ العـدمَ والامتنـاعَ عـدميَّانِ؛ مـع أنَّ المعـدومَ والممتنـعَ متَّصفانِ بهمـا، وهـذا هـو المعنى المفيدُ[1] في هذا المقامِ، لا بمعنى: إنَّ إمكانَه قبلَ وجودِه معدومٌ. **والإمكانُ إمَّا: أن يكونَ قائمًا بنفسِه، أو لا**، يكونَ، **لا جائزَ أن يكونَ قائمًا[2] بنفسِه؛ لأنَّ إمكانَ الوجودِ إنَّما هو بالإضافةِ إلى ما هو إمكانُ الوجودِ لَه**، أي الإمكانُ إضافةٌ بينَ[3] الوجودِ وذاتِ الممكنِ، **فلا يكونُ قائمًا بنفسِه، فيكونُ قائمًا بمحلٍّ**، موجودٍ، وليسَ هو نفسَ ذلك الحادثِ، وهو ظاهرٌ، ولا أمرًا منفصلًا عنه[4]؛ إذ لا معنى لقيامِ إمكانِ الشيءِ بالأمرِ المنفصلِ عنه؛ فيكونُ متعلقًا به، **وهو المـادَّةُ**[5]، ومـا يُتَـوَهَّمُ مِـن أنَّ إمكـانَ الشـيءِ هـو اقتـدارُ الفاعـلِ عليه فيكـونُ قائمًا به؛ فاسدٌ؛ لأنَّ الاقتدارَ وعدمَه يُعَلَّلانِ بالإمكانِ وعدمِه، فيقـالُ: هـذا مقدورٌ؛ لأنَّه ممكنٌ، وهذا غيرُ مقدورٍ؛ لأنَّه ممتنعٌ. وههنا[6] بحثٌ؛ لأنَّا لا نسلمُ أنَّ المتعلِّقَ بالحـادثِ منحصرٌ في المـادةِ بالمعنى المـذكورِ، لِمَ لا يجوزُ أن يكـونَ إمكـانُ الحـادثِ قائمًا بشيءٍ لَه تعلُّقٌ بالحادثِ؛ وراءَ تعلُّقِ الحلولِ أو التدبيرِ والتصرُّفِ؟. ولو كانَ لَه تعلُّقُ الحلولِ؛ فلِمَ لا يجوزُ أن يكونَ الحادثُ؛ جوهرًا غيرَ جسمانيٍّ حالًّا في جوهرٍ آخرَ؛ كذلك؟ ولم يقم دليلٌ على امتناعِ ذلك؛

---

[1] وردت في (ب): المعتبر.

[2] و: 128.

[3] ج: 78 أ.

[4] هـ: 103 ب.

[5] هداية/85.

[6] ب: 72 أ.

أو عرضًا قائمًا بجوهرٍ غيرِ جسمانيٍّ؛ فإنَّ علومَ العقولِ والنفوسِ بل كيفياتِها القائمةَ بها على الإطلاقِ؛ أعراضٌ موضوعاتُها[1] ذواتُ العقولِ والنفوسِ وليسَت بأجسامٍ[2]. ولا يمكنُهم تعميمُ الموضوعِ بحيثُ يتناولُ الجسمَ وغيرَه؛ إذ يبطلُ حينئذٍ ما فرَّعوا على هذه القاعدةِ مثلُ ما سيجيءُ مِن أنَّ العقولَ جميعُ كمالاتِها؛ بالفعلِ؛ لأنَّ كونَ بعضِها بالقوةِ؛ يوجبُ [89] كونَ العقولِ ماديةً؛ لأنَّ كلَّ حادثٍ لابدَّ لَه مِن مادَّةٍ.

---

[1] ج: 78 ب.

[2] هـ: 104 أ.

[الفصل الخامس: القوة والفعل][1]

فصلٌ في القُوَّةِ والفعلِ، القوةُ هي الشيءُ الذي هو مبدأُ التغييرِ في آخرَ، سواءٌ كانَ جوهرًا أو عرضًا[2]، وسواءٌ كانَ فاعلًا أو غيرَه، **مِن حيثُ هو آخرُ،** هذا للتنبيهِ على أنَّ الآخرَ المتغيِّرَ لا يجبُ أن يكونَ مغايرًا لَه بالذاتِ، بل قد يكونُ مغايرًا لَه بالاعتبارِ كما في معالجةِ الإنسانِ نفسَه الناطقةَ في الأمراضِ[3] النفسانيةِ؛ فإنَّ التغايُرَ ههنا اعتباريٌّ، وإنَّما اعتبرْنا الأمراضَ النفسانيةَ؛ ليكونَ الـمُعالِجُ والـمُعالَجُ متَّحدينِ بالذاتِ ومتغايرينِ بالاعتبارِ. وأمَّا في الأمراضِ[4] البدنيةِ؛ فالمعالِجُ هو النفسُ الناطقةُ والمعالَجُ هو البدنُ وهما متغايرانِ بالذاتِ. واعلمْ أنَّ القوةَ[5] قد تُطلَقُ على إمكانِ الحصولِ مع[6] عدمِه، وهذا المعنى يقابلُ الفعلَ بمعنى الحصولِ؛ فالمناسبُ أن يقتصرَ على ذكرِ القوةِ في عنوانِ الفصلِ، أو ذكرُ هذا المعنى والبحثُ عنه، **وكلُّ ما يصدرُ عن الأجسامِ في العادةِ المستمِرَّةِ المحسوسةِ مِن الآثارِ والأفعالِ كالاختصاصِ بـ: أينٍ، وكيفٍ، وحركةٍ، وسكونٍ؛ فهي صادرةٌ عن قوةٍ موجودةٍ فيه؛ لأنَّ ذلك،** المذكورَ مِن الأفعالِ والآثارِ[7]، **إمَّا أن يكونَ: لكونِه جسمًا، أو لأمورٍ اتفاقيةٍ، أو**

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] و: 129.

[3] ب: 72 ب. تعليق في حاشية (ب): وهي الأخلاق الذميمة كالكبر والبخل والحسد.

[4] د: 64 ب.

[5] هـ: 104 ب.

[6] ج: 79 أ.

[7] الجملة لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (هـ).

لقوةٍ موجودةٍ فيه. والأوَّلُ باطلٌ؛ وإلَّا لَاشتركَت الأجسامُ فيه، والثاني أيضًا باطلٌ؛ وإلَّا لما كانَ ذلك مستمرًّا ولا أكثريًّا[1]**؛ لأنَّ الأمورَ الاتفاقيةَ لا تكونُ دائمةً ولا أكثريةً**، فكذا آثارُها. أقولُ: ههنا بحثٌ؛ لأنَّه إن أرادَ بالأمورِ الاتفاقيةِ مطلقَ الأمورِ الخارجيةِ؛ فهذه المقدِّمةُ ممنوعةٌ. وإن أرادَ بها ما لا تكونُ دائمةً ولا أكثريةً كما يُفهَمُ مِن كلامِ بعضِهم؛ حيثُ قالَ لتوجيهِ هذا المقامِ: لأنَّ الأمورَ الاتفاقيةَ هي التي لا تكونُ دائمةً[2] ولا أكثريةً؛ فالحصرُ ممنوعٌ. ولعلَّ هذا القائلَ أخذَ ذلك ممَّا ذكروه مِن أنَّ تأدِّيَ السببِ[3] إلى المسبَّبِ إمَّا أن يكونَ[4]: دائمًا، أو أكثريًّا، أو مساويًا، أو أقليًّا؛ فالسببُ الذي يتأدَّى إلى المسببِ على أحدِ الوجهينِ الأوَّلينِ؛ يسمَّى سببًا ذاتيًّا، وذلك المسببُ يسمَّى غايةً ذاتيةً. والسببُ الذي يتأدَّى إلى المسببِ على أحدِ الوجهينِ الأخيرينِ؛ يسمَّى سببًا اتفاقيًّا، وذلك المسببُ؛ يسمَّى غايةً اتفاقيةً، **فإذنْ هو عن قوةٍ موجودةٍ فيه، وهو المطلوبُ**[5].

---

[1] "ولا أكثريا" لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ).

[2] هـ: 105 أ.

[3] ب: 73 أ.

[4] ج: 79 ب. و: 130.

[5] هداية/85.

[الفصل السادس: العلة والمعلول][1]

فصلٌ في العِلَّةِ والمعلولِ، العلةُ تقالُ لكلِّ ما لَه وجودٌ في نفسِه، ثمَّ يحصلُ مِن وجودِه وجودُ غيرِه، [90] ظاهرُ هذا التعريفِ لا يصدقُ إلَّا على العلةِ الفاعليةِ؛ ولذلك عرَّفَها بُعَيدَ هذا بـ: التي يكونُ مِنها وجودُ المعلولِ. وغايةُ توجيهِه أن يقالَ: المرادُ أن تكونَ لوجودِ غيرِه حاجةٌ إلى وجودِه في الجملةِ؛ ومع هذا لا ينطبقُ على العلةِ الغائيةِ، وعدم المانع[2]. وقد يقالُ: عدمُ المانعِ كاشفٌ عن أمرٍ وجوديٍّ هو المحتاجُ إليه، كعدمِ البابِ المانعِ للدخولِ؛ فإنَّه كاشفٌ عن وجودِ فضاءٍ لَه قِوامٌ[3] يمكنُ النفوذُ فيه، وكعدمِ العمودِ المانعِ لسقوطِ السقفِ؛ فإنَّه كاشفٌ عن وجودِ مسافةٍ يمكنُ تحرُّكُ السقفِ فيها. إلَّا أنَّ الشرطَ الوجوديَّ ربَّما لا يُعلَمُ إلَّا بلازمٍ عدميٍّ؛ فيعبَّرُ[4] عنه بذلك[5]؛ فيسبِقُ إلى الأوهامِ أنَّ ذلك الأمرَ العدميَّ هو المحتاجُ إليه، ولا يخفى أنَّه تكلُّفٌ، بل الحقُّ إنَّ مدخليةَ الشيءِ في وجودِ شيءٍ آخرَ إمَّا أن تكونَ بحسبِ وجودِه فقطْ كالفاعلِ والشرطِ والمادةِ والصورةِ؛ فيجبُ أن يكونَ[6] موجودًا. وإمَّا بحسبِ عدمِه فقطْ كالمانعِ؛ فيجبُ أن يكونَ معدومًا. وإمَّا بحسبِ وجودِه

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] هـ: 105 ب.

[3] تعليق في حاشية (ب): مقدار أي طول وعرض وعمق.

[4] د: 65 أ.

[5] ج: 80 أ.

[6] ب: 73 ب.

وعدمِه معًا كالـمُعِدِّ؛ إذ لابدَّ مِن عدمِه الطارئِ على وجودِه؛ فيجبُ أن يوجدَ أوَّلًا ثمَّ يعدمَ؛ فالمناسبُ أن يقالَ[1]: العلةُ ما يحتاجُ إليه أمرٌ آخرُ في تحقُّقِه، **وهي أربعةُ[2] أقسامٍ: مادِّيَّةٌ وصوريةٌ وفاعليةٌ وغائيةٌ.**

أمَّا الماديةُ؛ فهي التي تكونُ جزءًا مِن المعلولِ؛ لكن لا يجبُ بها أن يكونَ، المعلولُ، **موجودًا بالفعلِ كالطِّينِ للكُوزِ.**

وأمَّا العلةُ الصوريةُ؛ فهي التي تكونُ جزءًا مِن المعلولِ؛ لكن يجبُ بها أن يكونَ المعلولُ موجودًا بالفعلِ كالصورةِ للكوزِ، وليسَ المرادُ بالعلةِ الماديةِ والصوريةِ ما يخصُّ الأجسامَ مِن المادةِ والصورةِ الجوهريتين بل ما يعمُّهما وغيرَهما مِن الجواهرِ والأعراضِ التي يوجدُ بها أمرٌ بالفعلِ أو بالقوةِ، وهاتانِ العلتانِ للماهيةِ داخلتانِ في قوامِها، كما أنَّهما علتانِ[3] للوجودِ أيضًا؛ لتوقُّفِه عليهما؛ فيُخَصَّانِ باسمِ علةِ الماهيةِ؛ تمييزًا لَهما عن الباقيتينِ المشاركتينِ إيَّاهما في عِلِّيَّةِ الوجودِ.

وأمَّا الفاعليةُ؛ فهي التي يكونُ مِنها وجودُ المعلولِ كالفاعلِ للكوزِ.

وأمَّا الغائيةُ؛ فهي التي، يكونُ، **لأجلِها وجودُ المعلولِ كالغرضِ المطلوبِ مِن الكوزِ،** وهي إنَّما تكونُ علةً بحسبِ وجودِها[4] الذهنيّ، وأمَّا بحسبِ وجودِها الخارجيِّ؛ فهي [91] معلولةٌ لمعلولِها؛ لترتُّبِها[5] عليه وتأخُّرِها عنه في

---

[1] و: 131.

[2] هـ: 106 أ.

[3] ج: 80 ب.

[4] هـ: 106 ب.

[5] ب: 74 أ.

الوجودِ؛ فلَها علاقتانِ علاقةُ العليةِ والمعلوليةِ بالقياسِ إلى شيءٍ واحدٍ؛ لكنْ بحسبِ وجودَيْها الذهنيِّ والخارجيِّ، وهاتانِ العلتانِ تُخَصَّانِ باسمِ علةِ الوجودِ؛ لتوقُّفِه عليهما دونَ الماهيةِ. والحصرُ المذكورُ منقوضٌ بالشرطِ والمعدِّ وعدمِ المانعِ. وقد يقالُ: إنَّ المقسَّمَ هو علةُ الشيءِ بلا واسطةٍ، والمعدودُ مِن أقسامِه هو العلةُ الماديةُ بمعنى[1] القابلِ بالقوةِ، والعلةُ الصوريةُ بمعنى القابلِ بالفعلِ، والعلةُ الفاعليةُ بمعنى الفاعلِ المستقلِّ بالتأثيرِ. والمعلولُ يحتاجُ إلى القابلِ والفاعلِ المذكورينِ أوَّلًا، ولا يحتاجُ إلى ما ذُكِرَ إلَّا ثانيًا، وبواسطةِ احتياجِهما إليه. وفيه بحثٌ؛ لأنَّه لا يتناولُ المقسِّمَ حينئذٍ للعلةِ الغائيةِ؛ إذ لا يحتاجُ المعلولُ إليها إلا بواسطةِ أنَّها مؤثِّرةٌ في مؤثِّريةِ الفاعلِ.

ثمَّ[2] **العِلَّةُ الفاعليةُ متى كانَت بسيطةً،** أي كانَت[3] واحدةً في ذاتِها ولم تكن لَها صفةٌ ولم يكن[4] فعلُها مشروطًا بأمرٍ؛ **استحالَ أن يصدرَ عنها أكثرُ مِن الواحدِ؛ لأنَّ ما يصدرُ عنه أثرانِ؛ فهو مركَّبٌ؛ لأنَّ كونَ الشيءِ بحيثُ يصدرُ عنه هذا الأثرُ؛ غيرُ كونِه بحيثُ يصدرُ عنه ذلك الأثرُ،** لإمكانِ تعقُّلِ كلٍّ مِنهما بدونِ الآخرِ؛ **فمجموعُ هذينِ المفهومينِ أو أحدُهما إن كانَ داخلًا في ذاتِ المصدرِ؛ لزمَ التركيبُ في ذاتِه،** هذا خلفٌ. **وإن كانَا خارجينِ؛ كانَ مصدرًا لَهما،** أي للمفهومينِ؛ إذ لو كانَا مستندينِ إلى غيرِه؛ لم

---

[1] و: 132.
[2] ج: 81 أ.
[3] د: 65 ب.
[4] هـ: 107 أ.

يكن هو[1] وحدَه مصدرًا للأثرينِ، والمقدَّرُ خلافُه؛ **فكونُه مصدرًا لهذا**، المفهومِ، **غيرُ كونِه مصدرًا لذلك**، المفهومِ، وينقلُ الكلامُ إليهما؛ **فينتهي لا محالةَ إلى ما يوجبُ التركيبَ والكثرةَ في الذاتِ**، لامتناعِ التسلسُلِ[2]. وقد يُقرَّرُ الدليلُ بطريقٍ أبسطَ؛ فيقالُ: إن كانَ كلٌّ مِن مفهومَي مصدّريةِ[3] هذا ومصدريةِ ذاك؛ نفسَ الواحدِ الحقيقيّ؛ كانَ لأمرٍ حقيقيٍّ بسيطٍ ماهيتانِ[4] مختلفتانِ. وإن دخلَا فيه أو دخلَ أحدُهما وكانَ الآخرُ عينًا؛ لزمَ التركيبُ فقطْ. وإن خرجَا معًا أو خرجَ أحدُهما[5] وكانَ الآخرُ عينًا؛ لزمَ التسلسلُ فقطْ. وإن دخلَ[6] أحدُهما وخرجَ الآخرُ؛ لزمَ التركيبُ والتسلسلُ معًا. فالأقسامُ ستةٌ والكلُّ محالٌ، وههنا بحثٌ؛ أمَّا أوَّلًا؛ فلأنَّه لو تسلَّمَ ما ذكرَه؛ لزمَ أن لا يصدرَ عن الواحدِ الحقيقيّ شيءٌ؛ إذ لو صدرَ عنه شيءٌ؛ لَكانَت مصدريتُه لذلك الشيءِ [92] أمرًا مغايرًا لَه؛ لكونِه نسبةً بينَه وبينَ غيرِه؛ فهو إمَّا أن يكونَ: داخلًا فيه؛ فيلزمُ تركُّبُه، أو خارجًا عنه معلولًا لَه لما مرَّ، وننقلُ الكلامَ إلى مصدريتِها، أو نقولُ: لَكانَ الصادرُ هناك؛ شيئينِ، أحدَهما: ذلك الشيءُ الصادرُ عن الواحدِ، والثاني: مصدِّريَّتُه لذلك الشيءِ؛ لا شيئًا واحدًا، وهو منافٍ لما ادَّعيتُم مِن اتّحادِ المعلولِ عندَ اتّحادِ العلةِ.

---

[1] ب: 74 ب.

[2] وردت في (ب)، (د) مختصرة: التس.

[3] تعليق في (ج): بمعنى كونه أول.

[4] هـ: 107 ب.

[5] ج: 81 ب.

[6] و:133.

وأمَّا ثانيًا؛ فلأنَّ المصدريةَ[1] أمرٌ اعتباريٌّ؛ فيُستغنى عن المصدرِ. وقد يقالُ: لابدَّ[2] أن تكونَ للعلةِ خصوصيةٌ مع المعلولِ، لا تكونَ لها تلك الخصوصيةُ مع غيرِه؛ إذ لولاها لم يكن اقتضاؤُها لهذا المعلولِ؛ أَولى مِن اقتضائِها لما عداه؛ فلا يُتَصَوَّرُ حينئذٍ صدورُه عنها. فإذا لم تكن مع العلةِ الموجدةِ أمورٌ متعدِّدةٌ لا داخلةَ فيها ولا خارجةَ عنها بل[3] كانَت ذاتًا بسيطةً لا كثرةَ فيها بوجهٍ مِن الوجوهِ؛ فلا شكَّ أنَّ تلك الخصوصيةَ إنَّما تكونُ بحسبِ الذاتِ، فإذا فُرِضَ لَها[4] معلولٌ؛ كانَت للعلةِ بحسبِ ذاتِها خصوصيةٌ معه ليسَت مع غيرِه أصلًا؛ فلا يمكنُ أن يكونَ لَها معلولٌ آخرُ وإلَّا لزمَ أن تكونَ لَها خصوصيةٌ بحسبِ ذاتِها مع الثاني؛ فلا تكونَ لَها مع شيءٍ مِن المعلولينِ خصوصيةٌ ليسَت لَها مع غيرِه؛ فلا تكونَ علةً لشيءٍ مِنهما. وفيه بحثٌ؛ لجوازِ أن تكونَ لذاتٍ واحدةٍ مِن جميعِ الجهاتِ[5] خصوصيةٌ مع أمورٍ متعدِّدةٍ لا تكونُ تلك الخصوصيةُ لَها مع غيرِ تلك الأمورِ[6]؛ فتصدرُ عنها تلك الأمورُ بأسرِها لا بعضِها دونَ بعضٍ.

ونقولُ أيضًا: إنَّ المعلولَ يجبُ وجودُه عندَ وجودِ علتِه التامةِ أعني عندَ تحقُّقِ جملةِ الأمورِ المعتبَرةِ في تحقُّقِه، قيلَ: هذا التفسيرُ غيرُ جامعٍ؛ فإنَّ المبدأَ

---

[1] هـ: 108 أ.
[2] ب: 75 أ.
[3] ج: 82 أ.
[4] د: 66 أ.
[5] هـ: 108 ب.
[6] و: 134.

الأَوَّلَ علةٌ تامَّةٌ بالنسبةِ إلى معلولِه الأَوَّلِ ولا يتناولُه هذا التفسيرُ؛ إذ لا يصدقُ عليه أنَّه جملةُ الأمورِ، والتفسيرُ الجامعُ أنَّها علةٌ لا يتوقَّفُ المعلولُ على ما هو خارجٌ عنها[1]. وفيه نظرٌ؛ إذ لابدَّ مِن اعتبارِ إمكانِ المعلولِ[2]؛ فالتركيبُ لازمٌ. وقد يجابُ بـ: إنَّ علةَ الاحتياجِ إلى الفاعلِ هو الإمكانُ؛ فالشيءُ ما لم يعتبَرَ متِّصفًا بالإمكانِ؛ لم تُطلَب لَه علةٌ؛ فالإمكانُ مأخوذٌ في جانبِ المعلولِ؛ فإنَّا نجدُ شيئًا ممكنًا ثمَّ نطلبُ لَه علةً[3]؛ ولاشكَّ أنَّه مع ذلك لا يعتبَرُ إمكانُه [93] مع الفاعلِ مرَّةً أخرى. ورُدَّ هذا بـ: إنَّ كلًّا مِن الجزئَينِ الصوريِّ والماديِّ مع أنَّه جزءٌ مِن المعلولِ، جزءٌ مِن العلةِ التامَّةِ أيضًا؛ فلو كانَ الإمكانُ جزءًا مِن العلةِ التامةِ مع كونِه صفةً للمعلولِ ومعتبرًا فيه؛ لم يلزمُ محذورٌ. وأيضًا لَـمَّا كانَ الإمكانُ مِن شرائطِ التأثيرِ؛ فلا يوجدُ مؤثِّرٌ بلا اشتراطِ أمرٍ في تأثيرِه. واعلمْ أنَّ المعلولَ إذا كانَ مركَّبًا؛ فجميعُ أجزائِه التي هي عينُه تكونُ جزءًا من عِلَّتِه التامةِ. والجزءُ لا يكونُ محتاجًا إلى الكلِّ، بل الأمرُ بالعكسِ؛ فإطلاقُ لفظِ العلةِ عليها بالمعنى المذكورِ غيرُ صحيحٍ؛ **لأنَّه لو لم يكن واجبَ الوجودِ حينئذٍ فإمَّا أن يكونَ: ممتنعَ الوجودِ وهو محالٌ وإلَّا لَمَا وُجِدَ، أو**[4]، يكونَ، **ممكنَ الوجودِ**، فلنفرض وجودَه معها في زمانٍ، وعدمَه معها في زمانٍ آخرَ، **فيحتاجُ**، في زمانِ[5] الوجودِ، **إلى مرجِّحٍ**[1] **يُخرِجُه**

[1] ب: 75 ب.
[2] ج: 82 ب.
[3] هـ: 109 أ.
[4] هـ: 109 ب.
[5] و: 135.

مِن القوةِ إلى الفعلِ؛ إذ الترجيحُ الحاصلُ مِن العلةِ التامةِ مشتركٌ بينَ زمانينِ؛ **فلا تكونُ جملةُ الأمورِ المعتبَرَةِ في وجودِه حاصلةً، وقد فرضْناها حاصلةً، هذا خلفٌ؛ فبَانَ أنَّ المعلولَ يجبُ وجودُه عندَ تحقُّقِ العلةِ التامَّةِ، فيكونُ واجبًا لغيرِه ممكنًا بالذاتِ**[2]؛ **لأنَّا لو اعتبرْنا ماهيتَه مِن حيثُ هي هي؛ لا يجبُ لَها الوجودُ ولا العدمُ**، ولا معنى للمكنِ بالذاتِ إلَّا هذا.

هدايةٌ، لإزالةِ ما يسبقُ إلى أوهامِ العَوَامِ مِن أنَّ تأثيرَ العلةِ في شيءٍ ينافي وجودَه: **كونُ الشيءِ موجودًا لا ينافي تأثيرَ العلةِ الفاعليةِ فيه؛ لأنَّ الشيءَ إذا كانَ معدومًا ثمَّ يوجَدُ؛ فإمَّا أن تُوصَفَ العلةُ**[3] **بكونِها مفيدةً لوجودِه: حالةَ العدمِ، أو حالةَ الوجودِ، أو في الحالتينِ جميعًا؛ لا جائزَ أن تفيدَ وجودَه حالةَ العدمِ أو في الحالتينِ**، جميعًا؛ **وإلَّا لزمَ اجتماعُ الوجودِ والعدمِ، هذا خلفٌ؛ فإذن تفيدُ وجودَه حالةَ وجودِه المفادِ**، مِن العلةِ، فلا يلزمُ تحصيلُ الحاصلِ؛ **فكونُ الشيءِ موجودًا لا ينافي كونَه معلولًا**[4]، قالَ بعضُهم: مِن الأوهامِ العامِّيَّةِ أنَّ المعلولَ بعدَما[5] وُجِدَ مِن علتِه؛ لا يحتاجُ في بقائِه إليها حتى لا يلزمَ مِن فناءِ علتِه المُوجِدَةِ لَه؛ فناؤُه، بل يبقى موجودًا بعدَ فناءِ العلةِ؛ ولذلك تراهُم لا يتحاشونَ عن القولِ بـ: إنَّه لو جازَ العدمُ على الباريِ تعالى لما ضرَّ عدمُه وجودَ العالمِ، وسببُ توهُّمِهم هذا ما يشاهدونه

---

[1] ج: 83 أ.
[2] ب: 76 أ. د: 66 ب.
[3] هـ: 110 أ.
[4] هداية/89.
[5] ج: 83 ب.

مِـن بقـاءِ البِنَـاءِ بعـدَ زوالِ [94] وجـودِ البَنَّـاءِ؛ فالمصـنفُ أوردَ هـذه الهدايـةَ؛ لإزالةِ هذا التوهُّمِ؛ إذ لو بقي المعلولُ بعدَ[1] فناءِ العلةِ؛ لم تكن العلةُ مؤثِّرةً فيه حالةَ وجودِه[2]، وهو خلافُ ما ثبتَ بالحُجَّةِ مِن أنَّ العلةَ مؤثرةٌ في المعلولِ في حالِ وجودِه، هذا خلفٌ. أقولُ: فيه بحثٌ؛ إذ الثابتُ ههنا بالدليلِ أنَّ العلةَ مؤثرةٌ في المعلولِ في آنِ وجودِه لا أنَّها مؤثرةٌ فيه حالَ وجودِه مطلقًا ولامنافاةَ[3] بينَه وبينَ بقاءِ المعلولِ بعدَ فناءِ العلةِ؛ فلا تزيلُ هذه الهدايةُ الوهمَ المذكورَ، والذي يزيلُه هو ما ذكروه مِن أنَّ علةَ افتقارِ الممكنِ إلى المؤثرِ هو الإمكانُ.

---

[1] هـ: 110 ب.

[2] و: 136.

[3] ب: 76 ب.

[الفصل السابع: الجوهر والعرض][1]

فصلٌ في الجوهرِ والعَرَضِ، كلُّ موجودٍ فإمَّا أن: يكونَ مختصًّا بشيءٍ ساريًا فيه، أو لا يكونَ. فإذا كانَ الواقعُ[2] هو القسمَ الأوَّلَ؛ يسمَّى الساري حالًّا والمَسْرِيُّ فيه محلًّا، قد مرَّ الكلامُ فيه؛ فتذكَّرْ، **ولابدَّ أن تكونَ لأحدِهما حاجةٌ إلى صاحبِه**، بوجهٍ مِن الوجوهِ؛ **وإلَّا لَامتنعَ ذلك الحلولُ**، بالضرورةِ[3]؛ **فلا يخلو إمَّا: أن يكونَ المحلُّ محتاجًا إلى الحالِّ؛ فيسمَّى المحلُّ الهيولى والحالُّ الصورةَ، أو بالعكسِ؛ فيسمَّى المحلُّ موضوعًا والحالُّ عرضًا**، والمناسبُ أن يقالَ: الافتقارُ إمَّا أن يكونَ: مِن الطرفينِ وهما الهيولى والصورةُ، أو مِن طرفِ الحالِّ فقطْ[4] وهو العرضُ ومحلُّه موضوعٌ، وذلك؛ لأنَّ الحالَّ مفتقرٌ إلى المحلِّ مطلقًا. **وإذا ثبتَ هذا فنقولُ: الجوهرُ هو الماهيةُ التي إذا وُجِدَت في الأعيانِ**، أي اتَّصفَت بالوجودِ الخارجيِّ، **كانَت لا في موضوعٍ**، وظاهرٌ أنَّ هذا المعنى إنَّما يصدقُ على ماهيةٍ يزيدُ وجودُها عليها، **وحينئذٍ يخرجُ مِنه واجبُ الوجودِ؛ إذ ليسَت لَه وراءَ الوجودِ ماهيةٌ**، وتدخلُ فيه الصورةُ العقليةُ للجواهرِ؛ فإنَّها وإن كانَت حالَ كونِها في الذهنِ في موضوعٍ؛ لكن يصدقُ عليها أنَّها إذا وُجِدَت في الخارجِ لم يكن وجودُها في موضوعٍ[5].

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] ج: 84 أ.

[3] هـ: 111 أ.

[4] ج: 67 أ.

[5] هـ: 111 ب. و: 137.

وهذا على مذهبِ مَن يقولُ: إنَّ الحاصلَ في الذهنِ هو ماهياتُ الأشياءِ المطابقةِ للأمورِ الخارجيةِ في تمامِ الماهيةِ[1]، والاختلافُ[2] إنَّما هو في الوجودِ وما يتبعُه مِن الأحوالِ. وأمَّا مَن قالَ: إنَّ الحاصلَ في الذهنِ هو صورُ الأشياءِ وأشباحُها المخالفةُ لَها في الماهيةِ المناسبةِ إيَّاها مناسبةً مخصوصةً؛ بِها صارَ بعضُ تلك الصورِ علمًا ببعضِ تلك الأشياءِ دونَ بعضٍ؛ فلا تكونُ تلك الصورُ عندَه [95] إلَّا أعراضًا موجودةً بوجودٍ خارجيٍّ قائمةً بالنفسِ كسائرِ الأعراضِ القائمةِ بها. **وأمَّا العرضُ فهو الموجودُ في موضوعٍ**، فالصورةُ العقليةُ للجواهرِ تكونُ جوهرًا وعرضًا معًا على الأوَّلِ مِن المذهبينِ وقد التزمَه صاحبُ حكمةِ العينِ، والأنسبُ أن يقالَ: هو الماهيةُ التي إذا وُجِدَت في الخارجِ كانَت في موضوعٍ. **ثمَّ الجوهرُ إن كانَ محلًّا؛ فهو الهيولى**، قيلَ: هذا[3] منقوضٌ بالجسمِ؛ فإنَّه محلٌّ للأعراضِ مع أنَّه ليسَ بهيولى. وأجيبَ بـ: إنَّ المرادَ إن كانَ محلًّا لجوهرٍ آخرَ؛ فهو الهيولى. وفيه بحثٌ؛ إذ النفسُ محلٌّ للصورةِ الجوهريةِ مع أنَّها ليسَت بهيولى، **وإن كانَ حالًّا؛ فهو الصورةُ**، الجسميةُ أو النوعيةُ. **وإن لم يكن حالًّا ولا محلًّا فإن كانَ مركَّبًا مِنهما؛ فهو الجسمُ**، الطبيعيُّ، **وإن لم يكن كذلك فإن كانَ متعلِّقًا بالأجسامِ تعلُّقَ التدبيرِ والتصرُّفِ؛ فهو النفسُ**، الإنسانيةُ أو الفلكيةُ، **وإلَّا؛ فهو العقلُ**، وإنَّما قيَّدَ[4]

---

[1] الجملة من "المطابقة" إلى هنا لم ترد في (ب)، (ج)، (هـ).
[2] ب: 77 أ. ج: 84 ب.
[3] هـ: 112 أ.
[4] ج: 85 أ.

التعلُّقَ بالتـدبيرِ والتصـرُّفِ؛ لأنَّ للعقـلِ تعلُّقًـا بالجسـمِ؛ لكـن لا علـى سـبيلِ التصرُّفِ والتدبيرِ[1]، بل على سبيلِ التأثيرِ فقطْ، وأمَّا النفسُ فقد تكونُ مدبِّرةً، وقـد تكـونُ مـؤثِّرةً كمـا في الإصـابةِ بالعـينِ[2]. **والجـوهرُ لـيسَ جنسًـا لهـذه الأقسامِ الخمسةِ؛ إذ لو كانَ جنسًا؛ لَكانَ ما يدخلُ تحتَه مركَّبًا مِن جنسٍ وفصـلٍ، ولـيسَ كـذلك؛ لأنَّ الـنفسَ[3] ليسَـت مركَّبـةً مِنهمـا؛ لأنَّهـا تعقـلُ الماهيةَ البسيطةَ**، الحالَّةَ فيها؛ **فلا تكونُ مركَّبةً وإلَّا لزمَ**، بانقسامِها، **انقسامُ الماهيةِ البسيطةِ الحالَّةِ فيها[4]، هذا خلفٌ**، وفيه نظرٌ؛ إذ لا يلزمُ مِن تركُّبِ النفسِ في الذهنِ تركُّبُها في الخارجِ.

وأمَّا أقسامُ العَرَضِ؛ فتسعةٌ، بالاستقراءِ: **الكمُّ، والكيفُ، والأينُ، والمتى، والإضافةُ، والمِلْكُ، والوضعُ، والفعلُ، والانفعالُ.**

أمَّا الكمُّ؛ فهو الذي يقبلُ المساواةَ واللامساواةَ لذاتِه، قيلَ: هـذا التعريفُ دوريٌّ؛ إذ المسـاواةُ هـي الاتِّحـادُ في الكـمِّ، والأَولى أن يقـالَ: هـو مـا يقبـلُ القسمةَ لذاتِه أي يمكنُ أن تُفرَضَ فيه أجزاءٌ، وإنَّما قالوا: لذاتِه؛ ليخرجُ الكمُّ بالعرضِ، مثلُ: محلِّ الكمِّ والحالِّ فيه إلى غيرِ ذلك، **وينقسمُ: إلى منفصلٍ[5]**، وهو ما لا يكونُ بينَ أجزائِه المفروضةِ حدٌّ مشتركٌ. والمرادُ بالحدِّ المشتركِ ما

---

[1] الجملة لم ترد في (أ)، (ب).
[2] ب: 77 ب. و: 138.
[3] هـ: 112 ب.
[4] د: 67 ب. ومفقود بعدها عدة ورقات.
[5] ج: 85 ب.

تكونُ[1] نسبتُه إلى الجزئينِ نسبةً واحدةً، كالنقطةِ بالقياسِ إلى جزئَيْ [96] الخطِّ؛ فإنَّها إن اعتُبِرَت نهايةً لأحدِ الجزئينِ؛ يمكنْ اعتبارُها نهايةً للجزءِ الآخرِ. وإن اعتُبِرَت بدايةً لَه؛ يمكنْ اعتبارُها بدايةً للجزءِ الآخرِ؛ فليسَ لَها اختصاصٌ بأحدِ الجزئينِ ليسَ ذلك الاختصاصُ؛ بالنسبةِ إلى الجزءِ الآخرِ، بل نسبتِها إليهما على السويَّةِ. وكالخطِّ بالقياسِ إلى جزئَيْ السطحِ. والسطحِ إلى جزئَي[2] الجسمِ. والآنِ بالنسبةِ إلى جزئَيْ الزمانِ. والحدودُ المشتركةُ يجبُ كونُها مخالفةً بالنوعِ لما هي حدودٌ لَه؛ لأنَّ الحدَّ المشترِكَ يجبُ كونُه بحيثُ إذا ضُمَّ[3] إلى أحدِ القسمينِ؛ لم يزد به أصلًا، وإذا فُصِلَ عنه؛ لم ينقص شيءٌ مِنه؛ ولولا ذلك لَكانَ الحدُّ المشترِكُ جزءًا آخرَ مِن المقدارِ المقسومِ؛ فيكونُ التقسيمُ إلى قسمينِ تقسيمًا إلى ثلاثةٍ، والتقسيمُ إلى الثلاثةِ تقسيمًا إلى خمسةٍ وهكذا؛ فالنقطةُ ليسَت جزءًا مِن[4] الخطِّ، بل هي عرضٌ فيه[5]. وكذا الخطُّ بالقياسِ إلى السطحِ. والسطحُ بالقياسِ إلى الجسمِ. ولا يوجدُ بينَ أجزاءِ الكمِّ المنفصلِ حدٌّ مشترِكٌ؛ فإنَّ العشرةَ إذا قسَّمْتَها إلى سِتَّةٍ وأربعةٍ؛ كانَ السادسُ جزءًا مِن الستةِ داخلًا فيها خارجًا عن الأربعةِ؛ فلَم يكن ثمَّةَ أمرٌ مشترِكٌ بينَ قسمَي العشرةِ وهما الستةُ والأربعةُ كما كانَت النقطةُ مشترَكةً بينَ قسمَيْ الخطِّ، **كالعددِ**، ذكروا أنَّ الكمَّ المنفصلَ منحصرٌ فيه؛ فهذا التمثيلُ باعتبارِ أنواعِه،

---

[1] هـ: 113 أ.
[2] ب: 78 أ.
[3] و: 139.
[4] ج: 86 أ.
[5] هـ: 113 ب.

وإلى متصلٍ، وهو ما يكونُ بينَ أجزائِه المفروضةِ حدٌّ مشتركٌ، **قارِّ الذاتِ وهو المقدارُ كالخطِّ والسطحِ والثِّخَنِ**، أي الجسمِ التعليميّ، **وإلى متصلٍ غيرِ قارِّ الذاتِ وهو الزمانُ**، قيلَ: إن وُجِدَ شيءٌ مِن أجزاءِ الزمانِ؛ لزِمَ اتِّصالُ الموجودِ بالمعدومِ. وإن لم يوجد؛ لزمَ اتِّصالُ المعدومِ بالمعدومِ، وكلاهُما محالانِ بالبداهةِ. وإن اعتُبِرَ اتِّصالُ أجزائِه بعضِها[1] ببعضٍ في الخيالِ؛ كانَ مِن قبيلِ القارِّ؛ لاجتماعِ أجزائِه هناك. والجوابُ: إنَّ ذلك الأمرَ[2] المتَّصلُ الممتدُّ في الخيالِ[3] بحيثُ إذا لاحظَ العقلُ وجودَه في الخارجِ؛ جزمَ بامتناعِ اجتماعِ أجزائِه هناك، وهو معنى كونِه غيرَ قارِّ الذاتِ.

وأمَّا الكيفُ؛ فهو هيئةٌ في شيءٍ لا تقتضي لذاتِه قسمةٌ، خرجَ به الكمُّ، **ولا نسبةٌ**، خرجَت به البواقي. ومَن جعلَ النقطةَ والوحدةَ مِن الأعراضِ دونَ الكيفِ؛ زادَ قيدَ عدمِ [97] اقتضاءِ اللّاقسمةِ؛ احترازًا عنهما، **وينقسمُ: إلى كيفياتٍ محسوسةٍ**، بإحدى الحواسِّ[4] الظاهرةِ، **راسخةٍ كحلاوةِ العسلِ وملوحةِ ماءِ البحرِ**، وتسمَّى انفعالياتٍ، **وغيرِ راسخةٍ كحُمرةِ الخَجَلِ وصُفرةِ الوَجَلِ**، وتسمَّى انفعالاتٍ، **وإلى كيفياتٍ نَفْسانيَّةٍ**، قيلَ: أي مختصَّةٍ بذواتِ الأَنفُسِ الحيوانيةِ بمعنى أنَّها تكونُ مِن بينِ الأجسامِ للحيوانِ دونَ النباتِ والجمادِ؛ فلا يمتنعُ ثبوتُ بعضِها للمجرَّداتِ[5] مِن الواجبِ وغيرِه.

---

[1] هـ: 114 أ.
[2] ب: 78 ب.
[3] ج: 86 ب.
[4] و: 140.
[5] هـ: 114 ب.

وفسَّرَها بعضُهم بالمختصَّةِ بذواتِ الأنفسِ مطلقًا، **وهي: حالاتٌ**، إن لم تكن راسخةً، **كالكتابةِ في ابتداءِ الخلقةِ، وملكاتٌ**، إن كانَت راسخةً، **كالكتابةِ بعدَ الرسوخِ**[1] **والعلمِ وغيرِ ذلك، وإلى كيفياتٍ استعداديَّةٍ**، أي التي هي مِن جنسِ الاستعدادِ؛ فإنَّها مفسَّرةٌ باستعدادٍ شديدٍ: **نحوَ الدفعِ**، واللَّاانفعال، **كالصلابةِ**، وتسمَّى قوةً، **ونحوَ الانفعالِ كاللِّينِ**، ويسمَّى ضعفًا. والمشهورُ أنَّ لَها نوعًا ثالثًا، وهو الاستعدادُ الشديدُ نحوَ الفعلِ كالمصارعةِ[2]، وليسَ بشيءٍ؛ إذ المصارعةُ إنَّما تتمُّ بثلاثةِ أمورٍ: العلمِ بتلك الصناعةِ، والقدرةِ عليها وهُما مِن الكيفياتِ النفسانيةِ، وكونِ الأعضاءِ بحيثُ يتعسَّرُ عطفُها ونقلُها. وهو في الحقيقةِ مِن بابِ الاستعدادِ نحوَ اللَّاانفعال؛ فلم يثبت قسمٌ ثالثٌ. فإن قيلَ: لما اعتُبِرَ في كلِّ واحدٍ مِن استعدادَيْ القابلِ للانفعالِ واللاانفعالِ؛ الشِّدَّةُ والترجيحُ؛ خرجَ عنهما أصلُ القبولِ الذي نسبتُه[3] إليهما على السواءِ؛ فيكونُ قسمًا ثالثًا. قلْنا: معنى كونِ الشيءِ قابلًا للآخرِ؛ أنَّه بحيثُ يمكنُ ويصحُّ أن يحلَّ فيه ذلك الآخرُ، وهذا أمرٌ اعتباريٌّ اتِّصفَ به ذلك الشيءُ، ثمَّ إنَّه قد توجدُ فيه أمورٌ تتفاوتُ بها[4] حالُ ذلك المقبولِ بالنسبةِ إلى ذلك القابلِ قربًا وبعدًا؛ فتلك الأمورُ[5] هي الـمُسَمَّاةُ بالاستعداداتِ؛ فأصلُ القبولِ مِن بابِ الإمكانِ الذاتيِّ، ومراتبُه المقتضيةُ لقربِ القبولِ وبعدِه مِن بابِ الاستعداداتِ؛

[1] ج: 87 أ.
[2] ب: 79 أ.
[3] هـ: 115 أ.
[4] ج: 87 ب.
[5] و: 141.

فتكونُ الشدةُ المستلزمةُ للرجحانِ معتبرةً في الاستعداداتِ. واعلمْ أنَّ أكثرَهم عدُّوا الصلابةَ واللِّينَ مِن الكيفياتِ الملموسةِ. والحقُّ ما ذهبَ إليه المصنفُ؛ لما ذكرَه الإمامُ: مِن أنَّ الجسمَ اللَّيِّنَ هو الذي يُنغَمَزُ فيه، فهناك أمورٌ ثلاثةٌ، الأوّلُ: الحركةُ الحاصلةُ في سطحِه. [98] الثاني: شكلُ التقعيرِ المقارنُ لحدوثِ تلك الحركةِ. الثالثُ: كونُه مستعِدًّا لقبولِ ذَيْنِكَ[1] الأمرينِ. وليسَ الأوَّلانِ[2] بلَيِّنٍ؛ لأنَّهما محسوسانِ بالبصرِ، واللَّيِّنُ ليسَ كذلك؛ فتعيَّنَ الثالثُ، وهو مِن الكيفياتِ الاستعداديةِ. وكذلك الجسمُ الصلبُ فيه أمورٌ أربعةٌ، الأوَّلُ: عدمُ الانغمازِ، وهو عدميٌّ. والثاني: الشكلُ الباقي على حالِه، وهو مِن الكيفياتِ المختصَّةِ بالكمياتِ. والثالثُ: المقاومةُ المحسوسةُ باللمسِ، وهي ليسَت أيضًا صلابةً؛ لأنَّ[3] الهواءَ الذي في الزِّقِّ المنفوخِ فيه؛ لَه مقاومةٌ ولا صلابةَ لَه، وكذا الرياحُ القويةُ فيها مقاومةٌ ولا صلابةَ فيها. والرابعُ: الاستعدادُ الشديدُ نحوَ اللاانفعالِ فهذا هو الصلابةُ؛ فيكونُ مِن الكيفياتِ الاستعداديةِ، **وإلى كيفياتٍ مختصَّةٍ بالكمياتِ**، المتَّصِلةِ والمنفصلةِ: **كالمُثلثيةِ والمربعيةِ**، للسطحِ، **والزوجيةِ والفرديةِ**، للعددِ.

وأمَّا الأينُ؛ فهو حالةٌ تحصلُ للشيءِ بسببِ حصولِه في المكانِ.

وأمَّا المتى؛ فهو حالةٌ تحصلُ للشيءِ بسببِ حصولِه في الزمانِ، أو الآنِ.

---

[1] ب: 79 ب.

[2] هـ: 115 ب.

[3] ج: 88 أ.

وأمَّا الإضافةُ؛ فهي حالةٌ نسبيةٌ متكرِّرةٌ[1]، كالأُبُوَّةِ والبُنُوَّةِ. فسَّرَ بعضُهم النسبيةَ بالحاصلةِ بسببِ النسبةِ؛ ولذا قالَ في بيانِ كونِ الأبوةِ والبنوةِ[2] إضافيَّين: إنَّ تولُّدَ حيوانٍ مِن نُطفةِ حيوانٍ آخرَ مِن نوعِه؛ نسبةٌ بينَهما بواسطتِها تعرضُ لأحدِهما حالةٌ نسبيةٌ وهي الأُبُوَّةُ، وللآخرِ أُخرى وهي البُنُوَّةُ. أقولُ: فيه بحثٌ؛ لأنَّهم عرَّفُوا الإضافةَ؛ بالنسبةِ المتكرِّرةِ، وهي نسبةٌ[3] معقولةٌ بالقياسِ إلى نسبةٍ أُخرى معقولةٍ بالقياسِ إلى الأُولى[4]. ولم يعتبِروا في مفهومِ الإضافةِ كونَها حاصلةً مِن نسبةٍ؛ فالأَولى أن تُفسَّرَ النسبيةُ بما يكونُ مِن جنسِ النسبةِ؛ حتى يُرجَعَ إلى ما ذكروه وتخفَّ المئونةُ.

وأمَّا الملكُ، ويقالُ لَه: الجدةُ أيضًا؛ **فهو حالةٌ تحصلُ للشيءِ بسببِ ما يحيطُ به**، أي بكلِّه أو ببعضِه، سواءٌ كانَ أمرًا خلقيًّا كالإهابِ، أو لا كالثوبِ[5]، **وينتقلُ بانتقالِه**، خرجَ به الأينُ؛ فإنَّه وإن كانَت هيئتُه حاصلةً للشيءِ بسببِ المكانِ المحيطِ به؛ إلَّا أنَّ[6] المكانَ لا ينتقلُ بانتقالِ المتمكِّنِ، **ككونِ الإنسانِ**، أي الهيئةِ الحاصلةِ لَه بسببِ كونِه، **مُتعمِّمًا ومُتقمِّصًا**.

وأمَّا الوضعُ؛ فهو هيئةٌ حاصلةٌ للشيءِ، وقيلَ: ينبغي أن يقالَ للجسمِ لِئَلَّا يُنتقَضَ التعريفُ [99] بالشكلِ الذي هو مِن مقولةِ الكيفِ. وفيه نظرٌ؛ إذ

---

[1] هـ: 116 أ.
[2] و: 142.
[3] ب: 80 أ.
[4] ج: 88 ب.
[5] لم ترد في (أ)، (ب)، (هـ)، (و).
[6] هـ: 116 ب.

لا ملاحظةَ في الشكلِ للأجزاءِ ونسبتِها في أنفسِها فضلًا عن نسبتِها إلى الأمورِ الخارجيةِ، بل المعتبرُ؛ هو المجموعُ مِن حيثُ هو مع الحدودِ المحيطةِ به؛ فلا حاجةَ إلى ما ذكروه. وأيضًا إن أُرِيدَ بالجسمِ الجسمُ الطبيعيُّ[1]؛ فيخرجُ الوضعُ الثابتُ للجسمِ التعليميِّ بل لسائرِ المقاديرِ عن التعريفِ. وإن أُرِيدَ الجسمُ مطلقًا؛ فيدخلُ الشكلُ[2] العارضُ للتعليميِّ، ويخرج الوضعُ الثابتُ لباقي المقاديرِ، **بسببِ نسبةِ أجزائِه بعضِها إلى بعضٍ، وبسببِ نسبتِها إلى الأمورِ الخارجيةِ[3] كالقيامِ والقعودِ[4]**، وقد يُطلَقُ على حالِ الشيءِ بسببِ نسبةِ بعضِ أجزائِه إلى بعضٍ فقط[5].

وأمَّا الفعلُ؛ فهو حالةٌ تحصلُ للشيءِ بسببِ تأثيرِه في غيرِه كالقاطعِ ما دامَ يقطعُ.

وأمَّا الانفعالُ؛ فهو هيئةٌ تحصلُ للشيءِ بسببِ تأثُّرِه عن غيرِه، الظاهرُ أن يقالَ: الفعلُ والانفعالُ نفسُ التأثيرِ والتأثُّرِ لا هيئةٌ أُخرى تعرضُ للشيءِ بسببِ التأثيرِ والتأثُّرِ، **كالمتسخِّنِ ما دامَ يتسخَّنُ[6]**، فيه إشارةٌ إلى أنَّ الانفعالَ أمرٌ غيرُ قارٍّ، وكذا الفعلُ؛ ولذا يُعَبَّرُ عنهما بأن يفعلَ وأن ينفعلَ؛

---

[1] وردت في (أ): التعليمي.
[2] ج: 89 أ.
[3] ب: 80 ب. ومفقود بعدها عدة ورقات.
[4] و: 143.
[5] هـ: 117 أ.
[6] هداية/94.

لدلالتِهما على التجدُّدِ والتقضِّي، وأمَّا الأمرُ المستمِرُّ المرتَّبُ عليهما؛ فخارجٌ عنهما داخلٌ في الكيفِ.

[الباب الثاني: العلم بالصانع وصفاته][1]

الفنُّ الثاني في العلمِ بالصانعِ وصفاتِه، وهو مشتملٌ على عشرةِ فصولٍ:

[الفصل الأول: إثبات الواجب لذاته][2]

فصلٌ في إثباتِ الواجبِ لذاتِه، وهو الذي إذا اعتُبِرَ مِن حيثُ هو هو؛ لا يكونُ قابلًا للعدمِ. وبرهانُه أن نقولَ: **إن لم يكن في الوجودِ[3] موجودٌ واجبٌ لذاتِه؛ يلزمْ مِنه المحالُ؛ لأنَّ الموجوداتِ بأسرِها حينئذٍ تكونُ جملةً مركَّبةً مِن آحادٍ، كلُّ واحدٍ مِنها ممكنٌ لذاتِه،** فتكونُ ممكنةً؛ لاحتياجِها إلى[4] كلِّ واحدٍ مِن أجزائِها الممكنةِ، والمحتاجُ إلى الممكنِ[5] أَولى بأن يكونَ ممكنًا؛ **فتحتاجُ**، أي الجملةُ، **إلى علةٍ**، مُوجِدَةٍ، **خارجيةٍ**، أي خارجةٍ عن الجملةِ، **والعلمُ به بديهيٌّ**، أي ضروريٌّ فطريُّ القياسِ، وتقريرُه بأن يقالَ: إنَّها ليسَت نفسَ الجملةِ وهو ظاهرٌ لأجزائِها؛ إذ علةُ الجملةِ علةٌ لكلِّ جزءٍ مِن أجزائِها، وذلك؛ لأنَّ كلَّ جزءٍ ممكنٍ محتاجٍ إلى علةٍ؛ فلو لم تكن علةُ المجموعِ علةً لكلِّ واحدٍ مِن الأجزاءِ؛ لَكانَ بعضُها معلَّلًا بعلةٍ أُخرى؛ فلا تكونُ تلك [100] الأُولى علةً للمجموعِ بل لبعضِه فقط؛ وحينئذٍ يلزمُ أن يكونَ الجزءُ

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[3] ج: 89 ب.

[4] هـ: 117 ب.

[5] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د).

الذي هو علةٌ للمجموعِ؛ علةً لنفسِه، وههنا بحثٌ؛ لأنَّه لا يلزمُ مِن إمكانِ الجملةِ احتياجُها إلى علةٍ واحدةٍ[1] بالشخصِ، بل يجوزُ أن يكونَ احتياجُها إلى عِلَلٍ متعدِّدةٍ مُوجِدَةٍ لآحادِ الجملةِ، مجموعُها علةٌ موجِدةٌ للجملةِ؛ فيجوزُ أن تكونَ تلك الممكناتُ سلسلةً غيرَ متناهيةٍ يكونَ الثاني علةً للأوَّلِ، والثالثُ علةً للثاني، وهكذا[2]؛ فيكونُ[3] علةَ الجملةِ جزؤُها، وهو مجموعُ الأجزاءِ التي يكونُ كلٌّ مِنها معروضًا للعليةِ والمعلوليةِ؛ بحيثُ لا يخرجُ مِنها إلَّا المعلولُ المحضُ. وقالَ شارحُ المواقفِ: الكلامُ في العلةِ الموجدةِ المستقلَّةِ؛ بالتأثيرِ والإيجادِ؛ فلو كانَ ما قبلَ المعلولِ الأخيرِ علةً موجدةً للسلسةِ بأسرِها مستقلةً بالتأثيرِ والإيجادِ فيها حقيقةً؛ لَكانَ علةً لنفسِه قطعًا. وقد يقالُ لتوجيهِ هذا الكلامِ: فيحتاجُ كلُّ واحدٍ مِنها إلى علةٍ خارجةٍ عن سلسلةِ الممكناتِ؛ إذ لو لم تكن خارجةً؛ لَلَزمَ إمَّا: الدورُ، أو التسلسلُ، والتصديقُ بالاحتياجِ إلى العلةِ بعدَ ملاحظةِ الإمكانِ؛ بديهيٌّ، ولا يخفى عليك أنَّه غيرُ مناسبٍ للمقامِ. **والموجودُ الخارجُ عن جميعِ الممكناتِ واجبٌ لذاتِه؛ فيلزمُ وجودُ واجبِ الوجودِ على تقديرِ عدمِه، وهو محالٌ**، فعدمُه محالٌ؛ **فوجودُه واجبٌ**[4].

[1] و: 144.

[2] ج: 90 أ.

[3] هـ: 118 أ.

[4] هداية/96.

[الفصل الثاني: وجود واجب الوجود نفس حقيقته][1]

فصلٌ في أنَّ وجودَ واجبِ الوجودِ نفسُ حقيقتِه، مراتبُ[2] الموجوداتِ في الموجوديةِ بحسبِ التقسيمِ العقليِّ؛ ثلاثٌ، أدناها: الموجودُ بالغيرِ أي الذي يُوجِدُه غيرُه؛ فهذا الموجودُ لَه ذاتٌ ووجودٌ يغايرُ ذاتَه، وموجدٌ يغايرُهما؛ فإذا نُظِرَ إلى ذاتِه مع قطعِ النظرِ عن موجِدِه؛ أمكنَ في نفسِ الأمرِ انفكاكُ الوجودِ عنه، ولا شبهةَ في أنَّه يمكنُ أيضًا تصوُّرُ انفكاكِه عنه[3]؛ فالتصوُّرُ والـمُتَصَوَّرُ كلاهُما ممكنٌ، وهذه حالُ الماهياتِ الممكنةِ كما هو المشهورُ. وأوسطُها: الموجودُ بالذاتِ بوجودٍ هو غيرُه أي الذي تقتضي ذاتُه وجودَه اقتضاءً تامًّا يستحيلُ معه انفكاكُ الوجودِ[4] عنه؛ فهذا الموجودُ لَه ذاتٌ ووجودٌ يغايرُ ذاتَه؛ فيمتنعُ انفكاكُ الوجودِ عنه بالنظرِ إلى ذاتِه؛ لكن يمكنُ تصوُّرُ هذا الانفكاكِ؛ فالمتصوَّرُ محالٌ والتصورُ ممكنٌ، وهذه حالُ واجبِ الوجودِ تعالى على مذهبِ جمهورِ المتكلِّمينَ. وأعلاها: [101] الموجودُ بالذاتِ بوجودِ عينِه أي الذي وجودُه عينُ ذاتِه، فهذا الموجودُ ليسَ لَه وجودٌ[5] يغايرُ ذاتَه؛ فلا يمكنُ تصوُّرُ انفكاكِ الوجودِ عنه، بل الانفكاكُ وتصورُه حينئذٍ كلاهُما محالٌ، وهذه حالُ واجبِ الوجودِ على مذهبِ الحكماءِ. وإن أردْتَ مزيدَ توضيحٍ لما

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] هـ: 118 ب.

[3] ج: 90 ب.

[4] و: 145.

[5] هـ: 119 أ.

صوَّرْناه؛ فاستوضِحِ الحال مِمَّا نوردُه في هذا المثالِ وهو: إنَّ مراتبَ المضيءِ في كونِه مضيئًا؛ ثلاثٌ أيضًا، الأُولى: المضيءُ بالغيرِ أي الذي استفادَ ضوءَه مِن غيرِه كوجهِ الأرضِ الذي استضاءَ بمقابلةِ الشمسِ؛ فهُنا مضيءٌ وضوءٌ يغايرُه وشيءٌ ثالثٌ أفادَ الضوءَ. الثانيةُ: المضيءُ بالذاتِ بضوءٍ هو غيرُه أي الذي تقتضي ذاتُه ضوءَه اقتضاءً بحيثُ يمتنعُ تخلُّفُه عنه كجرمِ الشمسِ إذا فُرِضَ اقتضاؤُه بضوئِه؛ فهذا المضيءُ لَه[1] ذاتٌ وضوءٌ يغايرُ ذاتَه. الثالثةُ: المضيءُ بالذاتِ بضوءٍ هو عينُه كضوءِ الشمسِ؛ فإنَّها مضيئةٌ بذاتِها لا بضوءٍ زائدٍ على ذاتِها؛ فهذا أعلى وأقوى مِمَّا يُتَصَوَّرُ في كونِ الشيءِ مضيئًا. فإن قيلَ: كيفَ يُوصَفُ الضوءُ بأنَّه مضيءٌ مع[2] أنَّ معنى المضيءِ كما تتبادرُ إليه الأوهامُ؛ ما قامَ به الضوءُ؟ قلْنا: ذلك المعنى هو الذي يتعارفُه العامَّةُ؛ وقد وُضِعَ لفظُ المضيءِ لَه في اللغةِ، وليسَ كلامُنا فيه؛ فإنَّا إذا قلْنا: الضوءُ مضيءٌ بذاتِه؛ لم نُرِدْ به أنَّه قامَ به ضوءٌ آخرُ وصارَ مضيئًا بذلك الضوءِ، بل أردْنا به أنَّ ما كانَ حاصلًا لكلِّ واحدٍ مِن المضيءِ بغيرِه والمضيءِ بذاتِه بضوءٍ هو غيرُه، أعني الظهورَ على الأبصارِ بسببِ الضوءِ؛ فهو حاصلٌ للضوءِ في نفسِه[3] بحسبِ ذاتِه لا، بأمرٍ زائدٍ على ذاتِه، بل الظهورُ في الضوءِ أقوى وأكملُ؛ فإنَّه: ظاهرٌ بذاتِه ظهورًا لا خفاءَ فيه أصلًا، ومظهِرٌ لغيرِه على حسبِ قابليتِه؛ **لأنَّ وجودَه لو كانَ زائدًا على حقيقتِه؛ لَكانَ عارضًا لَها**، قيلَ:

---

[1] ج: 91 أ.

[2] هـ: 119 ب.

[3] و: 146.

لامتناعِ الجزئيةِ المستلزمةِ للتركيبِ الممتنعِ في ذاتِ الواجبِ تعالى، وفيه بحثٌ؛ إذ التركيبُ[1] الممتنعُ في الواجبِ؛ هو التركيبُ الخارجيُّ؛ لأنَّه موجبٌ للافتقارِ في الخارجِ وهو موجبٌ للإمكانِ. وأمَّا[2] التركيبُ الذهنيُّ للواجبِ تعالى؛ فلا نسلِّمُ امتناعَه؛ لأنَّه لا يوجبُ الافتقارَ في الخارجِ بل في الذهنِ، والافتقارُ في الذهنِ لا يوجبُ الإمكانَ؛ إذ الممكنُ ما هو يحتاجُ [102] في وجودِه الخارجيِّ إلى غيرِه، **ولو كانَ عارضًا لَها؛ لَكانَ الوجودُ مِن حيثُ هو؛ مفتقرًا إلى الغيرِ**، أي إلى المعروضِ؛ **فيكونُ ممكنًا لذاتِه**، مستندًا إلى علةٍ؛ **فلابدَّ لَه مِن مؤثِّرٍ، وذلك المؤثِّرُ إن كانَ نفسَ تلك الحقيقةِ؛ يلزمْ أن تكونَ موجودةً قبلَ الوجودِ؛ لأنَّ العلةَ الموجِدَةَ للشيءِ يجبُ تقدُّمُها على المعلولِ بالوجودِ**، فإنَّ العقلَ ما لم يلاحظ كونَ الشيءِ موجودًا؛ امتنعَ أن يلاحظَ كونَه مبدأً للوجودِ ومفيدًا لَه؛ **فيكونُ الشيءُ موجودًا قبلَ نفسِه، هذا خلفٌ. وإن كانَ غيرَ تلك الماهيةِ؛ يلزمْ أن يكونَ الواجبُ لذاتِه محتاجًا إلى الغيرِ في الوجودِ، وهذا محالٌ**[3]، وقالَ المحقِّقونُ[4]: إنَّ الوجودَ مع كونِه عينَ الواجبِ؛ قد انبسطَ على هيئةِ كلِّ الموجوداتِ وظهرَ فيها؛ فلا يخلو عنه شيءٌ مِن[5] الأشياءِ، بل هو حقيقتُها وعينُها، وإنَّما امتازَت وتعدَّدَت بتقيداتٍ وتعيناتٍ اعتباريةٍ.

---

[1] ج: 91 ب.
[2] هـ: 120 أ.
[3] هداية/97.
[4] تعليق في (ب): من المشائين.
[5] هـ: 120 ب.

[الفصل الثالث: وجوب الوجود وتعينه عين ذاته][1]

فصلٌ في أنَّ وجوبَ الوجودِ[2] وتعيُّنَه عينُ ذاتِه، فإن قلْتَ: كيفَ يُتصوَّرُ كونُ صفةِ الشيءِ عينَ حقيقتِه مع أنَّ كلَّ واحدٍ مِن الموصوفِ والصفةِ يشهدُ بمغايرتِه لصاحبِه؟ قلْتُ: معنى قولِهم: صفاتُ[3] الواجبِ عينُ ذاتِه؛ أنَّ ذاتَه تعالى يترتَّبُ عليها ما يترتَّبُ على ذاتٍ وصفةٍ معًا؛ فإنَّهم قالوا لبيانِ[4] كونِ الواجبِ عينَ العلمِ والقدرةِ: إنَّ ذاتَك ليسَت كافيةً في انكشافِ الأشياءِ وظهورِها عليك، بل تحتاجُ في انكشافِ الأشياءِ وظهورِها عليك[5]؛ إلى صفةِ العلمِ التي تقومُ بِكَ، بخلافِ ذاتِه تعالى؛ فإنَّه لا يحتاجُ في انكشافِ الأشياءِ وظهورِها عليه؛ إلى صفةٍ تقومُ به، بل المفهوماتُ بأسرِها منكشِفةٌ عليه تعالى؛ لأجلِ ذاتِه؛ فذاتُه[6] بهذا الاعتبارِ حقيقةُ العلمِ، وكذا الحالُ في القدرةِ؛ فإنَّ ذاتَه تعالى مؤثِّرةٌ بذاتِها لا بصفةٍ زائدةٍ[7] عليها كما في ذواتِنا؛ فهِيَ بهذا الاعتبارِ حقيقةُ القدرةِ؛ وعلى هذا تكونُ الذاتُ والصفاتُ متَّحِدةً في الحقيقةِ متغايرةً بالاعتبارِ والمفهومِ، ومرجعُه- إذا حُقِّق- إلى نفي[8] الصفاتِ مع

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] ج: 92 أ.

[3] و: 147.

[4] ب: 83 أ.

[5] وردت الجملة في (ب)، (ج)، (د)، (ه)، (و): بل تحتاج في ذلك. وزاد في (ج)، (د): الخاصة.

[6] لم ترد في (أ)، (ج).

[7] ه: 121 أ.

[8] وردت في (د): لا تفي. وتعليق في (ب) تحت "إذا حقق": أي التقرير المذكر.

حصولِ نتائجِها وثمراتِها؛ مِن الذاتِ وحدَها، **أمَّا الأوَّلُ؛ فإنَّ وجوبَ الوجودِ لو كانَ زائدًا على حقيقتِه**[1]**؛ لَكانَ معلولًا لذاتِه**، لمثلِ ما سبقَ آنِفًا، **والعلةُ ما لم يجب وجودُها؛ استحالَ**، وجودُها؛ فاستحالَ، **أن يوجدَ المعلولُ** [103]. **وذلك الوجوبُ هو الوجوبُ بالذاتِ ضرورةً؛ فيكونُ وجوبُ الوجودِ**، بالذاتِ، **قبلَ نفسِه، وهو محالٌ. وأمَّا الثاني؛ فلأنَّ تعيُّنَه لو كانَ زائدًا على حقيقتِه؛ لَكانَ معلولًا لذاتِه، والعلةُ ما لم تكن متعينةً؛ لا تُوجَدُ**، فلا يوجدُ المعلولُ؛ **فيكونُ التعيُّنُ حاصلًا قبلَ نفسِه، وهو محالٌ**[2].

[1] ج: 92 ب.
[2] هداية/98.

[الفصل الرابع: توحيد واجب الوجود][1]

فصلٌ في توحيدِ واجبِ الوجودِ، لأنَّا لو فرضْنا[2] موجودينِ واجبَي الوجودِ؛ لَكانَا مشتركينِ في وجوبِ الوجودِ متمايزينِ بأمرٍ مِن الأمورِ؛ وما به الامتيازُ إمَّا أن: يكونَ تمامَ[3] الحقيقةِ، أو لا يكونَ، لا سبيلَ إلى الأوَّلِ؛ لأنَّ الامتيازَ لو كانَ بتمامِ الحقيقةِ؛ لَكانَ وجوبُ الوجودِ لاشتراكِه خارجًا عن حقيقةِ كلِّ واحدٍ مِنهما، وهو محالٌ؛ لِما بيَّنَّا أن وجوبَ الوجودِ نفسُ حقيقةِ[4] واجبِ الوجودِ، أقولُ: ههنا بحثٌ؛ لأنَّ معنى قولِهم: وجوبُ الوجودِ نفسُ حقيقةِ واجبِ الوجودِ؛ أنَّه يظهرُ مِن نفسِ تلك الحقيقةِ أثرُ صفةِ وجوبِ الوجودِ، لا أنَّ تلك الحقيقةَ عينُ هذه الصفةِ؛ فلا يكونُ معنًى اشتراكِ موجودينِ واجبَي الوجودِ؛ في وجوبِ الوجودِ؛ إلَّا أن يظهرَ مِن نفسِ كلٍّ مِنهما أثرُ صفةِ الوجوبِ؛ فلا منافاةَ بينَ[5] اشتراكِهما في وجوبِ الوجودِ وتمايُزِهما بتمامِ الحقيقةِ، **ولا سبيلَ إلى الثاني؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ مِنهما حينئذٍ يكونُ مركَّبًا مِمَّا به الاشتراكُ ومِمَّا به الامتيازُ، وكلُّ مركَّبٍ محتاجٌ إلى غيرِه،** أي جزئِه؛ **فيكونُ ممكنًا لذاتِه، هذا خلفٌ**[6]، وفيه بحثٌ؛ لما سبقَ مِن[1] أنَّ

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] ب: 83 ب.

[3] هـ: 121 ب.

[4] و: 148.

[5] ج: 93 أ.

[6] هداية/99.

التركيبَ الموجبَ للإمكانِ؛ هو[2] التركيبُ الخارجيُّ لا الذهنيُّ. قيلَ: لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ ما به الامتيازُ أمرًا عارضًا لا مقوِّمًا حتى يلزمَ التركيبُ؟ وأجيبَ بـ: إنَّ ذلك يوجبُ أن يكونَ التعيُّنُ عارضًا، وهو خلافُ ما ثبتَ بالبرهانِ. وأقولُ: يمكنُ توجيهُ كلامِ المصنفِ[3] بما لا يتوجَّهُ عليه ذلك؛ بأن يقالَ: لو لم يكن ما به الامتيازُ تمامَ الحقيقةِ؛ فهو إمَّا: جزؤُها، أو عارضُها، وعلى التقديرينِ يلزمُ أن يكونَ كلُّ واحدٍ مِنهما مركَّبًا، أمَّا على الأوَّلِ؛ فمِن الجنسِ والفصلِ[4]، وأمَّا على الثاني؛ فمِن الحقيقةِ والتعيُّنِ. وقد يقالُ: ما بيَّنَّاه مِن أنَّ التعيُّنَ نفسُ حقيقةِ واجبِ الوجودِ؛ يكفي في إثباتِ توحيدِه؛ فإنَّ التعيُّنَ إذا كانَ نفسَ الماهيةِ؛ كان نوعُ تلك الماهيةِ [104] منحصِرًا في الشخصِ بالضرورةِ. أقولُ: فيه نظرٌ؛ لأنَّ المعنيَّ عن هذا البرهانِ؛ هو بيانُ أنَّ واجبَ الوجودِ حقيقةٌ واحدةٌ[5] تعيّنُها عينُها، وهو غيرُ ثابتٍ ممَّا مرَّ؛ لاحتمالِ أن تكونَ هناك حقائقُ مختلفةٌ واجبةُ الوجودِ تعيّنُ كلَّ واحدةٍ مِنها عينُها؛ فلابدَّ[6] مع ذلك مِن إقامةِ الدليلِ على التوحيدِ[7].

---

[1] د: 71 أ.

[2] هـ: 122 أ.

[3] ب: 84 أ.

[4] وردت في (أ): الفعل.

[5] ج: 93 ب.

[6] هـ: 122 ب.

[7] و: 149.

[الفصل الخامس: الواجب لذاته واجب من جميع جهاته][1]

فصلٌ في أنَّ الواجبَ لذاتِه واجبٌ مِن جميعِ جهاتِه، أي ليسَت لَه حالةٌ منتظرةٌ، غيرُ حاصلةٍ؛ **لأنَّ ذاتَه كافيةٌ فيما لَه مِن الصفاتِ؛ فيكونُ واجبًا مِن جميعِ جهاتِه. وإنَّما قلْنا: إنَّ ذاتَه كافيةٌ فيما لَه مِن الصفاتِ؛ لأنَّها لو لم تكن كافيةً**، فيما لَه مِن الصفاتِ[2]؛ **لَكانَ شيءٌ مِن صفاتِه؛ مِن غيرِه؛ فيكونُ حضورُ ذلك الغيرِ**، أي وجودُه، **علةً في الجملةِ؛ لوجودِ تلك الصفةِ، وغيبتُه**، أي عدمُه، **علةً لعدمِها، ولو كانَ كذلك؛ لم تكن ذاتُه إذا اعتُبِرَت مِن حيثُ هي هي بلا شرطٍ**، حضورِ الغيرِ وغيبتِه، **أن يجبَ لَها الوجودُ؛ لأنَّها إمَّا أن تجبَ: مع وجودِ[3] تلك الصفةِ، أو مع عدمِها، فإن كانَ الوجوبُ؛ مع وجودِ تلك الصفةِ؛ لم يكن وجودُها**، أي الصفةُ، **مِن**، حضورِ، **غيرِه**، لحصولِه بذاتِ الواجبِ مِن حيثُ هي هي بلا اعتبارِ حضورِ الغيرِ، **وإن كانَ؛ مع عدمِها؛ لم يكن عدمُها مِن غيبتِه**، لحصولِه بذاتِ الواجبِ مِن حيثُ هي[4] هي بلا اعتبارِ غيبةِ الغيرِ، وههنا بحثٌ؛ إذ لا يلزمُ مِن عدمِ اعتبارِ أمرٍ؛ عدمُ ذلك الأمرِ، **وإذا لم يجب وجودُها**، أي ذاتُ الواجبِ، **بلا شرطٍ؛ لم يكن الواجبُ**، لذاتِه، **واجبًا لذاتِه، هذا خلفٌ**[5]،

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] الجملة لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (هـ)، (و).

[3] ب: 84 ب.

[4] ج: 94 أ. هـ: 123 أ.

[5] هداية/100.

هذا منقوضٌ بالنسبةِ؛ لجريانِ الدليلِ فيها؛ مع أنَّ ذاتَ الواجبِ غيرُ كافيةٍ في حصولِها؛ لتوقُّفِها على أمورٍ متغايرةٍ للذاتِ ضرورةً. قيلَ: الأَولى في الاستدلالِ أن يقالَ: كلُّ ما هو ممكنٌ للواجبِ مِن الصفاتِ؛ توجبُه ذاتُه، وكلُّ ما توجبُه ذاتُه؛ فهو واجبُ الحصولِ، أمَّا الكبرى؛ فظاهرةٌ، وأمَّا الصغرى؛ فلأنَّها لو لم تصدق؛ لَكانَ وجوبُ وجودِ بعضِ الصفاتِ[1]؛ بغيرِ الذاتِ؛ فذلك الغيرُ إن كانَ واجبًا لذاتِه؛ لزمَ تعدُّدُ الواجبِ، وإن كانَ ممكنًا؛ فإمَّا أن: توجبَه الذاتُ؛ فيلزمُ كونُها موجبةً للبعضِ الذي، فرضناها غيرَ موجبةٍ إيَّاه مِن الصفاتِ؛ إذ الموجبُ للموجبِ[2] موجبٌ، أو لا؛ فيكونُ وجوبُه بموجبٍ ثانٍ يوجبُه وينتقلُ الكلامُ إليه[3]، فإمَّا: أن تذهبَ سلسلةُ الموجباتِ إلى غيرِ النهايةِ، أو ينتهيَ إلى موجبٍ [105] توجبُه[4] الذاتُ ويلزمُ خلافُ المفروضِ. والحاصلُ أنَّ الذاتَ لو لم توجب الصفاتِ بأسرِها؛ لزمَ أحدُ الأمورِ الممتنعةِ مِن: تعدُّدِ الواجبِ[5]، والتسلسلِ، وخلافِ المفروضِ؛ فتكونُ الذاتُ موجِبةً لجميعِ الصفاتِ ويحصلُ المطلوبُ. أقولُ: فيه نظرٌ؛ إذ لو تسلَّمَ هذا؛ لزمَ أن يكونَ كلُّ ممكنٍ موجودٍ قديمًا، سواءٌ كانَ صفةً للواجبِ أو لا.

---

[1] د: 71 ب.

[2] و: 150.

[3] هـ: 123 ب.

[4] ب: 85 أ.

[5] ج: 94 ب.

[الفصل السادس: الواجب لذاته لا يشارك الممكنات][1]

فصلٌ في أنَّ الواجبَ لذاتِه لا يشارِكُ الممكناتِ في وجودِه، الخاصِّ[2]، أي ليسَ الوجودُ المطلَقُ طبيعةً نوعيةً مقولةً على[3] وجودٍ هو عينُ الواجبِ، ووجوداتِ الممكناتِ، بل هو مقولٌ عليهما قولًا عرضيًّا بالتشكيكِ، **لأنَّه لو كانَ مشارِكًا للممكناتِ في وجودِه،** على الوجهِ المذكورِ؛ **فالوجودُ المطلقُ مِن حيثُ هو هو، إمَّا: أن يجبَ لَه التجرُّدُ،** عن الماهيةِ، **أو اللاتجرُّدُ، أو لا يجبَ لَه شيءٌ مِنهما،** فالكلُّ باطلٌ[4]. **فإن وجبَ لَه التجردُ؛ وجبَ أن يكونَ وجودُ الممكناتِ بأسرِها مجرَّدًا[5] غيرَ عارضٍ للماهياتِ،** لأنَّ مقتضى الطبيعةِ النوعيةِ لا يختلفُ، **وهو محالٌ؛ لأنَّا نعقلُ الـمُسَبَّعَ[6] مع الشكِّ في وجودِه الخارجيِّ،** المناسبُ أن يُترَكَ هذا القيدُ؛ إذ الكلامُ في الوجودِ المطلقِ الشاملِ للذهنيِّ والخارجيِّ؛ **فلو كانَ وجودُه نفسَ حقيقتِه،** أو جزئِها[7]؛ **لَكانَ الشيءُ الواحدُ معلومًا ومشكوكًا في حالةٍ واحدةٍ، وهو محالٌ،** المناسبُ أن يقالَ: لأنَّا نعقلُ المسبَّعَ ونغفلُ عن وجودِه؛ فلو كانَ وجودُه

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] لم ترد في (أ)، (ج)، (ه)، (و).

[3] "مقولة على" لم ترد في (أ)، (ب)، (د)، (ه).

[4] الجملة لم ترد في (ب)، (د).

[5] ه: 124 أ.

[6] تعليق في (ب): المحاط بأضلاع سبعة أي شكله.

[7] لم ترد في (ب)، (ج)، (ه)، (و).

نفسَ حقيقتِه أو جزئِها؛ لَكانَ[1] الشيءُ الواحدُ معلومًا، وغيرَ معلومٍ في حالةٍ واحدةٍ. أو يقالَ: لأنَّا نعقلُ المسبَّعَ مع الشكِّ في وجودِه؛ فلو كانَ وجودُه نفسَ حقيقتِه؛ لَما أمكنَ فيه الشكُّ ضرورةَ أنَّ ثبوتَ[2] الشيءِ لنفسِه بيِّنٌ، وكذا لو كانَ ذاتيًّا لَها؛ لأنَّ الذاتيَّ بيِّنُ الثبوتِ لِما هو ذاتيٌّ لَه. وأنتَ تعلمُ أنَّ هذا الكلامَ كلَّه إنَّما يتسلَّمُ إذا كانَت الماهيةُ معقولةً[3] بالكنهِ. **وإن وجبَ لَه اللاتجردُ؛ لَما كانَ وجودُ الباريءِ تعالى مجردًا**[4]**، هذا خلفٌ. وإن لم يجب لَه شيءٌ مِنهما؛ كانَ كلُّ واحدٍ مِنهما ممكنًا لَه؛ فيكونُ معلولًا لعلةٍ؛ فيلزمُ افتقارُ واجبِ الوجودِ في تجردِه إلى غيرِه؛ فلا تكونُ ذاتُه كافيةً فيما لَه مِن الصفاتِ**[5]**، هذا خلفٌ**[6]، هذه هي الكلماتُ الدائرةُ على ألسُنِ القومِ في هذا المقامِ. وقالَ بعضُ المحقِّقينَ: [106] كلُّ مفهومٍ مغايرٍ للوجودِ كالإنسانِ[7]؛ فإنَّه ما لم ينضمَّ إليه الوجودُ بوجهٍ مِن الوجوهِ في نفسِ الأمرِ؛ لم يكن موجودًا فيها قطعًا، وما لم يلاحظ العقلُ انضمامَ الوجودِ إليه؛ لم يمكن لَه الحكمُ بكونِه موجودًا؛ فكلُّ مفهومٍ مغايرٍ للوجودِ؛ فهو في كونِه موجودًا في نفسِ الأمرِ؛ يحتاجُ إلى غيرِه الذي هو الوجودُ، وكلُّ ما هو محتاجٌ في كونِه موجودًا؛

---

[1] ب: 85 ب. ج: 95 أ.

[2] و: 151.

[3] وردت في (ب): متصورة.

[4] هـ: 124 ب.

[5] د: 72 أ.

[6] هداية/102.

[7] ورد في (ج) بعد هذه الجملة: "فإنه مغاير للحيوان الناطق".

إلى غيرِه؛ فهو ممكنٌ؛ إذ لا معنى للممكنِ؛ إلَّا ما يحتاجُ في كونِه موجودًا[1]؛ إلى غيرِه؛ فكلُّ مفهومٍ مغايرٍ للوجودِ؛ فهو ممكنٌ؛ فلا شيءَ مِن الممكنِ[2]؛ بواجبٍ؛ فلا شيءَ مِن المفهوماتِ المغايرةِ للوجودِ؛ بواجبٍ. وقد ثبتَ بالبرهانِ أنَّ الواجبَ موجودٌ؛ فهو[3] لا يكونُ إلَّا عينَ الوجودِ الذي هو موجودٌ بذاتِه، لا بأمرٍ مغايرٍ لذاتِه؛ ولَـمَّا وجبَ أن يكونَ الواجبُ جزئيًّا حقيقيًّا قائمًا بذاتِه، ويكونُ تعيُّنُه؛ بذاتِه، لا بأمرٍ زائدٍ على ذاتِه؛ وجبَ أن يكونَ الوجودُ أيضًا كذلك؛ إذ هو عينُه؛ فلا يكونُ الوجودُ مفهومًا كليًّا يمكنُ أن يكونَ لَه أفرادٌ، بل هو في حدِّ ذاتِه جزئيٌّ حقيقيٌّ ليسَ فيه إمكانُ تعدُّدٍ، ولا انقسامٌ، وقائمٌ بذاتِه، مُنَزَّهٌ عن كونِه عارضًا لغيرِه؛ فيكونُ الواجبُ هو الوجودُ المطلقُ أي الـمُعَرَّى عن التقيُّدِ بغيرِه والانضمامِ إليه. وعلى هذا لا يُتصوَّرُ عروضُ الوجودِ للماهياتِ الممكنةِ[4]؛ فليسَ معنى كونِها موجودةً إلَّا أنَّ لَها نسبةً مخصوصةً إلى حضرةِ الوجودِ القائمِ بذاتِه تعالى. وتلك النسبةُ على وجوهٍ مختلفةٍ وأنحاءٍ شتَّى يتعذَّرُ الاطِّلاعُ على ماهياتِها؛ فالموجودُ أمرٌ كليٌّ وإن كانَ الوجودُ جزئيًّا حقيقيًّا. وقالَ بعضُ الفضلاءِ: كنَّا نسمعُه يقولُ: إنَّ هذا[5] مذهبُ الأوَّلينَ والآخِرينَ مِن الحكماءِ المحقِّقينَ.

---

[1] ج: 95 ب.
[2] ب: 86 أ.
[3] هـ: 125 أ.
[4] و: 152.
[5] هـ: 125 ب.

[الفصل السابع: الواجب لذاته عالم بذاته][1]

فصلٌ في أنَّ الواجبَ لذاتِه عالمٌ بذاتِه، لأنَّه مجرَّدٌ عن المادَّةِ، إذ لو كانَ مادِّيًّا؛ لَكانَ[2] منقسمًا إلى الأجزاءِ؛ فيفتقرُ إليها، **وكلُّ مجرَّدٍ عن المادةِ مدرِكٌ**[3]، كما سيجيءُ في الفصلِ التالي لهذا الفصلِ؛ **فهو عالِمٌ بذاتِه**، يجبُ أن يُقيَّدَ المجردُ عن المادةِ؛ بالقائمِ بذاتِه؛ لأنَّ الصورةَ العقليةَ مجردةٌ عن المادةِ مع أنَّها ليسَت عالِمةً، أمَّا الصغرى فظاهرةٌ، وأمَّا الكبرى[4]؛ **لأنَّ ذاتَه حاصلةٌ عندَه؛ فيكونُ عالمًا بذاتِه؛ لأنَّ العلمَ**، المرادُ ههنا المرادفُ للتعقُّلِ[5]، **هو حصولُ حقيقةِ الشيءِ مجردةً عن المادةِ ولواحقِها** [107] **عندَ المدرِكِ**، قالوا: المدرَكُ إمَّا: جزئيٌّ ماديٌّ، أو لا، والأوَّلُ إمَّا أن يكونَ: محسوسًا بإحدى الحواسِّ الظاهرةِ، أو غيرَ محسوسٍ بها. والمحسوسُ إمَّا أن يكونَ: إدراكُه موقوفًا على حضورِ المادةِ؛ فإدراكُه الإحساسُ، أو لا؛ فإدراكُه التخيُّلُ، وإدراكُ غيرِ المحسوسِ[6] هو التوهُّمُ. وأمَّا غيرُ الجزئيِّ الماديِّ[7]؛ فإمَّا أن:

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] ج: 96 أ.

[3] ب: 86 ب.

[4] الجملة لم ترد في (د)، (هـ)، (و).

[5] وردت في (ب): للتعلق.

[6] د: 72 ب.

[7] هـ: 126 أ.

لا يكونَ جزئيًّا بل كُلِّيًّا، أو يكونَ جزئيًّا غيرَ مادِّيٍّ، وأيًّا ما كانَ؛ فإدراكُه التعقُّلُ؛ **فالبارئُ عالمٌ بذاتِه.**

هداية، يندفعُ بها ما يُتوهَّمُ مِن استحالةِ علمِ الشيءِ بنفسِه؛ لأنَّ العلمَ نسبةٌ، والنسبةُ لا تكونُ إلَّا بينَ شيئينِ متغايرينِ بالضرورةِ: **تعقُّلُ الشيءِ لذاتِه لا يقتضي التغايرَ بينَ العاقلِ والمعقولِ،** بالذاتِ؛ **لأنَّ العلمَ هو حضورُ حقيقةِ الشيءِ مجردةً،** عن المادةِ عندَ المدركِ، سواءٌ كانَت مغايرةً لَه بالذاتِ أو بالاعتبارِ؛ فإنَّ التغايرَ[1] الاعتباريَّ؛ كافٍ[2] لتحقُّقِ النسبةِ قطعًا، **وهذا أعمُّ مِن حضورِ[3] حقيقةِ الشيءِ المغايرِ،** بالذاتِ للمدركِ عندَه، **ولا يلزمُ مِن كذبِ الأخصِّ؛ كذبُ الأعمِّ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ مِن الناسِ يعقلُ ذاتَه بذاتِه؛ وإلَّا لَكانَ لَه،** أي لكلِّ واحدٍ مِن الناسِ، **نفسانِ: إحداهما عاقلةٌ، والأُخرى معقولةٌ، هذا خلفٌ[4]،** بالضرورةِ. وقد يُتمسَّكُ لاستحالةِ علمِ الشيءِ بنفسِه؛ بأنَّه مستلزمٌ لاجتماعِ[5] صورتينِ متماثلتينِ وهو محالٌ. والجوابُ: إنَّ علمَ الشيءِ بنفسِه؛ علمٌ حضوريٌّ؛ فلا اجتماعَ. وقد يجابُ أيضًا بـ: إنَّ إحدى الصورتينِ موجودةٌ بوجودٍ أصليٍّ، والأُخرى بوجودٍ ظِلِّيٍّ، وبذلك يمتازانِ؛ فلا استحالةَ. وأيضًا الممتنعُ هو أنَّ يحلَّ المتماثلانِ في محلٍّ واحدٍ، لا أن يحلَّ أحدُهما في الآخرِ.

---

[1] و: 153.
[2] ج: 96 ب.
[3] ب: 87 أ.
[4] هداية/103.
[5] هـ: 126 ب.

[الفصل الثامن: الواجب لذاته عالم بالكليات][1]

فصلٌ في أنَّ الواجبَ لذاتِه عالمٌ بالكلياتِ، لأنَّه مجرَّدٌ عن المادةِ ولواحقِها، وكلُّ مجردٍ عن المادةِ ولواحقِها، إذا كانَ قديمًا[2] قائمًا بذاتِه، **يجبُ أن يكونَ عالمًا بالكلياتِ، أمَّا الصغرى؛ فقد مرَّ ذكرُها،** لا فائدةَ فيما ذكرَه؛ لأنَّها مذكورةٌ بلا دليلٍ، **وأمَّا الكبرى؛ فلأنَّ كلَّ مجردٍ يمكنُ بالإمكانِ العامِ أن يعقلَ، وهذا بديهيٌّ لا خفاءَ فيه،** فإنَّ ذاتَه منزَّهةٌ عن العلائقِ الماديةِ المانعةِ[3] عن التعقلِ؛ فماهيتُه لا تحتاجُ إلى عملٍ تعملُ بها حتى تصيرَ معقولةً. فإن لم تعقل؛ كانَ ذلك مِن جهةِ[4] العاقلِ. **وكلُّ ما يمكنُ أن يعقلَ وحدَه؛ يمكنُ أن يعقلَ مع كلِّ واحدٍ** [108] **مِن المعقولاتِ لا محالةَ**[5]**؛ فيمكنُ أن تقارنَه،** أي المجردَ، **سائرُ المعقولاتِ في النفسِ؛ فإنَّ الإدراكَ والتعقُّلَ هو حضورُ صورةِ المعقولِ في العقلِ مجردةً عن المادةِ ولواحقِها. وكلُّ ما يمكنُ أن تقارنَه سائرُ المعقولاتِ في العقلِ؛ يمكنُ أن تقارنَه سائرُ المعقولاتِ لذاتِه،** أي بالنظرِ إلى ماهيتِه سواءٌ كانَت في الخارجِ أو في العقلِ؛ لأنَّ[6] صحةَ المقارنةِ المطلقةِ لم تتوقَّف على المقارنةِ في العقلِ؛ فإنَّ صحةَ المقارنةِ المطلقةِ- أي

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] لم ترد في (ب)، (ج)، (هـ)، (و). وكلمة "قائما" لم ترد في (د).

[3] ج: 97 أ.

[4] هـ: 127 أ.

[5] ب: 87 ب.

[6] د: 73 أ. و: 154.

استعدادَها- متقدمةٌ على المقارنةِ المطلقةِ المتقدمةِ على المقارنةِ في العقلِ[1]؛ لكونِها أعمَّ مِن المقارنةِ في العقلِ؛ فصحةُ المقارنةِ المطلقةِ متقدمةٌ على المقارنةِ في العقلِ؛ فلا تتوقَّفُ عليها؛ وإلَّا لزمَ الدورُ، ولا تُتصوَّرُ مقارنةُ المعقولاتِ في الخارجِ للمجردِ القائمِ بذاتِه؛ إلَّا بأن تحصلَ هي فيه حصولَ[2] الحالِّ في المحلِّ؛ وذلك لأنَّه لـمَّا كانَ قائمًا بذاتِه؛ امتنعَ أن يكونَ مقارنًا للغيرِ بحلولِه فيه أو حلولِهما في ثالثٍ. والمقارنةُ المطلقةُ[3] تنحصرُ في هذه الثلاثةِ، وإذا امتنعَ اثنانِ مِنها؛ تعيَّنَ الثالثُ. ومقارنةُ المعقولاتِ في الخارجِ للمجردِ القائمِ بذاتِه بحلولِها فيه؛ هي التعقُّلُ؛ فثبتَ أنَّ كلَّ مجردٍ قائمٍ بذاتِه يصحُّ أن يكونَ عالـمًا بسائرِ المعقولاتِ، وههنا بحثٌ أمَّا أوَّلًا؛ فلأنَّ تقدمَ المقارنةِ المطلقةِ على المقارنةِ الخاصةِ؛ إنَّما يتمُّ إذا كانَت المقارنةُ المطلقةُ ذاتيةً لَها وهو ممنوعٌ. وأمَّا ثانيًا؛ فلأنَّ[4] اللازمَ مِن المقارنةِ في العقلِ؛ صحةُ المقارنةِ المطلقةِ في ضمنِ هذا الخاصِّ؛ فجازَ أن تصحَّ لذاتِ المجردِ المقارنةُ في ضمنِ هذا الخاصِّ فقط؛ بأن تكونَ ذاتُ المجردِ بحيثُ لا تقبلُ إلَّا هذه المقارنةَ الخاصةَ أعني المقارنةَ العقليةَ، فإذا وُجِدَ المجردُ في الخارجِ؛ امتنعَت المقارنةُ المطلقةُ؛ لانتفاءِ[5] شرطِها الذي هو الوجودُ الذهنيُّ. وتوضيحُه: إنَّ ماهيةَ المجردِ وإن كانَت متَّحدةً في الذهنِ والخارجِ؛ إلَّا أنَّ وجودَيْها متخالفانِ؛ فجازَ أن يكونَ الوجودُ الذهنيُّ شرطًا

---

[1] الجملة جاءت مضطربة في (ب).
[2] هـ: 127 ب.
[3] ج: 97 ب.
[4] ب: 88 أ.
[5] هـ: 128 أ.

للمقارنةِ بينهما، والوجودُ الخارجيُّ مانعًا لَهَا. وعلى التقديرينِ لم تصحَّ المقارنةُ بينَهما إذا كانَ المجردُ موجودًا في الخارجِ[1] قائمًا بذاتِه. وأمَّا ثالثًا؛ فلأنَّ ما ذكرَه لامتناعِ توقُّفِ صحةِ المقارنةِ المطلقةِ على[2] المقارنةِ العقليةِ؛ يدلُّ بعينِه على امتناعِ تعيُّنِ صحةِ المقارنةِ [109] بالنسبةِ إلى القسمِ الثالثِ؛ فيلزمُ أحدُ الأمرينِ إمَّا: فسادُ ذلك الدليلِ، أو بطلانُ هذه المقدمةِ. **وكلُّ ما يمكنُ لواجبِ الوجودِ بالإمكانِ العامِ؛ يجبُ وجودُه لَه؛ وإلَّا لَكانَت لَه حالةٌ منتظرةٌ، هذا خلفٌ**، المناسبُ أن يجعلَ كبرى القياسِ هناك: كلُّ مجردٍ عن المادةِ يمكنُ أن يكونَ عالـمًا بالكلياتِ، ثمَّ يضمَّ نتيجةَ المقدمتينِ إلى ما ذكرَه ههنا؛ ليحصلَ المطلوبُ[3]. أو يقالُ ههنا: وكلُّ ما يمكنُ للمجردِ بالإمكانِ العامِ؛ يجبُ وجودُه لَه؛ إذ لو بقي بالقوةِ؛ لَكانَ خروجُه إلى الفعلِ[4] موقوفًا على استعدادِ مادتِه لقبولِ الفيضِ؛ فيكونُ ماديًّا، هذا خلفٌ. **فإن قيلَ: لو كانَ البارئُ تعالى عالمًا بشيءٍ**، مِن الكلياتِ، وارتسمَت صورتُه فيه[5]؛ **لَكانَ فاعلًا لتلكَ الصورةِ**، لأنَّها ممكنةٌ؛ لافتقارِها إلى ما تقومُ به؛ فتفتقرُ إلى مؤثرٍ هو الواجبُ؛ إذ لو كانَ غيرَه؛ لزمَ افتقارُ الواجبِ في صفةِ العلمِ إلى ذلك الغيرِ، **وقابلًا لَها**، لارتسامِها فيه، **وهو محالٌ؛ لأنَّ القابلَ هو الذي يستعِدُّ للشيءِ، والفاعلَ هو الذي يفعلُ الشيءَ. والأوَّلُ غيرُ الثاني**، لإمكانِ

[1] و: 155.
[2] ج: 98 أ.
[3] هـ: 128 ب.
[4] ب: 88 ب.
[5] د: 73 ب.

تعقُّلِ كلٍّ مِنهما مع الذهولِ عن الآخرِ؛ **فيلزمُ التركيبُ**، لو كانَ قابلًا وفاعلًا. **قلْنا: لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ الشيءُ**، الواحدُ، **مستعدًّا للشيءِ التصوُّرِيّ**[1]، أي الصورةِ، **ومفيدًا لَه؟؛ وهذا لأنَّ معنى كونِه مستعدًّا للشيءِ؛ أنَّه لا يمتنعُ لذاتِه أن تتصوَّرَه، ومعنى كونِه فاعلًا؛ أنَّه متقدِّمٌ بالعليةِ**[2] **على ذلك التصوُّرِ، فلِمَ قلْتُم: إنَّهما متنافيانِ؟**، أقولُ: السؤالُ والجوابُ لا يتطابقانِ في الظاهرِ؛ لأنَّ محصِّلَ السؤالِ أنَّ القبولَ غيرُ الفعلِ؛ فلو كانَ الواجبُ قابلًا وفاعلًا؛ يلزمُ التركيبُ فيه؛ فحقُّ الجوابِ أن يقالَ: إنَّما يلزمُ[3] التركيبُ؛ لو كانَ القبولُ والفعلُ جزئينِ لَه، وليسَ كذلك بل هما إضافيانِ عارضانِ لَه بالقياسِ إلى الصورةِ، نعمْ، لو كانَ السؤالُ: إنَّ القبولَ منافٍ للفعلِ؛ فلو كانَ الواجبُ قابلًا وفاعلًا؛ يلزمُ اجتماعُ المتنافيَينِ فيه؛ فيكونُ لهذا الجوابِ وجهٌ. واعلمْ أنَّ العلمَ بالأشياءِ قسمانِ[4]، أحدُهما: يسمَّى حُصُوليًّا، وهو بحصولِ صورِ الأشياءِ في المدرِكِ، والآخرُ: يسمَّى حُضُوريًّا، وهو بحضورِ الأشياءِ أنفسِها عندَ العالِمِ، كعلمِنا بذواتِنا والأمورِ القائمةِ بها؛ إذ ليسَ فيه ارتسامٌ وانطباعٌ بل هناك حضورُ المعلومِ بحقيقتِه لا بمثالِه عندَ العالِمِ، وهو أقوى مِن العلمِ الحصوليّ [110] ضرورةَ أنَّ انكشافِ الشيءِ على الآخرِ لأجلِ[5] حضورِه بنفسِه أقوى مِن انكشافِه عليه لأجلِ حصولِ مثالِه

---

[1] ج: 98 ب.
[2] هـ: 129 أ.
[3] و: 156.
[4] ب: 89 أ.
[5] هـ: 129 ب.

عندَه. والظاهرُ مِن كلام المصنفِ أنَّه ذهبَ إلى أنَّ علمَه تعالى؛ بالارتسامِ. وأكثرُهم ذهبوا إلى أنَّ علمَه تعالى حضوريٌّ، وهذا مشكلٌ في العلمِ بالمعدوماتِ وأحوالِها[1] خصوصًا بالممتنعاتِ؛ إذ لا حقائقَ لَها ثابتةً حتى يُتصوَّرَ حضورُها. وقد يقالُ: مُثُلُ المعدوماتِ مرتسمةٌ في العقولِ الحاضرةِ عندَ البارئِ؛ فتلك المُثُلُ أيضًا حاضرةٌ عندَه تعالى؛ **ومَن اعتقدَ أنَّ علمَه تعالى بالأشياءِ نفسُ ذاتِه؛ اعتقدَ نفيَ العلمِ بالحقيقةِ**[2]؛ إذ لا علمَ إلَّا بالارتسامِ، وفيه نظرٌ؛ إذ الحصرُ ممنوعٌ.

---

[1] ج: 99 أ.

[2] هداية/105.

[الفصل التاسع: الواجب لذاته عالم بالجزئيات المتغيرة][1]

فصلٌ في أنَّ الواجبَ لذاتِه عالمٌ بالجزئياتِ المتغيِّرةِ على وجهٍ كُلِّيٍّ، وبالجزئياتِ غيرِ المتغيرةِ مِن حيثُ هي جزئيةٌ، **لأنَّه يعلمُ أسبابَها علمًا تامًّا،** أي مِن جميعِ الوجوهِ؛ **فوجبَ أن يكونَ عالمًا بها؛ لأنَّ مَن يعلم العلةَ علمًا تامًّا؛ وجبَ**[2] **أن يعلمَ ما يلزمُ عنها لذاتِها؛ وإلَّا لَما كانَ عالمًا بها،** علمًا تامًّا؛ **لكن لا يدركُها،** أي الجزئياتِ[3]، **مع تغيُّرِها؛ وإلَّا لَكانَ يدرِكُ**[4] **مِنها تارةً أنَّها موجودةٌ غيرُ معدومةٍ**[5]**، وتارةً يدركُ مِنها أنَّها معدومةٌ غيرُ موجودةٍ؛ فتكونُ لكلِّ واحدةٍ مِنهما،** أي الوجودِ والعدمِ، **صورةٌ عقليةٌ على حِدةٍ، وواحدةٌ مِن الصورتينِ لا تبقى مع الثانيةِ؛ فيكونُ واجبُ الوجودِ متغيِّرَ الذاتِ،** مِن صورةٍ إلى صورةٍ، **هذا خلفٌ،** لِما مرَّ أنَّه ليسَت لَه حالةٌ منتظرةٌ. **بل يدركُ،** الجزئياتِ المتغيرةَ، **على وجهٍ كليٍّ،** ههنا محلُّ تأمُّلٍ؛ لأنَّهم زعموا أنَّ العلمَ التامَّ بخصوصيةِ العلةِ[6] يستلزمُ العلمَ التامَّ بخصوصياتِ معلولاتِها الصادرةِ عنها بواسطةٍ أو بغيرِ واسطةٍ. وادَّعوا أيضًا انتفاءَ علمِه تعالى بالجزئياتِ المتغيرةِ مِن حيثُ هي جزئيةٌ؛ لاستلزامِه التغيُّرَ، وهل هذا إلَّا

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] هـ: 130 أ.

[3] و: 157.

[4] د: 74 أ.

[5] ب: 89 ب.

[6] ج: 99 ب.

تناقضٌ؛ فإنَّ الجزئياتِ المتغيرةَ معلولةٌ للواجبِ كغيرِها؛ فيلزمُ مِن قاعدتِهم المذكورةِ علمُه تعالى بها أيضًا. وقد التجئُوا[1] لدفعِه إلى تخصيصِ القاعدةِ العقليةِ بسببٍ مانعٍ هو التغيرُ، كما هو دأبُ أربابِ العلومِ الظَّنِّيَّةِ؛ فإنَّهم يخصِّصون قواعدَهم بموانعَ تمنعُ اطِّرادَها، وذلك ممَّا لا يستقيمُ في العلومِ اليقينة[2]، **كما تعلمُ الكسوفَ الجزئيَّ بعينِه بأنَّك** [111] **تقولُ فيه**: **إنَّه كسوفٌ يكونُ بعدَ حركةِ كوكبِ كذا مِن كذا شماليًّا بصفةِ كذا، وهكذا إلى جميعِ العوارضِ**، الكليةِ؛ **لكنَّك ما علِمْتَه جزئيًّا؛ لأنَّ ما علمْتَه لا يمنعُ الحملَ على كثيرينِ، وهذا العلمُ الكليُّ غيرُ كافٍ للعلمِ بوجودِ ذلك الكسوفِ المشخَّصِ في ذلك الوقتِ؛ ما لم تنضمَّ إليه المشاهدةُ**، أو التخيُّلُ، بل المشاهدةُ والتخيل[3] هما العلمُ بذلك، **ولَمَّا لم يكن الحاصلُ في علمِ اللهِ تعالى؛ سِوَى ما ذكرنا؛ لم يعلم الجزئياتِ إلَّا على وجهٍ كليٍّ**[4]، قالَ صاحبُ المحاكماتِ: المرادُ بقولِهم: إنَّه تعالى عالمٌ بالجزئياتِ على وجهٍ كليٍّ؛ أنَّه لا يعلمُها مِن حيثُ[5] إنَّ بعضَها واقعٌ في الآنِ، وبعضَها في[6] الماضي، وبعضَها في المستقبلِ، بل يعلمُها علمًا تامًّا متعاليًا عن الدخولِ تحتَ الأزمنةِ ثابتًا أبدَ الدهرِ، وهذا كما أنَّه تعالى لـمَّا لم يكن مكانيًّا؛ كانَت نسبتُه إلى

---

[1] هـ: 130 ب.

[2] وردت في (ب): العقلية.

[3] ب: 90 أ.

[4] هداية/ 107.

[5] و: 158.

[6] ج: 100 أ. هـ: 131 أ.

جميعِ الأمكنـةِ؛ على السـواءِ؛ فليسَ بالقيـاسِ إليـه، بعضُـها قريبًـا، وبعضُـها بعيدًا، وبعضُها متوسطًا. كذلك لـمَّا لم يكـن زمانيًّا؛ كانَت نسبتُه إلى جميعِ الأزمنةِ؛ على السواءِ؛ فليسَ بالقياسِ إليه، بعضُها ماضيًا، وبعضُها حاضرًا، وبعضُها مستقبلًا. وكذا الأمورُ الواقعةُ في الزمانِ؛ فالموجوداتُ مِن الأَزَلِ إلى الأبدِ معلومةٌ لَه كلٌّ في وقتِه. وليسَ في علمِه تعالى: كانَ، وكائنٌ، وسيكونُ، بل هي دائمًا حاضرةٌ عندَه في أوقاتِها بلا تغيُّرٍ أصلًا. وليسَ مرادُهم ما توهَّمَه الـبعضُ مِـن أنَّ علمَـه تعـالى محـيطٌ بطبـائعِ الجزئيـاتِ وأحكامِهـا دونَ خصوصياتِها وأحوالِها[1].

[1] د: 74 ب.

[الفصل العاشر: الواجب مريد للأشياء وجواد][1]

فصلٌ في أنَّ الواجبَ مريدٌ للأشياءِ وجوَّادٌ، أمَّا إرادتُه؛ فلأنَّ كلَّ ما هو معلومٌ عندَ المبدإِ[2] فهو خيرٌ، محضٌ؛ **غيرُ منافٍ لماهيتِه فائضٌ عن ذاتِ المبدإِ وكمالِه المقتضي لفيضانِه؛ فذلك الشيءُ مرضيٌّ لَه، وهذا هو الإرادةُ.**

وأمَّا جودُه، قالوا: هو إفادةُ ما ينبغي لا لغرضٍ[3] أصلًا. وأورد عليه: إنَّ كلًّا مِن الدواءِ[4] المصحِّحِ والمزيلِ للمرضِ؛ مفيدٌ لِما ينبغي لا لغرضٍ؛ مع أنَّه ليسَ بجوادٍ. وأجابَ عنه المحقِّقُ الطوسيُّ في شرحِ الإشاراتِ بـ: إنَّ الجودَ[5] هو إفادةُ ما ينبغي بالذاتِ لا بالعرضِ، والدواءَ لا يفيدُ بالذاتِ إلَّا كيفيةً في البدنِ ملائمةً لَه أو مضادةً للمرضِ، ثمَّ إنَّها توجبُ الصحةَ وإزالةَ المرضِ؛ فهو لا يفيدُ بالذاتِ الصحةَ أو إزالةَ المرضِ. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ إفادةَ الدواءِ بالقياسِ [112] إلى الصحةِ وإزالةِ المرضِ وإن لم تكن إفادةً أوليةً؛ لكنَّه يفيدُ بالذات تلك الكيفيةَ الملائمةَ للطبيعةِ[6] أو المضادةَ للمرضِ، وهي أمرٌ مؤثرٌ مرغوبٌ فيه؛ فوجبَ أن يكونَ الدواءُ جوادًا بالقياسِ إليها. وحقُّ الجوابِ أن يقالَ:

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.
[2] هـ: 131 ب.
[3] وردت في (ب)، (د)، (هـ): لعرض.
[4] ب: 90 ب.
[5] ج: 100 ب.
[6] و: 159.

القصدُ معتبرٌ في[1] مفهومِ الجوادِ؛ **فنقولُ: الواجبُ لذاتِه إمَّا أن: يفعلَ بقصدٍ وشوقٍ إلى كمالٍ، أو يفعلَ؛ لأنَّه نظامُ الخيرِ في الوجودِ، فيوجِدُ الأشياءَ على ما ينبغي لا لغرضٍ وشوقٍ**، المناسبُ أن يقالَ: إمَّا: أن يفعلَ لقصدٍ أو شوقٍ إلى كمالٍ، أو لا، **والأوَّلُ محالٌ؛ لِما بيَّنَّا أنَّ واجبَ الوجودِ ليسَ لَه كمالٌ منتظرٌ، والقسمُ الثاني حقٌّ، فهو الجوَّادُ**[2]، لا يقالُ: إنَّ الفعلَ الخاليَ عن الغرضِ عَبَثٌ؛ لأنَّا نقولُ: العبثُ ما كانَ خاليًا عن الفوائدِ والمنافعِ، وأفعالُه تعالى مشتملةٌ على حِكَمٍ ومصالحَ راجعةٍ إلى مخلوقاتِه؛ لكنَّها ليسَت أسبابًا باعثةً على إقدامِه، وعِلَلًا مقتضيةً لفاعليتِه؛ فلا تكونُ أغراضًا وعِلَلًا[3] غائيةً لأفعالِه حتى يلزمَ استكمالُه تعالى بها، بل تكونُ غاياتٍ ومنافعَ[4] لأفعالِه سبحانَه وتعالى.

---

[1] هـ: 132 أ.

[2] هداية/108.

[3] ب: 91 أ.

[4] ج: 101 أ.

[الباب الثالث: الملائكة][1]

الفنُّ الثالثُ في الملائكةِ، وهي العقولُ المجرَّدةُ، وقد تُطلَقُ على النفوسِ الفلكيةِ وغيرِها أيضًا، **وهو يشتملُ على أربعةِ فصولٍ:**

[الفصل الأول: إثبات العقل][2]

فصلٌ في إثباتِ العقلِ، وبرهانُه أنَّ الصادرَ مِن[3] المبدإِ الأوَّلِ إنَّما هو الواحدُ؛ لأنَّه بسيطٌ، لا تكثُّرَ فيه بوجهٍ مِن الوجوهِ، **والبسيطُ لا يصدرُ عنه إلَّا الواحدُ كما مرَّ، وذلك الواحدُ[4] إمَّا أن يكونَ: هيولى، أو صورةً، أو عرضًا، أو نفسًا، أو عقلًا**، لم يتعرَّض للجسمِ مِن أقسامِ الجوهرِ؛ لأنَّه مركَّبٌ مِن الهيولى والصورةِ، **لا جائزَ أن يكونَ هو الهيولى؛ لأنَّها لا تقومُ بالفعلِ بدونِ الصورةِ**، فلا تكونُ عِلَّةً[5] للصورةِ، والصادرُ الأوَّلُ يجبُ أن يكونَ علةً لجميعِ ما عداه إمَّا: بواسطةٍ، أو بغيرِ واسطةٍ. **ولا جائزَ أن يكونَ صورةً؛ لأنَّها لا تتقدَّمُ بالعليةِ على الهيولى كما مرَّ. ولا جائزَ أن يكونَ عرضًا؛ لاستحالةِ وجودِه قبلَ وجودِ الجوهرِ**، الذي قامَ به ذلك العرضُ؛ لأنَّ ذلك

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[3] هـ: 132 ب.

[4] ورد في (أ) بعدها: الصادر.

[5] د: 75 أ.

الجوهرَ[1] شرطُ وجودِه، ولا يجوزُ أن يكونَ ذلك العرضُ صفةً قائمةً بذاتِ الواجبِ؛ لأنَّ صفاتِه عينُ ذاتِه. **ولا جائزَ أن يكونَ نفسًا؛ وإلَّا لَكانَ فاعلًا قبلَ وجودِ[2] الجسمِ، وهو محالٌ؛ إذ النفسُ هي التي تفعلُ بواسطةِ الأجسامِ؛ فتعيَّنَ أن يكونَ[3] [113] عقلًا، وهو المطلوبُ[4]**، فيه نظرٌ مِن وجوهٍ متعدِّدةٍ تظهرُ[5] عليكَ بعدَ تذكُّرِ السوابقِ، وأيضًا لا نسلِّمُ أنَّ الواجبَ واحدٌ مِن جميعِ الوجوهِ، بل لَه جهاتٌ اعتباريةٌ كالسلوبِ والإضافاتِ[6]، ويجوزُ أن تكونَ تلك الجهاتُ شروطًا لتأثيرِه؛ فتتعدَّدُ آثارُه. كما جوَّزوا تعدَّدَ آثارِ المعلولِ الأوَّلِ بحسبِ جهاتِه الاعتباريةِ. وأيضًا لا نسلِّمُ أنَّ النفسَ لا تؤثِّرُ إلَّا بآلةٍ جسمانيةٍ بل قد تؤثرُ بدونِها. وبعضُ خوارقِ العاداتِ كالمعجزةِ والكرامةِ والسحرِ مِن هذا القبيلِ على ما صرَّحوا به. فإن قيلَ: فتكونُ مستغنيةً عن المادةِ في الذاتِ والفعلِ، ولا نعني بالعقلِ إلَّا هذا. قلْنا: العقلُ هو الجوهرُ المستغنيُّ عن المادةِ في ذاتِه وفي جميعِ أفعالِه، والمحتاجُ إلى المادةِ في بعضِ أفعالِه؛ لا يكونُ عقلًا بل نفسًا؛ فلِمَ لا يجوزُ أن يكونَ الصادرُ الأوَّلُ هو النفسَ، ويكونَ إيجادُها في أوَّلِ المرتبةِ بدونِ الآلةِ[7]؟.

---

[1] و: 160.
[2] هـ: 133 أ.
[3] ج: 101 ب.
[4] هداية/110.
[5] ب: 91 ب.
[6] لم ترد في (ب)، (ج)، (د)، (هـ).
[7] هـ: 133 ب.

[الفصل الثاني: إثبات كثرة العقول][1]

فصلٌ في إثباتِ كثرةِ العقولِ، وبرهانُه أنَّ المؤثِّرَ، بلا واسطةٍ، **في الأفلاكِ**، المتكثِّرةِ المعلومِ وجودُها بمشاهدةِ اختلافِ حركاتِ الكواكبِ المعلوماتِ بالرصدِ، **إمَّا أن يكونَ: عقلًا واحدًا، أو فلكًا واحدًا**، أو أفلاكًا متكثِّرةً؛ بأن يكونَ بعضُها مؤثِّرًا في بعضٍ، **أو عقولًا متكثِّرةً. لا جائزَ أن يكونَ عقلًا واحدًا**[2]**؛ لاستحالةِ صدورِ جميعِ الأفلاكِ عن عقلٍ واحدٍ؛ لِما بيَّنَّا أنَّ الواحدَ لا يصدرُ عنه إلَّا الواحدُ، ولا سبيلَ إلى الثاني**، والثالثِ؛ **لأنَّ الفلكَ لو كانَ علةً لفلكٍ**[3] **آخرَ، فإمَّا أن يكونَ الحاوي: علةً لوجودِ المحويِّ، أو على العكسِ، لا سبيلَ إلى الثاني**[4]**؛ لأنَّه**، أي المحويَّ، **أخسُّ**، لكونِه أقربَ حيِّزًا مِن الحاوي؛ إلى العناصرِ القابلةِ للكونِ والفسادِ، وهي أخسُّ مِن الأفلاكِ غيرِ القابلةِ لَهما، والأقربُ إلى الأخسِّ أخسُّ مِن الأبعدِ مِنه، **وأصغرُ**، فيه بحثٌ؛ إذ ربَّما كانَ المحويُّ أكثرَ ثخانةً مِن الحاوي بحيثُ يزيدُ على الحاوي[5] بحسبِ المساحةِ؛ فيكونُ أعظمَ مِنه حجمًا وإن كانَ الحاوي أطولَ مِنه قطرًا، **والأخسُّ الأصغرُ؛ استحالَ**[6] **أن يكونَ سببًا**

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] ج: 102 أ.

[3] ب: 92 أ.

[4] و: 161.

[5] هـ: 134 أ.

[6] د: 75 ب.

للأشرفِ الأعظمِ، لا يخفى عليكَ أنَّ هذا خطابيٌّ لا عِبرةَ به في المقاماتِ البرهانيةِ. **ولا جائزَ أن يكونَ الحاوي علةً لوجودِ المحويّ؛ لأنَّه لو كانَ كذلك؛ لَكانَ وجوبُ وجودِ المحوي متأخِّرًا عن وجوبِ وجودِ الحاوي؛ لأنَّ وجوبَ وجودِ المعلولِ مؤخَّرٌ** [114] **عن وجوبِ وجودِ العلةِ، وإذا كانَ كذلك؛ فعدمُ المحوي مع وجودِ الحاوي**، أي في مرتبةِ وجودِه؛ **لا يكونُ ممتنعًا لذاتِه**، بل يكونُ ممكنًا؛ **وإلَّا لَكانَ وجودُه**، أي المحويّ، **معه**، أي مع وجودِ الحاوي[1]، **لا متأخرًا عنه**، في المرتبةِ، **وقد فرضْناه متأخِّرًا، هذا خلفٌ. وإذا كانَ عدمُ المحويِّ مع وجودِ الحاوي**، أي في مرتبةِ وجودِه، لا يكونُ ممتنعًا بل يكونُ[2]، **ممكنًا؛ كانَ وجودُ الخلاءِ ممكنًا لذاتِه**، في تلك المرتبةِ؛ لأنَّ وجودَ الخلاءِ في داخلِ الحاوي، وعدمَ المحويّ في داخلِه[3]؛ متلازمانِ بحيثُ لا يمكنُ انفكاكُ أحدِهما عن الآخرِ في نفسِ الأمرِ وفي التصوُّرِ أيضًا؛ فإذا[4] كانَ أحدُهما ممكنًا غيرَ واجبٍ في مرتبةٍ؛ كانَ الآخرُ أيضًا ممكنًا غيرَ واجبٍ فيها؛ فوجودُ الخلاءِ يكونُ ممكنًا في مرتبةِ وجودِ الحاوي ووجوبِه، كما أنَّ عدمَ المحويّ؛ كذلك، **هذا خلفٌ**، ضرورةَ أنَّ وجودَ الخلاءِ ممتنعٌ لذاتِه؛ فلا يكونُ الخلاءُ ممكنًا في مرتبةٍ أصلًا؛ لأنَّ ما بالذاتِ لا يختلفُ، ولا يتخلَّفُ[5]، حتى

---

[1] ج: 102ب.
[2] الجملة لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (و).
[3] هـ: 134 ب.
[4] ب: 92 ب.
[5] الجملة لم ترد في (هـ).

يزولَ[1]. وقد يقالُ: لا نسلِّمُ التلازمَ بينَ عدمِ المحويّ ووجودِ الخلاءِ؛ لأنَّا إذا فرضْنا عدمَ الحاوي والمحوي معًا؛ فأحدُ المتلازمينِ أعني[2] عدمَ المحويِّ متحقّقٌ مع انتفاءِ الآخرِ أعني وجودَ الخلاءِ. أقولُ: فيه بحثٌ؛ لأنَّ عدمَ المحوي ووجودَ الخلاءِ فيما نحنُ فيه؛ متلازمانِ كما بيَّنّا، ولا حاجةَ لنا إلى إثباتِ التلازمِ بينَهما مطلقًا؛ لكن يمكنُ المناقشةُ بـ: إنَّ الحاويَ ليسَ علةً لمطلَقِ[3] المحوي بل لمحويٍّ معيَّنٍ؛ فوجودُ الخلاءِ وإن استلزمَ عدمَ المحويّ المعيَّنِ؛ لكنَّ عدمَ المحوي المعينِ لا يستلزمُ وجودَ الخلاءِ؛ فلا تلازمَ[4] بينَهما. وقد يقالُ: يجوزُ أن يكونَ أحدُ المتلازمينِ واجبًا بالذاتِ، والآخرُ واجبًا بالغيرِ كالواجبِ ومعلولِه الأوَّلِ؛ فلا يلزمُ مِن إمكانِ أحدِهما في مرتبةٍ؛ إمكانُ الآخرِ فيها. فإن قلْتَ: كيفَ جازَ أن يتخالفَ المتلازمانِ في الوجوبِ مع أنَّ الواجبَ بالغيرِ يجوزُ ارتفاعُه دونَ الواجبِ بالذاتِ؛ فيلزمُ إمكانُ[5] الانفكاكِ بينَهما؟ قلتُ: إمكانُ ارتفاعِ أحدِهما نظرًا إلى ذاتِه لا يقتضي جوازَ انفكاكِه عن الآخرِ، وإنَّما يقتضيه[6] إمكانُ ارتفاعِه نظرًا إلى الآخرِ؛ **فظهرَ أنَّ المؤثرَ في الأفلاكِ عقولٌ متكثرةٌ،** وقيلَ: لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ المؤثرُ في الفلكِ نفسًا أو عرضًا؟ وأجيبَ عن الأوَّلِ بـ: إنَّ المؤثرَ لو كانَ نفسًا؛ لَكانَ[7] تأثيرُها فيه؛ [115] بواسطةِ الجسمِ

---

[1] الجملة لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (و).
[2] و: 162.
[3] ج: 103 أ.
[4] هـ: 135 أ.
[5] وردت في (ب): جواز.
[6] ب: 93 أ.
[7] د: 76 أ.

الذي هو آلةٌ لَها في صدورِ أفعالِها عنها، وإذا كانَ كذلك؛ لزِمَ تقدُّمُ ذلك الجسمِ بالطبعِ على الفلكِ؛ فهو إمَّا أن يكونَ: حاويًا بالنسبةِ إليه، أو محويًّا، وقد تبيَّنَ بطلانُهما بما ذكرْنا. وعن الثاني[1] بـ: إنَّ العرضَ أضعفُ[2] مِن الجوهرِ، والأضعفَ يمتنعُ أن يكونَ علةً للأقوى. وبـ: إنَّه لو كانَ مؤثرًا في الفلكِ؛ لَاحتاجَ ذلك العرضُ في تأثيرِه إلى المحلِّ؛ فمحلُّه إن كانَ فلكًا أو نفسًا؛ لزِمَ مِنه ما لزمَ مِن كونِ المؤثرِ فلكًا أو نفسًا. وإن كانَ عقلًا؛ لزِمَ مِنه المطلوبُ؛ لافتقارِ كلِّ واحدٍ مِن الأفلاكِ إلى عرضٍ قائمٍ بعقلٍ على حدةٍ؛ لامتناعِ قيامِ الأعراضِ المتعدِّدةِ[3] في الحقيقةِ؛ بعقلٍ واحدٍ؛ لاستلزامِه تركُّبَ العقلِ؛ فتتعدَّدُ العقولُ؛ بحسبِ تعدُّدِ الأفلاكِ، وهو المطلوبُ فتأمَّلْ.

هداية [1]: لـمَّا كانَت مظنَّةَ أن يُعارَضَ الدليلُ القائمُ على أنَّ الحاويَ لا يكونُ علةً للمحويِّ بأن يقالَ: الحاوي للكلِّ مثلًا أي الفلكُ الأعلى، وسببُ المحوي أي العقلُ الثاني؛ معًا؛ لكونِهما معلولَي علةٍ واحدةٍ وهو العقلُ الأوَّلُ كما سيأتي، والعقلُ الثاني متقدِّمٌ بالعليةِ على المحوي؛ فيلزمُ تقدُّمُ الحاوي على المحوي بالعليةِ؛ لأنَّ ما مع المتقدمِ متقدِّمٌ؛ أجابَ عنه بـ: إنَّ وجودَ: **الحاوي[4] وسببُ المحوي وهو العقلُ الثاني؛ معًا؛ مع أنَّ السببَ متقدِّمٌ على المحوي، ولكنَّ الحاويَ ليسَ بمتقدمٍ**، على المحويِّ؛ **لأنَّ السببَ متقدمٌ بالعليةِ، وما**

---

[1] هـ: 135 ب.

[2] ج: 103 ب.

[3] و: 163.

[4] ب: 93 ب. هـ: 136 أ.

مع المتقدمِ بالعليةِ لا يجبُ أن يكونَ متقدمًا بالعليةِ، بل يجبُ أن لا يكونَ متقـدِّمًا[1] بالعليـةِ وإلَّا لـزمَ اجتمـاعُ علتـينِ مسـتقِلَّتينِ؛ علـى معلـولٍ واحـدٍ شخصيٍّ[2]؛ فكـانَ محتاجًـا إلى كـلٍّ مِنهمـا للعليـةِ، ومستغنيًا عـن كـلٍّ مِنهمـا بالنظرِ إلى الآخرِ، هذا خلفٌ.

هدايـة [2]: لـمَّا سبقَ إلى بعضِ الأوهـامِ أنَّ الخـلاءَ ممكـنٌ؛ لأنَّ كـلًّا مِـن الحـاوي والمحوي ممكنٌ لذاتِه؛ فجازَ عدمُهما؛ فهـو مستلزمٌ لإمكـانِ الخـلاءِ؛ أجابَ بـ: إنَّ، **الحاوي والمحوي كلُّ واحدٍ مِنهما ممكنٌ لذاتِه، ولكنَّ ذلك لا يقتضي الخلاءَ؛ لأنَّ الخلاءَ لا يلزمُ مِن ذلك**، إذ الجِرْمُ الذي في جوفَيْهما يكونُ هو المحدِّدُ للجهاتِ على تقديرِ انتفائِهما؛ فحالُ ما وراءَ ذلك الجرمِ على تقديرِ انتفائِهما كحالِ ما وراء محددِ الجهاتِ، وكما أنَّ ما وراءَ محددِ الجهـاتِ لـيسَ بخـلاءٍ ولا مـلاءٍ؛ إذ لا إمكـانَ هنـاك[3]؛ فكـذا حـالُ مـا وراءَ [116] الجرمِ المذكورِ على ذلك التقديرِ؛ فلا يلزمُ مِن انتفائِهما الخلاءُ، **وإنَّما يلزمُ**، الخلاءُ، **مِن اجتماعِ وجودِ الحاوي وعدمِ المحوي، وذلك غيرُ ممكنٍ**[4]؛ لأنَّ الحاويَ وسببَ المحوي متلازمانِ.

[1] ج: 104 أ.

[2] وردت في (أ)، (د)، (و): بالشخص.

[3] هـ: 136 ب.

[4] هداية/113.

[الفصل الثالث: أزلية العقول وأبديتها][1]

فصلٌ في أَزَلِيَّةِ العقولِ وأَبَدِيَّتِها، الأزليُّ ما وُجِدَ في الأزلِ، وهو الزمانُ[2] غيرُ المتناهي[3] مِن جانبِ الماضي. والأبديُّ ما وُجِدَ في الأبدِ، وهو الزمانُ غيرُ المتناهي مِن جانبِ المستقبلِ[4]، **أمَّا كونُها أزليةً؛ فلوجوهٍ، أحدُها**، وهو المذكورُ ههنا: **أنَّ واجبَ الوجودِ مستجمِعٌ لجملةِ ما لابدَّ مِنه في تأثيرِه في معلولِه؛ وإلَّا لَكانَ لَه تعالى حالةٌ منتظرةٌ، هذا خلفٌ**، فيه إيهامٌ للتكثُّرِ في علَّةِ العقلِ الأوَّلِ، والمناسبُ أن يقالَ: إنَّ الواجبَ بانفرادِه علةٌ تامةٌ لمعلولِه الأوَّلِ؛ إذ لو افتقرَ إلى غيرِه؛ فإن كانَ مقارنًا لَه؛ كانَ صفةً زائدةً على ذاتِه، وهو خلافُ مذهبِهم. وإن كانَ منفصلًا عنه[5]؛ كانَ ممكنًا معلولًا لَه سابقًا على ما فرضْناه معلولًا أوَّلَ، هذا خلفٌ. **والعقولُ أيضًا مستلزمةٌ لجملةِ ما لابدَّ مِنه في تأثيرِ بعضِها في بعضٍ؛ لأنَّ كلَّ ما يمكنُ لَها؛ فهو حاصلٌ لَها بالفعلِ؛ وإلَّا لَكانَ شيءٌ مِنها حادثًا، وكلُّ حادثٍ مسبوقٌ بمادةٍ**، كما مرَّ؛ **فتكونُ هي**، أي العقولُ بمقارنتِها الحادثَ المادِّيَّ، **ماديةٌ، هذا خلفٌ، ويلزمُ مِن هذا**، الدليلِ، **أزليتُها؛ لأنَّ المعلولَ يجبُ وجودُه عندَ وجودِ علتِه التامَّةِ**، ويمكنُ أن يُستدَلَّ بأنَّ العقلَ لو كانَ حادثًا زمانيًّا؛ لَكانَ ماديًّا؛ لأنَّ

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] د: 76 ب. و: 164.

[3] ب: 94 أ.

[4] ج: 104 ب.

[5] هـ: 137 أ.

كلَّ حادثٍ زمانيٍّ مسبوقٌ بمادةٍ، هذا خلفٌ. **وأمَّا كونُها أبديةً؛ فلأنَّه لو انعدمَ شيءٌ مِنها؛ لانعدمَ أمرٌ مِن الأمورِ المعتبَرَةِ في وجودِه؛ فيكونُ البارئُ تعالى أو شيءٌ مِن العقولِ**[1] **قابلًا للتغيُّرِ والحوادثِ**، لأنَّ الأمورَ المعتبَرَةَ في وجودِ كلٍّ مِنها المغايِرَةَ لذاتِ العلةِ؛ أحوالٌ لذاتِ[2] العلةِ مقارنةٌ لَها، **هذا خلفٌ**[3].

---

[1] ج: 105 أ.

[2] ب: 94 ب.

[3] د: 71 ب.

[الفصل الرابع: كيفية توسط العقول بين البارئ والعالم الجسماني][1]

فصلٌ في كيفيةِ توسُّطِ العقولِ بينَ البارئِ تعالى[2] وبينَ العالَمِ الجسمانيِّ، قد مرَّ أنَّ واجبَ الوجودِ واحدٌ، ومعلولَه الأوَّلَ هو العقلُ المحضُ، والأفلاكَ معلولاتٌ للعقولِ؛ لكنَّ الأفلاكَ فيها كثرةٌ[3]؛ فتكونُ مبادئُها كثيرةً؛ لِما بيَّنَّا أنَّ الواحدَ لا يصدرُ عنه إلَّا الواحدُ، والعقلَ الذي يصدرُ عنه الفلكُ الأعظمُ فيه كثرةٌ؛ لكن لا باعتبارِ صدورِه عن واجبِ الوجودِ، إذ لو كانَت الكثرةُ فيه مِن حيثُ إنَّه صادرٌ عن [117] واجبِ الوجودِ؛ لَزمَ صدورُ الكثرةِ عن الواجبِ بلا واسطةٍ، **بل باعتبارِ أنَّ لَه ماهيةً ممكنةَ الوجودِ لذاتِها وواجبةَ الوجودِ لعلتِها؛ فيلزمُ وجوبُ الوجودِ بالغيرِ، وإمكانُ الوجودِ لذاتِه؛ فيكونُ بأحدِ هذينِ الاعتبارينِ مبدأً للعقلِ الثاني، وباعتبارِ الآخرِ مبدأً للفلكِ الأعظمِ. والمعلولُ الأشرفُ يجبُ أن يكونَ تابعًا للجهةِ التي هي أشرفُ الجهاتِ في العقلِ؛ فيكونُ**، العقلُ، **بما هو موجودٌ واجبُ الوجودِ بالغيرِ مبدأً للعقلِ الثاني[4]، وبما هو موجودٌ ممكنُ الوجودِ لذاتِه مبدأً[5] للفلكِ الأعظمِ**، قالَ الإمامُ في الملخَّصِ: إنَّهم[6] خبطوا؛ فتارةً اعتبروا في

---

[1] ما بين قوسين زيادة من التحقيق.

[2] هـ: 137 ب.

[3] و:165.

[4] هـ: 138 أ.

[5] ج: 105 ب.

[6] د: 77 أ.

العقلِ الأوَّلِ جهتينِ: وجودَه وجعلوه علةً للعقلِ الثاني، وإمكانَه وجعلوه علةً للفلكِ. ومِنهم مَن اعتبرَ بدلَهما تعقُّلَه الثاني لوجودِه، وإمكانَه[1] علةً لعقلٍ وفلكٍ. وتارةً اعتبروا فيه كثرةً مِن ثلاثةِ أوجهٍ: وجودَه في نفسِه، ووجوبَه بالغيرِ، وإمكانَه لذاتِه. وقالوا: يصدرُ عنه بكلِّ اعتبارٍ أمرٌ؛ فباعتبارِ وجودِه يصدرُ عنه عقلٌ، وباعتبارِ وجوبِه بالغيرِ يصدرُ عنه نفسٌ، وباعتبارِ إمكانِه يصدرُ عنه فلكٌ. وتارةً مِن أربعةِ أوجهٍ؛ فزادوا علمَه بذلك الغيرِ، وجعلوا إمكانَه علةً لهيولى الفلكِ، وعلمَه علةً لصورتِه. واعتُرِضَ ههنا بما سبقَ الإشارةُ إليه مِن أنَّ مثلَ هذه الكثرةِ؛ لو تكفي في أن يكونَ الواحدُ مصدرًا للمعلولاتِ الكثيرةِ؛ فذاتُ الواجبِ تعالى يصلحُ أن[2] تُجعَلَ مبدأً للممكناتِ باعتبارِ ما لَه مِن كثرةِ السلوبِ والإضافاتِ؛ مِن غيرِ أن يُجعَلَ[3] بعضُ معلولاتِه[4] واسطةً في ذلك، ويُحكَمَ بأنَّ الصادرَ الأوَّلَ عنه ليسَ إلَّا واحدًا. وأجيبَ بـ: إنَّ السلوبَ والإضافاتِ لا تثبتُ إلَّا بعدَ ثبوتِ الغيرِ؛ فلو كانَ لَها دخلٌ في ثبوتِ الغيرِ؛ لزمَ الدورُ. ورُدَّ بـ: إنَّ ثبوتَها لا يتوقَّفُ على ثبوتِ الغيرِ، بل تعقُّلَها يتوقَّفُ على تعقُّلِ الغيرِ؛ فلا دورٌ. والظاهرُ أنَّ سلبَ شيءٍ عن شيءٍ؛ لا يتوقَّفُ على تحقُّقِ شيءٍ مِن الطرفينِ. وأمَّا الإضافةُ بينَ الشيئينِ؛ فلا يُتصوَّرُ تحقُّقُها إلَّا بعدَ تحقُّقِهما. ويمكنُ أن تُبيَّنَ كيفيةَ تكثُّرِ الجهاتِ

---

[1] ب: 95 أ.

[2] هـ: 138 ب.

[3] و: 166.

[4] ج: 106 أ.

المقتضيةِ لإمكانِ صدورِ الكثرةِ[1] عن الواحدِ على وجهٍ لا يُرَدُّ عليه ذلك بأن يقالَ: إذا فرضْنا مبدأً أوَّلَ وليكن: "أ"، وصدرَ عنه شيءٌ وليكن: "ب"؛ فهو في أُولى مراتبِ معلولاتِه، ثمَّ مِن الجائزِ أن يصدرَ عن: "أ" بتوسُّطِ: "ب" شيءٌ وليكن: "ج"، وعن[2]: "ب" [118] وحدَه شيءٌ وليكن: "د"؛ فيكونُ في ثانيةِ المراتبِ شيئانِ لا تقدُّمَ لأحدِهما على الآخرِ. وإن جوَّزْنا أن يصدرَ مِن: "ب" بالنظرِ إلى: "أ" شيءٌ آخرُ؛ صارَ في ثانيةِ المراتبِ ثلاثةُ أشياءَ، ثمَّ مِن الجائزِ أن يصدرُ عن: "أ" بتوسطِ: "ج" وحدَه شيءٌ، وبتوسطِ: "د" وحدَه شيءٌ ثانٍ، وبتوسطِ: "ج، د" معًا ثالثٌ، وبتوسطِ: "ب، ج" رابعٌ[3]، وبتوسطِ: "ب، د" خامسٌ، وبتوسطِ: "ب، ج، د" معًا سادسٌ، وعن: "ب" بتوسط: "ج" سابعٌ، وبتوسط: "د" وحدَه ثامنٌ، وبتوسط: "ج، د" معًا تاسعٌ، وعن: "ج" وحدَه عاشرٌ، وعن: "د" وحدَه حادي عشرَ، وعن: "ج، د" معًا ثاني عشرَ، وتكونُ هذه كلُّها في ثالثةِ المراتبِ. ولو جوَّزْنا أن يصدرَ عن السافلِ بالنظرِ إلى ما فوقِه؛ شيءٌ آخرُ، واعتبرْنا الترتيبَ في الـمُتوَسِّطاتِ التي تكونُ فوقَ واحدٍ؛ صارَ ما في هذه المرتبةِ أضعافًا مضاعفةً. ثمَّ إذا جاوزنا هذه المراتبَ[4]؛ جازَ وجودُ كثرةٍ لا يُحصَى عددُها[5] في مرتبةٍ واحدةٍ، هذا ما

[1] ب: 95 ب.
[2] هـ: 139 أ.
[3] ج: 106 ب.
[4] و: 167.
[5] هـ: 139 ب.

ذكرَه المحققُ في شرحِ الإشاراتِ موافقًا لِما في التلويحاتِ؛ **وبهذا**[1] **الطريقِ يصدرُ عن كلِّ عقلٍ عقلٌ وفلكٌ، وكذلك إلى أن ينتهيَ إلى العقلِ التاسعِ؛ فيصدرُ عنه فلكُ القمرِ، وعقلٌ عاشرٌ، وهو المبدأُ الفيَّاضُ المدبِّرُ لِما تحتَ فلكِ القمرِ، وهو العقلُ الفعَّالُ**، لكثرةِ فعلِه وتأثيرِه في عالمِ العناصرِ، ويسمَّى بلسانِ الشرعِ جبرائيلُ؛ **فتصدرُ عنه الهيولى العنصريةُ**، والصورةُ الجسميةُ، **والصورةُ النوعيةُ المختلفةُ بشرطِ استعدادِ الهيولى العنصريةِ، وليسَ استعدادُ الهيولى لقبولِ الصورةِ؛ مِن جهةِ العقلِ المفارقِ؛ وإلَّا لَما تغيَّرَ الاستعدادُ**، إذ العقلُ ثابتٌ لا تغيُّرَ فيه، **بل استعدادُها؛ بسببِ الحركاتِ السماويةِ**، فإنَّ[2] تلك الحركاتِ السماويةَ تُحدِثُ أوضاعًا سماويةً مختلفةً تختلفُ بها الاستعداداتُ في هيولى العناصرِ؛ فههُنا حركةٌ حادثةٌ تستدعي وضعًا حادثًا يقتضي حدوثَ استعدادٍ[3] في الهيولى موجبٍ لفيضانِ صورةٍ حادثةٍ مِن العقلِ الفعَّالِ على الهيولى، **وكلُّ حادثٍ**، في عالمِ العناصرِ[4]، **مسبوقٌ بشرطِ سبقِ حادثٍ**، آخرَ، المناسبُ أن يقالَ: مسبوقٌ بحادثٍ؛ **لأنَّ الحركاتِ المحدثةَ**، بل سائرَ الحوادثِ، **إمَّا أن توجدَ: دائمًا، أو بعدَ حدوثِ حادثٍ آخرَ، لا سبيلَ إلى الأوَّلِ؛ وإلَّا لزمَ دوامُ الحوادثِ**، فتعيَّنَ الثاني؛ **فهذه** [119] **الحوادثُ إمَّا أن توجدَ: على سبيلِ الاجتماعِ**، في الوجودِ،

---

[1] ب: 96 أ. د: 77 ب.

[2] ج: 107 أ.

[3] هـ: 140 أ.

[4] الجملة لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (و).

أو على التعاقُبِ، لا سبيل إلى الأوَّلِ؛ وإلَّا لزمَ اجتماعُ أمورٍ لَها ترتُّبٌ في الوجودِ بلا نهايةٍ، وهو محالٌ؛ فقبلَ[1] **كلِّ حركةٍ حركةٌ**، حادثةٌ، هذا غيرُ ظاهرٍ مِمَّا ذكرَه، **وقبلَ كلِّ حادثٍ حادثٌ لا إلى أوَّلَ**، وهو المطلوبُ، وههنا بحثٌ؛ إذ الحصرُ المذكورُ إنَّما يتسلمُ إذا أُقيمَ الدليلُ على نفي حادثٍ، هو أوَّلُ الحوادثِ[2]، وإذا تبيَّنَ ذلك؛ فكلُّ ما ذكرَه مستدركٌ، والدليلُ على نفي ذلك أنَّ العلةَ التامةَ[3] للحادثِ لا يجوزُ أن تكونَ قديمةً بجميعِ أجزائِها وإلَّا لزمَ قِدَمُ الحادثِ؛ فالعلةُ التامةُ للحادثِ مشتملةٌ لا محالةَ على جزءٍ حادثٍ، ولهذا الجزءِ الحادثِ مِن العلةِ التامةِ أيضًا؛ علةٌ تامةٌ مشتملةٌ على جزءٍ حادثٍ، وهكذا إلى غيرِ النهايةِ. قالوا: الحركةُ الفلكيةُ حالةٌ مستمرةٌ في ذاتِها مستلزمةٌ[4] لتجدُّداتٍ انتقاليةٍ وضعيةٍ بلا نهايةٍ[5]، وهي الواسطةُ بينَ عالـمَي القِدَمِ والحدوثِ، ولولاها لم يُتصوَّر ارتباطُ أحدِهما بالآخرِ؛ لأنَّ الحادثَ لا تكونُ علتُه التامةُ بأسرِها قديمةً، والقديمُ إذا كانَ علةً تامةً لشيءٍ؛ لا يتخلَّفُ عنه معلولُه؛ فلا يرتقي حادثٌ في سلسلةِ عِلَلِه إلى قديمٍ، ولا ينزلُ قديمٌ في سلسلةِ معلولاتِه إلى حادثٍ، بل لابدَّ هناك مِن أمرٍ ذي جهتينِ: استمرارِه وعدمِ استمرارِه؛ فمِن حيثُ استمرارِه؛ يستندُ إلى قديمٍ، ومِن حيثُ عدمِ استمرارِه

---

[1] ب:. 96 ب

[2] و: 168.

[3] هـ: 140 ب.

[4] ج: 107 ب.

[5] وردت في (و): بلا بداية.

المتجدِّدِ المتعاقبِ لا إلى[1] الأوَّلِ؛ يصيرُ سببًا لفيضانِ الحوادثِ مِن[2] القديمِ، **فإن قيلَ: لِمَ قلْتم: إنَّه يستحيلُ ترتُّبُ أمورٍ غيرِ متناهيةٍ**، مجتمعةٍ في الوجودِ؟. **قلْنا: لأنَّا إذا أخذْنا جملتينِ: إحداهُما مِن مبدإٍ معيَّنٍ إلى غيرِ النهايةِ، والأُخرى ممَّا قبلَه بمرتبةٍ[3] واحدةٍ، وأطبقْنا الثانيةَ**، أي الناقصةَ، **على الأُولى**، الزائدةِ، **بأن نُقابَلَ الجزءَ الأوَّلَ مِن الجملةِ الثانيةِ بالجزءِ الأوَّلِ مِن الأُولى، والثاني بالثاني، وهلمَّ جرًّا، فإمَّا أن: تتطابقَا إلى غيرِ النهايةِ**، بأن يكونَ بإزاءِ كلِّ واحدٍ مِن الجملةِ الأُولى واحدٌ مِن الجملةِ الثانيةِ، **أو تنقطعَ الثانيةُ، لا سبيلَ إلى الأوَّلِ؛ وإلَّا لَكانَ الزائدُ مثلَ الناقصِ في عددِ الآحادِ، هذا خلفٌ؛ فيلزمُ الانقطاعُ؛ فتكونُ الجملةُ الثانيةُ متناهيةً، والأُولى زائدةً[4] عليها بعددٍ متناهٍ، والزائدُ على المتناهي بعددٍ متناهٍ؛ يجبُ أن يكونَ متناهيًا[5]**، فيلزمُ[6] تناهي الجملتينِ [120] في الجهةِ التي فرضْناهما غيرَ متناهيَينِ فيها. وإنَّما اعتبروا قيدَي الاجتماعِ في الوجودِ، والترتيبِ[7]؛ لأنَّ الآحادَ إذا لم تكن موجودةً معًا في الخارجِ كالحركاتِ الفلكيةِ؛ لم يتمَّ التطبيقُ؛ لأنَّ وقوعَ آحادِ إحداهما بإزاءِ آحادِ الأُخرى؛ ليسَ؛ في الوجودِ الخارجيِّ؛ إذ

---

[1] هـ: 141 أ.

[2] د: 78 أ.

[3] ب: 97 أ.

[4] و: 169.

[5] هداية/117.

[6] ج: 108 أ.

[7] هـ: 141 ب.

ليسَت مجتمعةً بحسبِ الخارجِ في زمانٍ أصلًا، وليسَ، في الوجودِ الذهنيِّ أيضًا؛ لاستحالةِ وجودِها مفصَّلةً في الذهنِ دفعةً. ومِن المعلومِ أنَّه لا يُتصوَّرُ وقوعُ آحادِ إحدى الجملتينِ بإزاءِ آحادِ الأُخرى إلَّا إذا كانَت الآحادُ موجودةً معًا، إمَّا: في الخارجِ، أو في الذهنِ. وكذا التطبيقُ لا يتمُّ إذا كانَت الآحادُ موجودةً معًا، ولم يكن بينَها ترتُّبٌ بوجهٍ ما، كالنفوسِ الناطقةِ لا يتمُّ التطبيقُ؛ إذ لا يلزمُ مِن كونِ الأوَّلِ بإزاءِ الأولِ؛ كونُ الثاني بإزاءِ الثاني، والثالثِ[1] بإزاءِ الثالثِ، وهكذا؛ لجوازِ أن تقعَ آحادٌ كثيرةٌ مِن إحداهما بإزاءِ واحدةٍ مِن الأُخرى اللهمَّ إلَّا إذا لاحظَ العقلُ كلَّ واحدٍ مِن الأُولى واعتبرَه بإزاءِ كلِّ واحدٍ مِن الأخرى؛ لكنَّ العقلَ لا يقدِرُ[2] على استحضارِ ما لا نهايةَ لَه مفصَّلًا لا دفعةً ولا في زمانٍ متناهٍ؛ حتى يُتصوَّرَ هناك تطبيقٌ ويظهرَ الخلفُ[3]، بل ينقطعَ التطبيقُ بانقطاعِ الوهمِ والعقلِ. واستوضِحْ ما صوَّرْناه لكَ بتوهُّمِ التطبيقِ بينَ حبلينِ[4] ممتدَّينِ على الاستواءِ وبينَ أعدادِ الحصى؛ فإنَّكَ في الأوَّلِ إذا طبَّقْتَ طرفَ أحدِ الحبلينِ على طرفِ الآخرِ؛ كانَ ذلك كافيًا في وقوعِ كلِّ جزءٍ مِن أحدِهما بإزاءِ جزءٍ مِن أجزاءِ الثاني، وليسَ الحالُ في أعدادِ الحصى؛ كذلك[5]، بل لابدَّ لكَ في التطبيقِ مِن اعتبارِ تفاصيلِهما. وقد يقالُ:

---

[1] ب: 97 ب.

[2] هـ: 142 أ.

[3] وردت في (د): الحق.

[4] ج: 108 ب.

[5] د: 78 ب.

وقوعُ كلِّ واحدٍ مِن آحادِ الجملةِ الناقصةِ[1] بإزاءِ كلِّ واحدٍ مِن آحادِ الجملةِ التامةِ إذا كانَت الجملتانِ موجودتينِ معًا؛ مِن الأمورِ الممكنةِ وإن لم يكن بينَ آحادِها ترتُّبٌ. والعقلُ يفرضُ ذلك الممكنَ واقعًا حتى يظهرَ الخلفُ[2]، ولا يُحتاجُ في ذلك الفرضِ إلى ملاحظةِ آحادِها مفصلةً، بل يكفي في فرضِ وقوعِ ذلك الممكنِ ملاحظتُها إجمالًا؛ فبرهانُ التطبيقِ[3] يدلُّ على أنَّ الأمورَ غيرَ المتناهيةِ الموجودةَ معًا محالٌ مطلقًا، سواءٌ كانَ بينَها ترتُّبٌ أو لا.

خاتمةٌ: في أحوالِ النشأةِ الآخرةِ، للنفسِ الناطقةِ، وفيها ستُّ [121] هداياتٍ؛ لإزالةِ أوهامِ المنكرينِ[4] لِما بُيِّنَ فيها:

هداية [1]: النفسُ بعدَ خرابِ البدنِ إمَّا أن: تفسدَ، أو تتعلَّقَ ببدنٍ آخرَ على سبيلِ التناسُخِ، أو تبقى موجودةً بلا تعلُّقٍ، لا سبيل إلى الأوَّلِ؛ إذ النفسُ لا تقبلُ الفسادَ؛ وإلَّا لَكانَ فيها شيءٌ، بمنزلةِ المادَّةِ، **يقبلُ الفسادَ، وشيءٌ**، بمنزلةِ الصورةِ، **يفسدُ بالفعلِ؛ لأنَّ الفاسدَ بالفعلِ غيرُ القابلِ للفسادِ**، فإنَّ[5] الفاسدَ لا يبقى مع الفسادِ، والقابلَ للفسادِ يجبُ أن يكونَ باقيًا معه؛ لوجوبِ بقاءِ القابلِ مع المقبولِ، وفيه بحثٌ؛ إذ ليسَ معنى قبولِ الشيءِ للعدمِ والفسادِ؛ أنَّ ذلك الشيءَ يبقى متحقِّقًا، ويحلُّ فيه الفسادُ على

---

[1] و: 170.

[2] وردت في (د): الحق.

[3] هـ: 142 ب.

[4] ب: 98 أ.

[5] ج: 109 أ.

قياسِ قبولِ الجسمِ للأعراضِ الحالَّةِ فيه[1]، بل معناه؛ أنَّ ذلك الشيءَ ينعدمُ في الخارجِ، وإذا حصلَ ذلك الشيءُ في العقلِ وتصوَّرَ العقلُ معه العدمَ الخارجيَّ؛ كانَ ذلك العدمُ الخارجيُّ قائمًا به في العقلِ على معنى أنَّه متَّصفٌ به في حدِّ نفسِه في العقلِ، لا في الخارجِ؛ إذ ليسَ في الخارجِ شيءٌ، وقبولُ عدمٍ قائمٍ بذلك الشيءِ؛ **فتكونُ مركَّبةً، هذا خلفٌ**، قيلَ: إنَّما يلزمُ تركيبُها؛ لو كانَ محلُّ إمكانِ الفسادِ داخلًا فيها، وهو ممنوعٌ؛ لجوازِ أن يكونَ أمرًا خارجًا[2] عنها مباينًا لَها، وهو البدنُ؛ فإنَّ البدنَ كما جازَ أن يكونَ محلًّا لإمكانِ وجودِها وحدوثِها كما مرَّ؛ جازَ أيضًا أن يكونَ محلًّا لإمكانِ عدمِها وفسادِها. وقد يجابُ بـ: إنَّ النفسَ الناطقةَ وإن كانَت مجردةً في حدِّ ذاتِها؛ لكنَّها متعلِّقةٌ بالبدنِ مدبِّرةٌ لَه متصرِّفةٌ فيه؛ ليصيرَ آلةً لَها في تحصيلِ[3] كمالاتِها الذاتيةِ؛ فهذا الارتباطُ الذي بينَهُما هو جهةُ مقارنةِ النفسِ للبدنِ؛ فمِن هذه الجهةِ[4]؛ جازَ أن يكونَ البدنُ محلًّا لإمكانِ[5] وجودِ النفسِ وحدوثِها؛ على معنى أنَّه يكونُ مستعِدًّا لوجودِها متعلِّقةً به؛ فيكونُ البدنُ محلًّا[6] لاستعدادِ وجودِها مِن حيثُ إنَّها مقارنةٌ لَه، لا مِن حيثُ إنَّها مباينةٌ إيَّاه، بل هو محلٌّ لاستعدادِ تعلُّقِها به وتصرُّفِها فيه؛ فلمَّا توقَّفَ تعلُّقُها به على وجودِها في

---

[1] هـ: 143 أ.

[2] و: 171.

[3] ب: 98 ب.

[4] هـ: 143 ب.

[5] د: 79 أ.

[6] ج: 109 ب.

نفسِها؛ كانَ هذا الاستعدادُ منسوبًا أولًا وبالذاتِ إلى تعلُّقِها به أعني وجودَها مِن حيثُ إنَّها متعلقةٌ به، وثانيًا وبالعرضِ إلى وجودِها في نفسِها؛ فهذا الاستعدادُ كافٍ لفيضانِ الوجودِ عليها متعلِّقةً به، ولا حاجةَ في ذلك إلى استعدادٍ منسوبٍ [122] أوَّلًا وبالذاتِ إلى وجودِها في نفسِها؛ ليمتنعَ قيامُها بالبدنِ؛ لأنَّها مِن حيثُ وجودِها في نفسِها مباينةٌ لَه، والشيءُ لا يكونُ مستعِدًّا لِما هو مباينٌ لَه بالبداهةِ. ومِن هذه الحيثيَّةِ[1] أيضًا؛ جازَ أن يكونَ البدنُ محلًّا لإمكانِ فسادِ[2] النفسِ؛ على معنى أنَّه يكونُ مستعدًّا لعدمِ النفسِ مِن حيثُ إنَّها مدبِّرةٌ؛ فيكونُ البدنُ محلًّا لاستعدادِ عدمِها مِن حيثُ إنَّها مقارنةٌ لَه، لا مِن حيثُ إنَّها مباينةٌ إيَّاه، بل هو محلٌّ لاستعدادِ انقطاعِ تدبيرِها عنه؛ لكنْ لـمَّا لم يتوقَّف انقطاعُ تدبيرِها على عدمِها في نفسِها؛ لم يكن هذا الاستعدادُ[3] منسوبًا إلى عدمِها في نفسِها، لا بالذاتِ ولا بالعرضِ[4]؛ فلا يكفي هذا الاستعدادُ لعدمِها في نفسِها أصلًا، بل لابدَّ لَه مِن استعدادِ أمرٍ آخرَ. وقد تبيَّنَ[5] امتناعُ قيامِه بالبدنِ[6]؛ فظهرَ أنَّ البدنَ لا يجوزُ أن يكونَ محلًّا لإمكانِ فسادِ النفسِ؛ مع أنَّه محلٌّ لإمكانِ وجودِها. **ولا سبيلَ إلى الثاني؛ لأنَّ النفوسَ حادثةٌ مع حدوثِ الأبدانِ**، على ما مرَّ؛

---

[1] وردت في (أ)، (ج)، (هـ)، (و): الجهة.
[2] هـ: 144 أ.
[3] و: 172.
[4] ب: 99 أ.
[5] وردت في (ب)، (ج)، (هـ)، (و): مر.
[6] ج: 110 أ.

فيكونُ التناسخُ محالًا. ولأنَّ البدنَ الصالحَ لنفسٍ؛ كافٍ في فيضانِ النفسِ عن مبدئِها؛ فكلُّ بدنٍ يصلحُ أن تتعلَّقَ به نفسٌ؛ فلو تعلَّقَت به نفسٌ أُخرى على سبيلِ التناسُخِ؛ تعلَّقَ[1] **بالبدنِ الواحدِ نفسانِ مدبِّرتانِ لَه**، قيلَ عليه: انحصارُ شرطِ فيضانِ النفسِ عن مبدئِها في حدوثِ استعدادِ البدنِ؛ ممنوعٌ؛ لجوازِ أن يكونَ مشروطًا أيضًا بأن لا يصادفَ استعدادُ البدنِ؛ لتعلُّقِ النفسِ به؛ نفسًا موجودةً قد بطلَ بدنُها في حالةِ كمالِ ذلك الاستعدادِ؛ فلا تفيضُ حينئذٍ في نفسٍ أُخرى مِن المبدإ؛ لانتفاءِ شرطِ الفيضانِ، **وهو محالٌ**، بالبداهةِ؛ **إذ لا يشعرُ كلُّ واحدٍ مِن العقلاءِ مِن ذاتِه إلَّا نفسًا واحدةً؛ فظهرَ القولُ ببقاءِ النفسِ بعدَ الموتِ بلا تعلُّقٍ**، وههُنا بحثٌ؛ لأنَّ ما ذكرَه لبطلانِ التناسخِ؛ موقوفٌ على حدوثِ النفسِ. وبيانُه على ما ذكرَه فيما قبلُ؛ موقوفٌ على بطلانِ التناسخِ كما أشرْنا[2] إليه؛ فيلزمُ الدورُ. وقد يُستدَلُّ على بطلانِ التناسُخِ بوجهينِ آخرينِ لا يتوقَّفانِ على[3] حدوثِ النفسِ، أحدُهما: إنَّ[4] النفسَ المتعلقةَ بهذا البدنِ؛ لو كانَت متعلقةً قبلَه ببدنٍ آخرَ؛ لزمَ أن تتذكَّرَ[5] شيئًا مِن أحوالِ ذلك البدنِ؛ لأنَّ محلَّ العلمِ والتذكُّرِ؛ هو جوهرُ النفسِ الباقي كما كانَ، واللازمُ باطلٌ قطعًا. واعتُرِضَ بـ: إنَّ التذكُّرَ [123] إنَّما يلزمُ لو لم يكن التعلقُ بذلك البدنِ شرطًا، والاستغراقُ في تدبيرِ البدنِ

---

[1] هـ: 144 ب.
[2] د: 79 ب.
[3] ج: 110 ب.
[4] هـ: 145 أ.
[5] ب: 99 ب.

الآخرِ مانعًا، وطولُ العهدِ مُنسيًّا. وثانيهما[1]: إنَّها لو تعلَّقت بعدَ مفارقةِ هذا البدنِ ببدنٍ آخرَ؛ لزمَ أن لا يزيدَ عددُ الأبدانِ الهالكةِ على عددِ الأبدانِ الحادثةِ قطعًا، والتالي باطلٌ بالمشاهدةِ؛ فإنَّه قد يحدثُ وباءٌ عامٌّ؛ فتهلكَ أبدانٌ كثيرةٌ لا يحدثُ مثلُها إلَّا في أعصارٍ طويلةٍ؛ بيانُ الملازمةِ أنَّه لو هلكَ بدنانِ وحدثَ بدنٌ واحدٌ مثلًا، فإمَّا أن تتعلَّقَ بالبدنِ الحادثِ: إحدى نفسَي الهالكَينِ فقطْ؛ فيلزمُ تعطُّلُ النفسِ الأُخرى، أو كلتاهُما[2]؛ فيجتمعُ على بدنٍ واحدٍ نفسانِ، أو لم يكن هناك إلَّا نفسٌ واحدةٌ كانَت متعلِّقةً بكلا البدنينِ الهالكينِ؛ فيلزمُ تعلُّقُ النفسِ الواحدةِ بأكثرَ مِن بدنٍ واحدٍ، والتوالي ظاهرةُ البطلانِ. واعتُرِضَ عليه بـ: إنَّه إنَّما يلزمُ ما ذكرَه؛ لو كانَ التعلقُ ببدنٍ آخرَ لازمًا البتَّة وعلى الفورِ، وأمَّا إذا كانَ جائزًا أو لازمًا ولو بعدَ حينٍ؛ فلا يجوزُ أن لا تنتقلَ نفوسُ[3] الهالكينِ الكثيرينِ، أو تنتقلَ بعدَ حدوثِ الأبدانِ الكثيرةِ. وما ذكرَه مِن التعطُّلِ مع أنَّه لا حُجَّةَ على بطلانِه؛ فليسَ بلازمٍ؛ لأنَّ الابتهاجَ بالكمالاتِ، أو التألُّمَ بالجهالاتِ؛ شُغُلٌ.

هداية [2]: اللَّذَّةُ: إدراكُ الملائمِ مِن حيثُ هو ملائمٌ[4]، فائدةُ الحَيْثِيَّةِ أنَّ الشيءَ قد يلائمُ مِن وجهٍ دونَ وجهٍ كالدواءِ المُرِّ؛ إذا عُلِمَ أنَّ فيه نجاةً مِن الهلاكِ؛ فإنَّه ملائمٌ مِن حيثُ اشتمالِه على النجاةِ[5]، وغيرُ ملائمٍ بل منافرٌ مِن

---

[1] و: 173.

[2] هـ: 145 ب.

[3] ج: 111 أ.

[4] ب: 100 أ.

[5] هـ: 146 أ. وردت في (ج): النفع.

حيثُ اشتمالِه على ما تتنفَّرُ الطبيعةُ عنه؛ فإدراكُه مِن حيثُ إنَّه ملائمٌ يكونُ لذةً دونَ إدراكِه مِن حيثُ إنَّه منافرٌ؛ فإنَّه ألمٌ، **كالحلوِ عندَ الذوقِ، والنورِ عندَ البصرِ. والملائمُ للنفسِ الناطقةِ إنَّما هو إدراكُ المعقولاتِ بأن تتمكَّنَ**، النفسُ، **مِن تصوُّرِ قدرِ ما يمكنُ أن يتبيَّنَ مِن**، إدراكِ[1]، **الحقِّ الأوَّلِ**، فإنَّ تعلقَه على ما هو عليه غيرُ ممكنٍ لغيرِه، **وأنَّه واجبُ الوجودِ لذاتِه**، كاملٌ بالفعلِ[2]، **في جميعِ جهاتِه، بريءٌ عن النقائضِ، منبعٌ[3] لفيضانِ الخيرِ على الوجهِ الأصوبِ. ثمَّ إدراكُ ما يترتَّبُ عليه بعدَه مِن العقولِ المجردةِ والنفوسِ الفلكيةِ والأجرامِ**، الجِرمُ؛ الجسمُ، إلَّا أنَّه أكثرُ استعمالِه في، **السماويةِ[4] والكائناتِ العنصريةِ حتى تصيرَ النفسُ بحيثُ يرتسمُ فيها جميعُ صُوَرِ الموجوداتِ** [124] **على الترتيبِ الذي هو لَها**، في نفسِ الأمرِ[5]؛ فتكونُ عالَمًا عقليًا مضاهيًا للعالَمِ الموجودِ[6] كلِّه، وللنفسِ الناطقةِ كمالٌ آخرُ، وهو أن تُستَعمَلَ العدالةُ أي التوسُّطُ بينَ طرفَي الإفراطِ والتفريطِ، وهي العِفَّةُ والشجاعةُ والحكمةُ التي هي أصولُ الأخلاقِ الفاضلةِ؛ فالعفةُ منسوبةٌ إلى القوةِ الشهوانيةِ، والشجاعةُ إلى القوةِ الغضبيةِ، والحكمةُ إلى القوةِ العقليةِ، فإذا

---

[1] لم ترد في (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، (و).
[2] لم ترد في (ج)، (د)، (هـ)، (و).
[3] و: 174.
[4] د: 80 أ.
[5] ج: 111 ب.
[6] هـ: 146 ب.

حصلَت لَها هذه[1] الكمالاتُ العلميةُ والعمليةُ، وأدركَتها مِن حيثُ إنَّها كمالاتُها ومؤثرةٌ عندَها؛ التذَّت بها لا محالةَ. **وهذا الإدراكُ حاصلٌ لَها بعدَ الموتِ أيضًا؛ فتكونُ اللذةُ**، العقليةُ[2]، **حاصلةً لها بعدَ الموتِ. وإنَّما قلْنا: إنَّ هذا الإدراكَ حاصلٌ لَها بعدَ الموتِ؛ لأنَّ النفسَ لا تحتاجُ في تعقُّلاتِها إلى الآلةِ الجسدانيةِ؛ فتكونُ تعقُّلاتُها حاصلةً بعدَ الموتِ**، بل ينبغي أن تزدادَ تلكَ التعقلاتُ قوةً وكمالًا بمفارقةِ النفسِ[3] عن البدنِ؛ لتخلُّصِها عن الكدوراتِ الماديةِ التي كانَت تصدُّها عن ظهورِ خواصِّها؛ فتكونُ اللذةُ العقليةُ حاصلةً بعدَ الموتِ، وهي أكملُ وأشرفُ مِن اللذةِ الحيوانيةِ[4]؛ فإنَّ مدركاتِ العقلِ أشرفُ مِن مدركاتِ الحسِّ، والإدراكاتِ العقليةَ أقوى مِن الإدراكاتِ الحسيةِ، أمَّا الأوَّلُ؛ فلأنَّ مدركاتِ الحسِّ ليسَت إلَّا كيفياتٍ مخصوصةً بالجسمانياتِ كالألوانِ والطعومِ والروائحِ[5] والحرارةِ والبرودةِ وأمثالِها، ومدركاتِ العقولِ فهي ذاتُ البارئِ تعالى وصفاتُه والجواهرُ العقليةُ والأجرامُ السماويةُ[6] وغيرُها، ومِن البيّنِ أنَّه لا نسبةَ لأحدِهما في الشرفِ إلى الآخرِ. وأمَّا الثاني؛ فلوجهينِ، أحدُهما: إنَّ الإدراكَ العقلِيَّ واصلٌ إلى كنهِ الشيءِ حتى يميِّزَ بينَ ماهيةِ الشيءِ وأجزائِها وأعراضِها. ثمَّ يميزَ بينَ الجنسِ والفصلِ، وجنسِ الجنسِ

---

[1] ب: 100 ب.

[2] لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (و).

[3] هـ: 147 أ.

[4] وردت في (هـ): الجسمانية.

[5] ج: 112 أ.

[6] و: 175.

وجنسِ[1] الفصلِ، وفصلِ الجنسِ وفصلِ الفصلِ؛ بالغةً ما بلغَت. ويميزَ بينَ الخارجِ اللازمِ[2] والمفارقِ، وبينَ اللازمِ بواسطةٍ أو بغيرِ واسطةٍ. وأمَّا الإدراكُ الحسيُّ؛ فلا يصلُ إلَّا إلى الظاهرِ المحسوسِ؛ فيكونُ الإدراكُ العقليُّ أقوى. وثانيهما: إنَّ الإدراكاتِ العقليةَ غيرُ متناهيةٍ بخلافِ الإدراكاتِ الحسيةِ. **وعدمُ حصولِها**، أي اللذةِ الكاملةِ بالتعقلاتِ، **حالةَ تعلُّقِ النفسِ بالبدنِ؛ إنَّما كانَ لقيامِ المانعِ، وهو التعلُّقاتُ**[3] **البدنيةُ والعلائقُ الجسمانيةُ**، ومِن الشهواتِ والأخلاقِ [125] الذميمةِ كما أنَّ المريضَ الذي يغلبُ عليه مرَّةُ الصفراءِ[4] لا يتلذَّذُ بالحلوِ بل يكرهُه.

هداية [3]: الألمُ إدراكُ المنافي[5] **مِن حيثُ هو منافٍ، والمنافي للنفسِ الناطقةِ إنَّما هو الهيئةُ المتضادَّةُ للكمالِ**، مِن الجهلِ المركَّبِ والجهلِ البسيطِ والخلقِ[6] المذمومِ؛ **فالنفسُ إذا فارقَت البدنَ وتمكَّنَت فيها الهيئةُ المضادةُ للكمالِ؛ أدركَت**، المنافي مِن حيثُ هو منافٍ؛ **فيعرضُ لَها الألمُ العقليُّ**، وإنَّما لم تتألَّمَ قبلَ المفارقةِ؛ لأنَّها لـمَّا كانَت مشتغِلةً بالمحسوساتِ منغمِسةً في العلائقِ البدنيةِ، ولم تكن تعقلاتُها صافيةً عن الشوائبِ الماديةِ والظنونِ والأوهامِ الكاذبةِ؛ لم تتنبَّه لنقصانِها وفوتِ كمالاتِها بل ربَّما تخيَّلَت أضدادَ

---

[1] هـ: 147 ب.
[2] ب: 101 أ.
[3] د: 80 ب.
[4] وردت في (أ): الذي ينال الدواء.
[5] وردت في (أ)، (ب)، (ج)، (د): المنافر.
[6] ج: 112 ب. هـ: 148 أ."الجهل البسيط" لم ترد في (أ)، (ب)، (هـ).

الكمالِ كمالًا، وفَرِحَت بعقائدِها الباطلةِ، واشتاقَت الوصولَ إلى معتقداتِها، وإذا فارقَت؛ صفَت[1] تعقلاتُها، وشعرَت بفوتِ كمالاتِها وامتناعِ نيلِها وحصولِ فيضانِها[2] شعورًا لا يبقى فيه التباسٌ.

هداية [4]: النفسُ الكاملةُ بتصوُّراتِ[3] حقائقِ الأشياءِ، وبالاعتقاداتِ البرهانيةِ، أي الجازمةِ المطابقةِ الثابتةِ؛ **إذا حصلَ لَها التنزُّهُ عن العلائقِ الجسمانيةِ،** والهيئاتِ الرديةِ؛ **اتَّصلَت[4]**، بعدَ مفارقةِ البدنِ، **بالعالَمِ القدسيِّ في حضرةِ جلالِ ربِّ العالَمِينَ، {فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ}[5]**، الإضافةُ إلى الصدقِ؛ لتحقُّقِه، أو للتنبيهِ على أنَّ النفسَ تنالُه بصدقِ القولِ والنِّيَّةِ. قالَ اللهُ تعالى: {الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ}[6]، **فإن[7] لم يحصل لَها التنزهُ عن العلائقِ الجسمانيةِ، بل تبقى فيها الهيئاتُ البدنيةُ،** الماديةُ، وميلُها إلى الشهواتِ؛ **تَصِرْ**، بسببِ تلك الهيئاتِ والميلِ، **محجوبةً عن الاتِّصالِ بالسعادةِ،** وتبقى مشتاقةً إلى مشتهياتِها التي أَلِفَت بها اشتياقَ العاشقِ المهجورِ الذي لم يبقَ لَه رجاءُ الوصولِ؛ **فتتأذَّى بها أذًى عظيمًا؛ لكن ليسَ هذا الأمرُ لازمًا، بل أمرٌ عارضٌ غيرَ لازمٍ؛**

---

[1] وردت في (أ)، (ب)، (هـ)، (و): صفت.

[2] وردت في (ب): نقصانها.

[3] ب: 101 ب. و: 176.

[4] هـ: 148 ب.

[5] القمر/55.

[6] الأنعام/82.

[7] ج: 113 أ.

فيزولُ الألمُ الذي كانَ لأجلِه[1]، قالَ صاحبُ التلويحاتِ: الجهلُ المركَّبُ هو الذي لا تُرجَى فيه النجاةُ، بل يتأبَّدُ، وما كانَ بسببِ عوارضَ؛ فيزولُ ولا يدومُ. واعتُرِضَ عليه بـ: إنَّ النفوسَ التي كانَت ذواتِ العقائدِ الباطلةِ الجازمةَ بأنَّها حقَّةٌ؛ إذا فارقَت الأبدانَ؛ فإن جازَ [126] أن يزولَ عنها ذلك الجزمُ؛ فليجزْ زوالُ العقائدِ الباطلةِ أيضًا عنها، وحينَئذٍ[2] تصيرُ مِن أهلِ السعادةِ. وإن لم يجزْ؛ فلا يكونُ لَها شعورٌ بنقصاناتِها كما لم يكن لَها شعورٌ به قبلَ الموتِ؛ فلا تكونُ مشتاقةً مُعذَّبةً. وأجيبَ بـ: إنَّ[3] النفوسَ الكاملةَ تتمثَّلُ صورُ المعقولاتِ فيها على ما هي عليه، وإنَّما تتلذَّذُ بمشاهدةِ ما اكتسبَته ووجدانِ ما أدركَته على الوجهِ الذي أدركَته؛ فكأنَّها كانَت ذواتِ إدراكٍ فقط؛ فصارَت مع ذلك بعدَ الموتِ ذواتِ نيلٍ، وتمَّ بذلك التذاذُها. وأمَّا[4] التي تمثَّلَت فيها أضدادُ الكمالاتِ[5]، واعتقدَت أنَّها كمالٌ[6]، ورجَت الوصولَ إلى ما أدركَته؛ فإنَّها لا محالةَ تفقدُ بعدَ الموتِ ما رجَته؛ فتخيبُ وتصيرُ متعذِّبةً؛ لفقدانِ ما رجَت الوصولَ إليه، لا بزوالِ الجزمِ عنها.

هداية [5]: النفوسُ الناطقةُ الساذجةُ إذا ظهرَ لَها أنَّ مِن شأنِها إدراكَ الحقائقِ؛ بكسبِ المجهولِ، متعلِّقٌ بقولِه: ظهرَ، **مِن المعلومِ؛ لزمَ لَها مِن هذا**

---

[1] هـ: 149 أ.
[2] د: 81 أ. وردت في (هـ): حيئذٍ.
[3] ب: 102 أ.
[4] و: 177.
[5] هـ: 149 ب.
[6] ج: 113 ب.

الكسبِ شوقٌ إلى الكمالِ، لكنَّ ذلك الشوقَ كامنٌ فيها لا يظهرُ ظهورًا معتدًّا به ما دامَت متعلِّقةً بالبدنِ؛ لأنَّ العلائقَ البدنيةَ تلهيها[1] عن ذلك الشوقِ، **فإذا فارقَت البدنَ**، وظهرَ شوقُها ظهورًا تامًّا، **وليسَ معها سببُ الكمالِ وآلتُه**، أي البدنُ وقُواه؛ **يعرضُ لَها الألمُ العظيمُ**، بملاحظةِ تكاسُلِها عن اكتسابِ كمالاتِها مدَّةَ تعلُّقِها بالبدنِ واشتغالِها بتحصيلِ ما كانَت صادقةً لَها عن الاكتسابِ[2] مِن اللذاتِ الحسيةِ والوهميةِ، **وهو ألمُ النارِ الروحانيةِ المُوقَدَةِ {الَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى الْأَفْئِدَةِ}**[3]، أي تعلو على أواسطِ القلوبِ.

هداية [6]: النفوسُ الناطقةُ التي لم تكتسِب العلمَ[4] والشرفَ، ولا تشتاقُ أيضًا إليه؛ إذا فارقَت البدنَ، وكانَت خاليةً عن الهيئاتِ البدنيةِ الرَّدِيَّةِ؛ حصلَت لَها النجاةُ مِن العذابِ، البدنيةِ[5]، **والخلاصُ مِن الألمِ**، لسلامتِها عن أَلَمَيْ الشوقِ والهيئةِ المضادةِ؛ **فكانَت البلاهةُ[6] أدنى**، أي أقربُ، **إلى الخلاصِ مِن فطانةٍ بتراءَ**، أي ناقصةٍ توجبُ مجردَ الشوقِ، قالَ النبي صلى الله

---

[1] وردت في (أ): تمنعها.
[2] هـ: 150 أ.
[3] الهمزة/ 7.
[4] ب: 102 ب.
[5] لم ترد في (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، (و).
[6] ج: 114 أ.

عليه وسلم: "أَكْثَرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْبُلْهُ"[1]، "وعِلِّيُّونَ لِذوي الألبابِ"[2]. **وأمَّا إذا لم تكن خاليةً عن الهيئاتِ البدنيةِ**، واشتاقَت إلى مقتضياتِ تلك الهيئةِ؛ **فتتألَّمُ بفقدانِ البدنِ**، الذي فارقَته، وبه كانَت متمكنةً مِن[3] تحصيلِ [127] تلك المقتضياتِ، **وتبقى في كدرِ الهيولى مقيَّدةً بسلاسلِ العلائقِ؛ فتكونُ في غُصَّةٍ وعذابٍ أليمٍ**، لكنَّه غيرُ دائمٍ هذا[4] هو المشهورُ بينَ الجمهورِ. وقالَ أهلُ التناسخِ: إنَّما تبقى مجردةً عن الأبدانِ النفوسُ الكاملةُ التي خرجَت قوَّتُها إلى الفعلِ ولم يبقَ شيءٌ مِن الكمالاتِ الممكنةِ لَها بالقوةِ؛ فصارَت طاهرةً عن جميعِ العلائقِ الجسمانيةِ وتخلَّصَت[5] إلى عالَمِ القدسِ. وأمَّا النفوسُ الناقصةُ التي يبقي شيءٌ مِن كمالاتِها بالقوةِ؛ فإنَّها تتردَّدُ[6] في الأبدانِ الإنسانيةِ، وتنتقلُ مِن بدنٍ إلى بدنٍ آخرَ؛ حتى تبلغَ النهايةَ فيما هو كمالُها مِن علومِها وأخلاقِها[7]؛ فحينَئذٍ تبقى مجردةً مطهَّرةً عن التعلُّقِ بالأبدانِ، ويسمَّى هذا الانتقالُ نسخًا. وقيلَ: ربَّما تنزَّلَت مِن البدنِ الإنسانيِّ[8] إلى بدنِ حيوانٍ آخرَ

---

[1] شرح مشكل الآثار/2982، وجاء فيه: "البله المرادون فيع هم البله عن محارم الله عز وجل لا من سواهم ممن به نقص العقل". وفي شعب الإيمان/1306، وجاء فيه: "هم الذين ولهت قلوبهم وشغلت بالله عز وجل". وذكره الألباني في الأحاديث الضعيفة/1096.

[2] جاءت من زوائد الحديث السابق، تعليق في حاشية (ب): أي لأصحاب العقول، وذهب الصوفية إلى أن الأبله ما يطلب ويتمنى من الله تعالى الجنة، وأولو الألباب ما يطلب ويتمنى من الله تعالى اللقاء. لم ترد في (أ)، (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[3] هـ: 150 ب.

[4] و: 178.

[5] وردت في (هـ): توصلت. وفي (و): اتصلت.

[6] د: 81 ب.

[7] وردت في (هـ): أخلافها.

[8] ب: 103 أ. هـ: 151 أ.

يناسبُه في الأوصافِ كبدنِ الأسدِ للشجاعِ[1]، والأرنبِ للجبانِ، ويسمَّى مسخًا. وقيلَ: ربَّما تنزَّلَت إلى الأجسامِ النباتيةِ، ويسمَّى رسخًا. وقيلَ: إلى الجماديةِ كالمعادنِ والبسائطِ، ويسمَّى فسخًا. وقد يقالُ: هي تتعلَّقُ ببعضِ الأجرامِ السماويةِ للاستكمالِ. **ومَن أرادَ الاستقصاءَ في الحكمةِ، والوقوفَ على مذاهبِ الحكماءِ؛ فليرجعْ إلى كتابِنا المسمَّى بزبدةِ الأسرارِ فقط**[2]، وظنِّي أنَّ الواجبَ على طالبِ الحقِّ مطالعةُ كتبِ الشيخينِ: أبي عليٍّ، وشهابِ الدينِ المقتولِ، قُدِّسَ سرُّهما، وفوَّقَ طورَهما طورٌ عزَّ قدرُه كالكبريتِ الأحمرِ، وتوفيقُ الوصولِ إليه مِن اللهِ الأكبرِ[3] [128] فرغْتُ[4] مِن تأليفِه في شوال سنةَ ثمانينَ وثمانمائةٍ مِن الهجرةِ، ربِّ اغفرْ لي وارحمْ وتجاوَزْ عمَّا[5] تعلمُ، قالَ اللهُ سبحانَه وتعالى: {إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى [12] وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى}[6]، {وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ}[7].

---

[1] ج: 114 ب.

[2] هداية/122. وكلمة: "فقط" لم ترد في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، (و).

[3] ب: 103 ب. ج: 115. د: 82. و: 179. ووردت في (ب): والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب. وفي (د): والله أعلم بالصواب. وفي (أ): والله أعلم وأقدر.

[4] من هنا إلى النهاية ورد فقط في (هـ)، وورد بعدها ختام الناسخ.

[5] هـ: 151 ب.

[6] الليل/12-13.

[7] العنكبوت/ 69. هـ: 152.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- ابن خلكان، شمس الدين. (1994). "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان". تحقيق: إحسان عباس. دار صادر: بيروت، لبنان.
- ابن العبري، أبو الفرج. (1992). "تاريخ مختصر الدول". تحقيق: أنطون اليسوعي. دار الشرق: بيروت، لبنان.
- الأبهري، أثير الدين. (2011). "هداية الحكمة". مكتبة البشرى: كراتشي، باكستان.
- الجنكي، أحمد. (1999). "قطوف الريحان من زهر الأفنان شرح حديقة ابن الونان". مكتبة الملك فهد: مكة، السعودية.
- جوركاش، عرفان. (2016). "Düşüncenin izini sürmek". مطبعة سونتشاغ: أنقرة، تركيا.
- الذهبي، شمس الدين. (1993). "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام". تحقيق: عمر التدمري. دار الكتاب العربي: بيروت، لبنان.
- الزركلي، خير الدين. (2002). "الأعلام". دار العلم للملايين: بيروت، لبنان.
- سركيس، يوسف. (1928). "معجم المطبوعات العربية والمعربة". مطبعة سركيس: القاهرة، مصر.

- الشوكاني، محمد. (2006). "البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع". تحقيق: محمد حسن حلاق. دار ابن كثير: بيروت، لبنان.

- الصفدي، صلاح الدين. (2000). "الوافي بالوفيات". تحقيق: أحمد الأرناؤوط. دار إحياء التراث: بيروت، لبنان.

- فارس، محمد. (1993). "موسوعة علماء العرب والمسلمين". المؤسسة العربية: بيروت، لبنان.

- الفيروزأبادي، مجد الدين. (2005). "القاموس المحيط". تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي. مؤسسة الرسالة: بيروت، لبنان.

- القزويني، الخطيب. (2003). "الإيضاح في علوم البلاغة". دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان.

- كاتب جلبي، مصطفى. (1941). "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون". مكتبة المثنى: بغداد العراق.

- كرد علي، محمد. (1983). "خطط الشام". مكتبة النوري: دمشق، سورية.

- الميبدي، حسين. (1311هـ). "قاضي مير على الهداية". نظارة المعارف: اسطنبول، تركيا.

الفهرس: